

الأحكام وآثاره في الفقه الإسلامي

تأليف

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدققي

كلية الشريعة والقانون - جامعة العلوم الإسلامية العالمية

السلطنة الأردنية الهاشمية

طبعة منبّهة ومُفَقَّحة



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشر

الاحتكار
وآثاره في الفقه الإسلامي

المؤلف - Author

الأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري

التصنيف - Classification

فقه

القياس، عدد الصفحات - Pages ,Size

368 p. - 17*24cm

سنة الطباعة - Year

2011 A.D. _1432 H.

بلد الطباعة - Printed in

لبنان - Lebanon

الطبعة - Edition

الأولى عن: كتاب - ناشرون

الرابعة من هذا الكتاب

All Rights Reserved



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون | Beirut - Lebanon
بيروت - لبنان

Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout Street,
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel : +961 71 289 277-P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Soloh
E-mail: books.publisher@hotmail.com

جميع الحقوق محفوظة
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

الأختِكارُ وآثارُهُ في الفِقهِ الإسلاميِّ

تأليف

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدُّوريِّ

كلية الشريعة والقانون - جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المملكة الأردنية الهاشمية

طبعة مزيّدة ومُنقّحة



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشران
Beirut - Lebanon
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ ﴿٢﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٣﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ ﴿٥﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٦﴾



مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الرَّابِعَةِ

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رَسُوْلِهِ الْكَرِيمِ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نَفِدَتِ الطَّبَعَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَدَعَتْنِي حَاجَةُ طَلَبَةِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا وَالْبَاحِثِينَ إِلَى إِعَادَةِ طَبَاعَتِهِ، فَتَقَحَّطُهُ، وَزِدْتُ عَلَى بَعْضِ مَبَاحِثِهِ مَا رَأَيْتُهُ جَدِيداً بِالإِضَافَةِ، وَعَزَّزْتُ مَا دَتَهُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ الرَّئِيسَةِ الْآخَرَى.

أَرْجُو اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبُ الدَّعَاءِ. وَأَخِيراً:

فَإِنَّ الشُّكْرَ مَوْضُوعٌ لَوْلَدِي الْعَزِيزِ الْمُدَقِّقِ (يَعْلَى) الطَّالِبِ فِي مَرَحَلَةِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا، قِسْمِ الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ، الَّذِي بذلَ غَايَةَ جُهِدِهِ فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ بِهَذِهِ الْحُلَّةِ الْقَشِيبَةِ، وَاخْتِيَارِهِ الْحَرْفَ الْجَمِيلَ، وَمَتَابَعَةَ طَبَاعَتِهِ.

أَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُوفِّقَهُ لخدمَةِ دِينِهِ وَأُمَّتِهِ، آمِينَ.

عَمَّانُ الْمَحْرُوسَةِ

١٤٣١هـ = ٢٠١٠م

الأستاذ الدكتور

فَحْطَانُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ

كُلِّيَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ - جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ

عَمَّانُ - الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ



مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّالِثَةِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم مُحَمَّد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نَفِدَت الطَّبَعَةُ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مِنْذُ رُبْعِ قَرْنٍ، ثُمَّ طُبِعَتْ الثَّانِيَةُ، وَطالما وَقَفْتُ عِنْدَ الْخَاحِ تِلَامِذِي فِي الْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ لِإِعَادَةِ طِبَاعَتِهِ ثَلَاثَةً، وَأَنَا بَيْنَ الْحَيْنِ وَالْآخِرِ أُعِيدُ النَّظَرَ فِيهِ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ تَنْقِيحَاتٍ، وَأُضِيفُ إِلَيْهِ زِيَادَاتٍ، وَخَاصَّةً مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي طُبِعَتْ فِي الْعَقْدَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مِنْ هَذَا الْقَرْنِ.

أَرْجُو الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلًا خَالصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

المُفَرَّقُ الْمَحْرُوسَةُ

١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م

الأستاذ الدكتور

فَحْطَانُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ

عَمِيدُ كُلِّيَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْفِقْهِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ

جَامِعَةُ آلِ الْبَيْتِ - الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

تغلغل الاحتكار في أكثر ميادين الإنتاج، ونجح المحتكرون في بسط إرادتهم، والتحكم في رقاب الناس لمصالحهم الشخصية، فألحق ذلك خطراً بالغاً بالمجتمعات، وظهرت الأزمات الاقتصادية في أرجاء العالم، مما دعا علماء الاقتصاد الحديث إلى بيان مدى ما يلحقه الاحتكار بالمجتمعات الإنسانية من أضرار جسيمة.

وكان الإسلام من قبل، قد أولى هذه المشكلة كغيرها من المشاكل اهتمامه البالغ، ووضع لها الاحتياطات الوقائية والإجراءات العلاجية كافة؛ ذلك لأن غايته إصلاح الفرد والمجتمع معاً، إذ أمر بتقوى القلوب والعزوف عن الشهوات والرذائل، تحقيقاً للمجتمع الصالح، الذي يحاسب فيه الفرد نفسه عما قدم من عمل للآخرين، كي يسود الناس الحب والوفاء، ويتنفي عنهم الضرر والجور، وجعل مصلحة الفرد الشخصية تذوب في المصلحة الجماعية، فلا يحق له استعمال حقوقه كاملة إذا تعارضت مع مصلحة الجماعة، حفظاً لكيان المجتمع من أن تناله يد العيب والهدم، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

ومن هنا أوجب على الحاكم أن يحد من تعسف الفرد في استعمال حقه. فإذا ما سدر في غيّه، واتبع هواه، ولم ينظر إلى حقوق الجماعة من حوله، ألزمه الحاكم بالوقوف عند حده بالحبس أو الحجر أو التعزير... إلخ، لأن سلطة الحاكم هي التي تعدل زيف المنحرف إن لم تردعه نفسه.

وفي هذا البحث بيان لموقف الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة: الحنفية

والمالكيَّة والشَّافعيَّة والحَنابِلَة والإماميَّة والزَّيديَّة والظَّاهريَّة والإباضيَّة وغيرها، من هَذِهِ المشكلة الاجتماعية والاقتصاديَّة من مختلف جوانبها: المستهلك، والمحتكر، والحاكم، وما قدَّم لها من إجراءات وقائية وعلاجية.

وإظهاراً لعظمة فقهنا الإسلامي، كما هو شأنه في نظمه الجامعة بين الأصالة والشمول في كل عَصْر ومكان، رأيتُ من الضروري أن أعقد موازنة في ثنايا الموضوع بين آراء الاقتصاديِّين المُحدَثين وبين آراء الفقهاء المسلمين، تتألَّق فيها الشخصية القانونيَّة الإسلاميَّة في سماء الفكر، ويتضح الشوطُ البعيد الذي قطعهُ فقهاؤُنَا الأوائل رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين في هَذَا المضمار.

مَنْهَجُ الْبَحْثِ

جديرٌ بنا ونحن نبحث موضوع الاحتكار أن نُلمَّ به من كل أطرافه. وهذا يحتم علينا بيان ماهية الاحتكار، وإجلاء صورته التي حرمها الإسلام. فلا بد عندئذٍ من بيان معنى الاحتكار في أصل اللُّغة، وفي اصطلاح الفقهاء. ويرز من بعد ذلك وجوبُ تحديد المال الذي يتحقق به الاحتكار، وبيان اختلاف الفقهاء فيه. وهذا يعني وجوب تحديد المحتكر الذي لا تظهر صورة الاحتكار إلَّا به، فيتضح عندئذٍ من هو المحتكر.

وحين نرى أنَّ الفقهاء قالوا: إن الاحتكار هو الحبس، لم يكونوا يقصدون أنَّ كل حبس هو احتكار محرم، بل لا بد من توفر شرطه، وهو الإضرار بالناس. ولذلك نجد أنفسنا ملزَّمين ببيان شرط الاحتكار المحرَّم.

وبعد أن تتجلى صورة الاحتكار، يجب علينا بيان موقف الفقهاء من العقد الذي يكون فيه الاحتكار، من حيثُ صحَّة العقد وعدمُها، ومن حيث الحُرْمَةُ والكراهةُ.

وبهذا تكون ماهيَّة الاحتكار قد بانت ووضحت من جوانبها المُختلفة، لنبيِّن

بعد ذَلِكَ تَمَيَّزَ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ عَنِ النُّظُمِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْحَدِيثَةِ. وَهَذَا مَا صَمَّمَهُ
الفصل الأول من هَذَا الْكِتَابِ.

وَحِينَ يَقُومُ الْمُحْتَكِرُونَ بِحَبْسِ مَا يُوْدِي إِلَى الْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ، قَاصِدِينَ هَدْمَ الْمُجْتَمَعِ
وَإِذَاءَ الْأَفْرَادِ، تَحْقِيقًا لِمَصَالِحِهِمُ الْخَاصَّةِ، يَجِبُ عَلَيْنَا إِضْوَاحُ مَا يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ مِنَ
الْإِجْرَاءَاتِ، رَدْعًا لِهَؤُلَاءِ، وَصِيَانَةً لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ، وَرَأَيْنَا أَنَّ هَذِهِ الْإِجْرَاءَاتُ نَوْعَانِ:

١- وَقَائِيَّةٌ: كَمَنْعِ تَلَقِّي السَّلْعِ، وَمَنْعِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي، هَدْفُهَا قَطْعُ السَّبِيلِ عَلَى
مَنْ تَحَدَّثَهُ نَفْسُهُ بِالْاِحْتِكَارِ.

٢- عِلَاجِيَّةٌ: كَجَبْرِ الْمُحْتَكِرِينَ عَلَى الْبَيْعِ، وَسَيْطَرَةِ الْحَاكِمِ عَلَى الْمَالِ الْمُحْتَكَرِ،
وَتَعْزِيرِ الْمُحْتَكِرِينَ، وَتَأْدِيبِهِمْ، وَالتَّسْعِيرِ عَلَيْهِمْ، وَمَنَافَسَتِهِمْ فِي الْبَيْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَرَأَيْتُ أَنَّ مِنَ الْأُمُورِ الضَّرُورِيَةِ لِلْبَحْثِ، أَنْ نَوْضِحَ إِجْرَاءَاتِ الْحَاكِمِ بِشَأْنِ
الْمُحْتَكِرِينَ فِي الْقَانُونِ، ثُمَّ نَعْقِدَ مُوَازَنَةً بَيْنَ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَبَيْنَ الْقَانُونِ بِالْقَدْرِ الَّذِي
نَرَاهُ كَافِيًا.

وَهَذَا مَا خَصَّصْنَا لَهُ الْفَصْلَ الثَّانِي مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ كَانَ لَزَامًا عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَخْلَصَ مَا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ، لِيَكُونَ
ذَلِكَ خَاتِمَةً لَهُ.

وَمِنْ اللَّهِ التَّوْفِيقُ.

بَغْدَادُ الْمَحْرُوسَةِ

١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

قَحْطَانُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ

الْمُدَرِّسُ فِي قِسْمِ الدِّينِ - كُتَيْبَةُ الْأَدَابِ

جَامِعَةُ بَغْدَادَ

من تقارير المحكمين

● من تقرير الدكتور عبد الكريم زيدان أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية القانون، ورئيس قسم الدين بكلية الآداب - جامعة بغداد سابقاً.

يُعتبر هذا المؤلف من المؤلفات المفيدة للمعنيين بالفقه الإسلامي؛ لأنه جمع أشتات هذا الموضوع من كتب الفقه المختلفة، وبين الراجح منها، مع مقارنة ذلك بما هو متبع في القوانين والنظم الاقتصادية الحاضرة في بعض المسائل التي تطرق إليها في نطاق الفقه الإسلامي، وكانت ترجيحاته سائغة، وشخصيته بارزة في هذه الترجمات.

وكان في نقله لآراء الفقهاء أميناً، وقد رجع إلى مصادر معتبرة في مختلف المذاهب الإسلامية.

وكل هذا يجعل لمؤلفه قيمة علمية وفائدة مؤكدة.

١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م

● من تقرير الأستاذ عبد الباقي البكري في كلية القانون والسياسة - جامعة بغداد.

١- وفق المؤلف كثيراً في إبراز مدى رعاية الفقه الإسلامي لمصالح العباد، وسعي الشريعة الإسلامية الحثيث إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق مكافحة

الاستغلال في شتى ضروبه، وأظهر في الموازنة التي عقدها بين الفقه الإسلامي وبين رأي الاقتصادين المحدثين، مدى تخلف الفكر الفردي وعجزه عن اللحاق برجال الشريعة الإسلامية في إدراك مواطن الاستغلال ومكافحته.

٢- جاء المؤلف مرتباً ترتيباً منطقياً، فقد اختص الفصل الأول منه بتحديد معنى الاحتكار وبيان عناصره، وشرطه، وحكمه. وأحاط الفصل الثاني ببيان الإجراءات الوقائية والعلاجية التي اتخذ منها الفقه الإسلامي سبيلاً لحماية الناس من ضرور الاحتكار.

٣- كان المؤلف على دراية واسعة بأحكام الفقه الإسلامي في مختلف مذاهبه في كل موضوع عاجله، فلم تقتصر نظرته على مذهب معين كالْمَذْهَبُ الْحَنَفِيُّ أو على مذاهب أهل السنة، بل تعدت ذلك إلى مذاهب المسلمين كافة، من سنة وشيعة وخوارج، واستعان بمراجع كثيرة في عددها، جليّة في قيمتها.

٤- جاءت هوامش المؤلف غاصةً بالتعريف بفقهاء المسلمين، ويُحْمَدُ الْمُؤَلِّفُ على ذلك كثيراً، ذلك لأنّ في وسع من يطالع المؤلف أن يتعرّف على حياة كثير من فقهاء المسلمين، وأن يعرف أشهر مؤلفاتهم.

٥- جاء المؤلف على مستوى جيد من سلامة اللغة وحسن التعبير.

الفصل الأول

الإحتكار

يَتَضَمَّنُ هَذَا الْفَصْلُ الْمَبَاحَثَ الْآتِيَةَ:

المبحث الأول: الإحتكار لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

المبحث الثاني: المحتكر.

المبحث الثالث: شرط الإحتكار.

المبحث الرابع: حكم الإحتكار، وفيه مَطْلَبَانِ:

المَطْلَبُ الأول: من حيث صحة العقد وعدمها.

المَطْلَبُ الثاني: من حيث الحرمة والكراهة.

المبحث الخامس: موازنة بين نظرة الفقه الإسلامي إلى

الإحتكار وبين نظرة النُظُم الإقْتِصَادِيَّةِ

الحَدِيثَةِ.

المبحث الأول

الاحتكار لغة واصطلاحاً

الاحتكار لغة

(حكر) - الحاء والكاف والراء - أصل واحد، وهو الحبس. والحُكْرَةُ: حبس الطعام منتظراً لغلائه، وهو الحُكْر. وأصله في كلام العرب: الحُكْر، وهو الماء المجتمع، كأنه احتُكِرَ لِقَلَّتِهِ^(١).

ومنه قالوا:

الحُكْر هو الظُّلْمُ^(٢)، والالتواء، والعُسْرُ^(٣)، وسوءُ المُعَاشَرَةِ^(٤)، يقال: فلان يحُكِرُ فلاناً: إذا أدخل عليه مَشَقَّةً وَمَضَرَّةً في مُعَاشَرَتِهِ وَمُعَايَشَتِهِ، والحُكْر أيضاً: ادّخارُ الطعامِ للتَّربُّصِ، وصاحبه مُحْتَكِرٌ. والاحتكار: جمع الطعام ونحوه مما يُؤْكَلُ، واحتباسه انتظار وقت الغلاء به^(٥).

(١) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ - مادة (حكر) ج ٢ ص ٩٢.

(٢) الْقَامُوسُ الْمُحِيط - مادة (الحُكْر) ج ٢ ص ١٢ وَلِسَانُ الْعَرَب - مادة (حكر) ج ٤

ص ٢٠٨.

(٣) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (حكر) ص ٩١.

(٤) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، وَلِسَانُ الْعَرَب، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيط، السَّابِقَةُ.

(٥) لِسَانُ الْعَرَبِ السَّابِق.

والْحُكْرَةُ اسم من الاحتكار^(١)، وأصل الحُكْرَةُ: الجمع والإمساك^(٢).

وكلُّ هذه المعاني تعود إلى معنى الحبس، فالجمع والإمساك حبس، ينتج عنه الظلم والالتواء والعُسْر وسوء المعاشرة.

الاحتكار اصطلاحاً

اختلفت تعاريف الفقهاء فيه، بناءً على القيود التي وضعها كل مذهب:

١ - فالحَنَفِيَّةُ لهم تعاريف متعددة تبعاً لاختلاف وجهات نظرهم فيه:

- فالْبَابَرْتِيُّ^(٣) والشُّرْتُبَلَالِيُّ^(٤) ذكرا بأنه: حبس الأقوات مُتَرَبِّصاً للغلاء.

(١) القَامُوسُ الْمُحِيطُ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ، السَّابِقَان.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ السَّابِق.

(٣) الْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ لِلْبَابَرْتِيِّ ج ٨ ص ١٢٦.

الْبَابَرْتِيُّ: أَكْمَلُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فقيه حَنَفِيٍّ، حافظ، بارع، رحل إلى حَلَبَ، ثم الْقَاهِرَةَ، وعُرض عليه الْقَضَاءُ مراراً فامتنع، له: شَرْحُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ، وَالْعِنَايَةُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ، وَالتَّقْرِيرُ شَرْحُ أَصُولِ الْبَزْدَوِيِّ وغيرها. توفي بمِصْرَ سنة ٧٨٦هـ.

تاج التَّرَاجُم ص ٦٦ والفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٩٥ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٢٣٩.

(٤) غُنْيَةُ دَوِيِّ الْأَحْكَامِ لِلشُّرْتُبَلَالِيِّ عَلَى دُرَرِ الْحُكَّامِ ج ١ ص ٣٢١ قال: (الاحتكار حبس الطعام للغلاء)، تَفْسِيرُ الْقَوْلِ مُنْأَلًا خُسْرًا فِي مَتْنِ دُرَرِ الْحُكَّامِ (احتكار قوت البشر والبهائم).

الشُّرْتُبَلَالِيُّ: حَسَنُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ عَلِيٍّ، فقيه حَنَفِيٍّ، نسبته إلى (شُبْرَا بِلُولَةَ) بلدة بإقليم الْمَنُوفِيَّةِ بِمِصْرَ، دَرَسَ بِالْأَزْهَرِ، وَأَصْبَحَ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي الْفَتَوَى، له: نور الإيضاح، ومَرَاقِي الْفَلَاحِ، وَحَاشِيَةُ عَلَى دُرَرِ الْحُكَّامِ. مات بِالْقَاهِرَةِ سنة ١٠٦٩هـ.

خُلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ٢ ص ٣٨ وَالْأَعْلَامُ ج ٢ ص ٢٠٨.

- والحَصَكْفِيُّ^(١) وابن عَابِدِينَ^(٢) قالا بأنه: اشتراء الطعام ونحوه، وحبسه إلى الغلاء.

- وفي الكِفَايَةِ: حبس الطعام المشتري من فُسْطَاطِ الْمُسْلِمِينَ متربصاً للغلاء^(٣).

- وفي الاختِيَار: أن يتاعَ طعاماً من المِضْر أو من مكان يُجلب طعامه إلى المِضْر، ويجبسه إلى وقت الغلاء^(٤).

(١) الذَّرُّ الْمُنتَقَى شَرْحُ الْمُتَقَى لِلْحَصَكْفِيِّ ج ٢ ص ٥٤٧.

الحَصَكْفِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُلقَبُ عِلَاءَ الدِّينِ الحِصْنِيِّ الْأَصْل، مفتي الحَنْفِيَّةِ بِدِمَشْق، من تصانيفه: الذَّرُّ الْمُخْتَارُ شَرْحُ تَنْوِيرِ الْأَبْصَار، والذَّرُّ الْمُنتَقَى شَرْحُ مُتَقَى الْأَبْخَر. كان عالماً مُحَدِّثاً فقيهاً نَحْوِيّاً كثير الحفظ والمرويات طَلَق اللِّسَان، وكان علمه أكثر من عقله، مات بِدِمَشْق سنة ١٠٨٨ هـ. والحَصَكْفِيُّ نسبة إلى حِصْن كَيْفَا في ديار بَكْر.

خُلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ٤ ص ٦٣ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٩٥ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٩٤ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٥٦.

(٢) رَدُّ الْمُخْتَار لابن عَابِدِينَ ج ٥ ص ٣٥١.

ابن عَابِدِينَ: هُوَ مُحَمَّدُ أَمِينُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَابِدِينَ الْحُسَيْنِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، فقيه الشَّام وإمام الحَنْفِيَّةِ فِي عَصْرِهِ، من مُصَنَّفَاتِهِ: رَدُّ الْمُخْتَار، وَمِنْحَةُ الْخَالِق، وَالْعُقُودُ الدُّرِّيَّة. ولد بِدِمَشْق، وتوفي بها سنة ١٢٥٢ هـ.

أَعْيَانُ الْقُرُونِ الثَّلَاثِ عَشَرَ: خَلِيلُ مَرْدَمِ بَكْ ص ٣٦ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٣٦٧ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٧٧.

(٣) الْكِفَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ لِلْخَوَارِزْمِيِّ ج ٨ ص ٤٩١.

(٤) الْاِخْتِيَارُ لِلْمَوْصِلِيِّ ج ٣ ص ١١٥.

ونحوه في الْمُحِيطِ الْبَرْهَانِيِّ ج ٧ ص ١٤٥ حيث قال: (أن يشتري طعاماً في مِضْر أو ما أشبهه ويحبسه ويمتنع من بيعه، وذلك يضر بالناس... وأن يشتري طعاماً في مكان قريب من المِضْر فحمل إلى المِضْر وحبسه، وذلك يضر بأهل المِضْر).

وقريب من هذا ما ذكره الكاساني^(١)، وصاحب الجوهرة أبو بكر الحداد اليماني^(٢).

٢- وأما المالكية: فقد روى سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم قال: سمعتُ مالكا يقول: الحُكْرَةُ في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الأشياء والصوف وكل ما أضرب بالسوق، قال: والعصفر والسمن والعسل وكل شيء، قال مالك: يُمنع من يحتكره كما يُمنع من الحب.

قال: فإن كان ذلك لا يضرب بالسوق؟ قال مالك: فلا بأس بذلك^(٣). وروى ذلك

ولم يذكر خلافاً في صورة اشتراء الطعام في المضر، لكنه ذكر خلاف أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد في اشتراء الطعام المجلوب إلى المضر.

وفي الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٢١٣ نقلاً عن الحاوي: (أن يشتري طعاماً في مضر، ويمتنع من بيعه، وذلك يضر بالناس).

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٢٩.

الكاساني (ويسمى الكاشاني): علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، ملك العلماء، له وجهة وشجاعة، صنف كتاب بدائع الصنائع وهو من أجل كتب فقه الحنفية، والسلطان المبين في أصول الدين. توفي سنة ٥٨٧ هـ ودفن داخل مقام إبراهيم الخليل بظاهر حلب. تاج التراجم ص ٨٤ والفوائد البهية ص ٥٣.

(٢) الجوهرة شرح القدوري للحداد ج ٢ ص ٣٨٧.

الحداد اليماني: أبو بكر بن علي بن محمد، فقيه حنفي، استوطن زبيد، شرح مختصر القدوري شرحين، هما: الجوهرة النيرة بمجلدين، والسرائح الوهاج في ٨ مجلدات، وله تفسير حسن مشهور. مات بزبيد سنة ٨٠٠ هـ.

الأعلام ج ٢ ص ٦٧ والبدر الطالع ج ١ ص ١٦٦ وكشف الظنون ج ٢ ص ١٦٣١.

(٣) المدونة للإمام مالك ج ١٠ ص ١٢٣.

سحنون: أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، وسحنون لقبه، قاض فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، قرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب، ولي قضاء

عنه ابن المَوَّاز أيضاً^(١).

الْقَيْرَوَان، صَنَّفَ الْمُدَوَّنَةَ وأخذها عن ابن الْقَاسِم. توفي سنة ٢٤٠هـ، وعنه انتشر علم مَالِك في الْمَغْرِب.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ١٥٦ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٥٨٥ وتاريخ قُضَاةِ الْأَنْدَلُس ص ٢٨ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ١٨٠ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٠ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ٦٩.

عبد الرَّحْمَنُ بن الْقَاسِم: بن خالد بن جُنَادَةَ الْعُتْقِيّ مَوْلَاهُم الْمِصْرِيّ، أبو عبد الله، تَفَقَّهَ بِمَالِكِ بن أَنَسٍ وَصَحْبِهِ عشرين سنة، قال النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ، مات سنة ١٩١هـ بِمِصْرَ، رَوَى عَنْهُ أَصْبَغٌ وَسَحْنُونٌ وَيَحْيَى بن يَحْيَى وغيرهم، وهو الذي رَوَى الْمُدَوَّنَةَ عَنْ مَالِكٍ، فَرَوَاهَا سَحْنُونٌ عَنْهُ.

تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ٣٥٦ رقم ٣٤٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ١٥٠ والانتقاء ص ٥٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٤٣٣ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ١ ص ٤٦٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٢٥٢.

مَالِكِ بن أَنَسٍ: الْأَصْبَحِيُّ الْحِمَيْرِيُّ، إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، وَأَحَدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ، إِلَيْهِ يَنْسَبُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ، وَلَدَ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَتَوَفَّى فِيهَا سنة ١٧٩هـ، لَهُ كِتَابُ الْمُوطَأِ وَغَيْرِهِ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٦٧ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ لِلْقَاضِي عِيَّاضِ ج ١ ص ١٠٢ والانتقاء لابن عبد البر ص ٩ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ٢٠٧ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٩٣ وَمَالِكِ لِلشَّيْخِ أَبِي زُهْرَةَ.

الْعُصْفُرُ: نَبْتُ يَهْرِي اللَّحْمُ الْغَلِيظُ، وَيُصْبَغُ بِهِ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ مَادَّةُ (الْعُصْفُرُ).

(١) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٦.

ابن المَوَّاز: أَبُو عبد الله مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ المَوَّازِ، كَانَ مِنَ الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ، تَفَقَّهَ بِابْنِ الْمَاجِشُونِ وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى أَصْبَغٍ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ فِي مِصْرَ، لَهُ كِتَابُهُ الْمَشْهُورُ الْكَبِيرُ وَهُوَ أَجَلُ كِتَابِ أَلْفِهِ قَدَمَاءُ الْمَالِكِيِّينَ وَأَصْحَابُهَا مَسَائِلَ، وَأَبْسَطُهَا كَلَامًا وَأَوْعَبُهَا، مَاتَ بِدِمَشْقَ سنة ٢٨١هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ١٥٤ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٢ ص ١٧٧ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٣ ص ٧٢ وَالْوَافِي بِالْوَفَيَّاتِ ج ١ ص ٣٣٥.

ونقله الحطاب، ونقل إقرار القرطبي له في شرح مسلم^(١).

وذكر الباجي: أن الاحتكار هو الادخار للبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق.

فأما الادخار للقوت فليس من باب الاحتكار^(٢).

(١) مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٢٢٧، وانظر ذَلِكَ فِي: الْمُفْهِمُ لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ج ٤ ص ٥٢١.

الحطاب: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الأصل، الرعياني، فقيه مالكي صالح، ولد واشتهر بمكة، ومات بطرابلس الغرب سنة ٩٥٤هـ، من كتبه: مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ.

نيل الابتهاج ص ٣٣٧ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٢٧٠ والأعلام ج ٧ ص ٥٨.

أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي: الأنصاري المالكي، الفقيه المحدث، المدرس بالإسكندرية، اختصر الصحيحين، وشرح مختصره لصحيح مسلم بكتابه: الْمُفْهِمُ لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مات سنة ٦٥٦هـ.

البداية والنهية ج ١٣ ص ٢١٣ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٣ وكشف الظنون ج ١ ص ٥٥٧ والأعلام ج ١ ص ١٨٦.

مسلم: بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين النيسابوري، له كتابه المشهور الصحيح، أحد الصحيحين المعول عليهما، كان مسلم من أوعية العلم، ثقة جليل القدر من الحفاظ. مات سنة ٢٦١هـ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٢٦ وتفرغ التهذيب ج ٢ ص ٢٤٥ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٨٨ وطرح التثريب ج ١ ص ١١١ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ٣٣٧ ووفيات الأعيان ج ٥ ص ١٩٤ وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٤٤ وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٠ والأعلام ج ٧ ص ٢٢١.

(٢) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٥ ص ١٥. وانظر: شرح الأبي والسُّنُوسِي ج ٤ ص ٣٠٤.

الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، فقيه مالكي كبير واشتغل بالحديث، طاف بالبلاد وعاد إلى الأندلس، وتولى القضاء في بعض أنحائها، أصله من بطلئوس، وولد في باجة، وتوفي بالمريّة سنة ٤٧٤هـ، من كتبه: الْمُنتَقَى شَرْحُ مَوْطَأَ

ويتعلق المنع بمن يشتري في وقت الغلاء أكثر من مقدار قوته

وذكر أيضاً حالتين لبيان معنى الوقت الذي يُمنع فيه الادخار وهما:

أ- حال ضرورة وضيق، يُمنع فيها من الاحتكار، قال: ولا خلاف نعلمه في ذلك.

ب- حال كثرة وسعة، قال: واختلفوا فيها:

فالذي رواه ابن القاسم عن مالك: لا يُمنع فيها من احتكار شيء من الأشياء.

وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك: أن احتكار الطعام يُمنع في كل وقت، فأمّا غير الطعام فلا يُمنع احتكاره إلا في وقت الضرورة دون وقت السعة^(١).

الإمام مالك.

تاريخ قضاة الأندلس ص ٩٥ وتذكرة الحفاظ رقم ١٠٢٧ ج ٣ ص ١١٧٨ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٨٠٢.

(١) المنتقى السابق ج ٥ ص ١٦ والبيان والتحصيل لابن رشد ج ٧ ص ٣٦٠. وانظر: فتاوى البرزلي ج ٣ ص ٢٠١.

وفي المفهم للقرطبي ج ٤ ص ٥٢٠-٥٢١: ذكر قول ابن حبيب وهو منع ادخار التجار كل شيء من الأقوات والحيوان والعلفة والسمن واللبن والعسل وغير ذلك، أصرّ بالناس أو لم يضر، إذا اشترى في أسواقهم، أخذاً بعموم الخبر (لا يحتكر إلا خاطئ) أو بإطلاقه.

وذكر مقابله قول أبي حنيفة والشافعي وهو مشهور مذهب مالك: أن التجار يُمنعون من ادخار ما يضرّ بالناس ادخاره عند الحاجة إليه من الأقوات، وحملوا النهي على ذلك.

وانظر هذا المعنى في: تحفة الناظر ص ١٢٧.

ابن حبيب: أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلميّ المرداسيّ الأندلسيّ، حجّ فأخذ عن عبد الملك بن الماجشون وأسد السنة وأصبغ بن الفرج، وطبقته، ورجع إلى الأندلس

وقال الحطأاب أىضأً: إن المنع في الاشتراء من الأسواق، وإنه إن كان في وقت ضيق الطعام فلا يجوز، بل يشتري ما لا يضيق على المسلمین كقوت أيام أو أشهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة. كذا نقل القاضى عىاض هذا التفصیل عن أكثر العلماء^(١).

بعلم جم، كان رأساً في مذهب مالك ولم يكن بالمتقن للحديث، ويقنع بالمأولة، من مصنفاته (الواضحة)، توفي بقرطبة سنة ٢٣٨هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٣٧ رقم ٥٥٤ وترتيب المدارك ج ٣ ص ٣٠ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٢ ولسان الميزان ج ٤ ص ٥٩.

مطرف: هو أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الأصم. قال: صحبت مالكا عشرين سنة، وتفق به وبعد العزيز المأجشون وابن أبي حازم وابن دينار، ثقة. توفي بالمدينة سنة ٢٢٠هـ.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٧ والانتقاء ص ٥٨ وترتيب المدارك ج ١ ص ٣٥٨.

ابن المأجشون: أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ميمون المأجشون المدني النيمي بالولاء. والمأجشون هو أبو سلمة، ومعناه المأورد بالفارسية، سمي بذلك لحمرة في وجهه، كان عبد الملك فقيهاً فصيحاً، دارت عليه الفتوى إلى أن مات، وعلى أبيه قبله، تفقه بأبيه وبمالك وغيرهما. وتفق به ابن حبيب وسحنون وآخرون. توفي سنة ٢١٢هـ وقيل غير ذلك، كان مفتي أهل المدينة في زمانه.

الديباج المذهب ج ٢ ص ٦ والانتقاء ص ٥٧ ووفيات الأعيان ج ٣ ص ١٦٦ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٨ وترتيب المدارك ج ١ ص ٣٦٠ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٤٠٧.

(١) مآهب الجليل السابق ج ٤ ص ٢٢٨. وانظر: المفهم للقرطبي ج ٤ ص ٥٢٠-٥٢١ وشرح الأبي والسنوسي ج ٤ ص ٣٠٤.

عياض: (القاضي) بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، ولي قضاء سبتة، ثم قضاء غرناطة، توفي بمراكش سنة ٥٤٤هـ. من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وشرح صحيح مسلم، وترتيب المدارك.

تاريخ قضاة الأندلس ص ١٠١ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٣٠٤ رقم ١٠٨٣.

وقال التِّلْمَسَانِي: ومن أراد في الغلاء أن يشتري عَوْلَةَ سَنَةٍ لم يُمَكِّنْ من ذَلِكَ... ولو رَخَّصَ السعر ولم يَضُرَّ بالسوق خُلِّي بين الناس والشراء، ويدَّخرون ويشترُونَ من الفنادق والدُّور، حيث أَحَبُّوا^(١).

وفي عَارِضَةِ الْأَخَوَذِيِّ: إن المحتكر إذا كان يشتري من السوق فذلِكَ جائز بثلاثة شروط:

أ- سَلَامَةُ النِّيَّةِ.

ب- أن لا يَضُرَّ بالناس في السُّوق، فيرفع في سُوقِهِم بكثرة الطلب.

ج- أن لا يكون من أَصُولِ الْمَعَاشِ كَالطَّعَامِ وَالذَّهْنِ، ففيه الخلاف.

نعم قد تكون الحركة مستحبة إذا كَثُرَ الجالب، فإن لم يشتَرِ منه ردَّ الطعام، فيكون الشراء حينئذٍ جائزاً، والحركة حَسَنَةً^(٢).

وْخُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ، وَهُوَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْوَقْتِ الَّذِي يَضُرُّ الْاِحْتِكَارُ فِيهِ بِالنَّاسِ، وَالْوَقْتِ الَّذِي لَا يَضُرُّ بِهِمْ.

فَإِذَا كَانَ الْوَقْتُ يَضُرُّ فِيهِ الْاِحْتِكَارُ بِالنَّاسِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ اِحْتِكَارُ شَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ فِيهِ. وَلَا اخْتِلَافٌ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

(١) تُحْفَةُ النَّاظِرِ لِلتِّلْمَسَانِيِّ ص ١٢٨.

التِّلْمَسَانِي: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ بْنِ سَعِيدِ الْعُقْبَانِيِّ، فقيه مالِكيّ، توفي بتِّلْمَسَانَ سنة ٨٧١ هـ بعد أن ولي فيها قِضَاءَ الْجَمَاعَةِ، لَهُ تُحْفَةُ النَّاظِرِ وَغُنْيَةُ الذَّاكِرِ.

نَبْلُ الْاِبْتِهَاجِ ص ٣١٨ وَالْأَعْلَامُ ج ٥ ص ٣٣٤.

الفنادق: جمع فُنْدُق. وهو في الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ: الْخَانُ السَّيْلُ. وفي هامش ص ٥٣ من التَّيْسِيرِ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ: هي كلمة يونانية تعني بناءً واسعاً يضم غرفاً ومخازن وحمامات....

(٢) عَارِضَةُ الْأَخَوَذِيِّ لابن العَرَبِيِّ ج ٦ ص ٢٣.

أما إذا كان الوقتُ وقتَ سعة لا يضرُّ فيه الاحتِكَارُ بالناس، فقد اختلف فقهاء المَالِكِيَّة في احتِكَارِ الطعام فيه على أقوال أربعة هي:

أ- إجازة احتِكَارها كلها القمح والشَّعِير وغير ذلك من الأطعمة كلها في الأوقات التي لا تضر الحُكْرَة فيها بالناس، وهو مذهب ابن القَاسِم في المَدَوْنَة.

ب- المنع من احتِكَارها كلها جُمْلَة من غير تفصيل، لِحَدِيث (لا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِي) وغيره، وهو مذهب مُطَرِّف وابن المَاجِشُون.

ج- إجازة احتِكَارها كلها ما عدا القمح والشَّعِير، وهو رواية أشهب عن مَالِك.

د- المنع من احتِكَارها كلها ما عدا الأذم والفواكه والسَّمْن والعَسَل والتَّيْن والزَّيْب وشبه ذلك.

وقال ابن أبي زَيْد^(١) فيها ذهب إليه مُطَرِّف وابن المَاجِشُون من أنه لا يجوز احتِكَار شيء من الأطعمة معناه في المَدِينَة^(٢)، إذ لا يكون الاحتِكَار أبداً إلَّا مُضَرّاً لأهلها^(٣)، لقلة الطعام بها. فعلى قوله^(٤) هم مُتَّفِقُونَ على أن عِلَّةَ المنع من الاحتِكَار تغلية الأسعار، وإنما اختلفوا في جوازه لاختلافهم باجتهادهم في وجود العِلَّة وعدمها، ولا اختلاف^(٥) بينهم في أن ما عدا الأطعمة من العُصْفَر والكَتَّان والحِنَاء وشبهها من السلع يجوز احتِكَارها إذا لم يضرَّ ذلك بالناس^(٦).

(١) في تُحْفَة النَّاطِر ص ١٣٠: ابن أُوَيْس. وهو تحريف.

(٢) في تُحْفَة النَّاطِر ص ١٣٠: المَدَوْنَة. وهو تحريف.

(٣) في تُحْفَة النَّاطِر ص ١٣٠: بأهله.

(٤) في تُحْفَة النَّاطِر ص ١٣٠: قولهم.

(٥) في تُحْفَة النَّاطِر ص ١٣٠: والاختلاف. وهو تحريف.

(٦) البَيَان والتَّحْصِيل ج ٧ ص ٣٦٠-٣٦١. ونقل هذا النص في تُحْفَة النَّاطِر ص ١٢٩-١٣٠

٣- وأما الشافعية فلهم تعاريف متقاربة، منها:

ما ورد في نهاية المطالب: المحتكر هو الذي يجبس الطعام حتى تزداد الأسعار غلاءً وارتفاعاً. وقال الأصحاب: المحتكر الذي يلحقه اللعن والوعيد صاحب مالٍ يشتري الطعام ويحبسه، ولا ينزل حتى يشتريه المساكين والضعفاء^(١).

وفي الوسيط: الاحتكار هو ادّخار الأقوات للغلاء^(٢).

وفي العزيز: الاحتكار أن يشتري ذو الثروة الطعام في وقت الغلاء، ولا يدهه للضعفاء، ويحبسه، ليبيعه منهم بأكثر عند اشتداد حاجاتهم^(٣).

وفي العباب: هو إمساك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الأقوات، ولو تمراً وزبياً، ليبيعه بأعلى عند شدة الحاجة^(٤).

وفي تحفة المحتاج: هو أن يشتري القوت وقت الغلاء، والعبرة فيه بالعرف، ليبيعه بأكثر من ثمنه، للتضييق حينئذٍ^(٥).

ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، قاضي الجماعة بقرطبة، من أعيان المالكية، ولد بقرطبة، وتوفي بها سنة ٥٢٠هـ، من تآليفه: المقدمات الممهّدات، والبيان والتحصيل. وهو جدّ ابن رشد صاحب بداية المجهّد.

بغية الملتبس ص ٤٠ والديباج المذهب ج ٢ ص ٢٤٨ وأزهار الرياض ج ٣ ص ٥٩ وشجرة النور الزكية

ج ١ ص ١٢٩ ومواهب الجليل ج ١ ص ٣٥.

(١) نهاية المطالب للجويني ج ٦ ص ٦٤.

(٢) الوسيط للغزالي ج ٣ ص ٦٧.

(٣) العزيز للرافعي ج ٤ ص ١٢٦، ونحوه في روضة الطالبين للنووي ج ٣ ص ٤١٣.

(٤) العباب للمرّجّد ج ٢ ص ٢٧، ونحوه في الغرر البهية لذكرياً الأنصاري ج ٤ ص ٥٢٨.

(٥) تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، وحاشيتا الشرواني وابن قاسم عليها ج ٤ ص ٣١٧-

٣١٨. وانظر: المهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٩٢ والبيان للعمراني ج ٥ ص ٣٥٥ والتنبية

للشيرازي ج ١ ص ٣٩١ ومُعْنِي المحتاج للشربيني ج ٢ ص ٣٨ ونهاية المحتاج للرملي ج ٣

٤- أما الحنابلة فقد عرّفوه:

كما في المبدع: الاحتكار هو شراء الطعام محتكراً له للتجارة، مع حاجة الناس إليه، فيضيق عليهم، نصّ عليه في قوت آدمي، وعنه: وما يأكله الناس، وعنه: أو يضرهم ادّخاره بشرائه في ضيق^(١).

وفي الإقناع وشرحه كشاف القناع: الاحتكار في القوت أن يشتريه للتجارة ويحبسه ليقّل فيعْلُو^(٢).

وقالوا: إن الاحتكار المحرّم ما جمّع ثلاثة شروط هي:

- أ- أن يُشترى، فلو جلب شيئاً أو أدخل من غلّته شيئاً فادخره لم يكن محتكراً.
- ب- أن يكون المشتري قوتاً، فأما الإدام والحلواء والعسل والزيت وأعلاف البهائم فليس فيها احتكار محرم.

ج- أن يضيق على الناس بشرائه، ولا يحصل إلاّ بأمرين:

أحدهما: أن يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين والثغور. قال أحمد: الاحتكار في مثل مكة والمدينة والثغور. فظاهر هذا أن البلاد الواسعة الكثيرة المرافق والجلب كبغداد والبصرة ومصر لا يجرم فيها الاحتكار، لأن ذلك لا يؤثر فيها غالباً.

الثاني: أن يكون في حال الضيق، بأن يدخل البلد قافلة، فيتبادر ذوو الأموال فيشترونها، ويضيقون على الناس. فأما إن اشتراه في حال الاتساع والرخص على وجه

ص ٥٦ وحاشية الجمل ج ٣ ص ٩٣ وشرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ٤٣ وإرشاد الساري ج ٤ ص ٥٥.

(١) المبدع ج ٤ ص ٤٧. ونحوه في: معونة أولي النهى ج ٤ ص ٧٠.

(٢) كشاف القناع ج ٣ ص ٢١٤.

لا يضيق على أحد فليس بمحرم^(١).

٥- وأما الزيدية فاشتروا له ثلاثة شروط:

أ- أن يكون قوياً، فاضلاً عن كفايته وكفاية من يؤمنه سنة كاملة.

ب- أن يكون متربصاً به الغلاء.

ج- أن يكون مع حاجة الناس إليه.

ومع عدم اجتماع الشروط المذكورة لا يحرم الاحتكار، إذ لا مضرة، لكنه يُكره إن لم يدخره للاقتيات^(٢).

(١) المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٨٣ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٧ ومطالب أولي النهي للرحباني ج ٣ ص ٦٣.

(٢) الروض النضير للسياعي ج ٣ ص ٥٨٧. وراجع: البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٩ والأزهار وشرحه: ضوء النهار وعليه منحة الغفار ج ٣ ص ١٢٣٧ والسيل الجرار ج ٣ ص ٨٥ والتاج المذهب ج ٢ ص ٣٨٥.

الزيدية: هم أتباع زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المتوفى سنة ١٢٢ هـ، ويقولون: بشرعية خلافة أبي بكر وعمر، ولا يشترط أن يكون الإمام معصوماً، ويجوز أن يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي إماماً، سواء كان من أولاد الحسن أو الحسين. وهم يرجعون في أصول الدين إلى الاعتزال، لأن زيدا تتلمذ لواصل بن عطاء رأس المعتزلة ولم يخالفه إلا في أصل المنزلة بين المنزلتين. أما في الفروع الفقهية فهم قريبون جداً من مذهب الحنفية خاصة، وكان أبو حنيفة قد نصر زيدا.

الفرق بين الفرق ٣٤ والعقيدة الإسلامية ومداهبها ص ٦١ والمدخل إلى الدين الإسلامي ص ٤٩ و٢٥٦ ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٣٧.

وانظر ترجمة زيد في: تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤١٩ وفوات الوفيات ج ٢ ص ٣٥ وتاريخ الطبري في حوادث سنة ١٢١ و١٢٢ هـ ج ٧ ص ١٦٠.

٦- وعند الإمامية: هو حبس الطعام تربصاً به الغلاء، ويمنع بشرطين:

الاستبقاء للزيادة، وتعذر غيره. فلو استبقاها لحاجة أو وجد غيره لم يُمنع^(١).

وفي جواهر الكلام: إنما يكون الاحتكار في الحنطة والشعير... ويكره أو يحرم بشرط: أن يستبقها للزيادة في الثمن، فلو استبقاها لحاجة إليها للبذر أو نحوه لم يكن به بأس، بل الظاهر عدم كونه احتكاراً كما دل عليه النص والفتوى.

ويشترط أيضاً: أن لا يوجد بائع ولا باذل.

وشرط آخرون: أن يستبقها في الغلات ثلاثة أيام وفي الرخص أربعين يوماً.

وشرط العلامة: الشراء في الحكرة، فلو لم يشترها بل كانت بزرع ونحوه لم يكن به بأس^(٢).

٧- وعند ابن حيوّن: الحكرة أن تشتري طعاماً ليس في المضّر غيره فتحتكره، وإن كان في المضّر طعاماً أو متاعاً غيره، أو كان كثيراً يجد الناس ما يشترون فلا بأس به... وكل حكرة تضرّ بالناس، وتُغلي السعر عليهم، فلا خير فيها^(٣).

(١) مفتاح الكرامة للعاملي - متاجر ص ١٠٧ والروضة البهيّة شرح اللّمة الدمشقيّة لزَيْن الدّين العامليّ ج ١ ص ٢٩٢ و ص ٢٧٤ والمختصر النافع للحليّ ص ١٤٨.

الإمامية الاثننا عشرية: فرقة من الشيعة تقول بإمامة الأئمة الاثني عشر، أولهم عليّ ابن أبي طالب، وآخرهم مُحَمَّد بن الحسن العسكريّ، وهو المهديّ المنتظر، الذي ولد سنة ٢٥٦هـ، وسيظهر ليملاً الأرض عدلاً. ويقولون بأن الإمامة رُكن من أركان الدين وليست من المصالح العامة، واعتبرها بعضهم من أصول المذهب، وهم يرون أن الإمام يكون معصوماً لا تصدر عنه صغيرة ولا كبيرة، لا عمداً ولا سهواً ولا خطأ في التأويل.

المِلّ والتحلّ للشّهْرستانيّ ج ١ ص ١٧١ والعقيدة الإسلامية ومدّأبها ص ٦٥ والمدخل إلى الدين الإسلاميّ ص ٥٠ ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٣٢.

(٢) شرائع الإسلام وجواهر الكلام عليه - التجارة ج ٨ ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) دعائم الإسلام لابن حيوّن ج ٢ ص ٣٥ ونقل هذا النص عن جعفر بن مُحَمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٨- وعرفه الإباضية بأنه: شراء مُقيم - ويلحق به مسافر يتجر بهال المقيم - من سوق أو من غيره، بالنقد أو غيره، طعاماً أو غير طعام لتجرٍ بقصد ادخار، ينتظر به الغلاء.

وصرحوا بأن من أخذ الطعام من غيره في دين أو مقاضاة أو أرض أو دية أو غرم أو صداق أو أجره أو غير ذلك مما ليس بشراء كإرث ووصية وهبة وإقرار وعلته، فلا يكون ذلك من الاحتكار المحظور، لأن ذلك غير شراء^(١).

ابن حيون: أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي، المتوفى بالقاهرة سنة ٣٦٣هـ. وهو من دعاة الإسماعيلية. مقدمة كتاب دعائم الإسلام.

الإسماعيلية: طائفة من الشيعة، تقول: بأن إسماعيل بن جعفر الصادق هو الإمام السابع. وافترقت فرقتين: أولاهما وقفت في موت محمد بن إسماعيل (الإمام المكتوم)، وقالت برجعته بعد موته فهو المهدي عندهم، وهؤلاء هم القرامطة. والثانية: قالت ببقاء الإمامة في أئمة مستورين إلى أن ظهرت الحركة الإسماعيلية بالمغرب على يد عبید الله المهدي مؤسس الدولة الفاطمية.

وقد بدأت الإسماعيلية حركة شيعية معتدلة أول الأمر، إلا أنها جمعت أخيراً بين الإلحاد والإباحية والتشكيك بالقرآن.

التبصير في الدين ص ٤١ والفرق بين الفرق ص ٦٢ والعقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٦٦ ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٣٩ والمدخل إلى الدين الإسلامي ص ٥١.

(١) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٥-١٧٧. ونقلت موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي ج ٣ ص ١٩٦ بعض عباراته.

وانظر أيضاً: شرح الجوامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب للسالمي ج ٣ ص ١٧٤.

الإباضية: مذهب ينسب إلى عبد الله بن إياض، المتوفى قبل سنة ٨٦هـ، قائدهم ومسؤول دعوتهم العلني. ومؤسس مذهبهم الحقيقي الإمام التابعي جابر بن زيد الأزدي العماني أبو الشعثاء، مفتي البصرة، المتوفى سنة ٩٣هـ، والذي كان ملازماً لعبد الله بن عباس، وأخذ أيضاً

وذكروا أن: المقيم هو المالك في بلد سواء استوطنه أم لا.

والمقيم إن اتجر بهال المسافر فلا بأس.

والمسافر يجوز له الاحتكار ولو كان يحتكر في البلد الذي هو فيه مسافر.

وقوله (لتجر) قيد، فإن اشتراه لقوت ولو لسنين كثيرة، أو لكفارات، أو ليخلص ما ترتب في ذمته من طعام لغيره، أو غير ذلك من كل ما ليس تجراً فلا بأس إن طرأ له بعد ذلك أن يتجر به ولو في بلده، أو أن يدخره للغلاء، لأنه لم يقصد الادخار له وقت الشراء.

وكذا يجوز أن يشتريه لقوت ويدخر ما عنده من غلته أو غيرها للغلاء، وأن يشتريه لمن ولي أمره من يتيم ومجنون وغائب ووصي وموكل ومستخلف وأمر لغير تجر، فإن ظهر لهم بعد جاز لهم انتظار الغلاء به^(١).

٩- وقال الظاهريّة: الحكرّة المضرة بالناس حرام، سواء في الابتاع أو في إمساك ما ابتاع، ويمنع من ذلك. والمحتكر في وقت رخاء ليس آثماً^(٢).

عن ابن عمر وابن مسعود وأنس وأبي هريرة وغيرهم. وتذكر كتب الفرق والمقالات أنهم فرقة من الخوارج، أقلها مغلاة، ويُنكر الإباضيّة اليوم نسبتهم إلى الخوارج. وهم يقولون بأن القرشيّة ليست بشرط في الخلاف ما دام متمسكاً بالكتاب والسنة.

المِلل والنحل للشَّهرستاني ج ١ ص ١٣١ والعقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٤٨ ومختصر تاريخ الإباضيّة للباروني، والإباضيّة بين الفرق الإسلامية: عليّ يحيى معمر.

التجر: التجارة. / القاموس المحيط مادة (تجر).

(١) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٧.

(٢) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٦٤.

الظاهريّة: هو مذهب يقف عند ظاهر النص والأثر، ولا يبحث عن علل الأحكام، ولا يأخذ بالقياس، ومبادئه تمنع التقليد الصّرف دون تدبر وفهم، وأجازوا لكل من يفهم اللّغة العربيّة أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة. ويُعدّ داود بن عليّ الظاهريّ الكوفيّ البغداديّ المتوفى

١٠ - أمّا في الاقتصاد الحديث فيقصد به:

انفراد شخص واحد أو جملة أشخاص، يتفقون فيما بينهم، بحيث يكونون في الحقيقة بمثابة شخص واحد يبيع السلعة للمشتريين، أو انفراد شخص واحد بشرائها من مختلف البائعين^(١).

ومن عرض التعاريف السابقة يتبين لنا:

أن بعض الفقهاء يراه متحققاً في الشراء فقط، أما إذا كان مخزوناً لديه أو من غلة ضيعته فاحتكاره غير محرم، كما هو عند الحنفية عدا البائري والشرنبلالي، وعند المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الإمامية وابن حيون والإباضية والظاهرية.

ومنهم من لم ير هذا القيد كما هو عند البائري والشرنبلالي والزيدية وبعض الإمامية، فاحتكار المخزون وغلة الضيعة محرم، وهو ما يفيد إطلاق لفظ (السلعة) في تعريف الاقتصاديين.

وبعضهم قيده بالأقوات، كما قال الحنفية إلا أبا يوسف^(٢) ومن وافقه - كما

سنة ٢٧٠هـ من مؤسسي هذا المذهب، وقد نشره في بلاد الأندلس الفقيه ابن حزم، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. وكان هذا المذهب في القرنين الثالث والرابع الهجري أكثر انتشاراً من المذهب الحنبلي، وهو الآن من المذاهب المنقرضة لعدم وجود أتباع له.

المدخل للفقهاء الإسلاميين لمدكور ص ١٥٩ والمدخل إلى الدين الإسلامي ص ٢٥٤.

(١) الاقتصاد السياسي لجابر جاد عبد الرحمن وعبد الرحمن الجليلي ص ١٣٨ والاقتصاد السياسي لجابر جاد ج ١ ص ٤٩٢.

(٢) أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، كان من أصحاب الحديث، ثم غلب عليه الرأي، وأخذ الفقه عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ثم عن أبي حنيفة. وهو أول من نشر مذهبه، ولي القضاء للمهدي والهادي وهارون الرشيد، وهو أول من تلقب قاضي القضاة، مات ببغداد سنة ١٨٢هـ. له: كتاب الخراج، والآثار. وثقه ابن

سيأتي- والشَّافِعِيَّة والحَنَابِلَةُ والزَّيْدِيَّة والإِمَامِيَّة وابن حَيَّوْن، فغير الأقوات لا يتحقق فيه الاحتكار المحرم.

ومنهم من عدَّاه إلى غير الأقوات، كالحَصَكْفِيِّ وابن عَابِدِينَ من الحَنَفِيَّة تَبَعاً لقول أبي يُوسُف كما سنبينه فيما بعدُ، والمَالِكِيَّة والإِبَاضِيَّة والظَّاهِرِيَّة، وهو قول الاقْتِصَادِيَيْن المُحَدِّثَيْن.

وبعضهم قَيَّدَهُ بالبلد أو بمكان يُجلب طعامه إلى البلد، كما في الاختيار والبدائع والجواهر، ومنهم من لم يقيدده....

يتضح مما مرَّ من القيود وغيرها التي يمكن استنباطها من هذه التعاريف وجهة نظر الفقهاء إلى الاحتكار، حيث رأى كلُّ منهم أن شرط الاحتكار المحرم، وهو الإضرار بالناس، مُتَحَقِّقٌ في ما ذهب إليه حسب الظروف والعرف، ولكلِّ وجهته، واختلاف الأئمة رحمة بالناس.

وسنأتي في أثناء هذا البحث على تفصيل هذه الأمور بجميع المذاهب بأدلتها، مع إبداء ما يمكننا من ترجيح ورأي.

وهذا أدى بنا في ظل الاقتصاد الراهن إلى القول بأن الاحتكار هو:

(حبس ما يتضرر الناس بحبسه تربصاً للغلاء)، وذلك:

١- ليشمل كل شيء يتضرر بحبسه الناس من طعام أو غيره.

٢- ليتحقق الاحتكار في أية مدة وإن قلت.

معين وأحمد.

طبقات الفقهاء للشَّيْخِ الرَّازِي ص ١٣٤ وتاج التَّراجم ص ٨١ والفوائد البهيَّة ص ٢٢٥ وتذكرة الحفظ ج ١ ص ٢٩٢ رقم ٢٧٣ ووفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٧٨ والانتقاء ص ١٧٢ وتاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٢ وأخبار القضاة ج ٣ ص ٢٥٤ وأبو يُوسُف لمحمَّد مطلوب.

٣- لئلا يقتصر الاحتكار على الشراء، بل ليتعدى إلى غيره كاحتكار غلة الضيعة والمخزون لديه انتظاراً للغلاء.

٤- ليتحقق الاحتكار في الشراء من البلد، أو مما جلب من بلد آخر، وسواء أكان المشتري مقيماً أم مسافراً.

٥- ليعم ما يشتري عند الغلاء أو عند الرخص، ليرفع ثمنه عند الحاجة إليه.

المبحث الثاني

المحتكر

للفقهاء فيما يجري به الاحتكار أقوال هي:

القول الأول: يجري في كل شيء من طعام أو غيره.

وهو قول المالكية^(١) وأبي يوسف^(٢) والحصكفي^(٣) وابن عابدين^(٤)

(١) المدونة ج ١٠ ص ١٢٣ والمُنْتَقَى للباجي ج ٥ ص ١٦ والبيان والتحصيل لابن رشد ج ٧ ص ٣٦٠ وفيه: (لا اختلاف في أنه لا يجوز احتكار شيء من الطعام ولا غيره في وقت يضُرُّ احتكاره بالناس ويغلبه عليهم)، ومَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٢٢٧ عن المدونة وشرح مُسْلِمٍ لِلْقُرْطُبِيِّ، وبهامشه: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ ص ٣٨٠ نَقْلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ. وَالنَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ٦ ص ٤٥٢ وَالتَّلْقِينُ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ - انظر: شرح التَّلْقِينِ لِلْمَارِزِيِّ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٠٥ والاستبذكار ج ٧ ص ٢٤٧.

ونقل ابن العربي عن مالك والثوري: أن الاحتكار في كل شيء إذا أضرَّ بالناس إلا الفواكه. / عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ج ٦ ص ٢٢-٢٣. وانظر مثله في: مَعَالِمُ السُّنَنِ لِلْحَطَّابِيِّ ج ٣ ص ٧٢٨. وانظر هَذَا فِي تَعْرِيفِ الْمَالِكِيَّةِ لِلْاِحْتِكَارِ.

(٢) الهداية للمرغيناني ج ٨ ص ١٢٦ وبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشَّرْئِبَلِيِّ عَلَى دُرَرِ الْحُكَّامِ ج ١ ص ٣٢١ نَقْلًا عَنْ الْكَافِي، وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وَكَشَفُ الْحَقَائِقِ لِلْأَفْغَانِيِّ ج ٢ ص ٢٣٦ وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْوَقَايَةِ ج ٢ ص ٢٣٩ وَفَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٦ وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٧ وَحَاشِيَةُ الشُّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٧ نَقْلًا عَنْ الْكَرْخِيِّ فِي مُخْتَصَرِهِ عَنْ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠١ وَرَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٥ ص ٣٥١ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٢١٤. وَهُوَ فِي إِعْلَاءِ السُّنَنِ ج ١٧ ص ٤٣٥ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ.

(٣) الدَّرُ الْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٥٤٧.

(٤) رَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٥ ص ٣٥١ كَمَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ مِنْ تَعْرِيفِهِ، إِذْ يَنْصُ عَلَى أَنَّ (الْاِحْتِكَارَ

وَالصَّنْعَانِيَّ^(١) وَالشُّوكَانِيَّ^(٢) وَالظَّاهِرِيَّةَ^(٣)، وهو ما يفيد تعريف الاقتصَادِيَّين للاحتكار وبيّانهم لأنواعه.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ مَا يَأْتِي:

١- أن بعض الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مُطلقةً وبعضها مُقيّدةً بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب فإنه عند الجمهور لا يُقيد فيه المُطلق بالمُقيد، لعدم التعارض بينهما، بل يبقى المُطلق على إطلاقه، وهذا يقتضي أنه يعمل بالمُطلق في منع الاحتكار مطلقاً، ولا يقيد بالقوتين، إلّا على رأي أبي ثور وقد ردّه أئمة الأصول^(٤). فلا تعارض بين الحديث المُقيّد بالطعام والحديث المُطلق، بل

شروعاً: اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء).

(١) سُبُلُ السَّلَامِ لِلصَّنْعَانِيَّ ج ٣ ص ٢٥.

الصَّنْعَانِيَّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ، الْيَمَنِيَّ، مِنْ فُقَهَاءِ الزَّيْدِيَّةِ، بَلَغَ مَرْتَبَةَ الاجْتِهَادِ. مِنْ كُتُبِهِ: سُبُلُ السَّلَامِ شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ، وَمَنْحَةُ الْغَفَّارِ، وَالْعُدَّةُ. تُوْفِيَ سَنَةَ ١١٨٢ هـ.

الْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١٣٣ وَمُقَدِّمَةُ الْعُدَّةِ عَلَى شَرْحِ الْعُمْدَةِ الَّتِي كَتَبَهَا مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ.

(٢) نَيْلُ الْأَوْطَارِ لِلشُّوكَانِيَّ ج ٥ ص ٢٣٤. وَانْظُرْ: صَفْوَةُ الْأَحْكَامِ مِنْ نَيْلِ الْأَوْطَارِ وَسُبُلُ السَّلَامِ ط ٥ ص ١١٤.

الشُّوكَانِيَّ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، تَفَقَّهَ عَلَى مَذْهَبِ الزَّيْدِيَّةِ، وَبَرَعَ وَأَفْتَى، وَطَلَبَ الْحَدِيثَ فَاجْتَهَدَ، وَلَدَ بِهِجْرَةَ شُوكَانَ، وَنَشَأَ بِصَنْعَاءَ، وَوَلِيَ قَضَاءَهَا، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٢٥٠ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: نَيْلُ الْأَوْطَارِ، وَإِرْشَادُ الْفُحُولِ.

الْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢١٤ (ترجمته بقلمه)، وَمُقَدِّمَةُ نَيْلِ الْأَوْطَارِ، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٥٣.

(٣) الْمُحَلَّى ج ٩ ص ٦٤.

(٤) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٥.

أَبُو ثُورٍ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدِ بْنِ أَبِي الْيَمَانِ الْكَلْبِيِّ الْبَغْدَادِيَّ، أَخَذَ الْفِقْهَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِبَغْدَادَ، قَالَ أَحْمَدُ: (أَعْرِفْهُ بِالسَّنَةِ مِنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً، هُوَ عِنْدِي فِي مَسَلَاخِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ)، تُوْفِيَ

إن المُقَيَّد هنا هو من باب التنصيص على فرد من الأفراد التي يطلق عليها المُطْلَق، وذلك لأن نفي الحُكْم عن غير الطعام إنَّما هو لمفهوم اللقب، وهو غير معمول به عند الجُمهُور، وما كان كذلك لا يَصْلُح للتَّقييد على ما تقرر في الأُصول^(١).

٢- اعتبار حقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الحُكْم^(٢)، لأنه يحصل بكل ما يُجس عن الناس عند حاجتهم إليه.

القول الثاني: يجري في أقوات^(٣) الآدميين والبهائم فقط، كالحنطة والشعير،

سنة ٢٤٠هـ ببغداد.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ص ٩٢ و ١٠١ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسَنَوِيِّ ج ١ ص ٢٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١١٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٦ ص ٦٥ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَاطِ ج ٢ ص ٥١٢ رَقْم ٥٢٨.

(١) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٤. وَرَاجِعْ هَذَا الْمَعْنَى فِي الرَّوْضِ النَّضِيرِ ج ٣ ص ٥٨٦ وَشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ١٧٤.

وَالْقَوَاتَانِ: هُمَا قُوَّةُ الْآدَمِيِّ وَقُوَّةُ الْبَهَائِمِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ.

مفهوم اللقب: هو دلالة تعلُّق الحكم باسم جامد على نفي ذلك الحُكْم عن غيره، كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، فمفهوم المخالفة هنا غير مُحَمَّد. وكقوله ﷺ: (فِي الْبُرِّ صَدَقَةٌ) فمفهوم المخالفة غير الْبُرِّ. وقد اتفق عُلَمَاءُ الْأُصُولِ على عدم الاحتجاج به، لأنه لا يفهم من ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ سَلْبُ الرِّسَالَةِ عن غير مُحَمَّد، ولا يفهم من (فِي الْبُرِّ صَدَقَةٌ) سَلْبُ الصَّدَقَةِ عن غير الْبُرِّ. / راجع: محاضرات في أُصُولِ الْفِقْهِ: بِدْرِ الْمُتَوَكِّلِيِّ عَبْدَ الْبَاسِطِ ج ١ ص ١٨٣.

(٢) الْمُدَوَّنَةُ ج ١٠ ص ١٢٣ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٢٢٧ وَنَقْلٌ عَنِ الْمُدَوَّنَةِ، وَبِهَامِشِهِ: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ ص ٣٨٠ عَنْ ابْنِ رُشْدٍ، وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٦ وَالْهَدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٦ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ وَالسَّلْبِيِّ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٢٧ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠١. وَفِي إِعْلَاءِ السُّنَنِ ج ١٧ ص ٤٣٥: لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ وَاشْتِرَاكِ الْعِلَّةِ.

(٣) الْقَوَاتُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ، فَجَبَسَ الْأَرَزُّ أَوْ غَيْرُهُ فِي بَلَدٍ لَا يَقْتَاتُونَهُ لَيْسَ بِاِحْتِكَارٍ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَنْفِيَّةُ. / حَاشِيَةُ السَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٧ نَقْلًا عَنْ

والتَّبْنِ والقَتِّ.

وهو قول أبي حَنِيفَةَ^(١) ومُحَمَّد بن الحَسَن^(٢)

الْقُدُورِيُّ في شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ.

ونَصَّ عليه الشَّافِعِيُّ أيضاً. / حَاشِيَةُ ابن قَاسِمٍ على ثُخْفَةِ الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٤٩ وإعانة الطَّالِبِينَ للذُّمِّيَّاتِ ج ٣ ص ٢٤.

(١) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٦ وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرْئِبْلَالِيِّ ج ١ ص ٣٢١ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٧ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠١ وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٩ وَرَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٥ ص ٣٥١. وهو في الكتاب وشرحه اللَّبَاب ج ٣ ص ٢٢٠ ولم يَعْزُدهُ، وكذلك لم يَعْزُدهُ في إِعْلَاءِ الشُّنَنِ ج ١٧ ص ٤٣٥.

الْقَتِّ: فَارِسِيَّتُهُ: الْإِسْفِسْتُ أَوْ الْإِسْبَسْتُ، وهو الْفُضْفُصَةُ، وهو نبات، أو هو الرُّطْبَةُ من عَلَفِ الدَّوَابِّ. وورد الْقَتُّ بمعنى يَابَسَهُ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ مادة (الْقَتِّ وَالْفَصِّ). وأشار في الهامش إِلَى النِّهَائَةِ. وانظر: الْبِنَايَةُ ج ٩ ص ٣٤٤. وفي الْمُصْبَاحِ الْمُنِيرِ، مادة (فَصِّ): الْفُضْفُصَةُ، بكسر الفاءين: الرُّطْبَةُ قبل أَنْ تَجِفَّ، فإذا جَفَّتْ زَالَ عَنْهَا اسم (الْفُضْفُصَةِ)، وَسُمِّيَتْ (الْقَتِّ). والجمع فَصَافِصٌ.

أَبُو حَنِيفَةَ: النُّعْمَانُ بن ثَابِت بن زُوَيْطٍ، التَّيْمِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ، الْفَقِيهِ الْمُجْتَهِدُ، الْوَرَعُ الْعَلَمُ، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَيُنَسَّبُ إِلَيْهِ الْمَذْهَبُ الْحَنْفِيُّ، توفي سنة ١٥٠ هـ بِبَغْدَادَ.

الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنَفِيَّةِ ج ١ ص ٨٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٦ وَوَقَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٥ ص ٤٠٥ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ١٦٨ رَقْم ١٦٣. وانظر: أَخْبَارُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ لِلصَّيْمَرِيِّ، وَعُقُودُ الْجَمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ لِلصَّالِحِيِّ، وَمَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ لِلذَّهَبِيِّ.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَالْأَخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٦ وَالْكَفَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٨ ص ٤٩١ وَالْبِنَايَةُ ج ٩ ص ٣٤٥ عَنْ الْكَافِي، وَالشَّلْبِيُّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٧ نَفْلًا عَنْ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ. وانظر أيضاً: غُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرْئِبْلَالِيِّ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ، وَرَدُّ الْمُحْتَارِ، السَّابِقَةُ. وهو في النُّقَايَةِ وَشَرَحِهِ فَتَحَ بَابَ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٥ ولم يَعْزُدهُ. وانظره في: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ٣ ص ٢١٤ عَنْ الْحَاوِي.

مُحَمَّد بن الْحَسَنِ: بن فَرْقَدِ الشَّيْبَانِيِّ مَوْلَاهُمْ. أَصْلُهُ مِنْ قَرْيَةٍ حَرَسَتْهَا بِلَدِمَشْقَ، وَمَوْلَدُهُ بِوَاسِطَ، وَنَشَأَتْهُ بِالْكَوْفَةِ، أَخَذَ الْفِقْهَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا. وهو الذي نشر علم أَبِي حَنِيفَةَ بِتَصَانِيفِهِ. ولي

وعليه الفتوى عند الحنفية^(١) وهو قول أبي ثور^(٢)

والزيدية^(٣) وبعض الإباضية^(٤)، وبه قال الشافعية^(٥)

قضاء الرقة للرشيء، ثم قضاء الرّي، وبها مات سنة ١٨٩ هـ. من مصنفاته: الأصل، والجامع الكبير، والجامع الصغير، والسير الكبير، والسير الصغير، والآثار، والموطأ. روى عنه النوادر جماعة منهم ابن سماعه.

تاج التراجم ص ٥٤ والفوائد البهية ص ١٦٣ ووفيات الأعيان ج ٤ ص ١٨٤ وطبقات الفقهاء للشيروازي ص ١٣٥ ولسان الميزان ج ٥ ص ١٢١ وتاريخ بغداد ج ٢ ص ١٧٢.

(١) الكفاية، وغنية ذوي الأحكام للشرنبللي، ورد المحتار، السابقة، ونقله كل من العيني في البناء، وابن عابدين في رد المحتار عن الكافي.

(٢) تقدم في حجة القول الأول.

(٣) البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٩ وفيه: (هو المذهب). والأزهار بشرح ضوء النهار ج ٣ ص ١٢٣٧ والروض النضير ج ٣ ص ٥٨٦ ونيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٤ وفيهما: هو قول الهادوية. وأضاف العنسي في التاج المذهب ج ٢ ص ٣٨٥ الماء إلى القوتين.

(٤) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٨ وموسوعة جمال ج ٣ ص ١٩٦ نقلاً عنه، وفيه: اختلفوا في الطعام الذي يكون فيه الاحتكار، فجعله بعضهم عاماً في كل ما يطعم ولو دهنًا أو شرباً، وخصه بعضهم بالحبوب الستة وما يتولد منها، وخصه بعضهم بما يسمى في العرف طعاماً لا في نحو زيت ولحم، وخصه بعضهم بالبرّ والشعير. وانظر: شرح الجامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب للسالمي ج ٣ ص ١٧٤.

(٥) إعانة الطالبين ج ٣ ص ٢٤ وأشار إلى فتح الجواد. وهو في الحاوي ج ٥ ص ٤١١ (الأقوات)، والبيان للعمرائي ج ٥ ص ٣٥٧ (الأقوات)، والتنبيه ج ١ ص ٣٩١ (في الأقوات)، وفي شرحه للسيوطي: (أما الاحتكار في غير الأقوات فلا يحرم قطعاً)، وفي العباب ج ٢ ص ٢٧: (الأقوات ولو تمراً وزبيباً)، ومثله في: الغرر البهية ج ٤ ص ٥٢٨. وفي إرشاد الساري ج ٤ ص ٥٥: (ويخص تحريم الاحتكار بالأقوات، ومنها: التمر والزبيب والذرة والأرز، فلا تعم جميع الأطعمة)، ومثله في: روضة الطالبين ج ٣ ص ٤١٣ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٨.

وانظر: المهذب ج ١ ص ٢٩٢ وتتحفة المحتاج وحاشيتي الشرواني وابن قاسم عليها ج ٤

وَالْحَقَّ الْغَزَالِيُّ بِالْقَوْتِ كُلِّ مَا يُعِينُ عَلَيْهِ كَاللَّحْمِ وَالْفَوَاكِهِ^(١).

والدليل على ذَلِكَ من الْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ:

أَمَّا الْمَنْقُولُ فَهُوَ:

١- ما رُوِيَ عن الرَّسُولِ ﷺ من أَحَادِيثٍ تَخَصُّصِ الْإِحْتِكَارِ بِالطَّعَامِ، فَدَلَّ عَلَى

ص ٣١٧-٣١٨ وَنَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ وَالشَّبْرَامَلْسِيِّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٤٥٦ وَحَاشِيَةِ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٩٣ وَشَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٧ ص ٤٣.

وَفِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِحْتِكَارِ - عَارِضَةُ الْأَخُوذِيِّ ج ٥ ص ٢٦٩: (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا احْتِكَارَ الطَّعَامِ. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِحْتِكَارِ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا بَأْسَ بِالْإِحْتِكَارِ فِي الْقُطْنِ وَالسَّخْتِيَّانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ).

(١) الْعُبَابُ ج ٢ ص ٢٧ وَابْنُ قَاسِمٍ عَلَى تُخْفَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣١٨ وَحَاشِيَةِ الشَّرْبِينِيِّ عَلَى الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ج ٤ ص ٥٢٩ وَكِلَاهُمَا نَقَلَ عَنِ الْعُبَابِ، وَتِلَّ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٤-٢٣٥ عَنْ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ لِلْغَزَالِيِّ.

وَفِي إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ ج ٢ ص ٧٣: يَطْرُدُ النَّهْيُ فِي أَجْنَاسِ الْأَقْوَاتِ، أَمَّا مَا لَيْسَ بِقَوْتٍ وَلَا هُوَ مُعِينٌ عَلَى الْقَوْتِ كَالْأَدْوِيَةِ وَالْعَقَاقِيرِ وَالزَّرْعَفَرَانِ وَأَمْثَالِهِ، فَلَا يَتَعَدَّى النَّهْيُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مَطْعُومًا، وَأَمَّا مَا يُعِينُ عَلَى الْقَوْتِ كَاللَّحْمِ وَالْفَوَاكِهِ وَمَا يَسُدُّ مَسَدًا يُغْنِي عَنِ الْقَوْتِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ الْمُدَاوِمَةُ عَلَيْهِ فَهَذَا فِي مَحَلِّ النَّظَرِ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ طَرَدَ التَّحْرِيمَ فِي السَّمْنِ وَالْعَسَلِ وَالشَّيْرِجِ وَالْجُبْنِ وَالزَّيْتِ وَمَا يَجْرِي بِمَجْرَاهِ.

الْغَزَالِيُّ: أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ، الْفِيلَسُوفُ الْمُتَكَلِّمُ، الْمُتَصَوِّفُ الْفَقِيهَ، الْأَصُولِيُّ، وَلَدَ فِي طُوسَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٥٠٥ هـ، مِنْ كُتُبِهِ: إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ، وَالْمُسْتَصَفَى.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسَنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٤٢ وَتَبَيَّنَ كَذِبُ الْمُفْتَرِيِّ ص ٢٩١ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٢٦٦.

وَأَلْحَقَ بِالْأَقْوَاتِ الْقَاضِي حُسَيْنُ وَالشُّبْكِيُّ الثِّيَابَ لِشِدَّةِ الْبَرْدِ أَوْ لِسَدِّ الْعَوْرَةِ. وَزَادَ الزَّرْكَشِيُّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ أَيْضًا الْمَلْحَ. وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ أَقْوَاهُمْ بَعْدَ قَلِيلٍ فِي أَوَّلِ مَبْحَثِ (شَرْطِ الْإِحْتِكَارِ).

أن غيره يجوز احتكاره^(١).

٢- ما ثبت عن مَعْمَرٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - وهما رَاوِيا حَدِيثَ: (من احتكر فهو خاطئ) - أنها احتكرا الزَّيْت. وعند أَبِي دَاوُدَ: كان سَعِيدٌ يَحْتَكِرُ النَّوَى وَالْخَبَطَ وَالْبِزْرَ^(٢).

(١) الْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢٩٢.

(٢) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨٧. وراجع: الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٣ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٧ وَسُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٢٥.

وَالْحَدِيثُ: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (من احتكر فهو خاطئ)، فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ:

اللفظ في: صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢٦ باب تحريم الاحتكار في الأقوات، رقم ١٦٠٥ / ١٢٩، ج ٣ ص ١٢٢٧.

وانظره بالفاظ متقاربة في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ١٢ كتاب البَيُوع، ٤٠ باب ما جاء في الاحتكار، رقم ١٢٦٧، ج ٤ ص ٢٦٥ من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَالَ: حَدِيثُ مَعْمَرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي أُمَامَةَ وَابْنِ عُمَرَ.

وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ١٧ كتاب البَيُوع والإجازات، ٤٩ باب في النهي عن الحُكْرَةِ، رقم ٣٤٤٧، ج ٣ ص ٧٢٨ من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

والمرفوع في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ بِلَفْظٍ: (لا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ).

وورد المرفوع منه فقط: (لا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ) أَيْضًا فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: رقم ١٣٠ عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: ١٢ كتاب التجارات، ٦ باب الحُكْرَةِ وَالْجَلْبِ، رقم ٢١٥٤، ج ٢

.....

ص ٧٢٨ عن مُحَمَّد بن إِبراهيم عن سَعِيد بن المُسَيَّب.

وفي الجامع الصَّغِير ج ٢ ص ٢٠٤: (لا يَحْتَكِر إِلَّا خَاطِي: رواه أَحْمَد في مُسْنَدِه ومُسلَّم وأبو دَاوُد والنَّسَائِي وابن مَاجَه عن مَعْمَر بن عبد الله، وهو صَحِيح).

وانظر تَلْخِص الحَبِير ج ٣ ص ١٣.

والْحَدِيث في: تفصيل وَسَائِل الشَّيْعَة ج ١٧ ص ٤٢٦ عن مُحَمَّد بن عَلِي بن الْحُسَيْن رفعه، وفي ص ٤٢٧ أيضاً.

وذكر ابن عبد البر وآخرون: أَنَّ سَعِيد بن المُسَيَّب ومَعْمَر بن عبد الله كانا يَحْتَكِرَانِ الزَّيْت. / انظر: شَرْح النَّوَوِي على مُسْلِم ج ٧ ص ٤٣ وشَرْح الأَبْي والسَّنُوسِي ج ٤ ص ٣٠٥ وسُبُل السَّلَام ج ٣ ص ٢٦ وتَبِيل الأَوْطَار ج ٥ ص ٢٣٥.

وخبر احتِكَار سَعِيد بن المُسَيَّب في:

سُنَن أَبِي دَاوُد ج ٣ ص ٧٢٩: (قال أبو دَاوُد: كان سَعِيد بن المُسَيَّب يَحْتَكِر النَّوَى والخَبَط والبِزْر).

والنَّوَى: بفتحتين، من التمر والعنب، أي كل ما كان في جوفٍ مأكول، كالتَّمَر والزَّيْب والعِنَب وما أشبهه.

والخَبَط: بالتحريك، أي: الورق الساقط، والمُرَاد به عَلف الدواب.

والبِزْر: بالكسر، وَاحِدُهُ بَزْرَة: كل حَب يُبذر للنبات، كذا في بعض كتب اللُّغة. وفي المصْبَاح: البِزْر بَزْر البَقْل ونحوه، بالكسر، والْفَتْح لُغَةٌ، قال ابن السَّكَيْت: ولا تقوله الفُصَحَاء إِلَّا بالكسر، فهو أَفْصح. / عَوْن المَعْبُود ج ٣ ص ٢٨٥ والمصْبَاح المُنِير مادة (البِزْر).

وفي سُنَن التِّرْمِذِي ج ٤ ص ٢٦٦: (قال أبو عيسى: رُوِيَ عن سَعِيد بن المُسَيَّب أَنه كان يَحْتَكِر الزَّيْت والحِنْطَة ونحو هَذَا).

وخبر احتِكَار سَعِيد الزَّيْت في: سُنَن البَيْهَقِي ج ٦ ص ٣٠ ومُسْنَد أَحْمَد - الفَتْح الرَّبَّانِي ج ١٥ ص ٦٤.

فاحتِكَارَ مَعْمَرٍ وَسَعِيدٌ عَلَى أَنَّ المحْظُورَ فِيهِ نَوْعٌ دُونَ نَوْعٍ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ أَنْ يَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا ثُمَّ يَخَالِفُهُ كِفَاحًا، وَهُوَ عَلَى الصَّحَابِيِّ أَقْلٌ جَوَازًا وَأَبْعَدُ إِمْكَانًا^(١).

وَأَمَّا الْمَعْقُولُ فَهُوَ:

١ - اعتبار الضرر المعهود المتعارف^(٢) اللاحق للعامة بحبس القوت والعلف الذي

مَعْمَرُ بْنُ أَبِي مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ: بْنُ نَافِعِ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ. كَانَ شَيْخًا مِنْ شُيُوخِ بَنِي عَدِيٍّ، وَأَسْلَمَ قَدِيمًا، وَتَأَخَّرَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، لِأَنَّهُ كَانَ هَاجِرَ الْهَجْرَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَعَاشَ طَوِيلًا.

الاسْتِيعَابُ ج ٣ ص ٤٤١ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٤٠٠ وَالْإِصَابَةُ ج ٣ ص ٤٤٨.

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: بْنُ حَزْنِ الْمَخْزُومِيِّ الْقُرَشِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، فقيه المَدِينَةِ، أَجَلُّ التَّابِعِينَ، كَانَ وَاسِعَ الْعِلْمِ، وَافِرَ الْحُرْمَةِ، مَتِينَ الدِّيَانَةِ، قَوَالًا بِالْحَقِّ، فقيه النفس، وَلَدَ لَسْتَيْنِ مَضْتَا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، كَانَ يَتَجَرَّرُ بِالزَّيْتِ وَغَيْرِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٩٤هـ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَّاطِ ج ١ ص ٥٤ رَقْم ٣٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٨٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٥٧ وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ج ٢ ق ١ ص ٥٩ رَقْم ٢٦٢.

أَبُو دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ شَدَّادِ السَّجِسْتَانِيِّ، صَاحِبُ السُّنَنِ، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: هُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الدُّنْيَا فِقْهًا وَعِلْمًا، وَحَفَظًا وَنُسْكَاءً وَإِتْقَانًا. جَمَعَ وَصَنَّفَ وَدَبَّ عَنِ السُّنَنِ. تَوَفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٧٥هـ.

تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ٢٢٤ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَّاطِ ج ٢ ص ٥٩١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١٦٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٢١.

(١) مَعَالِمُ السُّنَنِ لِلْحَطَّابِيِّ ج ٣ ص ٧٢٨.

(٢) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٧ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠١ وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٦ وَبِدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩.

وَضَعَّفَ الشَّيْخُ ظَفَرَ أَحْمَدَ الْعُثْمَانِيِّ فِي إِعْلَاءِ السُّنَنِ ج ١٧ ص ٤٣٥ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَالْمَنْهِي عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ هُوَ الضَّرَرُ الْكَامِلُ لَا مَطْلُقَ الضَّرَرِ، لِأَنَّهُ فِي الْمَنْهِي عَنِ الْاِخْتِكَارِ مَطْلَقًا ضَرَرًا عَلَى

لا يتحقق الاحتكار إلا به^(١).

٢- ضرر غير الأقوات منعدم، لأن قوام الأبدان وبقاء الحياة لا يتوقف عليه^(٢). فليس الضرر الذي يلحق الناس بالاحتكار في غير الأقوات كالذي يحصل لهم بالاحتكار فيما هو قوت لهم أو لدوابهم، لأن الاحتكار في الأقوات مفض إلى تلف النفس وليس في غيرها كذلك^(٣).

القول الثالث: يجري الاحتكار في قوت آدمي فقط.

وهو قول عبد الله بن عمرو^(٤)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٥)، أما الإدام

التجار، لأن بناء التجارة على غلاء السعر، فاعتبر الضرر الكامل لا مطلق الضرر، وهذا مذهب أبي حنيفة.

وقال في الهداية: اعتبر أبو حنيفة الضرر المعهود المتعارف، وهو ضعيف لا عهد ولا تعارف خلفنا بالأقوات، بل هو معهود ومتعارف في كل شيء كما لا يخفى).

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩.

(٢) المهذب ج ١ ص ٢٩٢، وحاشية الشلبي على تبين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٢٧ نقلاً عن الإقناني.

(٣) إعلآء السنن ج ١٧ ص ٤٣٥.

(٤) المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٨٣ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٧.

عبد الله بن عمرو: بن العاص القرشي، أبو محمد، أسلم قبل أبيه وأحد السابقين المكثرين من الصحابة، وكانت معه الراية يوم اليرموك، كان كاتباً غزير العلم مجتهداً في العبادة، مات ليالي الحرّة سنة ٦٣ هـ على الأصح، بالطائف على الراجح.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٣٣٧ وتقرّب التهذيب ج ١ ص ٤٣٦ وأسد الغابة ج ٣ ص ٢٣٣ والرياض المستطابة ص ١٩٦ ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٥.

(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ٣٣٨ ومطالب أولي النهي ج ٣ ص ٦٣ والمغني، والشرح، السابقان. والفرع ج ٤ ص ٥٣ والمبدع ج ٤ ص ٤٨ ومعوّنة أولي النهي ج ٤ ص ٧٠ والإقناع - كشاف القناع ج ٣ ص ٢١٤. وانظر: معالم السنن ج ٣ ص ٧٢٨ ونيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٥.

والحلواء والعسل والزيت وعلف البهائم فليس فيها احتكار مُحَرَّم^(١)، (سئل الإمام أحمد عن أي شيء الاحتكار؟ قال: إذا كان من قوت الناس فهو الذي يكره)^(٢)، وهو قول بعض الإباضية^(٣).

وحُجَّةُ هذا القول هي:

١- أن سعيد بن المسيب - وهو راوي حديث الاحتكار - كان يحتكر الزيت والنوى والخبط والبر. وتقدم الخبر آنفاً.

(١) مطالب أولي النهى، والمغني، والشرح، السابقة.

(٢) المغني، والشرح، السابقان. والرواية سمعها الأثرم من أحمد، ونيل الأوطار السابق. وفي سنن أبي داود ج ٣ ص ٧٢٩: قال أبو داود: سألت أحمد ما الحكرة؟ قال: ما فيه عيش الناس.

أحمد بن محمد بن حنبل: أبو عبد الله الشيباني المروزي البغدادي. قال الشافعي: (أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة)، أحد الأئمة الأربعة، وإليه ينسب الحنابلة والمذهب الحنبلي، صنف المسند في ستة مجلدات، وسيرته أفردتها البيهقي في مجلد، وأفردها كذلك ابن الجوزي، وشيخ الإسلام الأنصاري، مات سنة ٢٤١ هـ ببغداد.

طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ج ١ ص ٤ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٣١ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩١ وتاريخ بغداد ج ٤ ص ٤١٢ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٧٢ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٩٦ والأعلام ج ١ ص ٢٠٣ ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي.

(٣) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٨ ومؤسوعة جمال ج ٣ ص ١٩٦ نقلاً عن شرح النيل، وبه قال السالمي في منظومته جوهر النظام ج ٢ ص ٣٧٨:

وذاك رفق بالعباد إذ شرع	من ثم الاحتكار فيهم قد منع
لنقمة ينتظر المحتكر	وهو الذي قوت الوري يدخر
ينتظر الغلابه، والناس	قد عمهم من عدم ذاك الباس
لا يرحم المضطر إذ رآه	ولا يؤاوي جائعاً أتاه
فدبرهم يزاد في السلعة	أعلى لديه من حليف خلّة

وتقدم في هامش القول الثاني الخلاف عند الإباضية في القوت.

٢- أن هذه الأشياء - غير قوت الآدمي - مما لا تعم الحاجة إليها، فأشبهت الثياب والحيوانات^(١).

القول الرابع: تحديد الاحتكار في أنواع معينة، واختلفوا في تعدادها على النحو الآتي:

- سبعة، هي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والسمن، والزيت، والملح. وهو قول كثير من الإمامية^(٢).

- ستة، هي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والسمن، والملح. وهو قول بعض الإمامية^(٣). وقال بعضهم: الزيت بدلاً من الملح^(٤).

- خمسة أطعمة، هي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والسمن. وهو قول

(١) المغني، والشرح، السابقان.

(٢) اللّمة الدمشقية وعليها الروضة البهية ج ١ ص ٢٩٣.

وقال في مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٧: (وهذه السبعة في المقتنع والخصال والدروس واللّمة والروضة وفي إيضاح النافع وعليه الفتوى، واستحسنه في المسالك، وفي التحرير فيه رواية حسنة، وفي جامع المقاصد لا بأس بها).

وأما الملح فقد نص عليه في المبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الأحكام.

والخمسة الأوائل مجمع عليها كما في كشف الرموز وظاهر السرائر).

(٣) المختصر النافع ص ١٤٨ وشرائع الإسلام وعليه جواهر الكلام - التجارة ج ٨ ص ٢٤٣ قال: واختاره في الدروس، وقواه في المسالك.

(٤) جواهر الكلام - التجارة ج ٨ ص ٢٤٣ عن الصدوق في المقتنع، لخبر غياث وخبر الخصال بسنده عن السكوني. وهو في: تفصيل وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٤٢٦.

بعض الإمامية^(١)، وذكره ابن حيون بلفظ الزيت، بدلاً من السمّن^(٢).

- ثلاثة، هي: الحنطة، والشعير، والتّمّر. وهو قول زيد بن علي^(٣).

القول المختار:

هو أن الاحتكار يجري في كل شيء، أي: القول الأول، وذلك لما يأتي:

١- الأحاديث المطلقة الواردة في منع الاحتكار لم تُفرّق بين قوت آدمي والبهيمة وغيره.

٢- تحريم الرسول ﷺ احتكار الطعام هو تنصيب على واحد من الأمور التي يجري بها الاحتكار، ولا يعني أن الاحتكار لا يجري إلا به.

٣- الحكمة من تحريم الرسول ﷺ الاحتكار هي الإضرار بالناس، كما هو ظاهر

(١) شرائع الإسلام وجواهر الكلام عليه - التجارة ج ٨ ص ٢٤٣ وفيه: صرح به غير واحد من الأصحاب، بل هو المشهور فيما بينهم، بل عن جماعة الإجماع عليه، لخبر أبي البختري وغيث بن إبراهيم عن أبي عبد الله (ع). وانظر الخبر في: تفصيل وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٤٢٥ و ٤٢٦ عن أبي عبد الله وعن علي (ع).

(٢) دعائم الإسلام ج ٢ ص ٣٥ ونقل النص على هذه الخمسة عن جعفر بن محمد رضي الله عنه.

(٣) مجموع الفقه الكبير - الروض النضير ج ٣ ص ٢٨٥. وفي البحر الرّخار ج ٣ ص ٣١٩: الحنطة والشعير.

زيد بن علي: زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو الحسين، قرأ على وأصل بن عطاء رأس المعتزلة، كان رأساً في العلم والتقوى. قتل سنة ١٢٢ هـ بعد ثورة قام بها، نصره بها أبو حنيفة، وإليه ينتسب مذهب الزيدية، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: رأى جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤١٩ وفوات الوفيات ج ٢ ص ٣٥ وتاريخ الطبري في حوادث سنة ١٢١ و ١٢٢ هـ ج ٧ ص ١٦٠ والفرق بين الفرق ص ٣٤.

من أقوال الفقهاء، كما سيأتي. وهذه الحكمة إذا توفرت في احتكار الطعام أو غيره كان من المصلحة منعه، لأن الضرر منهي عنه شرعاً بقوله ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)^(١). ومنه أخذت القواعد الفقهية الكثيرة، ومنها: (الضرر يُزال)، و(المشقة تجلب التيسير)... إلخ.

فإن انعدم الضرر جاز عندئذ الاحتكار، فالدليل العقلي والاتجاه التشريعي في الإسلام بإيثاره المصلحة العامة على المصلحة الخاصة يدل على ذلك بوضوح.

٤- يحمل ما تقدم من احتكار معمر وسعيد على الاحتكار غير المحرم الذي لا ضرر فيه، لرواية أبي الزناد، قال: (قلت لسعيد بن المسيب: بلغني عنك أنك قلت: إن رسول الله ﷺ قال: «لا يتكر بالمدينة إلا خاطئ»، وأنت تحتكر، قال: ليس هذا الذي قال رسول الله ﷺ، إنما قال رسول الله ﷺ أن يأتي الرجل السلعة عند غلائها فيغالي بها، فأمّا أن يأتي الشيء وقد اتضع «كسد» فيشتريه، ثم يضعه، فإن احتاج الناس

(١) حديث: لا ضرر ولا ضرار:

أخرجهُ مالك والشافعي عنه عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه به مُرسلاً. وهو عند أحمد وعبد الرزاق وابن ماجة والطبراني عن ابن عباس، وفيه جابر الجعفي. وأخرجهُ ابن أبي شيبه من وجه آخر أقوى عنه، والدارقطني من وجه ثالث. وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة وأبي لبابة وثعلبة بن أبي مالك وجابر وعائشة. / المقاصد الحسنة ص ٤٦٨.

وفي الجامع الصغير ج ٢ ص ٢٠٣: أخرجهُ أحمد في مُسنده وابن ماجة عن ابن عباس، وابن ماجة عن عبادة، وهو حديث حسن.

وانظر: سنن ابن ماجة: ١٣ كتاب الأحكام، ١٧ باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، ج ٢ ص ٧٨٤ رواه عن عبادة رقم ٢٣٤٠. وفي الزوائد: في حديث عبادة هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه مُنقطع.

ورواه عن ابن عباس رقم ٢٣٤١، وفي الزوائد: في إسناده جابر الجعفي، مُتهم.

إليه أَخْرَجَهُ، فَذَلِكَ خَيْرٌ^(١).

٥- تخصيص الاحتكار بالأقوات يفيد إباحة احتكار ما يساعد على إنتاج الأقوات كالأسمدة والآلات الزراعية والحيوانات مثلاً، فكان الأولى تحريم احتكارها أيضاً سداً للذريعة.

(١) رواية أبي الزناد في المهذب ج ١ ص ٢٩٢.

أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، محدث كبير، قال عنه مضعب الزبيري: كان فقيه أهل المدينة، وكان صاحب كتابة وحساب. توفي سنة ١٣١ هـ.
تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٣٤ رقم ١٢١ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٥.

المبحث الثالث

شرط الاحتكار

من خلال بحث الفقهاء في الاحتكار يتبين أن شرطه:

هو الإضرار بالناس والتضييق عليهم.

فمن يحبس ما يؤدي إلى الضرر بالناس والتضييق عليهم بقصد تحيُّن الغلاء والبيع بأعلى الأسعار، كان محتكراً يحرم عليه ذلك الحبس.

ودليل ذلك جملة من الأحاديث الشريفة التي تنص على هذا المعنى مثل:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: من احتكر طعاماً أربعين يوماً يريد به الغلاء فقد برئ من الله وبرئ الله منه.

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من احتكر يريد أن يتغالى بها على المسلمين فهو خاطئ، وقد برئ منه ذمة الله.

٣ - ما رواه معقل بن يسار رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلي عليهم، كان حقاً على الله أن يقدفه في معظم جهنم، رأسه أسفل^(١).

(١) سيأتي تخريج هذه الأحاديث في: (حكم الاحتكار).

عبد الله بن عمر: بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، صحابي نشأ في الإسلام، هاجر إلى المدينة مع أبيه، أفتى ستين سنة، من مشاهده: الحنديق ومؤتة واليرموك ومصر وأفرقيّة. توفي بمكة سنة ٧٣ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣٤١ والإصابة ج ٢ ص ٣٤٧ وأشد الغابة ج ٣ ص ٢٢٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٧.

فقوله ﷺ في هَذِهِ الْأَحَادِيثُ: (يُرِيدُ بِهِ الْغَلَاءُ) و (يُرِيدُ أَنْ يَتَغَالَى بِهَا) و (لِيُغْلِيَ عَلَيْهِمْ) يَدُلُّ عَلَى: اعتبار حاجة الناس، وقصد إغلاء السعر على المسلمين، فالإضرار بهم هو الذي يحرم الاحتكار.

وهذا هو الذي فهمه المتقدمون:

فمَعْمَرُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وهما رَاوِيَا حَدِيثِ: (من احتكر فهو خاطئ)، حين احتكرا الزَّيْتِ، واحتكر سَعِيدُ الْحِنْطَةَ وَالنَّوْىَ وَالخَبَطَ وَالْبَزَرَ، كما تقدم قبل قليل، حَمَلًا الْحَدِيثَ عَلَى احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء.

وكذا حملة الشَّافِعِيِّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وآخرون^(١).

أَبُو هُرَيْرَةَ: عبد الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ الدَّؤُسِيُّ، أسلم عام خَيْبَرَ، وشهدا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثم لزمه وواظب عليه رغبةً في العلم، وكان من أحفظ أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ للأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ في عَصْرِهِ. مات سنة ٥٩ هـ بالعَقِيقِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٤ ص ٢٠٢ والإصابة ج ٤ ص ٢٠٢ وتَذَكُّرَةُ الْحُفَّازِ ج ١ ص ٣٢ رقم ١٦ ودفاع عن أَبِي هُرَيْرَةَ: عبد الْمُثَنِّمِ صَالِحِ الْعَلِيِّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ عِجَاجُ الْخَطِيبِ.

مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: بن عبد الله الْمُزَنِيُّ الْبَصْرِيُّ، من مشهوري الصَّحَابَةِ، شَهِدَ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ، وهو الذي حفر نهر مَعْقِلٍ بِالْبَصْرَةِ بِأَمْرِ عُمَرَ فَنُسِبَ إِلَيْهِ، وَبُنِيَ بِهَا دَارًا، ومات بها في خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ.

الاسْتِيعَابُ ج ٣ ص ٤٠٩ والإصابة ج ٣ ص ٤٤٧.

(١) شَرَحَ النَّوَوِيُّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ج ٧ ص ٤٣ عن ابن عبد البر وآخرين، وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ. وَهَذَا فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٥ أَيْضًا.

وانظر: الحاوي ج ٥ ص ٤١١ والمُفْهِمُ لِلْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٥٢٢ وَشَرَحَ الْأَبِّيَّ وَالسَّنُوسِيَّ ج ٤ ص ٣٠٥ عن عِيَاضٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ.

الشَّافِعِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعِ الْمُطَّلِبِيِّ الْقُرَشِيِّ، ولد سنة ١٥٠ هـ. قال أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: (ما رأيتُ رجلاً قَطُّ أَكْمَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ)، وقال المُبَرِّدُ: (كان الشَّافِعِيُّ من أشعر الناس وأعلمهم بالقراءات). مات سنة ٢٠٤ هـ، وهو أحد

وقال أبو داود: (وسألت أحمد: ما الحُكْرَةُ؟ قال: ما فيه عيشُ الناسِ)، أي: حياتهم وقوتهم.

وقال الأوزاعي: (المحتكر من يعترض السوق)، أي: ينصب نفسه للتردد إلى الأسواق، ليشترى منها الطعام الذي يحتاجون إليه ليحتكره^(١).

وقال القاضي عبد الوهاب: (والحُكْرَةُ ممنوعة إذا أضرت بأهل البلد في كل ما بهم حاجة إليه، من طعام وغيره، ولا تُمنع إذا لم تُعُد بالضيق والضرر)^(٢).

الأئمة الأربعة، وإليه يُنسب المذهب الشافعي.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٥ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧١ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ١١ وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٤٤ وطبقات الفقهاء الشافعية للعبادي ص ٦ وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي، ومناقب الشافعي للبيهقي. وانظر من مصادر ترجمته الكثيرة في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الطبعة العربية ج ٣ ص ٢٩٢ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٣٢ والأعلام ج ٦ ص ٢٦.

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٥. وقول أبي داود وأحمد والأوزاعي في سنن أبي داود رقم ٣٤٤٨ ج ٣ ص ٧٢٩. وروى الخطابي قول الأوزاعي ومثله قول الحسن. وتقدمت رواية الأثرم عن الإمام أحمد آثفاً عند القول بجريان الاحتكار في قوت آدمي.

الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الدمشقي، أبو عمرو، الحافظ شيخ الإسلام، ولد ببعلبك، ورُبيّ بتيّنا، قال ابن حبان: هو أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً، وورعاً وحفظاً، وفضلاً وعبادةً، وضبطاً مع زهادة. مات ببغروت مُرابطاً سنة ١٥٧هـ.

مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٠ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٧٨ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٦ وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٢٩٨ وفقه الإمام الأوزاعي: د. عبد الله محمد الجبوري.

(٢) التلّفين - انظر: شرح التلّفين ج ٢ المجلد ٣ ص ١٠٠٥.

القاضي عبد الوهاب: بن علي بن نصر البغداديّ التّغليّ المالكي، أبو محمّد. ولد ببغداد، وأقام بها، وخرج إلى مصر، واجتاز بالمعرة، وضيّفه أبو العلاء المعريّ، وتوفي بمصر سنة ٤٢٢هـ=١٠٣١م. كان فقيهاً شاعراً من أئمة المالكية. قال الخطيب البغداديّ: (كتب عنه وكان ثقة، ولم نلق من المالكيين أحداً أفقه منه). من مؤلفاته: التلّفين في فروع المالكية، والمعوّنة.

تاريخ بغداد ج ١١ ص ٣١ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٦٩١ ووفيات الأعيان ج ٣ ص ٢١٩ والبداية والنّهاية

وقال القُرطُبي في المُفهِم: ما لا يَضُرُّ بالناس شراؤه واحتكاره لا يخطأ مشتريه بالاتفاق... والذي ينبغي أن يُمنع ما يكون احتكاره مضرّة بالمُسْلِمِينَ، وأشدُّ ذلك في الأقوات لعموم الحاجة ودعاء الضرورة إليها، إذ لا يتصور الاستغناء عنها، ولا يتنزل غيرها منزلتها، فإن أُبيح للمحتكرين شراؤها ارتفعت أسعارها وعزَّ وجودها وشحَّت النفوس بها، وحرصت على تحصيلها، فظهرت الفاقات والشدائد، وعمَّت المضار والمفاسد، فحينئذٍ يظهر أن الاحتكار من الذنوب الكبار^(١).

وسياتي في الفقرة الآتية قول الحنفية بكراهة الاحتكار في بلد يضرُّ بأهله، أما إذا لم يضرَّ فلا بأس به.

أما الشافعية، فقد قال السُّبكي: الذي ينبغي أن يُقال في ذلك إنه إن منع غيره من الشراء، وحصل به ضيق، حرْم، وإن كانت الأسعار رخيصةً وكان القدر الذي يشتريه لا حاجة بالناس إليه، فليس لمنعه من شرائه وأدخاره إلى وقت حاجة الناس إليه معنى. قال القاضي حُسين والرُّوياني: وربما يكون هذا حسنة لأنه ينفع به الناس.

وقطع المحاملي في المُقنع باستحبابه.

قال أصحاب الشافعية: الأولى بيع الفاضل عن الكفاية.

قال السُّبكي: أما إمساكه حالة استغناء أهل البلد عنه رغبة في أن يبيعه إليهم وقت حاجتهم إليه، فينبغي أن لا يُكره، بل يُستحب.

قال الشُّوكاني: والحاصل أن العلة إذا كانت هي الإضرار بالمُسْلِمِينَ، لم يحرم الاحتكار إلا على وجه يضرُّ بهم، ويستوي في ذلك القوت وغيره، لأنهم

ج ١٢ ص ٣٢ والنجوم الزاهرة ج ٤ ص ٢٧٦ وبحوث المُلْتَقَى الأول لدار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث المنعقد بدبي سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م عن القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، في سبعة مجلدات.

(١) المُفهِم للقُرطُبي ج ٤ ص ٥٢١. وتقدّمت أقوال بعض المالكية في ذلك عند تعريفهم للاحتكار.

يتضررون بالجميع.

قال الغزالي في الإحياء: ما ليس بقوت ولا معين عليه، فلا يتعدى النهي إليه وإن كان مطعوماً... إلخ.

وتقدّم أنفاً قوله في هامش قول (يجري الاحتكار في أقوات الأدميين والبهائم) قبل قليل.

قال السبكي: إذا كان في وقت قحط كان في ادّخار العسل والسمن والشيرج وأمثاله إضراراً، فينبغي أن يُقضى بتحريمه، وإذا لم يكن إضرار فلا يخلو احتكار الأقوات عن كراهة.

وقال القاضي حسين: إذا كان الناس يحتاجون الثياب ونحوها لشدة البرد أو لستر العورة، فيكره لمن عنده ذلك إمساكه. قال السبكي: إن أراد كراهة تحريم فظاهر، وإن أراد كراهة تنزيه فبعيد^(١).

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٥ والمجموع - التكملة الثانية ج ١٣ ص ٤٨ نقلاً عن الشوكاني. وتصريح القاضي في العباب ج ٢ ص ٢٧.

السبكي (نقي الدين): أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام. الإمام الفقيه، المحدث المفسر، الأصولي المتكلم، النحوي اللغوي، شيخ الإسلام، قاضي القضاة. رحل وأخذ عن الحفاظ، وولي بالقاهرة التدريس والقضاء. توفي سنة ٧٥٦هـ بالقاهرة. ومصنفاته كثيرة منها: الدر النظيم في التفسير، والابتهاج في شرح المنهاج للنووي، وشفاء السقام في زيارة خير الأنام، وتكملة المجموع في شرح المهذب للشيرازي... وغيرها كثير ذكرها ابن تاج الدين السبكي في طبقاته الكبرى.

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ١٠ ص ١٣٩-٣٣٩ والبدر الطالع ج ١ ص ٤٦٧ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٢١ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٥٠٧ وسدّرات الذهب ج ٦ ص ١٨٠ والنجوم الزاهرة ج ١٠ ص ٣١٨ وغاية النهاية ج ١ ص ٥٥١.

وفَصَّلَ بعض الشَّافِعِيَّةِ في هَذَا ف (قال الزَّرْكَشِيُّ: التَّخْصِصُ بِالْأَقْوَاتِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَنْبَغِي جَرَيَانُهُ فِي الثِّيَابِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَدَفْعِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ. وَصَرَّحَ الْقَاضِي فِي الثُّوبِ بِالْكَرَاهَةِ، وَيَنْبَغِي تَنْزِيلُهُ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَيَجِبُ الْجُزْمُ بِأَنَّ احْتِكَارَ الْمَلْحِ كَالْقَوْتِ. انْتَهَى^(١)).

القَاضِي حُسَيْنٌ: هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ، الْقَاضِي الْمَرْوُورُودِيّ، صَاحِبُ التَّعْلِيقَةِ الْمَشْهُورَةِ، حَبْرُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، تَخَرَّجَ عَلَيْهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ عَدَدٌ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ: إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالْبَغَوِيُّ مُحْيِي السُّنَّةِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٤٦٢هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسُّبْكِيِّ ج ٤ ص ٣٥٦ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ١٦٤ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ ص ١١٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٣١٠.

الرُّوْيَانِيُّ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ، الطَّبْرِيّ، الْمُلقَّبُ بِفَخْرِ الْإِسْلَامِ، شَافِعِيّ زَمَانَهُ، بَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ حَتَّى كَانَ يَقُولُ: لَوْ احْتَرَقَتْ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ لَأَمْلَيْتُهَا مِنْ حِفْظِي. مِنْ تَصَانِيفِهِ الْمَشْهُورَةِ: بَحْرُ الْمَذْهَبِ. بَنَى مَدْرَسَةً بِأَمْلٍ. قَتَلَتْهُ الْبَاطِنِيَّةُ بِجَامِعِ أَمْلٍ سَنَةَ ٥٠٢هـ. نَسَبَتْهُ إِلَى رُوْيَانَ مِنْ بِلَادِ طَبْرِسْتَانَ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٥٦٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٤.

الْمَحَامِلِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ الضَّبِّيِّ الشَّافِعِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَحَامِلِيِّ، بَيْتُهُ بَيْتُ الْفَضْلِ وَالْجَلَالَةِ وَالْفَقْهِ وَالرَّوَايَةِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمَجْمُوعُ، وَالْمُقْنِعُ، وَاللُّبَابُ. وَلَهُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ (الْإِسْفَرَايِينِيِّ) تَعْلِيقَةٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهِ، وَصَنَّفَ فِي الْخِلَافِ. مَاتَ سَنَةَ ٤١٥هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسُّبْكِيِّ ج ٤ ص ٤٨.

(١) انْظُرْ حَاشِيَةَ الشَّرْحِ لِلْبُيِّنِيِّ عَلَى الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ج ٤ ص ٥٢٩ وَفِيهَا أَشَارَ إِلَى رَأْيِ الْغَزَالِيِّ وَالْقَاضِي وَالزَّرْكَشِيِّ.

الزَّرْكَشِيُّ: بَدْرُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادُرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ. أَخَذَ عَنِ الْأَسْنَوِيِّ وَالْبُلْقَيْنِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ. كَانَ فَقِيهًا أُصُولِيًّا أَدِيبًا فَاضِلًا، مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَكْمِلَةُ شَرْحِ الْمُنْهَاجِ لِلْأَسْنَوِيِّ، وَالْبَحْرُ فِي الْأُصُولِ، وَشَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْسُّبْكِيِّ. تَوَفِيَ بِمِصْرَ سَنَةَ ٧٩٤هـ.

وَتَقَدَّمَ شرط الحاجة عند الزَّيْدِيَّة في تعريفهم المتقدم.

ولفُقهاء المذاهب الأخرى أقوال بهذا المعنى، منها ما سأشير إليه في الفقرة الآتية.

وعن أبي عبد الله (ع) قال: سئل عن الحُكْرَة، فقال: إنما الحُكْرَة أن تشتري طعاماً وليس في المِصْر غيره فتحتركه، فإن كان في المِصْر طعام أو متاع غيره فلا بأس أن تلمس بسلعتك الفضل^(١).

فإن لم يُضَيَّق على الناس بهذا الحبس جاز له، وعندئذ لم يكن محتكراً. وقد ذكر الفقهاء عدة تفريعات بناء على هذا الشرط، إلا أنهم اختلفوا في حكمها، تبعاً للمح الضرر، كما سنبينه فيما يأتي:

١- مشتري الطعام ومُدْخَرُهُ زمن الرُّخص

من اشترى طعاماً زمن الرُّخص، فادَّخره، فليس بمحتكر، لأنه لم يُضَيَّق على الناس.

نَصَّ عَلَيْهِ الْحَنَابِلَةُ^(٢) وَالشَّافِعِيَّةُ^(٣)

شَذَرَاتُ الذَّهَب ج ٦ ص ٣٣٥ والذَّرَرُ الْكَامِتَةُ ج ٥ ص ١٣٣ رقم ١٠٥٩ والأَعْلَام ج ٦ ص ٦٠ ومُقَدِّمَةُ كتابه الْبُرْهَان فِي عُلُومِ الْقُرْآن التي كتبها مُحَقِّقُهُ مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ.

(١) تفصيل وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ ج ١٧ ص ٤٢٧ وأورد بعده خَبَرَيْنِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

(٢) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٣ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٧ وَتَصْحِيحُ الْفُرُوع - الْفُرُوع ج ٤ ص ٥٣، وَمَعُونَةُ أُولِي النَّهْي ج ٤ ص ٧١، وَالْإِقْنَاع - كَشَافُ الْقِنَاع ج ٣ ص ٢١٤ وهذه المصادر الثلاثة الْأَخِيرَةُ نقلت عن الرعاية الكبرى، وَالْإِنْصَاف ج ٤ ص ٣٣٩ وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْي ج ٣ ص ٦٣.

(٣) الْمُهَذَّب ج ١ ص ٢٩٢ وَنَهَايَةُ الْمَطْلَب ج ٦ ص ٦٤ وَالْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٧ وَالْعَزِيز ج ٤ ص ١٢٦ وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٣ وَشَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِم ج ٧ ص ٤٣

وبعض الإمامية^(١)، وهو رأي المالكية^(٢) وابن حيون^(٣) والإباضية^(٤).

وهو الظاهر من شروط الزيدية والإمامية المتقدمة في تعريف الاحتكار، ومن قول الحنفية: يكره الاحتكار في بلد إذا أضرب بأهله الحبس، وإذا لم يضرب فلا بأس به^(٥).

وشرح التنبيه للسبوطي ج ١ ص ٣٩١ والعباب ج ٢ ص ٢٧ والغرر البهية ج ٤ ص ٥٢٨ وإرشاد الساري ج ٤ ص ٥٥ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٨ والشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج ج ٤ ص ٣١٧ وكلاهما نقل عن العباب، وحاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب ج ٢ ص ١٠.

ونقل الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٥ القول باستحبابه عن السبكي والمحاملي، ونقل عن القاضي حسين والرويانى: أنه ربما يكون حسنة، لأنه ينفع به الناس. وانظر: إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٧٣، وتقدم هذا آنفاً.

(١) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٨ نقلاً عن نهاية الأحكام.

(٢) المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٦ إلا ما نقله مطرف وابن الماجشون عن مالك أن احتكار الطعام في كل وقت. وهو في شرح الأبي والسنوسي على صحيح مسلم ج ٤ ص ٣٠٥ والاستذكار ج ٧ ص ٢٤٧. وانظر: القوانين الفقهية لابن جزيء ص ٢٨١ وفيه: (لا يجوز احتكار الطعام إذا أضرب بأهل البلد)، ومواهب الجليل للخطاب ج ٤ ص ٢٢٨ نقلاً عن القاضي عياض كما مر في التعريف آنفاً. وانظر: تحفة الناظر ص ١٢٨.

(٣) دعائم الإسلام ج ٢ ص ٣٥ عن جعفر بن محمد رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ. وراجع تعريفهم المتقدم.

(٤) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٨١.

(٥) الهداية ج ٨ ص ١٢٦ ومختصر الطحاوي ص ٤٣٦ والكتاب وشرحه اللباب ج ٣ ص ٢٢٠ والبنية ج ٩ ص ٣٤٠ وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٢٧ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٠١ والدر المختار وعليه رد المختار ج ٥ ص ٣٥١ ودُرر الحُكَم ج ١ ص ٣٢١ وعليه: غنية ذوي الأحكام للشرنبلالي نقلاً عن الهداية والكنز والكافي، والاختيار ج ٣ ص ١١٥ والجوهرة ج ٢ ص ٣٨٧ وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٣٦ وحاشية صدر الشريعة ج ٢ ص ٢٣٩ وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ والنقاية ج ٣ ص ٢٥ والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٢١٣ نقلاً عن التتارخانية ناقلاً عن التجنيس. وقال علي القاري في مرقاة المفاتيح ج ٦ ص ٩٥: (إذا اشتراه في وقت الرخص وادخره وباعه في وقت الغلاء فليس باحتكار ولا تحريم فيه).

ورأى ابن حزم الظاهري: أنه مُحْسِن، لأن الجُلاب إذا أسرعوا البيع أكثروا الجَلَب، وإذا بارت سلعتهم ولم يجدوا لها مُبتاعاً تركوا الجَلَب، فأَصْرَ ذَلِكَ بِالْمُسْلِمِينَ، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] ^(١).

وهذا ما ورد في الاستذكار: (إذا كثر الطعام في الأسواق، وبار، واستغنى المسلمون عنه، فلا بأس حينئذٍ بالابتياح للحكرة) ^(٢).

وهذا ما جاء في شرح الأبي عن القرطبي صاحب المُفْهِم: أن احتكار ما لا يضر مصلحة، وترك احتكاره مفسدة، لأن ذلك الشيء قد يقل أو ينعدم في المستقبل فيوجد عنده. واستشهد بقول ابن العربي: إن الاحتكار جائز ومستحب، إذا كثر الجالب، ولم يشتتر منهم، وردوا ^(٣).

(١) المُحَلَّى ج ٩ ص ٦٤.

ابن حزم: أبو مُحَمَّد عَلِيّ بن أَحْمَد بن سَعِيد بن حَزْم الظَاهِرِي الْقُرْطُبِي، كان إليه الْمُنتَهَى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، وكان شافِعِيًّا ثم انتقل إلى القول بالظاهر، ونفي القول بالقياس، وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية. فيه دين وتورع وتحرر للصدق، وكان أبوه وزيراً جليلاً محتشماً كبير الشأن. من كتبه: المُحَلَّى في الفقه، والفصل في الملل والأهواء والنحل، والإحكام في أصول الأحكام. توفي سنة ٤٥٦ هـ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَاط ج ٣ ص ١١٤٦ رقم ١٠١٦ ولسان الويزان ج ٤ ص ١٩٨ وبُغْيَةُ الْمُتَمِيس ص ٤٠٣ وسَدَرَاتُ الدَّهَب ج ٣ ص ٢٩٩ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَان ج ٣ ص ٣٢٥ وَنَفْحُ الطَّيِّب ج ٢ ص ٧٧.

(٢) الاستذكار ج ٧ ص ٢٤٧.

(٣) شرح الأبي والسنوسي على صحيح مسلم ج ٤ ص ٣٠٥. وتقدم كلام ابن العربي في التعريف. وانظر كلام القرطبي في: المُفْهِم ج ٤ ص ٥٢١.

الأبي: مُحَمَّد بن خُلْفَة بن عُمَر الوَشْتَانِي المَالِكِي، من أهل تُونِس، ونسبته إلى (أبة) من قراها. كان قاضياً، له: شرح صحيح مسلم، وشرح المدونة. توفي سنة ٨٢٧ هـ بتونس.

البدر الطالع ج ٢ ص ١٦٩ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٢٤٤ والأعلام ج ٦ ص ١١٥.

وجاء في التيسير: إذا كان السعر رخيصاً، ولم يضرّ بالسوق، خلّي بين الناس وبين أن يشتروا حيث أحبوا أو يدّخروا^(١).

وقال الساليمي: قيل: إذا أخذ الناس حاجتهم من الطعام فما بقي بعد حاجتهم لا بأس على من اشتراه ينتظر به الغلاء، لأنه لا يكون بذلك محتكراً... وقال بعض قومنا: أما إمساكه حالة استغناء أهل البلد عنه رغبة من أن يبيعه إليهم وقت حاجتهم إليه فينبغي أن لا يكره بل يُستحب^(٢).

ابن العربي: مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد المَعافِرِيّ الإشبيليّ المالكيّ، أبو بكر، الإمام الحافظ القاضي، ختام علماء الأندلس، ممن أخذ عنه القاضي عياض، وأبوه من فقهاء إشبيلية ورؤسائها. من كتبه: عارضة الأخوذِيّ شرح الترمذيّ، وأحكام القرآن، والعواصم من القواصم، والناسخ والمنسوخ. مات سنة ٥٤٣هـ عند منصرفه من مرّاكش، وحمل ميتاً إلى فاس، ودفن فيها.

الدُّيْنَج المُنْهَب ج ٢ ص ٢٥٢ ووفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٩٦ وأزهار الرياض ج ٣ ص ٦٢ و٨٦ وتذكرة الحفاظ رقم ١٠٨١ ج ٤ ص ١٢٩٤ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١٠٥ والوفاء بالوفيات ج ٣ ص ٣٣٠ ومقدمة العواصم.

(١) التيسير في أحكام التسعير للمجيد المالكيّ ص ٥٥ عن يحيى بن عمر.

(٢) شرح الجامع الصحيح مُسند الربيع بن حبيب للساليميّ ج ٣ ص ١٧٤.

الساليميّ: نور الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن حميد (أو حميد كصديق) بن سلوم الصبيّ، انتهت إليه رئاسة العلم في عُمان، كان ضريراً في مُنتهى الذكاء، غيوراً على شعائر الدين. من كتبه: مشارق أنوار العقول، وشرح مُسند الربيع بن حبيب، وشرح طلعة الشمس، وجوهر النّظام، ومعارج الآمال...، وتعدّ من نفائس كتب الإباضية، توفي سنة ١٣٣٢هـ وعمره ستة وأربعون عاماً.

شقائِق النُّعْمَان على شُموط الجُمان في أساء شعراء عُمان ج ٣ ص ١٠ وما بعدها، ومقدمة جوهر النّظام كتبها أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، ومقدمة شرح مُسند الربيع بن حبيب للساليميّ كتبها عز الدين التَّنُوخِيّ.

ومع هذا:

نَصَّ الحَنَابِلَةُ: على أن تَرَكَ ادخارَ ذَلِكَ إلى الغَلَاءِ أَوَّلَى، بل كَرِهَهُ بعضهم^(١).
وذكر صاحب نَهَايَةِ الإَحْكَامِ مِنَ الإِمَامِيَّةِ: إنَّ تَجَدَّدَ الضِّيقِ وَجَبَ البَدْلُ^(٢).
وقال الزَّيْدِيَّةُ: يكره إن لم يدخر للاقتيات^(٣).

وقيل لِيَحْيَى بن عَمْرٍ: فإذا أراد الرجل الذي لا يَعْرِفُ بيعَ الطعام ولا يَحْتَكِرُ أن يشتري في الغَلَاءِ قوتَ سَنَةٍ، قال: لا يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ^(٤).

وفي التَّيْسِيرِ: من احتكر في الرخاء جُبِرَ على بيعه في الغَلَاءِ إذا لم يوجد سواه، فإن

(١) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٩. ومَطَالِبُ أُولِي النُّهَى ج ٣ ص ٦٣. وفيه: من حبس ما اشتراه زمن الرُّخَصِ ولم يُضَيِّقْ على الناس فليس بمحتكر... قال في «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» بعد حكايته ذَلِكَ: قلت: إن أراد بفعل ذَلِكَ وتأخيره مجرد الكسب فقط كره، وإن أَرَادَهُ لِلتَّكْسِبِ ونفع الناس عند الحاجة إليه لم يكره.

وانظر: الْفُرُوعُ وبهامشه: تَصْحِيحُ الْفُرُوعِ ج ٤ ص ٥٣ عن الرعاية الكبرى.

وانظر أيضاً: مَعُونَةُ أُولِي النُّهَى ج ٤ ص ٧١ والإِفْنَاع - كَشَافُ الْفِنَاعِ ج ٣ ص ٢١٤ وكلاهما عن الرعاية الكبرى.

(٢) مِفْتَاحُ الْكِرَامَةِ - متاجر ص ١٠٨.

(٣) راجع تَعْرِيفُ الزَّيْدِيَّةِ للاحتكار.

(٤) التَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٥٥.

يَحْيَى بن عَمْرٍ: بن يُوْسُفَ الْكِنَانِيِّ، أَبُو زَكَرِيَّا، نشأ بقرطبة، وطلب العلم عند ابن حَبِيب وغيره، فسمع بإفريقية من سَحْنُون، وسمع بمصر من ابن بُكَيْر وغيره من أصحاب ابن وَهْب وابن الْقَاسِمِ وَأَشْهَب، وسمع من آخرين، كان فقيهاً حافظاً للرأي ثقة، سكن الْقَيْرَوَانَ، ومات بسُوْسَةَ سنة ٢٨٩ هـ. من كتبه: الرد على الشَّافِعِيِّ.

الدِّيَنَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٥٤ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٣ ص ٢٣٤.

أَبَى حُجَرَ عَلَيْهِ. وليس له بيعه في الدُّور، بل يخرج إلى السوق^(١).

وقال السُّبُكِيُّ: عندي أنه في وقت الضرورة يحرم احتكار ما بالناس ضرورةً إليه، وهو في غُنْيَةٍ عنه^(٢).

وفي شَرْح النِّيل: روي أن المعتمر استأذن الرَّبَّيع أن يشتري طعاماً لنفسه ولعِياله، وقد خاف غَلَاءَهُ فلم يرخص له، وقال: ما أحب أن يكون الناس في شدة وأنت في وُسْع، ولكل نصيب ما يصيب إخوانك، وتدعو بالفَرْج كما يدعون^(٣).

وهذا كله يدور مع عِلَّة التضييق والضرر بالناس، فإن انتفتت جاز بلا كراهية، ولذا أجمع الفقهاء على أن شراء الطعام وحبسه لبيعه بسعر غالٍ يضيق على الناس هو من الاحتكار المَحْرَم.

٢- حابس الطعام في البلد الكبير الكثير المرافق والجلب

يتحقق الاحتكار المَحْرَم في البلد الصَّغِير، لإضراره بمصالح الناس، ولا يتحقق في البلد الكبير، ووجهه:

أ- أن المحتكر في البلد الكبير حابس ملكه من غير إضرار بغيره.

ب- لعدم تأثيره فيه غالباً.

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَنْفِيَّة^(٤)

(١) التَّيْسِيرُ السَّابِقُ ص ٧٢.

(٢) حَاشِيَةُ الشَّرْبِينِيِّ عَلَى الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ج ٤ ص ٥٢٩.

(٣) شَرْح النِّيل وَشَفَاء الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٨٠.

(٤) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٦ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٧ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠١ وَفَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٦ وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٥ وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرَنْبِلَايِيِّ عَلَى دُرَرِ الْحُكَّامِ ج ١

والْحَنَابِلَةَ^(١) وبعض الإمامية^(٢) وابن حَيُّون^(٣).

٣- حابِس ما جلبه من بلد آخر (المستورد)

لِلْفُقْهَاءِ فِيهِ قَوْلَان:

القول الأول: إنه ليس بمحتكر.

وهو قول أبي حَنِيفَةَ^(٤)

ص ٣٢٢ نَقْلًا عَنِ الْهِدَايَةِ وَالْكَنْزِ وَالْكَافِي.

(١) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٣ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٧، وَتَصْحِيحُ الْفُرُوعِ ج ٤ ص ٥٣ وَمُعَوَّنَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ٤ ص ٧١ وَالْإِفْتَاءُ - كَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١٤ وَهُوَ لِثَلَاثَةِ كُلِّهِمْ نَقَلُوا عَنِ الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى، وَالْإِنْصَافِ ج ٤ ص ٣٣٩ وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٣ ص ٦٤ وَمَعَالِمُ السُّنَنِ ج ٣ ص ٧٢٨ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد.

(٢) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٨ نَقْلًا عَنِ نَهَايَةِ الْإِحْكَامِ.

(٣) دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٥ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠٢ وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرَنْبَلَالِيِّ عَلَى دُرَرِ الْحُكَّامِ ج ١ ص ٣٢٢ نَقْلًا عَنِ الْهِدَايَةِ وَالتَّبْيِينِ، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٧ ص ١٤٥ وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَكَشَفُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٣٧ وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٩ وَفَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٦ وَرَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٥ ص ٣٥٢ نَقْلًا عَنِ الْهِدَايَةِ. وَهُوَ فِي الْكِتَابِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ، لَكِنْ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ اللَّبَابِ ج ٣ ص ٢٢١: (وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ مَشَى الْأُتَمَّةُ الْمَصْحُوحُونَ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ - أَي: الْقُدُورِيُّ - تَصْحِيحٌ).

وَفِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ ج ٧ ص ١٤٥: (قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ غَيْرِ الْمِصْرِ، وَجَلَبَهُ إِلَى الْمِصْرِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، مِنْ غَيْرِ فَضْلِ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ الْمَكَانَ الَّذِي اشْتَرَى فِيهِ الطَّعَامَ قَرِيبًا مِنَ الْمِصْرِ أَوْ بَعِيدًا عَنْهُ، وَمِنْ غَيْرِ فَضْلِ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ يُحْمَلُ الطَّعَامُ إِلَى الْمِصْرِ أَوْ لَا يُحْمَلُ).

ورِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ^(١) وَمُحَمَّدَ ^(٢) بِهِ قَالَ الْحَنَابِلَةُ ^(٣) وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ^(٤)، وَقَالَ

(١) فِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ ج ٧ ص ١٤٥: (عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَاتَانِ، فِي رِوَايَةٍ مِثْلَ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَفِي رِوَايَةٍ: إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْ نِصْفِ مِيلٍ وَحَمَلَهُ إِلَى الْمِصْرِ وَاحْتَكَرَ فِيهِ يَكْرَهُ).

اعترض الإِتْقَانِيُّ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَوْلَ بِالْكَرَاهَةِ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ الْفَقِيهَ جَعَلَهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ - أَيْ: بَيْنَ الْحَنَفِيَّةِ كُلِّهِمْ - وَبِأَنَّ الْقُدُورِيَّ قَالَ فِي التَّقْرِيبِ: «وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنَّ جَلْبَهُ مِنْ نِصْفِ مِيلٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِحُكْرَةٍ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ رُسْتَاقٍ، وَاحْتَكَرَهُ حَيْثُ اشْتَرَاهُ، فَهُوَ حُكْرَةٌ»، قَالَ: فَعَلِمَ أَنَّ مَا جَلْبَهُ مِنْ مِصْرٍ آخَرَ لَيْسَ بِحُكْرَةٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا، لِأَنَّهُ لَا يَثْبِتُ الْحُكْرَةَ فِي مَا جَلْبَهُ مِنْ نِصْفِ مِيلٍ فَكَيْفَ فِيهَا جَلْبَهُ مِنْ مِصْرٍ آخَرَ. نَصَّ عَلَى هَذَا الْكَرْخِيِّ فِي مُخْتَصَرِهِ). / رَدَّ الْمُحْتَار ج ٥ ص ٣٥٢.

الْمِصْرُ: الْكُوْرَةُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ وَالصُّقْعُ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (مِصْر) وَ(الْكُور).

(٢) قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ: (كُلُّ مَا يُجْلَبُ مِنْهُ إِلَى الْمِصْرِ فِي الْغَالِبِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فَنَاءِ الْمِصْرِ، يَحْرُمُ الْاِحْتِكَارُ فِيهِ، لِتَعْلُقِ حَقِّ الْعَامَّةِ بِهِ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ كَانَ يَنْقَلُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْهُ هُوَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْبَلَدُ بَعِيدًا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالْحَمْلِ مِنْهُ إِلَى الْمِصْرِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعْلَقْ بِهِ حَقُّ الْعَامَّةِ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْهُ لَمْ يَنْقَلْ إِلَيْهِمْ، فَصَارَ كَعَلَّةٍ ضَيَعَتْهُ). / رَاجِعْ قَوْلَهُ فِي: الْهِدَايَةِ ج ٨ ص ١٢٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨ وَالْاِخْتِيَارَ ج ٣ ص ١١٥ وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرُنْبُلَاكِيِّ عَلَى دُرَرِ الْحُكَامِ ج ١ ص ٣٢٢ نَقْلًا عَنْ الْهِدَايَةِ وَالتَّبْيِينِ. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدَ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٣٥٢ نَقْلًا عَنْ الْهِدَايَةِ. وَهُوَ فِي اللَّبَابِ شَرْحُ الْكِتَابِ ج ٣ ص ٢٢١.

وَانْظُرْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَتَعْلِيلَهُ فِي: الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ ج ٧ ص ١٤٥. وَرَاجِعْ قَوْلَهُ دُونَ تَعْلِيلٍ فِي: كَشَفُ

الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٣٧ وَحَاشِيَةِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٩.

(٣) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٣ وَبِهَامِشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٧ وَالْفُرُوعُ ج ٤ ص ٥٣ وَبِهَامِشِهِ: تَصْحِيحُ الْفُرُوعِ عَنِ الرَّعَايَةِ الْكَبْرَى، وَالْمُبْدِعُ ج ٤ ص ٤٨ نَقْلًا عَنِ الْمُغْنِيِّ، وَمَعُونَةُ أَوْلِي النَّهْيِ ج ٤ ص ٧١ عَنِ الرَّعَايَةِ الْكَبْرَى، وَالْإِقْنَاعُ وَشَرْحُهُ كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١٤ عَنِ الرَّعَايَةِ الْكَبْرَى أَيْضًا، وَالْإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٩.

(٤) الْبَيَانُ لِلْعَمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٧.

به الحسن والأوزاعي^(١) ومالك^(٢) وبعض الإمامية^(٣) وهو ما يفيد تعريف ابن حيون^(٤).

ودليل ذلك من المنقول والمعقول:

- (١) المغني، والشرح الكبير، السابقان، ومعاليم السنن ج ٣ ص ٧٢٨.
- الحسن بن يسار البصري: مولى الأنصار، ولد لستين بقتا من خلافة عمر، ونشأ بوادي القرى، سيد التابعين في زمانه بالبصرة، رأى علياً وطلحة وعائشة. قال ابن سعد: كان جامعاً عالماً، رفيعاً فقيهاً، ثقة مأموناً، عابداً ناسكاً، كثير العلم فصيحاً، جميلاً وسيماً. مات سنة ١١٠ هـ.
- تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٣ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٥٢٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧١ ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٨ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٦٩ وطبقات ابن سعد (دار صادر) ج ٧ ص ١٥٦.
- (٢) المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٦ وفيه: (لا يمنع احتكاره ولا إمسাকে ما شاء، كان ذلك عن ضرورة أو غيرها. وقد روى ذلك ابن المَوَّاز عن مالك، فهو كحابس غلته).
- والنَوَادِر والزِّيَادَات ج ٦ ص ٤٥٣ عن الواضحة، و ص ٤٥٤ عن ابن المَوَّاز. والتَّلَقُّين وشرحه ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٠٥.
- وانظر: الْمُفْهِمُ لِلْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٥٢١ ومَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٢٢٧ عن الْقُرْطُبِيِّ، وبهامشه التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَّاقِ ص ٣٨٠ عن الْبَاجِيِّ، والقوانين الْفِقْهِيَّةِ ص ٢٨١ وشرح الْأُبِّيِّ وَالسَّنُوسِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٤ ص ٣٠٤ عن الْقَاضِي عِيَّاض، وزاد: (إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ بِالنَّاسِ حَاجَةٌ، وَلَا يَوْجَدُ عِنْدَ غَيْرِهِ، فَيُؤْمَرُ بِبَيْعِهِ، لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ).
- ولَكِنْ نَصَّ التَّلْمِيسَانِيُّ فِي تَحْقِيقِ النَّظَرِ ص ١٣١: (وَمِنْ مَعْنَى الْاِحْتِكَارِ نَقْلُ الطَّعَامِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرٍ يَمْنَعُ مِنْهُ إِذَا أَضْرَّ، وَيَسُوغُ إِذَا لَمْ يُضَرَّ، فِي الْمَشْهُورِ)، وانظر: الْمَغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقِينَ.
- (٣) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٨ نَقْلًا عَنْ نَهَايَةِ الْإِحْكَامِ.
- (٤) راجع تعريفه للاحتكار الذي فيه قَيْدُ الْمَضَرِّ.

أما المَنقُول فهو:

قول الرسول ﷺ: (الجالبُ مرزوق)، وهذا جالب^(١)، فلا يكون محتكراً.

والمَعقُول هو:

١- أن حق عامة الناس إنما يتعلق بما جُمِعَ في المِضر أو جُلِبَ إلى فَنائها^(٢)، فيصير ظالماً بمنع حقهم، ولم يتعلق حق أهل المِضر في المُشترى خارج المِضر من مكان بعيد، فينتفي الظلم^(٣).

٢- إن له أن لا يجلب، فكذاله أن لا يبيع^(٤).

٣- إن الجالب لا يُصَيِّق على أحد، ولا يضر به، بل ينفع، فإن الناس إذا علموا أن عنده طعاماً مُعدّاً للبيع كان أطيب لقلوبهم من عدمه^(٥).

ومثل ذلك ما نصَّ عليه الحنفية:

لو اشترى طعاماً في مِضر وجلبه إلى مِضر آخر واحتكر فيه، فإنه لا يكره، وذلك:

أ- لقوله ﷺ: (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون).

ب- لأن حق أهل المِضر لا يتعلق بطعام مِضر آخر^(٦).

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩، والمُغْنِي، والشرح، السَّابِقَان. وانظر تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ فِي: (حكم الاحتكار).

(٢) الهِدَايَة، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، وَتَكْمِلَة الْبَحْرِ الرَّائِقِ، وَغُنْيَة دَوَي الْأَحْكَامِ، وَالْجَوْهَرَة، وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ، وَكَشَفُ الْحَقَائِقِ، وَصَدْرُ الشَّرِيعَة، وَرَدُّ الْمُخْتَارِ، السَّابِقَة. وهو في الْمُحِيط الْبُرْهَانِي ج ٧ ص ١٤٥ واللباب شرح الكتاب ج ٣ ص ٢٢١.

(٣) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨.

(٤) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ السَّابِقِ.

(٥) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٣ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٧.

(٦) الْمُحِيط الْبُرْهَانِي ج ٧ ص ١٤٥.

وفي شَرْح التَّلْقِينِ لِلْمَازِرِيِّ: (الجالب للطعام لم يزاحم أهل البلد على شرائه، فيكون ذَلِكَ سبباً في غلاته، بل ربما كان الجالب سبباً في رخصه، لتكثير ما يقدم به هو وغيره من المسافرين بالطعام، وكثرة الشيء تقتضي رخصه)^(١).

القول الثاني: إنه محتكر.

وهو قول جُمْهُورِ الإِمَامِيَّةِ^(٢) وبه قال الزَّيْدِيَّةُ^(٣) وَالشَّافِعِيَّةُ^(٤) وَالظَّاهِرِيَّةُ^(٥)، وهو قول الإباضِيَّةِ إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي مَقِيماً أَوْ مُسَافِراً يَتَجَرَّ بِهَالِ الْمُقِيمِ^(٦).

وَرَوَى الْحَنْفِيَّةُ^(٧) عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَوْلَ بِكَرَاهَةِ حَبْسِ الْمُسْتَوَرَدِّ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ

(١) شَرْحُ التَّلْقِينِ لِلْمَازِرِيِّ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٠٦.

الْمَازِرِيُّ: هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ التَّمِيمِيِّ. وَالْمَازِرِيُّ نَسَبُهُ إِلَى مَازَرَ بفتح الزاي وقد تكسر، بُلَيْدَةٌ بِجَزِيرَةِ صَقْلِيَّةٍ. وَيَعْرِفُ بِالْإِمَامِ، إِمَامَ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةٍ، وَمَا وَرَاءَهَا مِنَ الْمَغْرِبِ، أَخَذَ عَنِ اللَّحْمِيِّ، لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِهِ لِلْمَالِكِيَّةِ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَإِلَيْهِ كَانَ يُفْزَعُ فِي الْفَتَوَى وَالطَّب. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْمُعْلَمُ وَهُوَ شَرْحُ مُسْلِمَ، وَشَرْحُ الْبُرْهَانِ لِلْجَوِينِيِّ، وَشَرْحُ التَّلْقِينِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ. وَأَخَذَ عَنْهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ بِالْإِجَازَةِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٥٣٦ هـ بِالْمَهْدِيَّةِ.

الدُّيَّاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٥٠ وَأَزْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ١٦٥ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٨٨ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٤ ص ١١٤ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٨٥ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ج ١ ص ٣٦ وَالْوَفَا فِي الْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٥١.

(٢) راجع تعريفهم الذي ليس فيه قيد الشراء.

(٣) الرُّوضُ النَّصِيرُ ج ٣ ص ٥٨٧.

(٤) راجع تعريفهم الذي أطلق فيه لفظ الشراء.

(٥) يفهم من تعميم ابن حزم في التعريف.

(٦) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٧٥-١٧٧ وَمَوْسُوعَةُ جَمَالِ ج ٣ ص ١٩٦ نَقْلًا عَنْهُ، وَفِيهِ: أَمَّا إِذَا كَانَ مُسَافِراً يَتَجَرَّ بِهَالِهِ، أَوْ مَقِيماً يَتَجَرَّ بِهَالِ الْمُسَافِرِ، فَلَا يَكُونُ مِنَ الْاِحْتِكَارِ الْمَنْعُوكِ كَمَا تَقْدُمُ.

(٧) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٦ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨

من قول الكاساني^(١) وقول القهستاني كما في التمرتاشي^(٢)، وهو اختيار الشيخ تقي الدين من الحنابلة^(٣).

والاختيار ج ٣ ص ١١٥ وغنية ذوي الأحكام للشرنبلالي على دُرر الحُكَّام ج ١ ص ٣٢٢ نقلًا عن الهداية والتبيين، والجوهرة ج ٢ ص ٣٨٧ وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٣٧ وحاشية صدر الشريعة ج ٢ ص ٢٣٩ واللباب شرح الكتاب ج ٣ ص ٢٢١.

- (١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩، وفيه: (الأفضل له أن لا يفعل - أي: لا يحبس المجلوب - ويبيع، لأن في الحبس ضرراً بالمُسْلِمِينَ). وفي فتح باب العناية ج ٣ ص ٢٦: (قال أبو يوسف: يُكره أن يحبس ما جلبه من بلد آخر، لإطلاق ما روي).
(٢) ردّ المحتار ج ٥ ص ٣٥٢ نقلًا عن التمرتاشي، وهو: (قال القهستاني: ويستحب أن يبيعه، فإنه لا يخلو عن كراهة).

القهستاني: مُحَمَّد بن حُسام الدين الخراساني، شمس الدين، فقيه حنفي، كان مفتيًا ببخارى، من كتبه جامع الرموز في شرح النقاية، توفي في حدود سنة ٩٥٣ هـ وقيل غير ذلك.
شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٠٠ ومُعْجَم المُولَفِينَ ج ٩ ص ١٧٩ وكشف الظنون ص ١٨٠٢ وهدية العارفين ج ٢ ص ٢٤٤ وإيضاح المكنون ج ٢ ص ٥٤٤.

التمرتاشي: مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد الخطيب الغزي، رأس الحنفية في عصره، من كتبه: تنوير الأبصار وشرحه، توفي سنة ١٠٠٤ هـ.

خلاصة الأثر ج ٤ ص ١٨ والأعلام ج ٦ ص ٢٣٩ ومُعْجَم المُولَفِينَ ج ١٠ ص ١٩٦ وهدية العارفين ج ٢ ص ٢٦٢.

- (٣) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٩ نقلًا عن الرعاية، وقوله هو: (يُكره أن يتمنى الجالب الغلاء).

ابن تيمية تقي الدين: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، الإمام الحافظ، المجتهد، المُفسِّر البارِع، شيخ الإسلام، علم الزُّهاد، نادرة العصر، صاحب المؤلفات الكثيرة منها: الفتاوى، ومنهاج السنة. توفي بدمشق مُعتَقَلًا في قلعتها سنة ٧٢٨ هـ.

تذكرة الحفاظ رقم ١١٧٥ ج ٤ ص ١٤٩٦ وذيل طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٣٨٧ والنجوم الزاهرة ج ٩ ص ٢٧١ والعقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية لابن عبد الهادي.

ودليل ذلك:

من المنقول:

قوله ﷺ: (المحتكر ملعون)، ووجه الدلالة فيه: أن مُقْتَضَى إطلاق الحديث يتناوله^(١).

ومن المعقول:

١ - صيانة للمُسْلِمِينَ من أن يلحقهم الضرر عند حبسه، انتظاراً للغلاء^(٢).

٢ - ولأنه يتوهم حصوله لهم، بأن يجلبه غيره لهم، أو يجلبوه هم لأنفسهم، كما نقله هو وجلبه، فكان بحبسه مبطلاً حقهم في النقل والجلب، فصار كما إذا حبس المجلوب إلى المضر أو فنائه، بخلاف ما زرعه في ضيعته، لانعدام هذا المعنى^(٣).

والقول بأنه محتكر هو الراجح لدينا، وسيأتي دليله في خلاصة الموضوع.

٤- حابس غلة ضيعته

لو زرع أرضه، وأدخر طعامه، فلفقها فيه قولان:

القول الأول: إنه ليس بمحتكر.

(١) الهداية، وتبيين الحقائق، والاختيار، وغنية ذوي الأحكام، والجوهرة، وكشف الحقائق، وصدر الشريعة، السابقة، واللباب شرح الكتاب ج ٣ ص ٢٢١.

وانظر تخريج الحديث في: (حكم الاحتكار).

(٢) الروض النضير ج ٣ ص ٥٨٧ وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٢٨ وغنية ذوي الأحكام للشربلالي ج ١ ص ٣٢٢.

(٣) تبيين الحقائق السابق.

وهو قول الحنفية^(١) والحنابلة^(٢) والشافعية^(٣) ومالك^(٤) وبعض الإمامية^(٥) وبه

(١) الهداية ج ٨ ص ١٢٦ وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ والكتاب وشرحه اللباب ج ٣ ص ٢٢٠-٢٢١ والجوهرة ج ٢ ص ٣٨٧ والمختار وشرحه الاختيار ج ٣ ص ١١٥ ودُرر الحُكَّام ج ١ ص ٣٢٢ وكُنز الدَّقَائِق وشرحه: تَبْيِين الحَقَائِق لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨ وتَكْمِلَة البَحْر الرَّاغِب ج ٨ ص ٢٠١ وكَشَف الحَقَائِق ج ٢ ص ٢٣٦ وحَاشِيَة صَدْر الشَّرِيعَة ج ٢ ص ٢٣٩ والذَّرُّ الْمُخْتَار وَرَدَّ الْمُخْتَار عَلَيْهِ ج ٥ ص ٣٥٢ نَقْلًا عَنِ الْهَدَايَةِ. وَهُوَ فِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ ج ٧ ص ١٤٥ والنُّقَايَةِ وشرحه فتح باب العناية ج ٣ ص ٢٦ وفيه قال عَلِيّ الْقَارِي: (ينبغي أن يقيد بما لم يزد على نفقة سنة). والفتاوى الهنديّة ج ٣ ص ٢١٤ نَقْلًا عَنِ الْحَاوِي.

(٢) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٣ وبهامشه الشَّرْح الْكَبِير ص ٤٧، وَتَصْحِيحُ الْفُرُوع ج ٤ ص ٥٣ وَمَعُونَةُ أُولِي النُّهْي ج ٤ ص ٧١ وَالْإِقْنَاع - كَشَافُ الْقِنَاع ج ٣ ص ٢١٤ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا نَقَلْتُ عَنْ الرِّعَايَةِ الْكَبْرَى، وَالْإِنْصَاف ج ٤ ص ٣٣٩ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْي ج ٣ ص ٦٣ وَمَعَالِمُ السُّنَنِ ج ٣ ص ٧٢٨ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد.

(٣) الْمُهَذَّب ج ١ ص ٢٩٢ وَنَهَايَةُ الْمَطْلَب ج ٦ ص ٦٥ وَالْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٧ وَالْعُبَاب ج ٢ ص ٢٧ وَالْغُرَرُ الْبَهِيَّة ج ٤ ص ٥٢٨ وَمُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٨ وَالشَّرَوَانِيُّ وَابْنُ قَاسِمٍ عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣١٨ وَكِلَاهُمَا نَقَلَ عَنِ الْعُبَاب، وَإِرْشَادُ السَّارِي ج ٤ ص ٥٥. وَهُوَ مَا يَفِيدُهُ التَّعْرِيفُ حِينَ فَيَّدَهُ بِالشَّرَاءِ.

وَفِي الْعَزِيز ج ٤ ص ١٢٦: (وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمْسَكَ غَلَّةً ضَيْعَتَهُ لِيَبِيعَ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ، وَلَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ يَبِيعَ مَا فَضَلَ عَنْ كِفَايَتِهِ). وَمِثْلُهُ فِي: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٣.

(٤) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٦ وَفِيهِ: (لَا يُمْنَعُ مِنْ احْتِكَارِهِ وَلَا مِنْ إِمْسَاكِهِ مَا شَاءَ، كَانَ ذَلِكَ عَنْ ضَرُورَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، رَوَى ذَلِكَ ابْنُ الْمَوَّازِ عَنْ مَالِكٍ. اهـ). وَالنَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ٦ ص ٤٥٣ عَنْ الْوَاضِحَةِ وَص ٤٥٤ عَنْ ابْنِ الْمَوَّازِ، وَشَرَحَ التَّلْقِينُ ج ٢ مَجْلَد ٣ ص ١٠٠٦.

وَهُوَ مَا يَفِيدُهُ تَقْيِيدُ الْقَاضِي عِيَاضٍ وَالْفَرُطِيُّ بِالِاشْتِرَاءِ مِنَ السُّوقِ، كَمَا نَقَلَهُ الْحَطَّابُ فِي مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ ج ٤ ص ٢٢٧ وَ٢٢٨ وَالْأُبِّيَّ وَالسَّنُوسِيَّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ ج ٤ ص ٣٠٤.

وَانْظُرْ: الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٣ وَبِهِامِشَهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٧.

(٥) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - مُتَاجِرٌ ص ١٠٨ نَقْلًا عَنْ نَهَايَةِ الْإِحْكَامِ، وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ - التَّجَارَةُ ج ٨

قال الحسن^(١) والإباضية^(٢)، وهو ما يفيد تعريف ابن حيون للاحتكار الذي فيه قيد الشراء، وهو ما يفهم من تعريف الظاهرية للاحتكار، وتقدّمًا في التعاريف، ووجه ذلك ما يأتي:

١- إنّه في معنى الجالب، وقد روى عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: الجالب مرزوق والمحتر ملعون^(٣).

٢- إن غلته حق خالص له، لم يتعلق به حق عامة الناس^(٤)، فلا يكون احتكاره

ص ٢٤٤ نقلًا عن العلامة.

(١) المغني، والشرح، السابقان.

(٢) شرح النبل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٦ وشرح الجامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب للسالمي ج ٣ ص ١٧٤.

(٣) المهذب ج ١ ص ٢٩٢. والمحيط البرهاني ج ٧ ص ١٤٥ وفيه: فإنه في معنى الجالب، لأنه حدث بكسبه. وفي شرح التلقين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٠٦: (وقاس مالك على هذا - أي: الجالب - الزارع لكونه مشاركًا للجالب في هذا المعنى، لأنه أيضًا لم يراحم الناس في شراء الطعام، بل زراعته وزراعة غيره تكون سببًا في رخصه بإذن الله تعالى). وسيأتي تخريج الحديث في (حكم الاحتكار).

عمر بن الخطاب: بن نفيّل القرشيّ العدويّ، أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، مضرب المثل بالعدل، كان في الجاهلية من أبطال قريش وأشرفهم، قتله أبو لؤلؤة الفارسيّ المجوسيّ سنة ٢٣ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٤٥٨ والإصابة ج ٢ ص ٥١٨ وأسد الغابة ج ٤ ص ٥٢ وتاريخ الخلفاء للشوطيني ص ١٠٨ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٣٨ وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي.

(٤) الهداية، وبدائع الصنائع، والمحيط البرهاني، والجوهرة، والاختيار، ودُرر الحُكّام، وكشف الحقائق، وتبيين الحقائق، وتكملة البحر الرائق، وصدر الشريعة، والدرر المختار وعليه ردّ المختار، السابقة، واللّباب شرح الكتاب ج ٣ ص ٢٢١.

إبطالاً لحق الغير^(١).

٣- إنَّ له أن لا يزرع، فكذا له أن لا يبيع^(٢).

ومن هذا النوع:

احتكار مال نفسه وكسب يده.

فقد نصَّ من المالكيَّة ابنُ العربيِّ على أنه: لا حَرَج عليه في احتكاره وانتظار رفع السوق^(٣). وهو ما ذكره منهم القُرطُبيُّ حيث قال: له ادِّخار ما تحصَّل من كسبه، فإذا باعه للناس لحاجتهم فإنما يبيعه بسعر الوقت^(٤).

القول الثاني: إنه محتكر.

وهو قول جُمهُور الإماميَّة^(٥) وبه قال الزَّيْدِيَّة^(٦) ووجهه:

لئلا يلحق الناس الضرر بالحبس^(٧).

ويقرب منه ما قال الكاسانيُّ من الحنفِيَّة: الأفضل أن لا يفعل (أي: لا يجبس العَلَّة) ويبيع، لأن في حبسها ضرراً بالمُسْلِمِينَ^(٨).

(١) المُحِيطُ الْبُرْهَانِيَّ ج ٧ ص ١٤٥.

(٢) الْهِدَايَةُ، وَالْجَوْهَرَةُ، وَالْاِخْتِيَارُ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ، وَرَدُّ الْمُحْتَارِ، وَاللُّبَّابُ، السَّابِقَةُ.

(٣) عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ج ٦ ص ٢٣.

(٤) شَرْحُ الْأُبَيِّ وَالسَّنُوسِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٤ ص ٣٠٤.

(٥) كما هو ظاهر من تعريفهم الذي ليس فيه قيد الشراء.

(٦) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨٧.

(٧) المصدر السَّابِقُ.

(٨) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩. وفي المُحِيطِ الْبُرْهَانِيَّ ج ٧ ص ١٤٥: (ولكن يستحب له البيع نظراً للناس وإشفاقاً بهم).

وقد ذكر ابن عابدين: أَنَّ الْمُرَادَ بقولهم ليس بمحتكر:

أنه لا يَأْتُمُّ إِثْمَ الْمُحْتَكِرِ، وَإِنْ أَثِمَ بَانْتِظَارِ الْغَلَاءِ، أَوْ الْقَحْطِ، لِنِيَةِ السَّوِّ لِلْمُسْلِمِينَ^(١).

والقول الثاني هو الراجح، وسيأتي دليل ذلك في خلاصة الموضوع.

٥- احتكار العمل

ويكون من قِبَلِ جَمَاعَةٍ تَشْتَرِكُ فِي مِهْنَةٍ مَعِينَةٍ كَالْمُهَنْدِسِينَ وَالْبَنَائِينَ وَالْخِاطِينَ وَالْفَلَاحِينَ... إلخ، تَحْصِرُ الْعَمَلَ بِأَفْرَادِهَا، لِتَحْصُلَ عَلَى الْأَرْبَاحِ الَّتِي تَرِيدُهَا، وَقَدْ نَصَّ الْحَنَابِلَةُ عَلَى مَا يُوْحِي بِتَحْرِيمِ هَذَا النُّوعِ:

إِذَا احتاج الناس إلى فَلَاحَةٍ قَوْمٌ أَوْ نِسَاجَتِهِمْ أَوْ بَنَائِهِمْ صَارَ هَذَا الْعَمَلُ وَاجِبًا، يُجْبِرُهُمْ وَلِيُّ الْأَمْرِ عَلَيْهِ بِعَوَضِ الْمِثْلِ إِذَا امْتَنَعُوا عَنْهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُمْ مِنْ مُطَالَبَةِ النَّاسِ بِزِيَادَةٍ عَنْ عَوَضِ الْمِثْلِ، وَلَا يُمْكِنُ النَّاسُ مِنْ ظَلَمِهِمْ، بِأَنْ يَعْطُوهُمْ دُونَ حَقِّهِمْ^(٢).

فهذا النوع هو من الاحتكار المُحَرَّمِ كما نراه، لما يأتي:

أ- لتحقيق الحكمة من التحريم، وهي إلحاق الضرر بالناس بحبس هذه المهنة عن الناس مع حاجتهم إليها ابتغاء الربح.

ب- كلمة (أو غيره) في القول المتقدم الذي رجَّحناه، وهو: أن الاحتكار يجري في كل شيء من طعام أو غيره، تشمل احتكار العمل.

(١) رَدُّ الْمُحْتَار ج ٥ ص ٣٥٢.

(٢) الْحِسْبَةُ لابن تَيْمِيَّةٍ ص ٢٣ و ٢٧ والطُّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ لابن قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ ص ٢٦٧.

٦- إمساك ما فضل عن كفايته وكفاية من يَمُولُه

أجاز الفقهاء ذلك، إلا أنهم اختلفوا في مدة الإمساك على أقوال هي:

القول الأول: إمساكه مدة سنة:

وقد اتفق على ذلك الظاهرية^(١) والزيدية^(٢) وبعض المالكية^(٣)، وهو الأوجه من قولي الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) وابن حيون^(٦)، ودليل ذلك:

١- ما رواه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يحبس نفقة أهله سنة، ثم يجعل ما بقي من ثمره مَجْعَلٍ مَالِ اللَّهِ^(٧).

(١) الْمُحَلَّى ج ٩ ص ٦٤.

(٢) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨٧ والبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٣ ص ٣١٩.

(٣) مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٢٢٧ نَقْلًا عَنِ الْقُرْطُبِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. وانظر: الْمُفْهِمُ لِلْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٥٢٠ وَشَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٣٠٤ وَالتَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٥٣ عَنِ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ.

(٤) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٨ وَحَاشِيَتَا الشَّرَوَانِيِّ وَابْنِ قَاسِمٍ عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣١٨ وَنَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٥٦ وَحَاشِيَةِ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٩٣. وَفِي الْعُبَابِ ج ٢ ص ٢٧: (الأولى بيع ما فوق كفاية سنة له ولعياله، فإن خاف جائحة في زرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها). وهو في حاشية العبادي على الغرر البهية ج ٤ ص ٥٢٨ نَقْلًا عَنِ الْعُبَابِ.

(٥) الْإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٩ وَالْفُرُوعُ ج ٤ ص ٥٤ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١٥ وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٣ ص ٦٥ وَفِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ: يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَنْوَ التَّجَارَةَ.

(٦) دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٥.

(٧) الْمُحَلَّى ج ٩ ص ٦٤ وَفِي هَذَا الْمَعْنَى: الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨٧ وَالْفُرُوعُ السَّابِقُ.

وهذا الحديث في: صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٦٩ كتاب النفقات، ٣ باب حبس الرجل

قوت سنة على أهله، رقم ٥٣٥٨. / فَتَحَ الْبَارِي ج ٩ ص ٥٠٢ وهو من حديث طویل: عن

٢- وما رواه أيضاً: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قَوْتَ سَنَتِهِمْ^(١).

القول الثاني: إمساكه سنتين لشخص غير ناو التجارة.

وهو قول بعض الحنابلة أيضاً^(٢).

القول الثالث: إمساكه بعض السنة:

وهو ما قاله المؤيد بالله من الزيدية: إن الإمساك إلى الغلة إن لحق الجذب في

عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَتَهُمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلُ مَالِ اللَّهِ. فَعَمِلَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيَاتَهُ.

(١) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ السَّابِقِ رَقْم ٥٣٥٧.

وفيه: عن مَعْمَرٍ قَالَ: قَالَ لِي الثَّوْرِيُّ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الرَّجُلِ يَجْمَعُ لِأَهْلِهِ قَوْتَ سَنَتِهِمْ أَوْ بَعْضَ السَّنَةِ؟ قَالَ مَعْمَرٌ: فَلَمْ يَحْضُرْنِي، ثُمَّ ذَكَرْتُ حَدِيثًا حَدَّثَنَاهُ ابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قَوْتَ سَنَتِهِمْ.

وانظر الحديث في: الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ١١٥ وفيه: رواه البخاري عن عُمَرُ، وهو حديث صحيح.

بنو النضير: من يهود المدينة، حاولوا اغتيال الرسول ﷺ، فحاصروهم، فطلبوا موافقته ﷺ على جلائهم والكف عن دمائهم، فرضي الرسول ﷺ بما طلبوه، وخرجوا إلى خيبر والشام سنة ٤ للهجرة، وصارت أملاكهم فيئاً للمسلمين.

الذّر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر ص ١٧٤.

(٢) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٩ ومطالب أولي النهى ج ٣ ص ٦٥. وفي الفروع ج ٤ ص ٥٤: عن جَعْفَرِ سَنَةِ وَسْتَيْن. وفي المبدع ج ٤ ص ٤٨ ومَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ٤ ص ٧١ وكلاهما عن جَعْفَرٍ. والإقناع - كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١٥ قال: (نصاً) دون عزو إلى جَعْفَرٍ.

وأطلق القول في الإرشاد لابن أبي موسى ص ١٩٢ ففيه: (ولا يختلف قوله: إن ادّخار القوت للعيال غير مكروه، وليس ذلك من باب الاحتكار في شيء).

بعض السنة^(١).

القول الرابع: إمساكه لمدة قليلة أو كثيرة:

وهو قول الإمامية الذين نصّوا على: جواز استبقاء السلعة دون كراهية لقوته، أو لوفاء دينه، أو وجد غيره ترتفع به الحاجة^(٢).

ونقل النووي عن القاضي عياض:

إن جواز الإمساك إذا كان في وقت سعة، وأمّا إذا كان في وقت ضيق فلا يجوز، بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو أشهر، وهو قول أكثر العلماء^(٣).

(١) البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٩.

المؤيد بالله: أحمد بن الحسين بن هارون الحسني الأملي، كان مبرزاً في علم النحو واللغة والحديث وغير ذلك، ولد بأمل طبرستان سنة ٣٣٣هـ، وببيع له بالخلافة سنة ٣٨٠هـ، وتوفي يوم عرفة سنة ٤١١هـ، وهو من أئمة الزيدية. مُقدّمة البحر الزخار صفحة ص.

(٢) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٢٢٨، وراجع ما نقلناه عن الباجي والتلمساني في تعريف الاحتكار. وانظر: شرح التلّفين للمازري ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٠٦ و ١٠١٠ والمفهم للقرطبي ج ٤ ص ٥٢١ وشرح الأبي والسنوسي على مسلم ج ٤ ص ٣٠٤، وثُحفة المحتاج وعليها حاشيتا الشرواني وابن قاسم، ونقلاً عن العُباب والرؤياني ج ٤ ص ٣١٨.

ونحوه ما أورده الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٥ حيث قال:

(قال السبكي: إذا كان في وقت قحط كان في ادخار العسل والسمن والشيرج وأمثاله إضرار، فينبغي أن يُقضى بتحريمه، وإذا لم يكن إضرار فلا يخلو احتكار الأقوات عن كراهة.

وقال القاضي حسين: إذا كان الناس يحتاجون الثياب ونحوها لشدة البرد أو لستر العورة فيكره لمن عنده ذلك إمساكه.

قال السبكي: إن أراد كراهة تحريم فظاهر، وإن أراد كراهة تنزيه فبعيد). وتقدّم هذا في

وما تقدم من الأقوال يفيد أنَّ إمساك ما فَضَّلَ عن كفايته ومن يُمَوِّلُه لا يجوز فوق هذه المدة المحددة، فإذا تجاوزها يكون ذلك الإمساك من قبيل الاحتكار المحرَّم، لتأديته إلى الإضرار بالناس والتضييق عليهم.

٧- شراء القُوت من السوق للتجارة

من اشترى القُوت من السوق ليدَّخره رجاء الزيادة:

أ- فإن أضرَّ بالناس: وكان مُغلياً بشرائه أسعار الناس مُنِعَ، وعِلَّةُ المنع رفع الضرر عنهم، كما يُجبر من عنده طعام وقد احتاج الناس إليه على بيعه منه.

ب- وإن لم يضرَّ بالناس: فالمشهور الجواز في أي شيء كان، وهذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وذكره الإمامية.

ومنع ذلك ابن حبيب من المالكية في الطعام في الحبوب كلها والعلوفة والسمن والعسل والزيت واللبن، لأنه رأى أقوات الناس لا يكون احتكارها أبداً إلا مُضراً، وحمل احتكار سعيده ومعمّر من السلف على ما لا يضر بالناس.

والمشهور هو الصواب.

أما إن اشتراه في وقت الرخاء أو في وقت الغلاء وبيعه في الحين،

ص ٥٥ من هذا الكتاب.

النووي: مُحْيِي الدِّين أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنٍ الْحِزَامِيِّ النَّوَوِيِّ. مُحرِّر المذهب الشافعي ومُتَقِّحُه، ولد بنوا قرية من دمشق سنة ٦٣١هـ، وبها نشأ وقرأ القرآن، وقدم دمشق سنة ٦٤٩هـ، وواصل دراسته، كان صابراً على خشونة العيش، عابداً آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، يواجه الملوك فمن دونهم. مات سنة ٦٧٦هـ، ودفن ببلده. من مُصَنَّفَاتِه: مِنْهَاج الطَّالِبِينَ، وَشَرْح مُسْلِم، ورياض الصَّالِحِينَ، والأذكار، وتهذيب الأسماء واللغات، والتَّقرِيب، والرَّوَضَة.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٤٧٦ وتَذَكُّرَةُ الْخُفَّاطِ رَقْم ١١٦٢ ج ٤ ص ١٤٧٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ٣٩٥ وَشَدَرَات الدَّهَبِ ج ٥ ص ٣٥٤ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٧ ص ٢٧٨.

فليس باحتكار^(١).

وكذلك ليس باحتكار إذا اشتراه في وقت الغلاء لنفسه وعياله^(٢).

وفي جواهر الكلام: ليس من الاحتكار شراء ما يُصَيِّقُ على الناس بشرائه دون حبسه، وكذا لو كان حبسه انتظاراً للغلا لأجل الإنفاق وقت الاضطرار تحصيلاً للأجر، أو لأن أهل المضر قد تركوا شراءه عمداً لبيع بأقل من القيمة، أو بحصول مانع من البيع وقت الرخا^(٣).

٨- إخراج المجلوب إلى السوق

إذا جلب أهل البادية الطعام ونزلوا به في الفنادق والدُّور أمرهم صاحب السوق بإخراجه لسوق المُسلمين، حيث يدركه الضعيفُ والعجوزُ، فإن تضرر البدوي بطول إقامته إذا باعه في السوق بالنصف والربع، وربما قال ليس معي إلا زاد يوم أو يومين خاصة، فيقال له: زد في السعر نصف ثمن أو ثمناً، فتخفف عن نفسك، وترجع سريعاً، وأما استقصاؤك الثمن ورجوعك سريعاً فتضرر المُسلمين^(٤).

(١) شرح الأبيّ والسَّنُوسِيّ على صَحِيح مُسْلِم ج ٤ ص ٣٠٤-٣٠٥ نقلًا عن القُرْطُبِيّ والنَّوَوِيّ. وشرح النَّوَوِيّ على مُسْلِم ج ٧ ص ٤٣ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٨ وتُحْفَةُ الْمُحْتَاج وعليها حاشيتا الشَّروانيّ وابن قاسم ج ٤ ص ٣١٨-٣١٩. والمُفْهَم للقُرْطُبِيّ ج ٤ ص ٥٢٠-٥٢١.

وانظر ما نقلناه عن الباجي وغيره عند تعريف الاحتكار اصطلاحاً.

(٢) شرح النَّوَوِيّ على مُسْلِم، ومُغْنِي الْمُحْتَاج، وتُحْفَةُ الْمُحْتَاج وحاشيتها، السَّابِقَةُ، وإرشاد السَّاري ج ٤ ص ٥٥ والْعُبَاب ج ٢ ص ٢٧ والغُرر البهيّة ج ٤ ص ٥٢٨.

(٣) جواهر الكلام - التجارة ج ٨ ص ٢٤٤.

(٤) تُحْفَةُ النَّاطِر ص ١٢٨ والتيسير في أحكام التسعير ص ٥٣-٥٤ وهو قول يحيى بن عمر.

ومن نقل من داره بمنزله طعاماً، فعرض لبيعه، فاشتراه الطحَّانون على الصفة ليكتالوه من داره وينقلوه لحوانيتهم، فلا يُمكن البائع من بيعه في داره، وليبلغه لسوق المُسلمين^(١).

ويمنع الحنَّاطون من شراء الطعام في الدُّور في غلاء السعر ومَصْرَّة الأسواق، ولتكن لهم حوانيت في السوق لبيع فيها، ولو رَخَصَ السعر ولم يَضُرَّ بالسوق خُلِّي بين الناس والشراء، ويدَّخرون ويشتررون من الفنادق والدُّور حيث أحبوا^(٢).

ومثل ذَلِكَ ما رَوَى ابن القاسم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال:

وسئل مَالِك عن الطحَّانين يشترون الطعام فيُغْلُون بِذَلِكَ أسعار الناس، قال: أَرَى أَنْ كُلَّ مَا أَضَرَّ بالناس في أسعارهم أَنْ يَمْنَعَهُ الناس، فَإِنْ أَضَرَّ ذَلِكَ بالناس مُنِعُوا مِنْهُ^(٣).

قال مُحَمَّد بن رُشد رَحِمَهُ اللهُ:

في شراء الطَّحَّانِينَ الطعامَ جُمْلَةً من الجُلَّاب، وبيعه على أيديهم دَقِيقاً رَفَقَ بِعَامَّةِ الناس لمَشَقَّةِ الطَّحِينَ عليهم إِذَا اشْتَرَوْا القمح، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُغْلِي عليهم الأَسْعار فالواجب أَنْ يَنْظُرَ السُّلْطَانُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَفِي المُرْفُقُ الَّذِي لِلْعَامَّةِ فِي ذَلِكَ بِمَا يُغْلِيهِ فِي أَسْعارهم منع من ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَفِي بِهِ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ فَمَا يَرَاهُ بِاجْتِهَادِهِ، لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ.

وأما شراء أَهْلِ الحوانيت الدَّقِيقَ من الجُلَّاب، وبيعه على أيديهم من الناس، وشراء

(١) تُحْفَةُ النَّاظِرِ السَّابِقِ.

(٢) تُحْفَةُ النَّاظِرِ السَّابِقِ، وَالتَّيْسِيرُ السَّابِقُ ص ٥٤.

(٣) الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ لابن رُشد ج ٩ ص ٣٢٢ وَتُحْفَةُ النَّاظِرِ السَّابِقِ ص ١٢٩ نَقْلًا عَنْ ابن رُشد.

الطعام وبيعه على أيديهم غير مطحون، فلا وجه من الرفق في ذلك لعامة الناس، فينبغي أن يُمنع من ذلك إذا كان فيه تغلية للأسعار، ويباح إذا لم يضر ذلك بالأسعار^(١).

٩- مدة الاحتكار

للفقهاء في تحديد المدة التي يترتب بها الاحتكار الغلاء قولان: أولهما التحديد بمدة معينة، والثاني: عدم اعتبار المدة.

القول الأول: التحديد بمدة معينة.

فإذا قصرت لا يكون احتكاراً لعدم الضرر، وإذا طالت يكون احتكاراً، لتحقيق الضرر، وهو ما ذهب إليه الحنفية^(٢)، وقال به بعض الإمامية.

واختلفوا في تقدير مدته على أقوال:

أ- ثلاثة أيام في الغلاء وأربعين في الرخص. وهو قول بعض الإمامية^(٣)، وذكره ابن حبان^(٤). وفي قول للإباضية: يُحدّ بثلاثة أيام، فيجوز ادخاره ليومين أو يوم^(٥).

-
- (١) البيان والتحصيل لابن رشد ج ٩ ص ٣٢٢ وتُحفّة النّاظر ص ١٢٩ نقلاً عن ابن رشد.
- (٢) الهداية ج ٨ ص ١٢٦ والمُحِيطُ البُرْهَانِي ج ٧ ص ١٤٥ وتبيين الحقائق للزَيْلَعِي ج ٦ ص ٢٧. وهذا في الجوهر ج ٢ ص ٣٨٧ بلا ذكر لعلّة الضرر.
- (٣) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٩ وفيه: وهو قول الشيخ في النهاية والقاضي وابن حَمَزَة في الوسيلة. وفي تفصيل وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٤٢٣ خبر في هذا عن أبي عبد الله (ع) رواه السكوني.
- (٤) دَعَائِمُ الْإِسْلَام ج ٢ ص ٣٦ وفيه: قال الإمام عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْحُكْرَةُ فِي الْخِصْبِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَفِي الشَّدَّةِ وَالْبَلَاءِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا زَادَ فَصَاحِبُهُ مُلْعُونٌ).
- (٥) سَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٧٧.

ب- شهر^(١)؛ لأن ما دونه قليل عاجل، والشهر وما فوقه كثير آجل^(٢). وهو أحد أقوال الحنفية.

ج- أربعين يوماً، وهو أحد أقوال الإباضية، قالوا: فيجوز ادخاره لما دونها^(٣)، وهو قول آخر عند الحنفية^(٤)، مستدلين ببعض الأحاديث الشريفة منها:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله، وبرئ الله منه.

وروي بلفظ آخر: عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: من احتكر طعاماً أربعين يوماً، يُرِيدُ به الغلاء، فقد برئ من الله تعالى، وبرئ الله تعالى منه.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: أهل المدائن هم الحبساء في سبيل الله، فلا تحتكروا عليهم الأقوات، ولا تغلوا عليهم الأسعار، فإن من احتكر عليهم طعاماً أربعين يوماً ثم تصدق به لم تكن له كفارة.

ورد عليه في شرح النيل بقوله: والمانع يقول: ليست الأربعون حداً، ولكن ذلك

(١) الهداية ج ٨ ص ١٢٧ والمحيط البرهاني ج ٧ ص ١٤٦ والجوهرة ج ٢ ص ٣٨٧ والاختيار ج ٣ ص ١١٦ ودُرر الحُكَّام ج ١ ص ٣٢٢ وحاشية صدر الشريعة ج ٢ ص ٢٣٩ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٨ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٠١ والدُرر المنتقى ج ٢ ص ٥٤٧ ورد المختار ج ٥ ص ٣٥١ والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٢١٤.

(٢) الهداية، والجوهرة، والاختيار، والمحيط البرهاني، وتبيين الحقائق، وتكملة البحر الرائق، السابقة.

(٣) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٧.

وذكر في ص ١٧٨ حديث من احتكر على المسلمين طعامهم أربعين ليلة... الحديث.

(٤) الهداية ج ٨ ص ١٢٦ والمحيط البرهاني ج ٧ ص ١٤٥ وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٢٧ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٠١ والجوهرة، والاختيار، ودُرر الحُكَّام، والدُرر المنتقى، وحاشية صدر الشريعة، ورد المختار، السابقة، وفتح باب العناية ج ٣ ص ٢٦.

جَزِيَّ عَلَى الْغَالِبِ مَنْ أَنَّ الْغَلَاءَ يَتَبَيَّنُ لِأَرْبَعِينَ فِصَاعًا، أَوْ تَغْلِيظَ عَلَى مَنْ حَبَسَهُ أَرْبَعِينَ، وَلَوْ كَانَ حَابِسُهُ دُونَهَا هَالِكٌ أَيْضًا^(١).

(١) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٧٨.

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً... إلخ في:

الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ ج ٢ ص ١١-١٢، وَفِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ بِهَامِشِهِ: يَقُولُ الذَّهَبِيُّ عَنْ رُؤَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ: (عَمَرُ بْنُ الْحُصَيْنِ تَرَكَهُ، وَأَصْبَغَ فِيهِ لَيْنٌ).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ - الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ ج ١٥ ص ٦٢. وَفِي فَتْحِ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٤٨: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالَ. وَفِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٤: (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَزَّازُ وَأَبُو يَعْلَى. زَادَ الْحَاكِمُ: وَأَيُّمَا أَهْلٍ عَرَصَتْ أَصْبَغَ فِيهِمْ أَمْرٌ جَائِعٌ فَقَدْ بَرَرْتُ مِنْهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ. وَفِي إِسْنَادِ الْحَاكِمِ أَصْبَغَ بْنُ زَيْدٍ وَكَثِيرُ بْنُ مَرَّةٍ، وَالْأَوَّلُ: مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالثَّانِي: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: مَعْرُوفٌ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، وَاحْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ. قَالَ الْخَافِظُ: وَوَهُمُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَأَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ، وَحَكَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ مُنْكَرٌ).

وَانْظُرْ: هَامِشُ الْمُحَلَّلِيِّ ج ٩ ص ٦٤ وَفِيهِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ أَصْبَغَ وَكَثِيرٌ مَجْهُولَانِ، بَلْ هُمَا ثِقَتَانِ مَعْرُوفَانِ وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَانْظُرْ: نَصْبُ الرَّايَةِ ج ٤ ص ٢٦٢ وَتَلْخِيصُ الْحَبِيرِ ج ٣ ص ١٣.

وَالْبَرَاءَةُ فِي الْحَدِيثِ مَعْنَاهَا الْخِذْلَانُ وَهُوَ تَرْكُ النَّصْرَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ. / الْكِفَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٨ ص ٤٩٢ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٣٥١ نَقْلًا عَنِ الْكِفَايَةِ.

وَحَدِيثُ: مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا يُرِيدُ بِهِ الْغَلَاءَ... إلخ:

أَخْرَجَهُ رَزِينٌ. / تَبْسِيرُ الْوُصُولِ ج ١ ص ٩٥ وَمَشْكَاتُ الْمَصَابِيحِ - مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ ج ٦ ص ٩٦.

وَحَدِيثُ: أَهْلُ الْمَدَائِنِ هُمُ الْحَبَسَاءُ... إلخ:

أَخْرَجَهُ رَزِينٌ. / تَبْسِيرُ الْوُصُولِ ج ١ ص ٩٥ وَجَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ ج ٣ ص ٣١٩.

وَفِي التَّرَغِيبِ وَالتَّرْهيبِ لِلْمُنْذِرِيِّ ج ٢ ص ٥٨٤ قَالَ: ذَكَرَهُ رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ.

وفي مِرْقَاة المفاتيح: لم يرد بأَرْبَعِينَ التوقيت والتحديد، بل الْمُرَاد به أن يجعل الاحتكار حرفته، ويريد به نفع نفسه وضر غيره. وهو الْمُرَاد بقوله (يريد به الْعَلَاء)، لأن أقل ما يَتَمَرَّن به المرء في حرفته هَذِهِ الْمُدَّة^(١).

د- أكثر السَّنة.

وهو ما رَوَى ابن سِمَاعَةَ عن أَبِي يُوسُفَ: الاحتكار أن يحبسَه عنده أكثر السَّنة. فإن حبسه عنده شهراً أو نحو ذَلِكَ فائِئْمُهُ عَلَى قَدَر ما يحبسَه^(٢).

أبو أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ: الصُّدِّيُّ بن عَجَلَانَ بن وَهْب، صَحَابِيٌّ جَلِيل، ممن بايع رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تحت الشَّجَرَةِ، سكن الشَّام. ومات سنة ٨١ هـ وقيل سنة ٨٦ هـ.

الاسْتِيعَاب ج ٢ ص ١٩٨ وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٦ والإِصَابَةُ ج ٢ ص ١٨٢.

مُحَمَّد بن يُوسُفَ بن عِيسَى أَطْفَيْش: الْحَفْصِيُّ الْعَدَوِيُّ الْجَزَائِرِيُّ، من أَعْلَام الإِبَاضِيَّة، مجتهد، من كتبه: تَفْسِيرَاه: هَمِيَانُ الزَّاد، وَتَيْسِيرُ التَّفْسِير. وله أيضاً: شَرْح عَقِيدَةِ التَّوْحِيد، وَشَرْح النَّيْلِ وَشِفَاء الْعَلِيل، وهو من أَجَلْ كتب الْفِقْهِ الإِبَاضِيِّ. له مَوَاقِف مشهودة ضد الاستعمار الفرنسي. توفي سنة ١٣٣٢ هـ = ١٩١٤ م.

وَأَطْفَيْش: لفظ بَرَبْرِيٌّ مُرَكَّبٌ تركيباً مزجياً من ثلاث كلمات: الْأُولَى: أَطَفَ، ومعناها في بعض لُغَات الْبَرَبَر: أَمْسِكَ. والثانية: أَيَّا، ومعناها: تَعَالَ. والثالثة: أَشْ، ومعناها: كُلْ. فمجموع الْجُمْلَةِ: أَطَفَ أَيَّا أَشْ، وترجمتها: (أَمْسِكَ تَعَالَ كُلْ). يُقَال: إن أحد أسلاف صاحب الترجمة لُقِّبَ به لمُنَاداته صديقاً له يدعوه إِلَى الطَّعام.

الفكر السياسي عند الإِبَاضِيَّة من خلال آراء الشيخ مُحَمَّد بن يُوسُفَ أَطْفَيْش: عدّون جهلان، والأَعْلَام للزُّرْكَانِيِّ ج ٧ ص ١٥٦ وفي هامشه: تَفْسِيرُ كلمة (أَطْفَيْش)، ومُعْجَم الأَعْلَام لِلْجَابِي ص ٨١٤.

(١) مِرْقَاة المفاتيح ج ٦ ص ٩٦.

(٢) حَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٧-٢٨ نقلاً عن مُخْتَصَر الْكَرْخِيِّ.

مُحَمَّد بن سِمَاعَةَ: بن عبد الله التَّمِيمِيُّ، حدث عن اللَّيْث بن سَعْد، وأخذ الْفِقْهَ عن أَبِي يُوسُفَ ومُحَمَّد والحَسَن بن زياد. من الْحِفَظِ الْأَثْبَات. مات سنة ٢٣٣ هـ، وَلِي الْقَضَاءَ للمأمون بَبْعَاداد.

وَنَصَّ الْحَنَفِيَّةُ عَلَى أَنَّ:

تحديد المدة هو لأجل العقاب في الدنيا بالبيع والتعزير، وإلا فهو آثم وإن قلت المدة^(١). ويقع التفاوت في المأثم بين أن يترَبَّص العِزَّة (أي: التُّدْرَة)، وبين أن يترَبَّص القَحْطُ^(٢)، فإنَّ مُترَبَّص القَحْطُ أعظم من إثم مُترَبَّص الغَلَاءِ^(٣).

القول الثاني: عدم اعتبار المدة:

وهو ما ذهب إليه جُمهُورُ الفقهاء حين لم يذكروا قيد المدة.

وهذا يفيد أن الاحتكار يتحقق في أية مدة وإن قُصُرَتْ^(٤). ونَصَّ عليه الإباضية^(٥).

الفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٧٠ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٥٤ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٣ ص ١٣٩ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٥ ص ٣٤١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٢٠٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٦٧ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ١٥٣.

(١) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٧ وَذُرَّرُ الْحُكَّامِ ج ١ ص ٣٢٢ وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرُنْبِلَالِيِّ عَلَى ذُرَّرِ الْحُكَّامِ وَعِزَاهُ إِلَى الْكَافِي وَالْإِخْتِيَارِ، وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٩ وَالْإِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٨ وَحَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَيْهِ، وَالدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٥٤٧ وَفَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٦ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٣٥١.

وَفِي بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩: وَقَلِيلُ مَدَّةِ الْحَبْسِ وَكَثِيرُهَا سَوَاءٌ فِي حَقِّ الْحَرَمَةِ، لِتَحْقِيقِ الظُّلْمِ.

(٢) الْهِدَايَةُ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، وَالدَّرُّ الْمُنتَقَى، وَرَدُّ الْمُخْتَارِ، وَالسَّابِقَةُ، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٧ ص ١٤٦.

(٣) حَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٨ نَقْلًا عَنْ غَايَةِ الْبَيَانِ. وَانْظُرْ: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ السَّابِقِ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٢١٤.

(٤) فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٦: (قَالَ الطَّيْبِيُّ: إِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْأَرْبَعِينَ الْيَوْمَ غَيْرُ مُرَادٍ بِهِ التَّحْدِيدُ. انْتَهَى. وَلَمْ أَجِدْ مِنْ ذَهَبَ إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْعَدَدِ).

(٥) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٧٧ وَفِيهِ: (فَلَوْ اشْتَرَاهُ لِيَنْتَظِرَ بِهِ الْغَلَاءَ يَوْمًا أَوْ نِصْفَ يَوْمٍ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ سَاعَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ لَكَانَ مُحْتَكِرًا، وَلَا حَدَّ لَذَلِكَ).

ويتفق الاقتصاديون مع جمهور فقهاءنا، حين لم يذكروا قيد المدة في تعريفهم ولا في تطبيقاتهم.

والذي يظهر لنا أن الاحتكار قد يتحقق بأدنى مدة، لما يأتي:

أ- لأنه ما دامت الحكمة من تحريم الاحتكار هي الضرر والتضييق على الناس، فقد يتحقق ذلك في ساعات، كمنتج لدواء، أو لمادة مهمة، يتوقف إنتاجها في ساعة ما على شيء محتكر، فيضره ويضر بالناس ضرراً بالغاً، لا سيما وأنا قلنا بجريان الاحتكار في كل شيء.

ب- إن الحنفية الذين قالوا بتحديد المدة ذكروا أن المحتكر آثم، وإن قلت مدة الاحتكار.

ج- تحمل الأحاديث الشريفة التي تحدّد المدة بأربعين يوماً، على احتكار الطعام فيما يستطيع الناس الصبر عليه منه هذه المدة.

واحتكاره أكثر من هذه المدة فيما يؤدي إلى الحرج والإضرار بالناس لا يجوز بأية حال.

وما ذكره بعض الإمامية بحمل هذه الأيام في الحديث على أيام الرخص بعيد عن منطوقه، لأن الاحتكار إذا انتفى عنه الضرر يكون مباحاً مطلقاً عند الجمهور وعند فقهاء الإمامية أنفسهم، ولأن تحديدها بثلاثة أيام في الغلاء أو بشهر لا سند له من الحديث، ولأن الضرر قد يتحقق بدونه وبه أولى.

الخلاصة

ومما تقدم يظهر لنا أن المحتكر هو المُضَيِّق على الناس بما احتكره، سواء مما اشتراه زمن الرُّخص، أم مما تدرّ عليه غلّة أرضه، أم مما استورده من بلد آخر، أم غير ذلك، بأية مدة كانت، فحبسه لذلك احتكار مُحَرَّم، وهو آثم بانتظاره الغلاء لما يأتي:

١- اللعن في حديث (المحتكر ملعون) مُطْلَقٌ، يلحق أي محتكر، وإن كان جالباً، لأن الجالب يكون مرزوقاً إذا لم يكن محتكراً، أما إذا كان الجالب محتكراً فإنه ملعون أيضاً، لأنه يصدّق عليه اسمُ المحتكر.

٢- حينما اعترض أبو الزناد على سَعِيد بن المُسَيَّب وقال له: بَلَّغْنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: (لا يَحْتَكِرُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا خَاطِئٌ) وأنت تحتكر، قال: ليس هَذَا الذي قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّمَا قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ السَّلْعَةَ عند غلائها فيُغَالِي بها، فأما أَنْ يَأْتِيَ الشَّيْءُ، وقد اتَّضَع (كسد)، فيشتريه، ثم يضعه، فإن احتاج الناس إليه أَخْرَجَهُ، فَذَلِكَ خَيْرٌ^(١).

فهذه الرواية تدل على أن المشتري زمن الرُّخص يكون محتكراً إن تَرَبَّصَ الغلاء. فإن أَخْرَجَهُ عند حاجة الناس إليه فليس بمحتكر، بل يكون مُحْسِناً، لأنه ينفع به الناس، ويقاس عليه محتكر غلّة ضيعته، أو مجلوبه من بلد آخر.

٣- إن حق الناس متعلق بما ادّخره، أو بما جلبه للتجارة عند حاجتهم إليه، لأن الفرد لا يجوز له أن يتعسّف في استعمال حقه، فيُضَرّ بالناس، فمن المصلحة حرمة الاحتكار.

٤- اتفق الفقهاء على أَنَّ المحتكر هو الذي يؤدي احتكاره إلى الإضرار بالناس والتضييق عليهم، ومن لم يضيّق عليهم فليس بمحتكر.

وبناءً على ذلك اختلفوا في من حبس غَلَّتْهُ أو مجلوبُهُ... فمن لمح الضَّرَر في حبسه عَدَّهُ محتكراً، ومن نفاه عَدَّهُ غير محتكر.

والحقُّ أنَّ إباحة الاحتكار وَمَنْعَهُ مَنُوطٌ بما يترتب عليه من الضَّرَر والتضييق الذي يجدهه ظرفُ الناس ووضْعُهُم الاقتصاديّ.

ويؤيد ذلك ما نقله النووي عن القاضي عياض عن أكثر العلماء^(١).

٥- وما تقوم به الدولة ومؤسساتها من احتكارات لبعض الوسائل العامة، كاحتكارها سكك الحديد، والطيران، وسكّ النقود، واستخراج النفط، ونقل البريد، وصنع الأدوية، وتوريد الكهرباء، والغاز، وإسالة الماء... إلخ، حماية للناس من احتكارات الجشعين، فذلك من واجباتها في حفظ النظام العام من العبث ودفع الضَّرَر عن الناس. ولولا قيامها بهذا اللون من الاحتكار لاتخذت منه الشركات الاحتكارية سبيلاً للغنى الفاحش واللعب بمقدّرات الناس بما يتفق مع مصلحتها الخاصة فقط.

وعليه:

فإن المِقيار المحدد لتحريم الاحتكار في الفقه الإسلامي هو التضييق على الناس، فلا يمكن اعتبار سعر معين بحيث إذا تجاوزه يكون احتكاراً محرماً، وذلك لاختلاف ألوان الحياة التي يعيشها الناس في مختلف البلاد والأزمان وتباين أعرافهم وأسواقهم ومقادير العرض والطلب فيها، لهذا ترك الفقهاء تحديد ذلك في زمنهم السابق إلى المُحتَسِب الذي كان يمارس سلطة الحاكم في زماننا هذا. ويمكن للحاكم اليوم أن يتخذ ما يشاء من التدابير للحد من غلواء الاحتكار.

(١) راجع قول القاضي عياض في فقرة: إمساك ما فضل عن كفايته وكفاية من يُمَوِّله.

المبحث الرابع

حكم الاحتكار

الكلام على حكم الاحتكار في مطلبين:
 المطلب الأول: حكمه من حيث صحة العقد وعدم الصحة.
 المطلب الثاني: حكمه من حيث الحرمة والكراهة.
 وستعرض إلى بيانهما فيما يأتي:

المطلب الأول

حكم الاحتكار من حيث صحة العقد وعدمها

للفقهاء في بيان حكم الاحتكار من حيث صحة العقد وعدمها، قولان:
 القول الأول: صحة العقد:
 يصح عقد من اشترى للاحتكار.
 نص على ذلك الزيدية^(١) وهو الصحيح من مذهب الحنابلة^(٢) وهو الظاهر من
 مذاهب الفقهاء الأخرى.
 والدليل ما يأتي:

(١) البحر الرخارج ج ٣ ص ٣٢٠.

(٢) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٨ ومطالب أولي النهى ج ٣ ص ٦٣.

أ- إن المنهي عنه هو الاحتكار^(١).

ب- إن عمر بن الخطاب لم يُفسد عقد مولاه ومولى عثمان رضي الله عنهما^(٢).

(١) مطالب أولي النهى السابق.

(٢) البحر الرخارج ٣ ص ٣٢٠.

والخبر: (عن الهيثم بن رافع عن أبي يحيى المكي عن فروخ مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه: أن طعاماً أُلقي على باب المسجد، فخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أمير المؤمنين يومئذ، فقال: ما هذا الطعام؟ فقالوا: طعام جلب إلينا، أو علينا. فقال: بارك الله فيه وفيمن جلبه إلينا أو علينا. فقال له بعض الذين معه: يا أمير المؤمنين قد احتكر، قال: ومن احتكره؟ قالوا: احتكره فروخ، وفلان مولى عمر بن الخطاب، فأرسل إليهما، فأتياه، فقال: ما حملكما على احتكاركما طعام المسلمين؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، نشترى بأموالنا ونبيع، فقال عمر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب الله بالجذام والإفلاس. فقال عند ذلك فروخ: يا أمير المؤمنين فإني أعاهد الله وأعاهدك، أن لا أعود في احتكار طعام أبداً، فتحول إلى مصر. وأما مولى عمر فقال: نشترى بأموالنا ونبيع. فزعم أبو يحيى: أنه رأى مولى عمر مجذوماً مشدوخاً) - رواه الأصفهاني هكذا. / الترغيب والترهيب للمُنذري ج ٢ ص ٥٨٣ وجواهر الأخبار ج ٣ ص ٣٢٠ وكنز العمال ج ٤ ص ١٠٣ ورواه أحمد في مسنده - الفتح الرباني ج ١٥ ص ٦٤ والبيان للعمراني ج ٥ ص ٣٥٦. وبهذا المعنى: المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٨٣.

وروى ابن ماجة المرفوع منه عن يحيى بن حكيم عن أبي بكر الحنفي عن الهيثم بالإسناد المذكور بلفظ: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من احتكر على المسلمين طعاماً ضرب الله بالجذام والإفلاس. / سنن ابن ماجة: ١٢ كتاب التجارات، ٦ باب الحكرة والجلب، رقم ٢١٥٥ ج ٢ ص ٧٢٨. وفي الزوائد: إسناده صحيح ورجاله مؤثقون.

وقال المُنذري في الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٥٨٣: وهذا إسناده جيد متصل، ورواته ثقات، وقد أنكر على الهيثم روايته لهذا الحديث مع كونه ثقة.

وانظر: كنز العمال ج ٤ ص ١٠٣ عن عبد بن حميد وأبي يعلى في مسنده والأصبهاني في ترغيبه.

عثمان بن عفان: بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي، ثالث الخلفاء الراشدين، ذو النورين حيث تزوج بنتي رسول الله ﷺ رقية وأم كلثوم، كان غنياً في الجاهلية، وأسلم بعد البعثة

القول الثاني: عدم الصحة: وهو ما رآه بعض الحنابلة^(١).

المطلب الثاني

حكم الاحتكار من حيث الحرمة والكراهة

للفقهاء في بيان حكم الاحتكار من حيث الحرمة والكراهة قولان:

القول الأول: الاحتكار حرام.

وقد اتفق على ذلك الحنابلة^(٢) والمالكية^(٣) والزيديّة^(٤) والإباضية^(٥)

بقليل، جهّز جيش العسرة بماله، وجمع القرآن الكريم في مصحف واحد. استشهد سنة ٣٥هـ، وهو من العشرة المبشرة بالجنة.

الاستيعاب ج ٣ ص ٦٩ والإصابة ج ٢ ص ٤٦٢ وأسد الغابة ج ٣ ص ٣٧٦ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٧ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤٠.

(١) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٨ نقلاً عن التّرجيب.

(٢) المغني ج ٤ ص ٢٨٢ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٦ والفروع ج ٤ ص ٥٢ والمبدع ج ٤ ص ٤٧ ومُنْتَهَى الإِرَادَات وشرحه مَعُونَةُ أُولِي النُّهْي ج ٤ ص ٧٠ والإنصاف ج ٤ ص ٣٣٨ والإقناع وشرحه كَشَافُ الْقِنَاع ج ٣ ص ٢١٤ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْي ج ٣ ص ٦٣ وأَوْجَزُ الْمَسَالِك ج ١٣ ص ٥ نقلاً عن المغني.

(٣) مَوَاهِبُ الْجَلِيل لِلْحَطَّاب ج ٤ ص ٢٢٧.

(٤) الرُّوضُ النَّصِير ج ٣ ص ٥٨٦ والبحر الزّخار ج ٣ ص ٣١٩ والأزهار بشرح ضوء النهار ج ٣ ص ١٢٣٧.

(٥) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاء الْعَلِيل ج ٨ ص ١٧٦ وفيه: (الاحتكار حرام على البائع والمشتري)، ومَوْسُوعَةٌ جَمَال ج ٣ ص ١٩٧ نقلاً عنه. وفي شرح الجامع الصحيح مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ١٧٥: والنهي عن الاحتكار للتحريم. قال في الإيضاح: وهو أشدّ هذه المناهي لقوله ﷺ: المحتكر ينتظر اللعنة.

والظَاهِرِيَّةُ^(١) وَالْحَنَفِيَّةُ^(٢) وَجُمْهُورُ الشَّافِعِيَّةِ^(٣) وَأَكْثَرُ الإِمَامِيَّةِ^(٤).

(١) الْمُحَلِّي ج ٩ ص ٦٤.

(٢) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ ص ٤٣٦ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٧ ص ١٤٥ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٧ وَذُرَرُ الْحُكَامِ ج ١ ص ٣٢١ وَالْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٦ وَالْمُخْتَارُ وَشَرْحُهُ الْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٥ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٨ وَكَشَفُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٣٦ وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٣٥١ وَالكِتَابُ وَشَرْحُهُ اللَّبَابُ ج ٣ ص ٢٢٠ وَالثَّقَايَةُ ج ٣ ص ٢٥ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٢١٣ عَنِ الْحَاوِيِّ.

وذكر هؤلاء: الاحتكار مكروه. إلا أن الكراهة المطلقة عند الحنفية تفيد الكراهة التحريمية. وصرح بها عليّ القاري في فتح باب العناية شرح الثقاية بقوله: (وكره كراهة تحريم احتكار قوت...).

ثم إن الكاساني في بدائع الصنائع يذكر أن: حكم الاحتكار الحرمة، لأن اللعن في حديث (المحتكر ملعون) لا يلحق إلا بمباشرة المحرم، والبراءة في حديث (فقد برئ من الله وبرئ الله منه) وعيد، لا يلحق إلا بارتكاب الحرام، ولأن منع حق العامة عند حاجتهم إليه ظلم وحرام، ولأن قليل مدة الحبس وكثيرها سواء في حق الحرمة لتحقيق الظلم. / راجع: بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩.

(٣) الْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢٩٢ وَالتَّنْبِيهُ ج ١ ص ٣٩١ وَجَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ ج ٤ ص ٣١٨ وَرَجَحَهُ، وَالْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٥ وَصَحَّحَهُ، وَفِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٣: حرام على الصَّحِيح، وَالْعُرَرُ الْبَهِيَّةُ ج ٤ ص ٥٢٨ وَتُحَفَّةُ الْمُحْتَاجِ وَحَاشِيَةُ الشَّرَوَانِيِّ وَابْنُ قَاسِمٍ عَلَيْهَا ج ٤ ص ٣١٧-٣١٨ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٨ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ وَحَاشِيَةُ الشَّبْرَامَلْسِيِّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٤٥٦ وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٩٣ وَشَرْحُ النُّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ج ٧ ص ٤٣ وَهُوَ فِي الْعَزِيزِ ج ٤ ص ١٢٦ وَصَحَّحَهُ، وَالْحَرَمَةُ فِي الْعُبَابِ ج ٢ ص ٢٧.

(٤) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٧ وفيه: (هو حرام وفاقاً للمفتنع والفقهاء والهداية للصدوق والاستبصار والسرائر والتحرير والتذكرة والدروس وجامع المقاصد والمسالك والروضة. وهو قوي كما في التنقيح والميسية. وهو المنقول عن القاضي والحلي في أحد قوله والمُنتهى). وفي جواهر الكلام - التجارة ج ٨ ص ٢٤١: (قال بالحرمة الصدوق وابنا البراج وإدريس وأبو الصلاح في فصل البيع والشهيدان في الدروس والمسالك وغيرهم على ما حكى أيضاً

ودليل ذلك من الكتاب والسنة والمأثور والمعقول:

أما بالكتاب:

فهو بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِ يَظْلَمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]^(١).

إلا أن ابن كثير نقل في تفسير هذه الآية:

(قال حبيب بن أبي ثابت) ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِ يَظْلَمِ﴾ قال: المحتكر بمكة، وكذا قال غير واحد.

وقال ابن أبي حاتم... عن يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ قال: احتكار الطعام بمكة إلحاد).

وهذا التفسير واحد من أقوال متعددة في الآية، منها: أنه الشرك بالله، ومنها: استحلال الحرام، وشتم الخادم فما فوقه...^(٢).

عن بعضهم).

وراجع: الروضة البهية ج ١ ص ٢٧٤ و ٢٩٢ والمختصر النافع ص ١٤٨ وتفصيل وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٤٢٤.

(١) الحاوي للماوردي ج ٥ ص ٤٠٩ والاختيار لابن مؤدود الموصلي ج ٣ ص ١١٥.

ابن مؤدود الموصلي: عبد الله بن محمود بن مؤدود، فقيه حنفي، ولد بالموصل، ورحل إلى دمشق، وولي قضاء الكوفة، ثم دخل بغداد، فدرس في مشهد أبي حنيفة، وظل يفتي ويدرس إلى أن مات سنة ٦٨٣هـ، من كتبه: المختار وشرحه الاختيار.

تاج التراجم ص ٣١ والفوائد البهية ص ١٠٦.

(٢) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٢١٥.

وحديث: احتكار الطعام بمكة إلحاد:

رواه ابن عمر كما في الطبراني في الأوسط... / الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٥٨٥ والجامع

الصغير ج ١ ص ١٢.

فالحقُّ أنَّ تحريم الاحتكار لم يكن بالآية، وإنما هو بالحديث المذكور والأحاديث

ورَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْتِكَارُ الطَّعَامِ فِي الْحَرَمِ إِحَادٌ فِيهِ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ج ١ ص ١٢ وفيه: هو حديث حسن.

وانظر الحديث في: مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ١ ص ٤٢٠ من طريق جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَمِّهِ عُمَارَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَازَانَ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: احْتِكَارُ الطَّعَامِ فِي الْحَرَمِ إِحَادٌ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ وَاهِي الْإِسْنَادُ.

ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي القرشي الشافعي، أبو الفداء عماد الدين، حافظ، مؤرخ: من كتبه: التفسير المشهور، والبداية والنهاية في التاريخ. مات بدمشق سنة ٧٧٤هـ.

تذكرة الحفاظ (ملحق شيوخ الذهب) رقم ٣٤ ج ٤ ص ١٥٠٨ وذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن ص ٥٧ وذيل طبقات الحفاظ للسُّيُوطِيَّ ص ٣٦١ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٨٣.

حبيب بن أبي ثابت: قيس الأسدي مولاهم الكوفي الفقيه. أخذ عن ابن عباس وابن عمر وأنس وغيرهم، وأخذ منه مسعر والثوري وشعبة وآخرون: ثقة. مات سنة ١١٩هـ، وقيل غيره. تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٧٨ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١١٦ رقم ١٠٠ وطبقات الفقهاء للسُّيُوطِيَّ ص ٨٣.

ابن أبي حاتم: هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت، يروي عن أبي سعيد الأشج ويونس بن عبد الأعلى وطبقتهم، وكان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة ككتاب الجرح والتعديل، والتفسير الكبير، وكتاب العلل. مات سنة ٣٢٧هـ، كان زاهداً ويعد من الأبدال.

مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٢ ص ٥٨٧ وطبقات الحنابلة ج ٢ ص ٥٥ وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٢٩ ومِزَانُ الْجَنَانِ ج ٢ ص ٢٨٩.

يعلى بن أمية: التميمي، أبو خالد، أسلم يوم فتح مكة، وشهد حنيناً والطائف وتبوك مع رسول الله ﷺ، واستعمله عمر على بعض اليمن، واستعمله عثمان على صنعاء، قُتِلَ بِصِفْيَيْنِ مع علي رضي الله عنه سنة ٣٨هـ.

الاستيعاب ج ٣ ص ٦٦١ والإصابة ج ٣ ص ٦٦٨.

الأخرى التي تعضده.

وأما بالسنة فأحاديث كثيرة مطلقّة أو مُقيّدة:

أما الأحاديث المطلقّة فمنها:

١- ما روي عن عُمَر رضي الله عنه قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الجالبُ مرزوق، والمحتكرُ ملعون^(١).

(١) حَدِيث: الجالب مرزوق... إلخ:

رواه ابن مَاجَه في سننه: ١٢ كتاب التجارات، ٦ باب الحُكْرَة والجَلْب. رقم ٢١٥٣ ج ٢ ص ٧٢٨ من طريق عَلِي بن سالم بن ثوبان عن عَلِي بن زَيْد بن جُدْعَان عن سَعِيد بن المُسَيَّب عن عُمَر. وفي الرّوايد: في إسناده عَلِي بن زَيْد بن جُدْعَان، وهو ضعيف.

ورواه البيهقي وقال: تفرّد به عَلِي بن سالم عن عَلِي بن زَيْد، قال البخاري: لا يتابع في حديثه. / انظر: السنن ج ٦ ص ٣٠.

وروى الحَاكِم منه (المحتكر ملعون) في: المُستدرك ج ٢ ص ١١ من طريق عَلِي بن سالم الوارد في ابن مَاجَه، وقال الذّهبي في تلخيص المُستدرك: عَلِي بن سالم ضعيف.

وقال المُنذِرِي في التّرغيب والترهيب ج ٢ ص ٥٨٣: رواه ابن مَاجَه والحَاكِم كلاهما عن عَلِي بن سالم بن ثوبان عن عَلِي بن زَيْد بن جُدْعَان، وقال البخاري: والأزدي لا يتابع عَلِي بن سالم على حديثه هذا. قال الحافظ المُنذِرِي: لا أعلم لِعَلِي بن سالم غير هذا الحديث، وهو في عداد المجهولين.

ورواه أيضاً إسحاق بن راهويه والدارمي وعبد بن حميد وأبو يعلى في مسانيدهم، والعُقيلي في الضعفاء، وسنده ضعيف كما في المقاصد الحسنة ص ١٧٠.

وانظر: نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٤ ونصب الرأية ج ٤ ص ٢٦١ وتلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣.

وانظر هذا الحديث في:

واللعن نوعان:

- ١- الطرد من رحمة الله تعالى، وهو للكافر فقط.
- ٢- الإبعاد عن درجة الأبرار ومقام الصالحين، وهو المراد ههنا، لأن المؤمن عند أهل السنة لا يخرج عن الإيمان بارتكاب كبيرة^(١).

الهداية ج ٨ ص ١٢٦ والدر المختار ج ٥ ص ٣٥١ وتبيين الحقائق للزيلعي والشلبي عليه ج ٦ ص ٢٧ والاختيار ج ٣ ص ١١٥ وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٣٦ والللباب شرح الكتاب ج ٣ ص ٢٢٠ والمهدب ج ١ ص ٢٩٢ والبيان للعمرائي ج ٥ ص ٣٥٦ والعزير ج ٤ ص ١٢٦ وشرح التنبيه للسبوطي ج ١ ص ٣٩١ والمغني ج ٤ ص ٢٨٣ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٧ والإقناع - كشف القناع ج ٣ ص ٢١٤ ومطالب أولي النهي ج ٣ ص ٦٣ والرؤوس النصير ج ٣ ص ٢٨٥ ومفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٧ وجواهر الكلام - التجارة ج ٨ ص ٢٤١ والرؤوس البهية ج ١ ص ٢٩٢ وتفصيل وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٤٢٤ عن أبي عبد الله (ع).

(١) الكفاية ج ٨ ص ٤٩١ والبناية ج ٩ ص ٣٤٢ والدر المنتقى ج ٢ ص ٥٤٧ نقلاً عن الكرمانى والقهستاني، ورد المختار ج ٥ ص ٣٥١ نقلاً عن الدر المنتقى، والشلبي السابق ج ٦ ص ٢٧ نقلاً عن الإقناع والكفاية.

الكبيرة: اختلف العلماء في تحديد الكبيرة من الذنوب على قولين:

🔸 القول الأول: جميع المعاصي كبائر، فلا توجد في الذنوب صغيرة، وهو قول: أبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر الباقلاني وإمام الحرمين في الإرشاد، وابن القسيري في المرشد، وحكاه ابن فورك عن الأشاعرة واختاره في تفسيره. وإنما يقال لبعضها صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها.

وهؤلاء كرهوا تسمية معاصي الله تعالى صغيرة، نظراً إلى عظمة الله وشدة عقابه، وإجلالاً له عز وجل عن تسمية معصيته صغيرة، لأنها بالنظر إلى باهر عظمته كبيرة أي كبيرة.

🔸 القول الثاني: تنقسم المعاصي إلى صغائر وكبائر. وهو قول الجمهور. واحتجوا بجملة من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة. واختلف أصحاب هذا القول في حد الصغيرة

٢- وما رُوِيَ عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قال: لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ^(١).

والكَبِيرَةُ عَلَى أَقْوَالٍ عَدِيدَةٍ أَظْهَرُهَا:

أَنَّ الْكَبِيرَةَ مَا تَرْتَبَ عَلَيْهَا حَدٌّ أَوْ تُوعَدُ عَلَيْهَا بِالنَّارِ، أَوِ اللَّعْنَةِ، أَوِ الْغَضَبِ. وَالصَّغِيرَةُ: مَا لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، وَلَا وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ. / انظر: كِتَابِي السُّورَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ص ١١٤ وَأَحْلُتْ إِلَى كِتَابِ الزَّوْاجِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ، وَقَدْ حَقَّقَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي كُلِّ كَبِيرَةٍ، وَإِلَى شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ ص ٥٢٥.

واختلفت الفرقُ في الْمُؤْمِنِ مَرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ إِذَا مَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ عَلَى أَقْوَالٍ، أَشْهَرُهَا:

أ- هو كافر كفرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَيَكُونُ مَخْلَدًا فِي النَّارِ مَعَ سَائِرِ الْكَافِرِ. وهو قول الخوارج.

ب- هو كافر كفر نعمة، لا كفر مِلَّةً، فهو موحد لا مؤمن. وهو قول الإباضية.

ج- هو مؤمن مطلقاً، فلا يضرُّ مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعة. وهو قول المرجئة.

د- هو في منزلة بين المنزلتين (أي: ليس هو بمؤمن ولا كافر)، وهو فاسق مخلد في النار، ولكن عقابه أخف من عقاب الكفار. وهو قول المعتزلة.

هـ- هو مؤمن، وكبירתه لا تُخْرِجُهُ عَنْ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ، فلا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود في النار مع الكافرين، لكنه يستحق الوعيد المرتب على ذَلِكَ الذنب. وهو قول أهل السنة: الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَأْثُرِيَّةُ.

انظر: شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ ص ٤٤٢ وما بعدها، وَشَرْحُ سَعْدِ الدِّينِ مَسْعُودِ بْنِ عُمَرَ التَّقْتَارَانِيِّ عَلَى الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ ص ١٤١ وما بعدها، وَالْمَلِكُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ج ١ ص ٣٩ و ٨٨ و ١١٥ و ١٣١ و ١٣٧، وَشَرْحُ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ لِطَقِيسٍ ص ١٩٦، وَكِتَابِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَذَاهِبُهَا ص ١١٨-١٢٠.

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَبْحَثِ (الْمَحْتَكِرِ). وَانْظُرْ فِي:

الْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢٩٢ وَالْعَزِيزُ ج ٤ ص ١٢٦ وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ ج ٣ ص ٩٣ وَنِهَايَةُ

و(خاطيء) لفظة مُشكلة اختلف ورودها في لسان العرب فيقال:

خَطِيءٌ فِي دِينِهِ خِطْئًا إِذَا أَثِمَ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١].

ويقال: أَخْطَأَ إِذَا سَلَكَ سَبِيلَ خِطْأٍ عَامِداً أَوْ غَيْرَ عَامِداً.

وقد يكون الخطأ فيها لا إثم فيه، قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطْئًا﴾ [النساء: ٩٢].

وقد يكون أخطأ في معنى إثم، قال سُبْحَانَهُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإذا اشترك ورودها لم تفسرها إلا القرائن.

وقوله ﷺ: (لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ) يعني: الآثم العاصي^(١).

٣- وما رواه مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَ عَلَيْهِمْ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَقْذِفَهُ فِي مُعْظَمِ جَهَنَّمَ، رَأْسُهُ أَسْفَلُهُ^(٢).

المُحْتَاجُ ج ٣ ص ٤٥٦ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ج ٤ ص ٢٢٧ عَنْ الْقُرْطُبِيِّ، وَالرَّوَضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨٦ وَالْمَحَلَّى ج ٩ ص ٦٤ وَدَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٥ وَشَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ١٧٥.

(١) عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ج ٦ ص ٢٢. وَانْظُرْ: شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٧ ص ٤٣ وَشَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٤ ص ٣٠٥.

(٢) حَدِيثُ مَعْقِلٍ: مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ... إلخ:

بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ لِلْحَاكِمِ ج ٢ ص ١٢-١٣ وَفِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ لِلذَّهَبِيِّ بِهَامِشِهِ: لَا أَعْرِفُ زَيْدًا، أَي: رَأُوهُ.

وَانْظُرِ الْحَدِيثَ بِالْفَاظِ أُخْرَى فِي:

التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ ج ٢ ص ٥٨٤ وَفِيهِ قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: (وَمَنْ زَيْدٌ بَنُ مَرْءَةٍ فَرَوَاتِهِ كُلُّهُمْ

٤- وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ احْتَكَرَ يُرِيدُ أَنْ يَتَعَالَى بِهَا عَلَى

الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَاطِئٌ، وَقَدْ بَرَّئَ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ^(١).

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُقَيَّدَةُ بِالطَّعَامِ فَمِنْهَا:

١- مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا

ثِقَاتٌ مَعْرُوفُونَ، غَيْرُهُ فَإِنِّي لَا أَعْرِفُهُ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِهِ. وَفِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٣: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ، وَفِي إِسْنَادِهِ زَيْدُ بْنُ مُرَّةَ أَبُو الْمَعْلَى، قَالَ فِي مَجْمَعِ الرِّوَايَةِ: وَلَمْ أَجِدْ مِنْ تَرْجُمِهِ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ. وَانْظُرْ: سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ ج ٦ ص ٣٠ وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ - الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ ج ١٥ ص ٦٦.

(١) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَنْ احْتَكَرَ يُرِيدُ أَنْ يَتَعَالَى بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ... إلخ:

بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ لِلْحَاكِمِ ج ٢ ص ١٢، وَفِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ لِلدَّهَبِيِّ بِهَامِشِهِ: الْغَسِيلِيُّ - رَاوِيهِ - كَانَ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ.

وَانْظُرْه بِالْفَاظِ أُخْرَى فِي:

سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ ج ٦ ص ٣٠ وَالتَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ ج ٢ ص ٥٨٥ وَفِيهِ: (رَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْغَسِيلِيِّ وَفِيهِ مَقَالٌ)، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ - الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ ج ١٥ ص ٦٤.

وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ج ٢ ص ١٦٠: رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنِ الْاِحْتِكَارِ مُطْلَقًا فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ (وَهُوَ مُسْلِمٌ بَنَ أَبِي كَرِيمَةَ التَّمِيمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٥٨ هـ) عَنْ جَابِرٍ (وَهُوَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ الْأَزْدِيُّ الْجَوْفِيُّ أَبُو الشَّعْثَاءِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٣ هـ) قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْاِحْتِكَارِ، وَعَنْ سَلَفِ جَرٍّ مُنْفَعَةٍ، وَعَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ. رَوَاهُ الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ فِي مُسْنَدِهِ. / انْظُرْ: شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ١٧٣.

أربعين يوماً يُريد به الغلاء فقد برئ من الله وبرئ الله منه^(١).

٢- وما روى أبو أمامة الباهلي قال: نهى رسول الله ﷺ أن يحتكر الطعام^(٢).

وهذه الأحاديث ونحوها تنتهض بمجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار لو فرض عدم ثبوت شيء منها في الصحيح، فكيف وحديث معمر المذكور في صحيح مسلم؟ والتصريح بأن المحتكر خاطئ كافٍ في إفادة عدم الجواز، لأن الخاطئ المذنب العاصي^(٣).

بل تدل على تحريم الاحتكار، من مقدار الوعيد والبراءة واللعن والعذاب بالنار، لأنها لا تكون إلا بمباشرة المحرم.

(١) حديث: من احتكر طعاماً أربعين يوماً... إلخ:

تقدم تحريره في (مدة الاحتكار). وانظره أيضاً في: الاختيار ج ٣ ص ١١٥ والبيان للعمراني ج ٥ ص ٣٥٦ والعزير ج ٤ ص ١٢٦.

وفي مرقاة المفاتيح ج ٦ ص ٩٦: (برئ من الله وبرئ الله منه)، أي: نقض ميثاق الله وعهده، وإنما قدم براءته على براءة الله تعالى، لأن إيفاء عهده مُقدم على إيفاء الله تعالى عهده، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، وهذا تشديد عظيم وتهديد جسيم في الاحتكار.

(٢) حديث أبي أمامة الباهلي: نهى رسول الله ﷺ أن يحتكر الطعام:

أخرجه الحاكم في مستدركه ج ٢ ص ١١ والبيهقي في سننه ج ٦ ص ٣٠.

ورواه الأثرم كما في المغني ج ٤ ص ٢٨٢ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٦ وكشاف القناع ج ٣ ص ٢١٤ ومطالب أولي النهى ج ٣ ص ٦٣.

وراجع الحديث في الاختيار ج ٣ ص ١١٥ والمهذب ج ١ ص ٢٩٢ والبيان للعمراني ج ٥ ص ٣٥٥.

(٣) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٤. وقال القرطبي في المفهم ج ٤ ص ٥٢١ بعد بيان أضرار الاحتكار: (الاحتكار من الذنوب الكبار).

وأما المأثور فمنه المطلق والمقيد:

فمن الآثار المطلقة:

١- أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لا حُكْرَةٌ في سُوقنا. لا يَعْمِدُ رَجَالُ بَأْيَدِهِمْ قُضُوءٌ مِنْ أَذْهَابٍ، إِلَى رِزْقٍ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ نَزَلَ بِسَاحَتِنَا، فَيَحْتَكِرُونَهُ عَلَيْنَا، وَلَكِنْ أَيْمًا جَالِبٍ جَلَبَ عَلَى عَمُودِ كِبِدِهِ فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، فَذَلِكَ ضَيْفُ عُمَرَ فَلْيَبِيعْ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ، وَلْيُمْسِكْ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ^(١).

٢- وكان عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْهَى عَنْ الْحُكْرَةِ^(٢).

ومن الآثار المقيدة بالطعام:

١- ما رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا تَحْتَكِرُوا الطَّعَامَ بِمَكَّةَ

(١) مُوطَّأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي: الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٥ وَشَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى الْمُوطَّأِ ج ٣ ص ٢٩٩.

قُضُوءٌ: زِيَادَاتٌ عَنْ أَقْوَاتِهِمْ.

أَذْهَابٌ: جَمْعُ ذَهَبٍ، كَأَسْبَابٍ وَسَبَبٍ.

جَلَبَ عَلَى عَمُودِ كِبِدِهِ: قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ تَبَعًا لِلْهَرَوِيِّ: أَرَادَ بِهِ ظَهْرَهُ، لِأَنَّهُ يُمْسِكُ الْبَطْنَ وَيُقَوِّيه فَصَارَ كَالْعَمُودِ لَهُ. وَقِيلَ: أَرَادَ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ عَلَى تَعَبٍ وَمَشَقَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ عَلَى ظَهْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ.

وَقَالَ غَيْرُهُمَا: يَرِيدُ بِكِبِدِهِ الْحَامِلَةَ، لِأَنَّ الْجَالِبَ إِنَّمَا يَحْمِلُ عَلَى دَوَابِهِ لَا عَلَى ظَهْرِهِ.

شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى الْمُوطَّأِ ج ٣ ص ٢٩٩.

(٢) أَثَرُ عُثْمَانَ فِي: مُوطَّأِ مَالِكٍ. رَاجِعُ الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٧، وَهُوَ فِي تَيْسِيرِ الْوُصُولِ ج ١ ص ٩٥ عَنْ مَالِكٍ، وَفِي كَنْزِ الْعُمَالِ ج ٤ ص ١٠٣: رَوَاهُ مَالِكٌ وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ وَمُسَدَّدٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي أُسَيْدٍ.

فإنه إلحاد^(١).

٢- وقيل: احتكر رجل طعاماً في زمان أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فأرسل إليه، فأحرقه^(٢).

٣- وعن علي رضي الله عنه: أنه مرّ بشطّ الفرات، فإذا كُدُس طعام لرجل من التجار حبسه، ليُعْلِي به، فأمر به فأحرق^(٣).

٤- وقال حُبَيْش: أحرق لي علي بن أبي طالب بياذر بالسّواد، كنتُ احتكرتها، لو تركها لَرَبِحْتُ فيها مثلَ عطاء الكوفة^(٤).

(١) الحاوي للماوردي ج ٥ ص ٤٠٩ وبه فسر الآية السابقة ﴿وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَاكِمِ يُظْلَمُ﴾ [الحج: ٢٥]، والاختيار ج ٣ ص ١١٥.

والأثر: جاء في كنز العمال ج ٤ ص ١٠٢ عن عمر قال: (احتكار الطعام بمكة إلحادٌ بظلم) - رواه سعيد بن منصور في سننه والبخاري في تاريخه وابن المنذر.
(٢) الروض النضير ج ٣ ص ٥٨٥ والقائل هو أبو سبرة، ووثقه.

علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب: ابن عم النبي ﷺ وختنه، قاضي الأمة وفارسها، شهد له ﷺ بالجنة، رابع الخلفاء الراشدين، الفقيه الجليل، ذو المناقب الكبرى، استشهد سنة ٤٠ هـ.

الاستيعاب ج ٣ ص ٢٦ وأسد الغابة ج ٤ ص ١٦ والإصابة ج ٢ ص ٥٠٧ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٦٦ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤١ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠.

(٣) الروض النضير السابق، وكنز العمال ج ٤ ص ١٠٣ وفيهما: رواه العُقيلي في الضعفاء.

وفي ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٤٨: بكر بن مَعْبَد العبدي، روى عنه أبو سلمة المِنَقرِيّ. مجهول. قال: حَدَّثَنِي الْعَوَّامُ بْنُ الْمُقَطَّعِ مِنْ بَنِي كَلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا مَرَّ بِشَطِّ الْفُرَاتِ، فَإِذَا كُدُسُ طَعَامٍ لِرَجُلٍ مِنَ التَّجَارِ، لِيُعْلِي بِهِ، فَأَحْرَقَهُ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ.

(٤) الْمُحَلِّي ج ٩ ص ٦٥. والراوي هو عبد الرحمن بن قيس عن حُبَيْش. وفيه:

البيادر: أنادر الطعام.

وفي هذا الباب أَحَادِيثُ وآثَارُ أُخَرُ فِيهَا مَقَالٌ، وَلَكِنِهَا تَقْوَىٰ بِانْضِمَامِهَا إِلَىٰ

مَا هُنَا^(١).

وَأَمَّا بِالْمَعْقُولِ:

١ - فَلأنه تعلق به حَقَّ عامة الناس، وفي الامتناع عن البيع إبطال حقهم^(٢)، وتضييق

الأمر عليهم، فيؤدي إلى الإضرار بهم^(٣).

(١) الرُّوضُ النَّضِيرُ السَّابِقُ.

(٢) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٦ وَالْبِنَايَةُ ج ٩ ص ٣٤٢ وَذُرَرُ الْحُكَامِ ج ١ ص ٣٢٢ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٧ وَكَشَفُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٣٦ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩. وَانْظُرْ: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي ج ٧ ص ١٤٥.

(٣) الْحَنْفِيَّةُ: الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ، وَالِاخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٥ وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرْتُبَالِيِّ عَلَى ذُرَرِ الْحُكَامِ ج ١ ص ٣٢١ وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٨ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٥٤٧ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٣٥١.

الشَّافِعِيَّةُ: تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣١٨ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٨ وَالْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢٩٢ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٥٦ وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٩٣ وَشَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٧ ص ٤٣.

الْحَنَابِلَةُ: الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٣ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٧ وَالْإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٩ وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٣ ص ٦٣.

الْمَالِكِيَّةُ: الْمُدَوَّنَةُ ج ١٠ ص ١٢٣ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ج ٤ ص ٢٢٨ نَقْلًا عَنِ النَّوَوِيِّ، وَالْمُفْهَمُ لِلْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٥٢١.

الزَّيْدِيَّةُ: الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨٦-٥٨٧ وَالْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٣ ص ٣١٩.

الْإِمَامِيَّةُ: مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - مُتَاجِرٌ ص ١٠٧.

الظَّاهِرِيَّةُ: الْمُحَلَّى ج ٩ ص ٦٤.

٢- ولأن منع حق العامة عند حاجتهم إليه ظلم وحرام^(١).

القول الثاني: الاحتكار مكروه.

وهو قول ابن حَيُّون^(٢) وبعض الإمامية^(٣) وبعض الشافعية^(٤)، وعُلِّلَ^(٥) ذلك

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩. وفي إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٧٣: الاحتكار من الظلم وداخل تحته في الوعيد.

(٢) دعائم الإسلام ج ٢ ص ٣٥ نقلًا عن جعفر بن محمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٧ وفيه: وهو خيرة المُقْنَعَةِ والنَّهْيَةِ والمَبْسُوطِ والمراسم والشرائع والنَّافِعِ والإِرْشَادِ والمُخْتَلَفِ وإِضْاحِ النَّافِعِ، وهو المَنْقُولُ عن التَّقِيَّ في القول الآخر، وأشعر صاحب مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ بترجيحه.

وفي جواهر الكلام - التجارة ج ٨ ص ٢٤١: الاحتكار مكروه عند المُفِيدِ والشيخ في المَبْسُوطِ وأبي الصَّلَاحِ في المكاسب والفاضل في المختلف وغيرهم على ما حكى عن بعضهم. ورجحه صاحب الجواهر.

(٤) المَهْذَبُ ج ١ ص ٢٩٢ والتَّئِيهِ وشرحه للشُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٩١، وفي حِلْيَةِ الْعُلَمَاءِ لِلشَّاشِيِّ ج ٤ ص ٣٢٠: (ومن أصحابنا من قال يُكْرَهُ ولا يَحْرُمُ، وليس بشيء)، والبيان للعِمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٥ والعَرِيزِ ج ٤ ص ١٢٦، وفي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٣: (وقيل: مكروه)، وفي الْعُبَابُ ج ٢ ص ٢٧: (وَصَرَّحَ الْقَاضِي بِالكَرَاهَةِ فِي الثَّوْبِ)، ونقله الشَّرْبِينِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ج ٤ ص ٥٢٩ عن الْعُبَابِ وعن الزَّرْكَشِيِّ.

وَتَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي أَوَّلِ (شُرْطِ الْاِحْتِكَارِ)، فَارْجِعْ إِلَيْهِ هُنَاكَ.

(٥) هَذِهِ التَّعْلِيلَاتُ لِلْإِمَامِيَّةِ ذَكَرَهَا صَاحِبُ مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٧.

وذكر ابن حَيُّون صاحب دَعَائِمِ الْإِسْلَام ج ٢ ص ٣٥ قصة حَكِيم قال: وإنما كان النهي من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عن الْحُكْرَةِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ يَقَالُ لَهُ: حَكِيمٌ بَنَ حِرَامًا، كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَدِينَةَ طَعَامًا اشْتَرَاهُ كُلَّهُ، فَمَرَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: يَا حَكِيمُ، إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْتَكِرَ. وَأُورِدَهَا صَاحِبُ جَوَاهِرِ الْكَلَامِ - التجارة ج ٨ ص ٢٤٤ عَنْ صَحِيحِ سَالِمِ الْحَنَاطِ.

حَكِيمٌ بَنَ حِرَامًا: بَنَ حُويلِد، ابن أخِي حَدِيْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَسْلَمَ فِي فَتْحِ مَكَّةَ، مِنْ

بما يأتي:

١- حمل الأثر الصحيح (إياك أن تحتكر) على خصوص المخاطب حكيم بن حزام، فلا يشمل غيره^(١).

ويرد عليه:

أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، والأحكام لا يراد بها الخصوص، إلا إذا دلت قرينة صريحة على ذلك، ولم ينص على خصوصيتها، بل وردت الأدلة في تعميم التحريم.

٢- قصور الروايات سنداً ودلالةً، مع اختلافها في تعداد ما يجري به الاحتكار، فعُدَّ في بعض أربعة، وبعض خمسة، وفي بعض ستة^(٢).

ويرد عليه:

أن الروايات في الصحاح غير قاصرة في دلالتها على التحريم، لترتبه على اللعن والوعيد الوارد فيها.

أما تعداد أنواع المحتكر فقد قال به فقهاء الإمامية، وقد سبق تفصيل القول فيه، وهذا الاختلاف في التعداد لا يعني الكراهة دون التحريم.

٣- إشعار بعض الصحاح بالجواز على كراهية، والأخبار الأخرى لا

أشرف قُرَيْش ووجوهها في الجاهلية والإسلام، وكان صديقاً للنبي ﷺ قبل البعثة. مات سنة ٦٠ هـ بالمدينة.

الاستيعاب ج ١ ص ٣٢٠ وأسد الغابة ج ٢ ص ٤٠ والإصابة ج ١ ص ٣٤٩.

(١) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٧.

(٢) مفتاح الكرامة السابق.

تستلزم التحريم^(١).

ويُرد عليه:

أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ الْمُشْعِرَةَ بِالْكَرَاهِيَةِ، الْوَارِدَةَ فِي الصَّحَاحِ الْمَعْتَمَدَةِ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ، يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى أَنَّ الْحَاجَةَ لَمْ تَكُنْ مَاسَّةً جَدًّا بِالنَّاسِ، لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُصَرِّحَةَ بِلَعْنِ الْمُحْتَكِرِ، وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ، وَكَوْنِهِ خَاطِئًا، وَيُعَذَّبُ بِالنَّارِ، تَسْتَلْزِمُ التَّحْرِيمَ.

وبهذا يمكن الجمع بين هذه الأخبار بالقول بحرمة الاحتكار.

٤ - أنه بمعنى قاعدة تسليط الناس على أموالهم، وهم يملكون تصرفاتهم^(٢).

(١) ذكر هذا صاحب مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٧.

وَرَوَى صَاحِبُ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٥ بَعْضَ الْأَخْبَارِ مِثْلَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَحْتَكِرُ الطَّعَامَ إِلَّا خَاطِئٌ، وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُحْتَكِرُ آثِمٌ عَاصٍ، وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: طَرَقَ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَذَابٌ، فَأَصْبَحُوا وَقَدْ فَقَدُوا أَرْبَعَةَ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ: الْكَيَّالِينَ، وَالْمُعْنَيْنِ، وَالْمُحْتَكِرِينَ لِلطَّعَامِ، وَآكِلِي الرِّبَا.

ومع ذكره هذه الأخبار نقل قول جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي يفيد حملها على الكراهة، مع أَنَّ فِي حُقُوقِ الْخَطِيئَةِ وَالْإِثْمِ وَالْعَصِيانِ لِلْمُحْتَكِرِ وَاقْتِرَانَهُ بِآكِلِي الرِّبَا وَالْمُطَفِّفِينَ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى التَّحْرِيمِ.

(٢) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ السَّابِق. وانظر: جَوَاهِرُ الْكَلَامِ - التَّجَارَةُ ج ٨ ص ٢٤١-٢٤٣ وفيه: القول بالكراهة أشبه بأُصُولِ الْمَذْهَبِ وَقَوَائِدِهِ الَّتِي مِنْهَا الْأُصُولُ، وَقَاعِدَةُ تَسْلُطِ النَّاسِ عَلَى أَمْوَالِهَا الْمُعْتَصِدَةُ بِنُصُوصِ الْأَتَّجَارِ وَحُسْنِ التَّعْيِشِ وَالْحَزْمِ وَالتَّنْذِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ السَّالِمَةِ عَنْ مُعَارَضَةِ دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ عَلَى التَّحْرِيمِ لِقُصُورِ نُصُوصِ الْمَقَامِ سِنْدًا وَدَلَالَةً عَنْ ذَلِكَ. ثم أورد تلك النصوص وحملها على الكراهة، وقال: إنما الكلام في حبس الطعام انتظاراً به غُلُوُّ السَّعْرِ عَلَى حَسَبِ غَيْرِهِ مِنْ أَجْنَاسِ التَّجَارَةِ مَعَ حَاجَةِ النَّاسِ، وَعَدَمِ وُصُولِهِمْ إِلَى حَدِّ الْأَضْطَرَارِّ، فَدَعَايُ وَصُولِ الْعَقْلِ إِلَى الْقَبِيحِ التَّحْرِيمِيِّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَاضِحَةٌ الْمَنْعِ. ثم ذكر حالة الاضطرار فقال: لا يبعد حرمة قصد الاضطرار بحصول الغلا، ولو مع عدم حاجة الناس ووفور الأشياء، بل قد يقال بالتحريم بمجرد قصد الغلا وحبه وإن لم يقصد الإضرار، ويمكن تنزيل القول بالتحريم على بعض ذلك، كما عساه يومئ إليه بعض كلماتهم، فيرتفع الخلاف حينئذٍ في المسألة.

ويرد عليه:

أنّ تسليط الناس على أموالهم يجب أن يكون في الحدود التي لا تؤثر على الآخرين، فلا يحقّ لفرد أن يتعسف في استعمال حقه، بل هو مقيد بصالح الجماعة.

أما بالنسبة إلى قول بعض الشافعية فقد تعقبه الإمام الشيرازي بأنّ هذا ليس بشيء^(١).

القول الراجح:

والراجح من الأقوال المتقدمة هو التحريم، لما يأتي:

١ - سلامة أدلة المنقول والمعقول مما يرد عليها من الاعتراضات.

٢ - قد يقال بأن اكتفاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بوعظ مولاة وترك عقوبته حين رآه يحتكر كما تقدم، يدل على عدم تحريمه.

ولكن الحق أن ذلك لم يكن من قبيل الاحتكار الممنوع بنظر عمر، لعدم اشتداد حاجة الناس إليه، وإلا فإن الخليفة عمر العادل الحازم لورأى أن ذلك يضرب بالمسلمين لاشتداد حاجتهم إليه، لأعطى مولاة درساً لا ينسى، يكون به مثلاً تتحدث به الناس، لا سيما وأنه عد الاحتكار ظلماً وإلحاداً.

(١) المذهب ج ١ ص ٢٩٢.

الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، أبو إسحاق جمال الدين، الشافعي شيخ الإسلام علماً وعملاً وورعاً وزهداً وتصنيفاً وإملاء. ولد بفيروزآباد سنة ٣٩٣ هـ. من مصنفاته: المذهب، والتنبيه، واللّمع، وطبقات الفقهاء، وغيرها. توفي ببغداد سنة ٤٧٦ هـ، وأول من صلى عليه المقتدي بأمر الله أمير المؤمنين.

طبقات الشافعية للأشعري ج ٢ ص ٨٣ وتهذيب الأسماء ج ٢ ص ١٧٢ وتبيين كذب المفتري ص ٢٧٦ وسدّرات الذهب ج ٣ ص ٣٤٩ ومقدمة إحسان عباس لكتابه طبقات الفقهاء.

٣- الاحتكار يحقق مصلحة فردية، وعدمه يحقق مصلحة الجماعة، وحين تتعارض مصلحة الفرد والجماعة يُقَدَّم الفقهاء مصلحة الجماعة على الفرد، كما هو واضح في القرآن والسنة والقواعد العامة.

٤- ارتفاع الأثمان، والحد من زيادة الإنتاج، وتأخر الصناعة، وتحكم المحتكر في الأثمان، تدل على أن الاحتكار ظلم للناس وضرر بهم، يجب إغلاق الأبواب دونه بالتحريم، لأن الظلم حرام، كما هو ثابت شرعاً وعقلاً.

ومما سبق يتضح:

أن جميع فقهاء الشريعة الإسلامية قالوا بالتحريم، إلا ابن حبان وبعض الإمامية وبعض الشافعية فإنهم قالوا بالكراهية، وهذا يدل على اتفاق الفقهاء جميعاً على عدم إباحته.

وما ذلك إلا لكون الاحتكار أداة هدم وتخريب في مجتمع يريد الإسلام أن يشيع بين أفرادهِ الود والتعاون والشعور بحاجة الآخرين، لأن الرسول ﷺ يقول: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(١). ويقول ﷺ: (ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه، وهو يعلم به)^(٢).

فالاحتكار دليل الأنانية والجشع، حاربه الشريعة الإسلامية، باعتباره تمادياً في الهوى، وخروجاً عن جادة الصواب والسبيل القويم.

(١) حديث: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه... إلخ:

رواه البخاري ومسلم وأحمد في مسنده والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أنس. / انظر: الجامع الصغير، وفيه: هو حديث صحيح ج ٢ ص ٢٠٤.

(٢) حديث: ما آمن بي من بات شبعان... إلخ:

رواه البزار والطبراني في الكبير عن أنس. / انظر: الجامع الصغير، وفيه: هو حديث حسن ج ٢ ص ١٤١.

أما الاحتكار في الاقتصاد الرأسمالي الحديث:

فهو انفراد شخص واحد أو جملة أشخاص يتفوقون فيما بينهم، بحيث يكونون في الحقيقة بمثابة شخص واحد يبيع السلعة للمشتريين، أو انفراد شخص واحد بشرائها من مختلف البائعين^(١).

وشرط وجود الاحتكار هو اختفاء المنافسة لما عرض من السلع في السوق.

أنواعه:

للاحتكار في العصر الحديث أشكال متعددة هي:

١- التروست Trust: وهو اندماج مشروعات عديدة لتكوين مشروع كبير واحد، ويكون هذا الاندماج بابتلاع مشروع مشروعاً آخر، أو انحلال عدد من الشركات لإنشاء شركة جديدة، يمنح المساهمون القداماء أسهماً في الشركة الجديدة تعادل ما كان لهم من ملكية في شركاتهم القديمة.

٢- الكارتل Cartel: وهو اتفاق بين عدد من المشروعات المنتمية إلى فرع معين من فروع الإنتاج، يكون هدفه الحد من المنافسة بينها، أو منع قيام المنافسة فيما بينها. أما في غير موضوع الاتفاق فإن كل مشروع يحتفظ باستقلاله الاقتصادي والمالي والفني.

والكارتل هو اتحاد تجاري مهتم باقتسام الأسواق - وطنية كانت أو عالمية - بين المتعاقدين فيه، أو بتحديد أسعار معينة، أو بتحديد حصص الإنتاج.

ثم تقوم الهيئة العليا للكارتل بتوزيع الأرباح على أساس النسب المتفق عليها.

٣- الكونسورتيوم Consortiom: أو اتحاد شركات: وهو تجمّع يضم شركات كبيرة، ليواجه طلباً كبيراً يفوق قدرة كل شركة على حدة.

(١) تقدّم هذا التعريف في تعاريف الاحتكار أول الكتاب.

وهذا الاتفاق قد يكون مؤقتاً، أو اتفاقاً مُنصَباً على طلب معين لمصلحة جهة حكومية أو خارجية، أو اتفاقاً دائماً عند تكتل المُصدِّرين أو المُستوردين.

٤- المجموعة المالية أو مجموعة رأس المال المالي. وعملها واسع جداً يشمل مُجَمَل الفُرُوع الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، وكثيراً من المجالات الاجتماعية والسياسية في الدولة.

وفي دائرة نفوذها تقع مجاميع كَبيرة من الشركات المنتجة، وتقوم بمراقبتها. وتشكل غالباً بتبادل الشركات الأسهم فيما بينها، وإعادة تعيين أشخاص كانوا معينين أعضاء في إدارة أكثر من شركة.

والمجموعة المالية تخرج غالباً عن السوق الوطنية إلى الأسواق الدولية، فتتظر إلى العالم على أنه وحدة اقتصادية واحدة تمارس فيها فعاليتها.

وإذا كان للتروست والكارتل والكونسورتيوم الدور الكبير في السيطرة على اقتصاد الدول في بداية القرن العشرين، فقد قامت الشركات المتحدة بهذا الدور اليوم.

ويهدف احتكار هذه الشركات إلى تطوير المواصفات وتوحيد الأجزاء التي تنتجها الشركات الأعضاء من بلدان مُختلفة، وإلى تبادل المعلومات العلمية والتقنية والتجارية، وإلى تنسيق نشاطات التجارة الدولية لهذه الشركات، والقيام بإجراءات تنظيمية تتعلق بالسياسات السعرية.

وبذلك تقوم هذه الاحتكارات القيادية بإخضاع الشركات المتوسطة والصغيرة المنتسبة للاتحاد لسيطرتها التامة، وتوجيه هذه الشركات إلى القيام بالتوريدات الثانوية، أو التخصص بإنتاج القطع التبديلية أو بعض أجزاء السلع النهائية.

ويتم تسجيل هذه الشركات شركة مساهمة غالباً.

وهذا الشكل القانوني يتيح لإدارة الاتحاد إكمال النظام وتعديله واتخاذ القرارات من دون أخذ موافقة جميع المشاركين، على عكس ما هو عليه الحال في الكارتل الذي تمنع

اتفاقاته اتخاذ أي إجراء على انفراد.

وتملك اتحادات الشركات الوطنية المُنصَّمة إلى اتحادات الفُرُوع الدولية وسائل ضخمة للتأثير على حكوماتها، فهي تمارس نفوذها الواسع في التدخل في التركيب الشخصي لمختلف اللجان الاقتصادية الحكومية العليا، وتشارك مشاركة مباشرة في إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالسياسة التجارية والضرائب والصناعة.

وفي اتحاد الشركات الدولية يتم الاتفاق بين الاتحادات الضخمة الفُرُوع حول التعرفة الجمركية وغيرها من قضايا الاقتصاد، وتنفذ اتفاقاتها عن طريق الحكومات التي تساندها أو من قبل أجهزة قارية أو عالمية مثل الأسواق المشتركة.

لهذا تعد اتحادات الفُرُوع الدولية الشكل الحديث للتنظيم الاقتصادي الرامي إلى اقتسام العالم الرأسمالي المنسجم مع المرحلة الحالية لتطوير رأسمالية الدولة الاحتكارية بسبب قدرته على السيطرة على القرار الحكومي، واتساع رقعة فعالياته وكثافة التركيز الرأسمالي فيه، واستخدام أعلى القدرات التقنية والإدارية الحديثة.

ثم إن كثيراً من الفُرُوع الصناعية المتميزة بالتقنية المتقدمة غدت تخضع لسيطرة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات، التي اختصت بأنها مركز القرار الموحد، وبذلك تشكل تهديداً خطيراً للبُلدان العالم المضيفة لها، لأنها لا تراعي المصالح الوطنية العليا للدول المضيفة أو برامج التنمية فيها أو تطويرها، فقراراتها تركز على قاعدة جني أكبر قدر ممكن من الربح في صراعاتها الخارجية.

ثم إن نزعة الاحتكارات الرأسمالية إلى النظر إلى العالم كله وحدة جغرافية اقتصادية واحدة، وقيام أشكال متعددة من التنسيق بين إداراتها لمواجهة المصالح الوطنية لدول العالم الثالث أو باقتسام الأسواق أو تنظيم السعر العالمي، إن هذه النزعة لا تتحقق بدون الحماية الرسمية ودعم حكوماتها الأم.

ورأسمالية الدولة الاحتكارية نمط رأسمالي جديد تتحد فيه قوى الاحتكارات

الرأسمالية الكبرى وقوة الدولة في فعاليات وَاحِدَة مشتركة، بهدف حماية المؤسسات الإمبريالية وزيادة أرباحها.

والدولة في مَرَحَلَة رأسمالية الدولة الاحتكارية تتصرف كَمَالِكٍ لجزء من الدخل القومي الذي يدخل الخَزِينَة العامة، وتُقيّم الصناعات العسْكَرِيَّة، وتدخل رقابة صارمة على توزيع مصادر الإنتاج المحدودة.

هذه الألوان من الاحتكارات تمثل هيمنة الشركات الاحتكارية بأنواعها على أسواق العالم، وهَمَّها السيطرة على رؤوس المال والتحكم بالاقتصاد في البلد الواحد ثم السيطرة على الاقتصاد العالمي وتوجيه السِّيَاسَة الدولية.

وهذا جَرَّ إلى صراع عالمي بين الاحتكارات العِمْلَاقَة على مناطق النفوذ وأسواق التصريف، وترافق ذلك مع بروز اتجاه متزايد إلى التعاون والتشاور بين احتكارات الدول المُخْتَلِفَة^(١).

(١) المَوْسُوعَة العَرَبِيَّة، إصدار الجُمهُورِيَّة العَرَبِيَّة السُّورِيَّة، مادة (الاحتكار)، ج ١ ص ٤٤٧

وما بعدها.

المبحث الخامس

موازنة بين نظرة الفقه الإسلامي إلى الاحتكار وبين نظرة النظم الاقتصادية الحديثة

بعد أن تبين لنا أن الاحتكار في الفقه الإسلامي مُحَرَّمٌ ابتداءً، حاربه الشريعة الإسلامية صيانةً للناس من أن تنالهم يدُ الجشع والعبث المقيت، يجدر بنا أن نتعرض لموقف الاقتصاد الحديث (الرأسمالية والاشتراكية) من الاحتكار، ونوازن بينهما.

اختلف الاقتصاديون تبعاً لاختلاف وجهات نظرهم فيه:

فالاقتصاد الرأسمالي في نظريته حين يترك الأفراد أحراراً في ممارسة الأعمال الاقتصادية، ويحصر دور الحكومة في نطاق لا يتعدى حفظ الأمن والدفاع عن الوطن، والعناية ببعض المشروعات العامة كالطرق والمدارس، يرى أن الاحتكار أحد أسسه التي يقوم عليها، ويؤكد محاموه بأنَّ له من المزايا ما يرجح العمل به، وأبرزها ما يأتي:

- ١- التناسق بين قوى الإنتاج، لا التطاحن الذي يسود نظام المنافسة.
- ٢- إنتاج المحتكر يكون بأقل كلفة، أي: يسعى إلى ذلك بقدر ما يستطيع، لحرصه على أمواله.
- ٣- الاقتصاد من نفقات الإعلان.
- ٤- تفادي الإفراط في الإنتاج، لأنَّ المحتكر أدري بحالة السوق من المنتجين المتعددين.

٥- القضاء على الغش الذي طالما يقع نتيجة للمنافسة بين صغار المنتجين^(١).

وهذه الحجج التي يبالغ بها المحتكرون لتحقيق أغراضهم الخاصة لا تقوى أمام معاييه الفاحشة التي يُجملها الاقتصاديون المعارضون له بما يأتي:

١- ارتفاع الأثمان: لأن المنتج الرأسمالي ذو عقلية احتكارية، لا يحترم الثمن الذي يتحدد في السوق، بل يسعى للتأثير فيه وتغييره وفق إرادته.

٢- الحد من زيادة الإنتاج، لأن المحتكر لا ينجح في رفع الثمن إلا بتخفيض مقدار المنتجات، فكل (ترست وكرتل) يقوم على تحديد الإنتاج منعاً من هبوط الثمن، وهذا يعني أن الإنتاج يكون ضئيلاً. فمثلاً في الولايات المتحدة كان المعدل السنوي لزيادة الإنتاج ٢، ٢١٪ ما بين سنتي ١٨٦٧-١٨٩٩ م، ثم صار ١، ٩٪ ما بين سنتي ١٨٩٩-١٩٣٩ م^(٢).

٣- لا يؤدي إلى التقدم الصناعي، لأن المحتكر في مأمن من أن ينافسه أحد، فلا يسعى إلى تحسين الإنتاج وتطويره^(٣).

٤- سيطرة الشركات الاحتكارية الكاملة على الأسواق المحلية والدولية، ومباشرة إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالسياسة التجارية والضرائب والصناعة، وحماية المؤسسات الإمبريالية وزيادة أرباحها للسيطرة على رؤوس الأموال في العالم، وتوجيه السياسة الدولية في جميع المرافق عسكرية كانت أم مدنية^(٤).

(١) الاقتصاد السياسي لجابر جاد ج ١ ص ٤٩٦ والاقتصاد السياسي لجابر جاد والجليلي ص ٨٩.

(٢) دروس في الاقتصاد السياسي: إسماعيل صبري عبد الله ص ٣٧٨-٣٨٠.

(٣) الاقتصاد السياسي لجابر جاد عبد الرحمن ج ١ ص ٤٩٦ والاقتصاد السياسي لجابر جاد والجليلي ص ٨٩.

(٤) الموسوعة العربية، مادة (الاحتكار).

أَمَّا فِي النِّظَامِ الْاِشْتِرَاكِيِّ: فَإِنَّ مِلْكِيَّةَ جَمِيعِ الْمَوَارِدِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْوِطْنِيَّةِ وَوَسَائِلِ الْإِنْتِاجِ فِيهِ مِلْكِيَّةٌ جَمَاعِيَّةٌ تَتَوَلَّى الدَّوْلَةُ وَالْمُنْتَظَّمَاتُ الْجَمَاعِيَّةُ تَسْخِرُهَا عَلَى نَحْوِ يَضْمَنِ تَشْغِيلِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ الْقَادِرِينَ عَلَى الْعَمَلِ، لِأَنَّهَا تَتَبَنَّى الْمَبْدَأَ الْقَائِلَ: (مَنْ لَا يَعْمَلُ لَا يَأْكُلُ).

وَبِهَذَا يَزُولُ الْقِطَاعُ الْخَاصُّ، وَيَتَكُونُ الْقِطَاعُ الْعَامُّ، وَيَصْبِحُ جَمِيعُ الْاِسْتِثَارِ خَاضِعاً لِحُطَّةِ الدَّوْلَةِ^(١).

وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ الْاِحْتِكَارَ لَا مَقَامَ لَهُ فِي ظِلِّ الدَّوْلَةِ الْاِشْتِرَاكِيَّةِ، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ وَسَائِلَ الْإِنْتِاجِ، وَتَهَيِّمُ عَلَى السُّوقِ.

أُجِيبُ: بِأَنَّ الدَّوْلَةَ لَمْ تَدْعُ مَجَالاً لِأَحَدٍ أَفْرَادَهَا يَحْتَكِرُ، وَلَكِنَّهَا تَقُومُ هِيَ نَفْسُهَا مَقَامَهُ، فَتَحْتَكِرُ مَوَارِدَ الْاِقْتِصَادِ وَالْإِنْتِاجِ وَالتَّجَارَةَ، وَتَتَحَكَّمُ بِأَثْمَانِهَا ابْتِغَاءَ مَدِّ الْخَزَائِنِ بِالْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ فَهِيَ الشَّخْصُ الْمُحْتَكِرُ، وَلَا مَجَالَ عِنْدُنَا لِلْفَرْدِ إِلَّا أَنْ يَتَقَبَّلَ مَا تَفْرُضُهُ مِنَ الْأَسْعَارِ.

وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَحُدَّ مِنْ سُلْطَانِهَا الْمَطْلُوقِ الَّذِي تَتَحَكَّمُ بِهِ بِالْأَثْمَانِ، بِفَرْضِ قِيُودِ قَانُونِيَّةٍ لِلْحُدِّ مِنْ غُلُوثِهَا فِي تَحْدِيدِ الْأَسْعَارِ، إِذَا مَا ضَيَّقَتْ عَلَى النَّاسِ، ابْتِغَاءَ مَدِّ الْخَزَائِنِ بِالْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ.

نَرَى مِمَّا تَقَدَّمَ:

أَنَّ الْاِقْتِصَادِ الرَّأْسِمَالِيَّ يَبِيعُ الْاِحْتِكَارَ مُطْلَقاً لِرَبِّ الْمَالِ، لِيَحْقُقَ مَصْلَحَتَهُ، وَإِنْ أَضُرَّتْ بِمَصْلَحَةِ الْآخَرِينَ، وَهَذَا لَمْ يَلْحَظْ الْجَوَانِبَ الْإِنْسَانِيَّةَ وَالْأَخْلَاقِيَّةَ وَالْاجْتِمَاعِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ بِقَدْرِ مَا لَاحِظَ مَصْلَحَةَ الْفَرْدِ.

(١) الْاِقْتِصَادُ لِلدَّكْتُورِ مَحْمُودِ الْحِمَصِيِّ وَجَمَاعَتِهِ ص ٤٦-٤٩.

ونرى الاقتصاد الاشتراكي يُجَوِّز الاحتكار للدولة لا للفرد، فهو في الواقع لا يختلف عن الرأسمالية في إباحة الاحتكار.

فالرأسمالية أباحت له الرب المال، والاشتراكية أباحت له للدولة، وكلاهما مُضِرٌّ بمصلحة الناس العامة، ولذلك تحاول الحكومات في النُّظَامَيْن أن تضع من القوانين ما يكفل الحد من التَّعَنُّت في تحديد السعر.

وبذلك لا تَلْتَقِي الرأسمالية والاشتراكية مع الإسلام الذي عالج المشكلة من جذورها، حين حَرَّمَ الاحتكار ابتداءً، وأوجب توازن المصلحتين العامة والخاصة، فلا تَطْغَى إحداها على الأخرى.

الفصل الثاني

آثار الاحتكار

يتضمن هذا الفصلُ المباحث الآتية:

المبحث الأول: إجراءات الحَاكِم بشأن المحتكرين في الفقه الإسلامي.
وفيه مَطْلَبَان:

المَطْلَب الأول: وفيه الإجراءات الوقائية: تَلَقِّي الرُّكْبَان،
وبيع الحاضر للبادي.

المَطْلَب الثاني: وفيه الإجراءات العلاجية: جَبْر المُحْتَكِر
على البيع، سيطرة الحَاكِم على المال
المحتكر، تَعْزِير المحتكر، تأديبه، التَّسْعِير،
منافسة الحَاكِم للمحتكرين.

المبحث الثاني: إجراءات الحَاكِم بشأن المحتكرين في القانون.

المبحث الثالث: الموازنة بين الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّة والقَانُون في إجراءات
الحد من الاحتكار.

المبحث الأول

إجراءات الحَاكِم بشأن المحتكرين في الفقه الإسلامي

لم تكتفِ الشَّرِيعَةُ الإسلاميَّةُ ببيان حكم الاحتكار الدُّنْيِيِّ، ولم تقفْ مكتوفة الأيدي أمام داء الاحتكار العُضَالِ وخطره الويل على المجتمع، بل شرَّعت الإجراءات الناجعة من وقائية وعلاجية، وهي كفيلة بتحقيق التوازن في اقتصاد البلاد العام.

وفي هذا المبحث بيان لهذه الإجراءات الوقائية والعلاجية، وذلك في المطلبين الآتين:

المطلب الأول

إجراءات الحَاكِم الوقائية

يجب على الحَاكِم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية، ضماناً لسلامة الناس من أضرار الاحتكار ومخاطره، وسدّ جميع المنافذ التي يسلك منها المتاجرون بأُمُور الناس الضرورية.

والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الشَّرِيعَةُ بهذا الصدد هي: منع تَلَقِّي الرُّكْبَان، ومنع بيع الحاضر للبادي.

وللفُقهاء فيها كلام لا بُدَّ من التعرض له فيما يأتي:

١- تَلَقَّى الرُّكْبَانِ

هو أن يَتَلَقَّى شخص طائفةً يحملون متاعاً، فيشتريه منهم قبل قدومهم سُوق البلد^(١).

والرُّكْبَان جمع راکب، والتعبير جرى على الغالب، والمُرَاد به: مطلق القادم ولو كان واحداً أو ماشياً^(٢).

فيشمل هذا ما لو كان المجلوب على ماشية، أو على سفينة، أو سيارة، أو طائرة، وغيرها من وسائل النقل الحديثة.

ويسمى هذا التَّلَقَّى: بتَلَقَّى السِّلَع، وتَلَقَّى البُيُوع، وتَلَقَّى الجَلَب.

والجَلَب بمعنى المجلوب^(٣) أو الجالب^(٤)، مأخوذ من جَلَب الشيء وهو إذا جاء به

(١) ستأتي تعاريف الفقهاء لهذا البيع في هوامش: (حكمة النهي عن التَّلَقَّى) بعد قليل.

(٢) تُخَفَةُ الْمُحْتَاج لابن حَجَر ج ٤ ص ٣١١ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٦-٣٧ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٤٤٩ وشرح المنهج - حاشية الجمل ج ٣ ص ٨٩ وحاشية الشرفاوي على التُّخَفَةِ ج ٢ ص ١١ والروض النضير ج ٣ ص ٥٨١ وشرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٦٥.

وفي مِرْقَاة المفاتيح ج ٦ ص ٧٥: الرُّكْبَان: جمع راکب، أي: القافلة.

وفي شرح الموطأ للزُّرْقَانِي ج ٣ ص ٣٣٨: الرُّكْبَان: الذين يحملون المتاع إلى البلد قبل أن يَقْدُمُوا للبيع، أي: لمحل بيعها.

(٣) تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٤ ص ٦٨ وحاشية السَّلْبِيِّ على الزَّيْلَعِيِّ نقلاً عن الإِتْقَانِي، وحاشية صَدْر الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٥ والْبَنَاءَةِ ج ٦ ص ٤٦٤ والعِنَايَةِ على الْهِدَايَةِ ج ٥ ص ٢٣٩ والكِفَايَةِ على الْهِدَايَةِ ج ٦ ص ١٠٧ نقلاً عن الْمُغْرِب، ومَجْمَع الْأَنْهَرُ والدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٦٩ والدَّرُّ الْمُخْتَار، ونقله في رَدِّ الْمُخْتَار عليه ج ٤ ص ١٨٣ عن الْمُصْبَاح والمُغْرِب. وهو في اللَّبَاب شرح الكتاب ج ١ ص ٢١٥. ونقله الطَّيْبِيُّ في شرحه مَشْكَاة الْمَصَابِيح ج ٧ ص ٢١٤٤ عن الْمُغْرِب. وانظر: الْمُصْبَاح الْمُنِيرُ مادة (جلبت) ص ١٠٤ والمُغْرِبُ مادة (جلب) ص ٥٥.

(٤) الدَّرُّ الْمُنتَقَى، والدَّرُّ الْمُخْتَار، ورَدِّ الْمُخْتَار عليه، واللَّبَاب، السَّابِقَةُ.

من بلد إلى بلد للتجارة جَلْباً^(١).

حُكْم التَّلَقِّي

الكلام عن حكم تَلَقِّي الرُّكْبَان من وجهين:

أحدهما: من جهة الحُرْمَةِ والكراهة. وثانيهما: من جهة صحة العقد وبطلانه.

الوجه الأول: حُكْم التَّلَقِّي من جهة الحُرْمَةِ والكراهة:

اتفق الفقهاء على أَنَّ التَّلَقِّي منهيٌّ عنه، بما ثَبَتَ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في أَحَادِيث كثيرة منها:

أ- ما رُوِيَ عن ابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن تَلَقِّي الْبُيُوعِ^(٢).

وورد في ردِّ الْمُحْتَار: (وفي الصَّحِيحَيْنِ: نَهَى ﷺ عن تَلَقِّي الرُّكْبَان، وهذا يؤيد تَفْسِيرَهُ بالجالب، لأنَّ الرُّكْبَانَ جمع راکب).

وفي نَهَايَةِ الْمَطْلَب ج ٦ ص ٦٤: (الجالب هو الذي يجلب الطعام إلى البلد وقت الضيق والغلاء، ليوسع على الْمُسْلِمِينَ، وهو على مَضَادَّةِ الْمُحْتَكِر، فإنَّ الْمُحْتَكِر هو الذي يجبس الطعام حتى تزداد الأسعار غَلَاءً وارتفاعاً).

(١) الْكِفَايَةِ على الْهِدَايَةِ ج ٦ ص ١٠٧ وشرح الطَّيْبِيِّ على مَشْكَاةِ الْمَصَابِيح السَّابِق نَقْلًا عن الْمُغْرِب.

(٢) حَدِيثُ ابن مَسْعُود: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن تَلَقِّي الْبُيُوعِ:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في صَحِيحِهِ: ٣٤ كتاب الْبُيُوع، ٧١ باب النهي عن تَلَقِّي الرُّكْبَان، رقم ٢١٦٤. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٣.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في صَحِيحِهِ: ٢١ كتاب الْبُيُوع، ٥ باب تحريم تَلَقِّي الْجَلْب، رقم ١٥١٨ ج ٣ ص ١١٥٦.

ب- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ^(١).

ج- ما رَوَى ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلْقُوا السَّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ

وانظره في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ١٢ كتاب البيوع، ١٢ باب ما جاء في كراهية تَلْقَى البيوع، رقم ١٢٢٠، ج ٤ ص ٢١٦ وفيه: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وسُنَنِ ابنِ مَاجَةَ: ١٢ كتاب التجارات، ١٦ باب النهي عن تَلْقَى الجَلَب، رقم ٢١٨٠، ج ٢ ص ٧٣٥.

وفي الجامع الصَّغِير ج ٢ ص ١٩٢ عن التِّرْمِذِيِّ وابنِ مَاجَةَ، وهو حَدِيثٌ صَحِيحٌ، ومثله في كَنْزِ الْعُمَال ج ٤ ص ٣٧.

عبد الله بن مَسْعُود: بن غَافِلِ الْهَذَلِيِّ، من أكابر الصَّحَابَةِ عِلْمًا، شَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مع النَّبِيِّ ﷺ، وبعثه عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْكُوفَةِ، وفي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وتوفي بها سنة ٣٢ هـ.

الاسْتِيعَاب ج ٢ ص ٣١٦ وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٥٦ والإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٦٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٤٣ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ١٣ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٣٨٣.

(١) حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ:

بهَذَا اللفظ في: صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٣٤ كتاب البيوع، ٦٨ باب هل يبيع حاضر لبادٍ بغير أجر؟، رقم ٢١٥٨. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٠.

ونحوه في: سُنَنِ النَّسَائِيِّ: كتاب البيوع، التَّلْقَى ج ٧ ص ٢٥٧.

عبد الله بن العباس: بن عبد الْمُطَّلِبِ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان ابن ثلاث عشرة سنة حين توفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، دعا له الرَّسُولُ ﷺ فَقَالَ: اللَّهُمَّ عَلِّمُهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْقُرْآنِ، وفي رِوَايَةٍ: اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمُهُ التَّأْوِيلَ، فكان جِبَرَ الْأُمَّةِ. شَهِدَ مع عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجَمَلَ وَصِفَيْنِ. مات سنة ٦٨ هـ بالطائف.

الاسْتِيعَاب ج ٢ ص ٣٥٠ والإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٣٠ وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٩٢ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٤٠ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٤٨.

بها إلى السُّوق^(١).

د- قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرِ مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ^(٢).

(١) حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلَقُّوا السَّلْعَ... إلخ:

بهَذَا اللفظ في صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ السَّابِقِ رَقْمَ الْحَدِيثِ ٢١٦٥.

وله ألفاظ مقاربة في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ السَّابِقِ رَقْمَ ١٥١٧، وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: ١٧ كتابُ الْبُيُوعِ والإِجَارَاتِ، ٤٥ باب في التَّلَقِّي، رَقْمَ ٣٤٣٦، وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ: كتابُ الْبُيُوعِ، التَّلَقِّي ج ٧ ص ٢٥٧، وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ السَّابِقِ رَقْمَ ٢١٧٩.

وانظره في تَيْسِيرِ الْوُصُولِ ج ١ ص ٨١، وقال: أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ.

لَا تَلَقُّوا: بفتح التاء واللام والقاف. وأصله: لَا تَتَلَقُّوا، فحذفت إحدى التاءين، أي: لَا تَسْتَقْبِلُوا.

السَّلْع: بكسر السين جمع سلعة، وهي المباع.

يهبط: بضم أوله وفتح ثالته، أي: ينزل.

شَرَحَ الْمُوطَّأَ لِلزُّرْقَانِيِّ ج ٣ ص ٣٣٨.

(٢) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ... إلخ:

بهَذَا اللفظ في صَحِيحِ مُسْلِمٍ السَّابِقِ رَقْمَ ١٥١٩ / ١٧ من طريق ابن سِيرِينَ.

وله ألفاظ أخرى في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ رَقْمَ ٣٤٣٧، وَسُنَنُ التِّرْمِذِيِّ السَّابِقِ رَقْمَ ١٢٢١ وقال: حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٍ، وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ: كتابُ الْبُيُوعِ، التَّلَقِّي ج ٧ ص ٢٥٧، وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ السَّابِقِ رَقْمَ ٢١٧٨.

وفي تَيْسِيرِ الْوُصُولِ ج ١ ص ٨١: أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ. وفي مُتَقَى الْأَخْبَار - نَيْلِ الْأَوْطَار ج ٥ ص ١٧٦: رواه الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ.

إِلَّا أَنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي النَّهْيِ عَنِ التَّلَقِّيِّ، هَلْ يُقْصَدُ بِهِ الْحُرْمَةُ أَوِ الْكَرَاهَةُ عَلَى

قَوْلِينَ:

القول الأول: الحرمة:

وهو قول عُمر بن عبد العزيز والليث والأوزاعي وإسحاق^(١) والحسن بن حي^(٢)

(١) الْمُعْنِي ج ٤ ص ٢٨١ وبهامشه الشرح الكبير ص ٧٧، وذكر قول هؤلاء بلفظ (وكرهه)، وذكر معهم الشافعي.

أقول: ولما رأيت الشافعي يصرح بالحرمة حملت قولهم على الحرمة، ولأن الأوائل يطلقون لفظ الكراهة ويقصدون الحرمة تورعاً منهم عن إطلاق لفظ التحريم، كما ذكر ابن القيم في إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٩.

وانظر قول الليث (أكرهه)، والأوزاعي (لا يقربوا السلع) في الاستذكار ج ٧ ص ٤١٤-٤١٥.

عُمر بن عبد العزيز: بن مروان بن الحكم الأموي، أبو حفص، كان خليفة صالحاً عادلاً، لُقِّبَ بخامس الخلفاء الراشدين. مات سنة ١٠١ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ص ٦٤ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ١١٨ رَقْم ١٠٤ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٢٢٨ وَسِيَرَةُ عُمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم.

الليث بن سعد: الفهمي مولاهم، إمام أهل مضر في عصره بالحديث والفقه، ثقة، أصله من أصبهان، وولد في قلقسندة، ومات بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ص ٧٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٤٥٩ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ٢٢٤ رَقْم ٢١٠ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١٢٧ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٣ ص ٣.

إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ: هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَخْلَدِ الْحَنْظَلِيِّ الْمَرْوَزِيِّ، أَحَدُ أَعْلَامِ نَيْسَابُورَ، نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ أَمْلَأَ أَحَدَ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ مِنْ حِفْظِهِ، وَكَانَ فَقِيهًا وَمُحَدِّثًا، وَهُوَ ثِقَةٌ، سَمِعَ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، لَهُ مُسْنَدٌ مشهور. توفي سنة ٢٣٨ هـ بَنِيْسَابُورَ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ص ٩٤ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢١٦ وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ١ ص ١٨٢ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٦ ص ٣٤٥ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ١٠٩ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٩ ص ٢٣٤.

(٢) الْمُحَلِّي ج ٨ ص ٤٥٠ وقد نقل ابن حزم بأنه ممن نهى عنه، وذكره ضمن جماعة منهم

وَالشَّافِعِيَّةُ^(١) وَالْحَنَابِلَةُ^(٢) وَبَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ^(٣) وَالزَّيْدِيَّةِ^(٤) وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَالظَّاهِرِيَّةِ^(٥)

الشَّافِعِيَّ وَابْنَ حَنْبَلٍ وَالْأَوْزَاعِيَّ، فَحَمَلْتُ الْقَوْلَ عَلَى الْحُرْمَةِ.

وقول الحسن (لا يجوز...) في الاستذكار ج ٧ ص ٤١٦.

الحسن بن حيّ: هو أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الكوفي، الفقيه العابد، قال أبو زرعة: اجتمع في الحسن بن حيّ إتقان وفقه وعبادة وزهد. قال الذهبي: مع جلالة الحسن وإمامته كان فيه خارجية. توفي سنة ١٦٧هـ، وقيل غيره.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢١٦ رقم ٢٠٣ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٥ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٨٥. وفي الفهرست لابن النديم ص ٢٥٣ هو زَيْدِي.

(١) روضة الطالبيين ج ٣ ص ٤١٥ وتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣١٢ والمُهَذَّب ج ١ ص ٢٩٢ والمجموع - التكملة الثانية ج ١٣ ص ٢٣ وحلية العلماء ج ٤ ص ٣١١ والتنبيه ج ١ ص ٣٩١ والوسيط للغزالي ج ٣ ص ٦٧ والعباب ج ٢ ص ٢٨ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٥٠ وشرح المنهج وحاشية الجمل عليه ج ٣ ص ٨٩ والغرر البهية ج ٤ ص ٥٣١ وحاشية الشرقاوي على التُّحْفَةِ ج ٢ ص ١١.

(٢) المغني ج ٤ ص ٢٨٢ وبهامشه الشرح الكبير ص ٧٨، وكشاف القناع ج ٣ ص ٢٤٠ وقال: (وهو أولي)، ومطالب أولي النهى ج ٣ ص ٥٦.

(٣) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٢ ومنهم: المُنْتَقَى والقاضي وابن إدريس والعلامة في المنتهى والشَّهِيد في الدروس والمحقق في حواشيه الثلاث.

(٤) لفظ الحرمة في: الأزهار وشروحه: ضوء النهار ج ٣ ص ١٢٣٥ والسيل الجرار ج ٣ ص ٨٣ والتاج المذهب ج ٢ ص ٣٨٤ وكذلك في نيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٦. و(منهي عنه) في الروض النضير ج ٣ ص ٥٨١ والبحر الزخار ج ٣ ص ٢٩٦.

(٥) المحلى ج ٨ ص ٤٤٩ وفيه: لا يخل، ومنهي عنه.

أبو سُلَيْمَانَ: هو داود بن عليّ بن خلف الأصفهاني الظاهري، أخذ عن إسحاق بن رَاهَوِيَّةٍ وَأَبِي ثَوْرٍ، وكان زاهداً متقلاً، قال ثعلب: كان داود عقله أكثر من علمه، هو فقيه أهل الظاهر، وكان من المتعصّبين للشَّافِعِيَّ، انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، مات بها سنة ٢٧٠هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٧٢ رقم ٥٩٧ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٢ ولسان الويزان ج ٢ ص ٤٢٢ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٦٩ وطبقات الشَّافِعِيَّةِ للسُّبْكِيِّ ج ٢ ص ٢٨٤.

وابن حيون^(١) والمالكية^(٢) والحنفية^(٣) والإباضية^(٤).

القول الثاني: الكراهة:

وهو قول بعض المالكية^(٥)،

(١) دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣١ وفيه: (نهي عنه)، وحملته على الحرمة؛ لأنه ذكر ضمن المنهيات عنه من الربا والغرر والميتة ولحم الخنزير... إلخ.

(٢) لفظ (الحرمة) في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٧٠. و(منهي عنه) في مواهب الجليل للخطاب وبهامشه التاج والإكليل للمواق ج ٤ ص ٣٧٨ والقوانين الفقهية ص ٢٨٤ والشرح الكبير للدردير السابق. و(المنع لا الترك؛ لأن الرسول ﷺ نهى عنه) في تحفة الناظر ص ٨٩.

(٣) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ ص ٤٣٦ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ٢٣٢، والهداية وشروحها: فَتَحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٢٣٩ وَالْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٥ ص ٢٤٠ وَالْبِنَايَةُ ج ٦ ص ٤٦٤، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٧ ص ١٤٧ وَتَبْيِينَ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٤ ص ٦٨ وَحَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى الزَّيْلَعِيِّ ج ٤ ص ٦٨ نَقْلًا عَنِ الْإِسْبِجَانِيِّ، وَكَشَفُ الْحَقَائِقِ وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٥ وَالْمُخْتَارُ وَشَرْحُهُ الْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ١٩٩ وَالْجَوْهَرَةُ ج ١ ص ٢٥١ وَذُرَرُ الْحُكَامِ ج ٢ ص ١٧٧ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ ج ٢ ص ٦٩ وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٤ ص ١٨٣ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٢١٤. وذكر جميع هؤلاء أَنَّ التَّلْقِيَّ مكروه.

والكراهة المطلقة عند الحنفية تعني الكراهة التحريمية، ثم إن ابن الهمام في فَتَحِ الْقَدِيرِ ذكر بشأن التَّلْقِيَّ: والكراهة تحريمية لا خلاف بها في الإثم.

وَصَرَّحَ عَلِيُّ الْقَارِي بِالْحَرَمَةِ فِي فَتَحِ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٧ فقال: (يحرم تلقي الجلب في بلد يضرُّ بأهله).

(٤) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٧١.

(٥) فِي شَرْحِ التَّلْقِينِ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٧: (قال ابن الجهم من أصحابنا: كان النهي عن التَّلْقِيَّ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، لئلا ينفرد الْمُتَلَقِّي بِالرَّخْصِ دُونَ أَهْلِ السُّوقِ، وَأَمَّا الْآنَ فَلَا يَقْدَمُ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ عَلَى بَصِيرَةٍ بِسَعْرِ مَا يَقْدَمُ بِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكْرَهُ وَلَا يَحْرَمُ).

وبعض الحَنَابِلَةِ^(١)، وهو الأقرب عند أكثر الإمامية^(٢).

وبهذا يتبين أَنَّ هُؤُلَاءِ هم الذين انفردوا بالكراهة، واتفق الباكون على التحريم.

الوجه الثاني: حُكْم التَّلَقِّي من جهة الصحة والبُطلان:

إِنَّ تَلَقَّى واشترى فَلَلفَقْهَاء في حُكْم البيع قولان:

القول الأول: صحة البيع:

نصَّ عليه الشَّافِعِيَّةُ^(٣) والهِدَاوِيَّةُ^(٤) والحَنَابِلَةُ^(٥) والْحَنَفِيَّةُ^(٦) والإمامية^(٧)

- (١) كَشَّاف القِنَاع ج ٣ ص ٢٤٠ نَقْلًا عن الرعاية.
- (٢) الرُّؤُوسَةُ البَهِيمَةُ ج ١ ص ٢٩٢ والمُخْتَصَر النَّافِع ص ١٤٨. ومِفْتَاح الكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠١ وفيه: (وهو مكروه وفاقاً للمُقْبَعَةِ والمراسم والنَّهْيَةِ والوسيلة والشرائع والنَّافِع والتَّذَكُّرَةُ والمُنْتَهَى والمختلف والتَّخْرِيرُ والإِزْشَاد وشرحه للفخر وإيضاحه واللُّمعة والتَّنْقِيح والميسية والرُّؤُوسَةُ، وميل إليه في الْمَسَالِكِ وَمَجْمَعُ الْبُرْهَانِ، وفي إِيضَاح النَّافِع: ادعى الشيخ الإجماع على عدم تحريمه، وهذا لأن الخلاف نشأ بعده، ويشهد لذلك ما في نِهْيَةِ الإِحْكَام: مكروه عند أكثر علمائنا، وليس حراماً إجماعاً). والكراهة في: تفصيل وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ ج ١٧ ص ٤٤٢.
- (٣) الْمُهْدَبُ ج ١ ص ٢٩٢ والْبَيَانُ لِلْعُمَرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٣ والْوَسِيْطُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٣ ص ٦٧، وفي رَوُضَةِ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٥: (أَثِمَ وَصَحَّ الْبَيْعُ)، ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٦.
- (٤) الرُّؤُوسَةُ النَّصِيرُ ج ٣ ص ٥٨٢ والبَحْرُ الرَّخَّار ج ٣ ص ٢٩٧، وبه قال الصَّنْعَانِيُّ فِي مَنَحَةِ الْغَفَّار ج ٣ ص ١٢٣٥.
- (٥) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨١ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٧٧. وفي الْإِنْصَاف ج ٤ ص ٣٩٤: هو المذهب وعليه جماهير الأصحاب. وهو في: مَعُونَةُ أُولِي النُّهْيِ ج ٤ ص ١٢٣.
- (٦) بَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٥ ص ٢٣٢ والجَوْهَرَةُ ج ١ ص ٢٥١ والمُخْتَارُ وَشَرْحُهُ الْاِخْتِيَار ج ١ ص ١٩٩ وحَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِيْنِ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٤ ص ٦٨ نَقْلًا عن الْإِتْقَانِي، وَمِرْقَاةُ الْمَفَاتِيح ج ٦ ص ٧٦ وإِعْلَاءُ السُّنَنِ ج ١٤ ص ١٨٩.
- (٧) الرُّؤُوسَةُ الْبَهِيمَةُ ج ١ ص ٢٩٢ ومِفْتَاح الكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٣.

والإباضية^(١) والظاهرية^(٢) وهو المشهور عند المالكية^(٣).

ودليل ذلك:

أ- أَحَادِيثُ النَّهْيِ عَنْ تَلَقِّيِ الْبُيُوعِ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ وَنَحْوَهَا، وَهِيَ أَحَادِيثُ تَفِيدُ إِبَاحَةَ التَّلَقِّيِ وَجَوَازَ الشِّرَاءِ^(٤).

ب- مَا ثَبَتَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ - كَمَا مَرَّ - أَنَّ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ، وَالْخِيَارَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عَقْدٍ صَحِيحٍ^(٥)، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَاسِدًا لَأَجْبَرَ بَائِعَهُ وَمُشْتَرِيَهُ عَلَى فُسْخِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِبَاءُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْخِيَارَ فِي ذَلِكَ لِلْبَيْعِ، ثَبَتَ بِذَلِكَ صِحَّتُهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ تَلَقُّ مَنَهِيٌّ عَنْهُ^(٦).

ج- أَنَّ النَّهْيَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى نَفْسِ الْعَقْدِ، وَلَا إِلَى وَصْفٍ مُلَازِمٍ، فَلَا يَقْتَضِي النَّهْيُ الْفُسَادَ^(٧)، إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْإِضْرَارِ بِالرُّكْبَانِ، وَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي نَفْسِ الْبَيْعِ^(٨).

(١) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٦٩ قَالَ فِيهِ أَطْفِيشُ: وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ صَحَّ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ وَعَصَى، عِنْدَنَا.

(٢) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٠.

(٣) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ١٦٥ وَالتَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ وَمَعَهُ مَوَاقِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٣٧٩ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٣ ص ٧٠. وَانْظُرْ: تَحْقِيقُ النَّاطِرِ ص ٩٢.

(٤) مَعَانِي الْأَثَارِ ج ٤ ص ٨ وَأُورِدَ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ.

(٥) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨١ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٧٧ وَمَعَانِي الْأَثَارِ السَّابِقِ ص ٩ وَمِرْقَاةُ الْمِفَاتِيحِ السَّابِقِ، وَالْبَيَانُ لِلْعَمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٣ وَمِنْحَةُ الْغَفَّارِ لِلصَّنْعَانِيِّ ج ٣ ص ١٢٣٥ وَالْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٠.

(٦) مَعَانِي الْأَثَارِ السَّابِقِ ص ٩.

(٧) الرُّؤُوسُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨٢ وَالْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨١-٢٨٢ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٧٧ وَمَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ٤ ص ١٢٣ وَالْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢٩٢ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ٢٣٢ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ١٩٩ وَالْجَوْهَرَةُ ج ١ ص ٢٥١.

(٨) عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ ج ٤ ص ٣٢ وَالْمُغْنِي، وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ.

القول الثاني: بطلانه وفسخه:

وهو رِوَايَة عن الإمام أَحْمَد^(١)، واختاره أبو بَكْر من الحَنَابِلَة^(٢)، وهو رأي عند المَالِكِيَّة^(٣)،

وفي مَعُونَة أُولِي النُّهْيِ السَّابِق: (وإنما هو للخديعة ويمكن استدراكها بالخيار أشبه المَصْرَاة).

(١) المَغْنِي ج ٤ ص ٢٨١ وبهامشه الشَّرْح الكَبِير ص ٧٧.

(٢) الإنصاف ج ٤ ص ٣٩٤ والفُرُوع ج ٤ ص ٩٦. وفي فَتْح البَارِي ج ٤ ص ٣٧٤: بعض الحَنَابِلَة.

أبو بَكْر: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الدِّينَوْرِي البَغْدَادِي، أحد أئمّة المذهب الحَنَبَلِيّ، من كتبه التَّحْقِيق في مَسَائِل التَّعْلِيل. مات سنة ٥٣٢هـ، ودفن قريباً من قبر الإمام أَحْمَد ببَغْدَاد.

ذيل طَبَقَات الحَنَابِلَة ج ١ ص ١٩٠.

(٣) مَوَاهِب الجَلِيل وبهامشه التَّاج والإِكْلِيل ج ٤ ص ٣٧٩ والنَّوَادِر والزِّيَادَات ج ٦ ص ٤٤٦ عن الواضحة، وتُحْفَة النَّاطِر ص ٩٢ وَفَتْح البَارِي السَّابِق.

قال المَازَرِيّ في شَرْح التَّلَقُّين مُفَصَّلًا قول المَالِكِيَّة:

(هل يفسخ بيع التَّلَقِّي أم لا؟ فالمشهور من المذهب أنه لا يفسخ. روي ذَلِكَ عن مَالِك وغيره من أصحابه. وذهب ابن المَوَّاز وابن حَبِيب إلى فسخه إذا كان قائماً. وَلَكِنها اختلفا في فسخه إذا غاب البائع.

فاشار ابن المَوَّاز إلى فسخه، فقال: يباع ذَلِكَ على الغائب. ومُقْتَضَى مذهبه أنه إذا بيع عليه كان الربح له والخسارة عليه، لكونه يراه كالبائع الفاسد، والبيع الفاسد إذا بيعت السلعة على بائعها كان له ربحها وعليه خسارتها.

ورأى ابن حَبِيب أنه إذا فات الفسخ بغيبه البائع، فإنها لا تنزع من يد المشتري إذا كان لم يعتد ذَلِكَ، وإن كان اعتاده نزع من يده، وبيعت، وأشرك أهل السوق في ربحها إذا شاؤوا، وإن لم يريدوا أخذها تركت له. وإن كانت السلعة لا سوق لها وقفت لسائر الناس، وإن لم يوجد من يشتريها تركت له. فكان رأي الفسخ ليس بمُتَّفَق عليه، فوجب ألا يثبت حكمه مع الفَوَات كما يثبت مع القيام.

وجزم به البخاري^(١)، ونسبه الطحاوي إلى قوم^(٢)، وحجة هذا القول:

وقد أشار ابن المَوَّاز إلى أن الفسخ إنما وجب عنده لكون النبي ﷺ قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو مردود». ولم يلتفت ابن المَوَّاز إلى كون النهي متعلقاً بحق المخلوقين خاصة، أو بحق الخالق. وقد كنا قدمنا نحن أن النهي إذا كان لحق المخلوقين لم يقتضِ الفسخ، كما دل عليه حديث المُصَرَّاة، وأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ «نهى عن التَّصْرِية، وأشار إلى كون البيع لا يفسخ».

وإذا قلنا بالمذهب المشهور: أن بيع التَّلَقِّي لا يفسخ، لكون الثمن والمثمن سالمين من الفساد، وإنما تعلق بالعقد نهى بمعنى آخر، فإن عن مالك روايتين: إحداهما أن السلعة لا تنزع من يد المُتَلَقِّي، وهي رواية ابن القاسم. والأخرى أنها تنزع من يده. وهي رواية ابن وهب.

فكانه، في الرواية التي أبقاها في يده، رأى أن النهي لا يتسلط على رفع الملك، لكون الثمن والمثمن سالمين من الفساد. ورأى في الرواية الأخرى أنه، وإن لم يفسخ، فيلتفت إلى حق غير المُتَلَقِّي في ما تلقاه، فيشاركون فيه المُتَلَقِّي).

شرح التلخيص ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٨-١٠١٩.

(١) صحيح البخاري - فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٣ والعدة على عمدة الأحكام ج ٤ ص ٣٢.

البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولد سنة ١٩٤ هـ ببخارى، له رحلات واسعة بحثاً في الحديث، حتى صار إماماً فيه. له الجامع الصحيح، أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وله التاريخ وغيرهما. توفي سنة ٢٥٦ هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٥٥ رقم ٥٧٨ وطرح الشرب ج ١ ص ١٠٠ وهدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٧٧ وإرشاد الساري للقسطلاني ج ١ ص ١٩.

(٢) معاني الآثار ج ٤ ص ٨.

الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الحنفي. من قرية طحا بمصر، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر. وهو ابن أخت المزي. صنف: اختلاف العلماء، والشروط، ومعاني الآثار، والعقيدة الطحاوية، وغيرها. مات سنة ٣٢١ هـ بمصر.

تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٠٨ رقم ٧٩٧ وطبقات الفقهاء للسيرازي ص ١٤٢ ووفيات الأعيان ج ١ ص ٧١ وتاج التراجم ص ٨ والجواهر المضية ج ١ ص ٢٧١ وغاية النهاية ج ١ ص ١١٦ والللباب في تهذيب الأنساب ج ١ ص ٣٤٣.

أ- الأحاديث التي ورد فيها النهي عن تلقي البُيُوع وتَلَقِّي الرُّكْبَانِ من غير قيد، فالذي تلقى شيئاً قبل دخوله السوق ثم اشتراه فشرأه باطل^(١)، لأنَّ النهي يقتضي الفساد^(٢).

ويُرد عليه:

أَنَّ النهي يقتضي الفساد إذا رجع إلى نفس العقد أو إلى وصف ملازم له، وهذا ليس كذلك.

ب- أَنَّ هَذَا خَدَاعٌ، وصاحبه عاصي آثم إذا كان به عالماً^(٣).

ويُرد عليه:

أَنَّ الخداع إذا كان تَغْرِيراً قولياً فلا تَأْثِيرُ له في صحة العقد، إِلَّا إذا اقترن به غَبْنٌ فاحش، ما عدا بعض المستثنيات كَبُيُوعِ المُرَابَحَةِ والتَّوَلِيَةِ والْوَضِيعَةِ.

القول الْمُخْتَارُ:

هو القول بالصحة، وذلك:

لثُبُوتِ الخِيَارِ بالحديث الشريف للجالب، مما يدلُّ على صحة البيع، لأنَّ الخِيَارَ

(١) معاني الآثار السابق، وأورد الطَّحَاوِيُّ من تلك الأحاديث من طرق عديدة.

(٢) عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ لابن دَقِيقِ الْعِيدِ ج ٤ ص ٣٢ وفتح الباري ج ٤ ص ٣٧٤. وانظر: تَحْفَةُ النَّاطِرِ ص ٩٤.

(٣) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، وشرحه فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٣ والعُدَّةُ على عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ لِلصَّنْعَانِيِّ ج ٤ ص ٣٢.

وفي فتح الباري ص ٣٧٤ صحح الاستدلال عليه بكونه خداعاً، ثم ذكر أنَّه لا يلزم منه أن يكون البيع مردوداً، لأنَّ النهي لا يرجع إلى نفس العقد، ولا يخل بشيء من أركانه وشرائطه، وإنَّما هو لدفع الإضرار بالرُّكْبَانِ.

وانظر: إعلاء السُّنَنِ ج ١٤ ص ١٨٩.

أثر من آثار البيع الصَّحِيح، لأنَّ من مقتضاه أنَّ للمشتري أن يلزم البيع ويقبله، ولا يتأتَّى ذلك إلَّا في البيع الصَّحِيح، لأنَّ الأثر إنَّما يترتب على المؤثِّر، وهو البيع الصَّحِيح، فلو لم يكن صحَّيحاً لما ترتب عليه هذا الأثر.

ولسَلَامَة دليل الجُمهُور من الاعتراض، وعدم سَلَامَة أدلَّة القائلين بالبطلان منه.

حكمة النهي عن التَّلَقِّي

بَيَّنَ الفُفَّهَاءُ حكمة النهي عن هَذَا البيع بِأُمُور:

- ١- مراعاة مصلحة أهل البلد.
- ٢- مراعاة مصلحة الجالب.
- ٣- مراعاة مصلحة الجالب وأهل البلد معاً.

الأمر الأول: مراعاة مصلحة أهل البلد:

وهو ما ذكره الحَنَفِيَّة - في أحد قوليهما^(١) -

(١) قال الحَنَفِيَّة: التَّلَقِّي هو أن يسمع وَاحِدٌ خبرَ قدوم قافلة بِمِيرةٍ عَظِيمَةٍ، فيتلقاهم الرجل ويشترى جميع ما معهم من المِيرة، ويدخل المِضر فيبيع على ما يشاء من الثمن. ونهي عنه إذا كان يَضُرُّ بأهل البلد، بأن كان أهله في جَدْبٍ وَقَحْطٍ. / بدائع الصَّنَائِع ج ٥ ص ٢٣٢ والجَوْهَرَة ج ١ ص ٢٥١ وتَبْيِينُ الحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٤ ص ٦٨ وحَاشِيَةُ السَّلْبِيِّ عليه نَقْلًا عن الإِسْبِجَابِيِّ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ.

وراجع أيضاً في هَذَا المعنى: الهِدَايَة وشروحها: العِنَايَة على الهِدَايَة ج ٥ ص ٢٤٠ وَفَتْحُ القَدِير ج ٥ ص ٢٤٠ والبِنَايَة ج ٦ ص ٤٦٤ وج ٩ ص ٣٤٠. وانظر: رَدَّ المُخْتَار ج ٤ ص ١٨٣ نَقْلًا عن الفَتْح، وَذَرَرُ الحُكَّام ج ٢ ص ١٧٧ وحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَة ج ٢ ص ٢٥ واللُّبَّابُ شَرْحُ الكِتَاب ج ١ ص ٢١٥.

وَالْمَمَالِكِ كَالْأَمْرِ (١)

وذكر الطَّحَاوِيُّ في معاني الآثار ج ٤ ص ٨ نوعين من الأحاديث في التَّلَقِّي، أولهما: في النهي عنه مطلقاً من غير قيد، وثانيهما: في النهي عنه حتى تبلغ السوق، ثم قال: (فأولى بنا أن نجعل ذلك على غير التضاد والخلاف، فيكون ما نهى عنه من التَّلَقِّي، لما في ذلك من الضرر على غير المُتَلَقِّين والمقيمين في الأسواق. ويكون ما أبيح من التَّلَقِّي هو الذي لا ضرر فيه على المقيمين في الأسواق، فهذا وجه هذه الآثار عندنا). ونقله عنه المَارَزِيُّ في شرح التَّلَقِّين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٨.

وفي مُختَصَر الطَّحَاوِيِّ ص ٤٣٦ ذكر ذلك حين قيد الكراهة بالمواضع التي يضر ذلك بأهلها، وقال أيضاً: ولا نرى به بأساً في موضع لا يضر ذلك بأهلها.

وفي المُحِيط البُرْهَانِيُّ ج ٧ ص ١٤٧ بيّن صورة التَّلَقِّي هذه، وفيه: (والتَّلَقِّي إذا كان يضر بأهل البلد فهو مكروه، وإن كان لا يضر فلا يكره).

وانظر: فتح باب العناية ج ٣ ص ٢٧.

وفي إعلاء السُّنَنِ ج ١٤ ص ١٨٨: (النهي عن تَلَقِّي الجَلَب قال فيه أبو حَنِيفَةَ: إنه ليس بمطلق، بل هو مقيد بما إذا أضرَّ بأهل البلد، أو لَبَسَ السعر على الرُّكْبَانِ، وإن لم يوجد الأمران فليس بمكروه. وقال آخرون: بل هو منهى عنه مطلقاً. والصَّحِيح أن هذا الحكم ليس بتعدي، بل هو مُعَلَّلُ بِعِلَّةِ الإضرار، فإذا اشتمل التَّلَقِّي على الإضرار ينهى عنه وإلا فلا. ويؤيده ما روي عن ابن عُمر: «أنهم كانوا يشترون الطعام من الرُّكْبَانِ على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فيبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث اشتراه حتى يبلغوه إلى حيث يبيعون الطعام» طحاوي ٢/ ٢٠٠ وهذا يدل على إباحة التَّلَقِّي، ووجه الجمع بينهما ما ذكرنا).

(١) قال المَالِكِيَّةُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن تَلَقِّي السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق، فلا يجوز للرجل أن يخرج من الحاضرة إلى الجلائب التي تُساق إليها، فيشتري منها ضحايا، ولا ما يؤكل، ولا لتجارة. / مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٣٧٩ نَقْلًا عن ابن رُشْد. وانظر: البَيَانُ والتَّحْصِيلُ لابن رُشْد ج ٩ ص ٣١٧. وانظر: التَّوَادِرُ والزِّيَادَاتُ ج ٦ ص ٤٤٣-٤٤٥ عن ابن المَوَازِ والواضحة والعُتْبِيَّة.

وقال أبو عُمر: مذهب مالك أن هذا رفق بأهل الأسواق. / راجع: النَّاجُ والإكْبِيلُ لِلْمَوَاقِ ج ٤ ص ٣٧٨ وهو مَقْنُولٌ عن الاستِذْكَارِ لأبي عُمر بن عبد البر ج ٧ ص ٤١٥ كما في الهامش الآتي. وهو في شرح

واللَّيْث^(١) وبعض الشَّافِعِيَّة^(٢) وابن قدامة من الحَنَابِلَةِ^(٣)

المَوْطَأَ لِلزُّرْقَانِي ج ٣ ص ٣٣٨ عن أبي عُمَرَ. وراجع أيضاً: البَيَان والتَّحْصِيل لابن رُشد ج ٩ ص ٣١٧ والقوانين الفُقهِيَّة ص ٢٨٥ وبِدَايَةِ الْمُجْتَهِد ج ٢ ص ١٦٥ وَتُحْفَةُ النَّاطِر ص ٩٠ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٠٠ و١٠١ وَشَرْح التَّلْقِين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٧ وَشَرْح الزُّرْقَانِي عَلَى سَيِّدِي خَلِيل ج ٥ ص ٩٢.

(١) في الاستِذْكَار لابن عبد البر ج ٧ ص ٤١٥: (قال أبو عُمَرَ - أي: ابن عبد البر نفسه - يتفق معنى قول مَالِكٍ واللَّيْث في أن النهي أريد به نفع أهل السوق، لا رب السلعة).

(٢) الحاوي لِلْمَاوَرِدِي ج ٥ ص ٣٤٩ ونسبه إلى جُمهُور الشَّافِعِيَّة. وقال ابن حَجَر الهَيْتَمِي: وقيل: النهي عن هَذَا البيع (خشية حبس المشتري لما يشتريه منهم، فيضيق على أهل البلد). / راجع: تُحْفَةُ الْمُحْتَاج لابن حَجَر الهَيْتَمِي ج ٤ ص ٣١٢.

وفي شَرْح التَّلْقِين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٧: أشار أبو حَامِد الإسْفَرَايِينِي إلى هَذِهِ الْعِلَّة.

ابن حَجَر الهَيْتَمِي: أبو الْعَبَّاس شَهَاب الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِي بن حَجَر الهَيْتَمِي الْمَكِّي السَّعْدِي الْأَنْصَارِي، والهَيْتَمِي نسبة إلى مَحَلَّة أَبِي الهَيْتَم من مديرية الْغُرْيَةِ بمِصْر، وقيل: الهَيْتَمِي. بالمثلثة. درس بالأزهر، وبرع في كل الْعُلُوم وخاصة الْفَقْه الشَّافِعِي، ثم انتقل إلى مَكَّة، وصنَّف بها الكتب الْمُفِيدَة منها: الإمداد، وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج، وَالصَّوَاغِق الْمُخْرِقَة، وَشَرْح الْعُبَاب، والزواجر، والفتاوى الْحَدِيثِيَّة، وغيرها. فقصد الْعُلَمَاء، وكان زَاهِداً، آمراً بِالْمَعْرُوف، ناهياً عَنِ الْمُنْكَر، وظل كَذَلِكَ حتَّى مات بِمَكَّة سنة ٩٧٣هـ أو سنة ٩٧٤هـ، وقيل غيره.

البَدْر الطَّالِع ج ١ ص ١٠٩ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٨ ص ٣٧٠ وَمُقَدِّمَةُ الصَّوَاغِقِ الْمُخْرِقَةِ ص ١٢ كتبها مُحَقِّقُهُ عبد الوَهَّاب عبد اللطيف.

(٣) قال ابن قدامة: وربما أَضَرُّوا بأهل البلد، لأن الرُّكْبَانَ إِذَا وصلوا باعوا أمتعتهم، والذين يتلقونهم لا يبيعونها سريعاً، ويتدبَّصون بها السَّعَة، فهو في معنى بيع الحاضر للبادي. / راجع الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨١ وبهامشه الشَّرْح الْكَبِير ص ٧٧.

ابن قدامة مُوَفَّق الدِّين: أبو مُحَمَّد، عبد الله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قدامة بن مُقْدَام

وهو رأي الأَوَزَاعِيِّ^(١) وأحد أقوال الإباضية^(٢) وهو وجه عند الزيدية^(٣).

والدليل من المَنْقُول والمَعْقُول:

أَمَّا المَنْقُول:

فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتَلَقَّى السَّلْعُ، حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى الْأَسْوَاقِ).

ووجه الدلالة أن النهي فيه لِحَقِّ أَهْلِ الْأَسْوَاقِ.

وَأَمَّا المَعْقُول:

فهو أنه لو ترك الجالب بيع سلعته في المِصْر متفرقاً لتَوَسَّعَ أَهْلُ المِصْر بِذَلِكَ^(٤)

المَقْدِسِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الحَنْبَلِيُّ شيخ الإسلام الإمام الثَّقَّة الحُجَّة، ولد بِجَمَاعِيل، ونشأ بِدِمَشْق، ورحل إلى بَغْدَاد فسمع بها من الشيخ عبد القادر الكيْلَانِيِّ وغيره. من تصانيفه (المُغْنِي) في شَرْح الخَرْقِيِّ، وهو كتاب بليغ في المذهب، والكافي، والمُقْنِع، والرَّوْضَة، والبُرْهَان في مَسْأَلَة القرآن، وَمِنْهَا ج الفاصدين، وله كَرَامَات مشهورة. مات بِدِمَشْق سنة ٦٢٠ هـ.

الذيل على طَبَقَات الحَنَابِلَة ج ٢ ص ١٣٣ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٨٨ وَمِرْآة الجَنَان ج ٤ ص ٤٧ وَمُقَدِّمَة كتاب المُغْنِي لابن قُدَامَة كتبها الشيخ عبد القادر بِدْرَان.

(١) فَتَح البَّارِي ج ٤ ص ٣٧٤ وَنَيْل الأَوْطَار ج ٥ ص ١٧٧ وكلاهما عن ابن المُنْذِر.

(٢) شَرْح النِّبْلِ وَشَفَاء العَلِيل ج ٨ ص ١٦٩.

(٣) قال ابن المُرْتَضَى في كتابه الغيث المدرار شَرْح الأزهار: حَرَّمَ تَلْقِي الجلوبة لأمرين: أحدهما: أن التَّلَقِّي يَخْدَعُهُمْ (أي: يَخْدَعُ الجالِبين). والثاني: أن الضعيف من أهل المِصْر لا يمكنه التَّلَقِّي. / مِنْحَة الغَفَّار ج ٣ ص ١٢٣٥، وهو في التَّاج المُنْذَر ج ٢ ص ٣٨٥.

(٤) حَاشِيَة السَّلْبِيِّ على تَبْيِين الحَقَائِق ج ٤ ص ٦٨ تَقْلًا من الإِسْبِجَابِيِّ في شَرْح الطَّحَاوِيِّ، والجَوْهَرَة ج ١ ص ٢٥١.

الذين هم في جذب وقحط، فإن كان لا يضرهم فلا بأس به^(١).

ومراعاة مصلحة أهل البلد ظاهرة في النهي عن التلقي وإن لم تحضر السلعة المباعة حين العقد، قال المازري: والنهي عن التلقي يتصور وإن لم تحضر السلعة المباعة حين العقد، بأن يتصل برجل خبر أنه يقدم عليه غداً أو بعده سلع اشترت له لبيعها ببلده، فإنه يمنع من كان معه بالبلد أن يشتريها منه على الصفة قبل قدومها عليه، لأنه يتصور في هذا من مضرة أهل البلد وانفراد هذا بالربح ما يتصور في التلقي خارج المدينة.

ولو وصلت السلعة ومالكها لم يصل، فإن بعض المتأخرين قال: ينبغي أن ينهي عن الخروج إليه لبيعها قبل أن يدخل المدينة، لما يتصور في هذا أيضاً من انفراد المتلقي بربح هذه السلع التي وصلت إلى المدينة وصاحبها لم يصل^(٢).

ويؤخذ مما تقدم:

أن وجه النهي عن هذا البيع هو الرفق بأهل البلد، وذلك لئلا ينفرد المتلقي برخص السلعة دون أهل البلد، فيحبس ما يشتريه، ويبيعه بما شاء من الثمن، فيضيق على أهل البلد. ويعود هذا المنع كما يبدو إلى احتكار المتلقي السلعة، قاصداً التحكم في سعرها كما يشاء.

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ و ٢٣٢ ومختصر الطحاوي ص ٤٣٦ ومعاني الآثار ج ٤ ص ٨ والمحيط البرهاني ج ٧ ص ١٤٧ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٦٨ وحاشية الشلبي عليه نقلاً عن الإسيبيجي، والهداية وشروحها: العناية، وفتح القدير ج ٥ ص ٢٤٠ والبنية ج ٦ ص ٤٦٥. والجوهرة ج ١ ص ٢٥١ وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٥ نقلاً عن الهداية، ودُرر الحُكَّام ج ٢ ص ١٧٧ ومجمع الأنهر والدرر المنتقى ج ٢ ص ٧٠ والدرر المختار - رد المختار ج ٤ ص ١٨٣ واللباب شرح الكتاب ج ١ ص ٢١٥. وراجع أيضاً: الهداية السابق ج ٨ ص ١٢٦.

(٢) شرح التلغين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٢٠.

الأمر الثاني: مراعاة مصلحة الجالب:

وهو قول الحنفية في القول الثاني لهم^(١) والشافعية^(٢)

(١) قال الحنفية: هو أن يتلقاهم فيشتري منهم بأرخص من سعر البلد، وهم لا يعلمون سعر البلد. وهذا مكروه سواء تضرر به أهل البلد أم لا، لأنه غرهم. / راجع: بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٣٢ والجوهرة ج ١ ص ٢٥١ وحاشية الشلبي على تبئين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٦٨ نقلاً عن الإثنائي، والهداية وشرحها: العناية، وفتح القدير ج ٥ ص ٢٤٠ والبنية ج ٦ ص ٤٦٥ و ج ٩ ص ٣٤٣. وهو في رد المختار ج ٤ ص ١٨٣ نقلاً عن الفتح.

وراجع الكراهة لمعنى التلبيس في:

الاختيار ج ١ ص ١٩٩ ودُرر الحُكَّام ج ٢ ص ١٧٧ وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٦٨ والهداية ج ٥ ص ٢٤٠ وشرحها السابقة، وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٥ نقلاً عن الهداية، ومجمع الأنهر والدُرر المنتقى ج ٢ ص ٧٠ ورد المختار ج ٥ ص ٣٥١ نقلاً عن مثلاً مسكين عن الهداية.

(٢) قال الشافعية: هو أن يتلقى طائفة يحملون متاعاً، وإن ندرت الحاجة إليه، إلى البلد، فيشتريه منهم بغير طلبهم، قبل قدومهم البلد، ومعرفتهم بالسعر، ويثبت الخيار لهم إذا عرفوا الغبن. / راجع: تحفة المحتاج ج ٤ ص ٣١٢ ومُعْنِي المحتاج ج ٢ ص ٣٦ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٩٩ - ٤٥٠ وشرح المنهج بحاشية الجمل ج ٣ ص ٨٨. وبهذا المعنى: المهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٩٢ والتنبه ج ١ ص ٣٩١ والبيان للعمراني ج ٥ ص ٣٥٢ والوسيط للغزالي ج ٣ ص ٦٧ وروضة الطالبيين ج ٣ ص ٤١٥ والغرر البهية ج ٤ ص ٥٣١ وثُغْفَةُ الطُّلَّابِ وحاشية الشرفاوي عليها ج ٢ ص ١١.

وفي الاستذكار ج ٧ ص ٤١٥: (قال أبو عمر - أي: ابن عبد البر نفسه - فمذهب الشافعي في نهى النبي ﷺ عن تلقي السلع إنما أريد به نفع رب السلعة، لا نفع أهل سوقها في الحاضرة).

وفي شرح التلقين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٧: ذكرها أبو حامد الإسفراييني معللاً بأن لا يغبنه المتلقي، قال المازري: وأشار إلى هذا بعض المتأخرين من الأشياخ... وقال أيضاً بعد ذلك: التلقي يصلح أن يُعَلَّلَ بعلتين: إحداهما: النهي عن غبن الجالب، والثاني: النهي عن مضرة أهل السوق.

والحنابلة^(١) والزيديّة^(٢) والإماميّة^(٣) وهو أحد أقوال الإباضية^(٤).

ويمكن أن يُستدلّ لهؤلاء على قولهم بما يأتي:

أ- ما ورد عن الرسول ﷺ من إثبات الخيار للبائع بقوله: (لا تَلَقُّوا السَّلَعَ حَتَّى يُهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ، فَمَنْ تَلَقَّاهَا فَصَاحِبُ السَّلَعَةِ بِالْخِيَارِ)، وهو دليل على أن النهي لحقّ البائع الذي أثبت له الخيار.

ب- أَنَّ الْمُتَلَقِّيَّ يُعَرِّرُ أَهْلَ السَّلَعِ، فَيَلْحَقُهُمُ الضَّرَرُ بِبَيْعِ سَلَعِهِمْ لَهُ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ سَعَرَهَا فِي الْبَلَدِ، فَيُغْبِنُوا.

(١) قال الحنابلة: إِذَا تَلَقَّوْا الرُّكْبَانَ وَاشْتَرَيْ مِنْهُمْ فَهُمْ بِالْخِيَارِ إِذَا هَبَطُوا السُّوقَ، وَعَلِمُوا أَنَّهُمْ قَدْ غُبِنُوا... فربما غبنوهم غبناً بيناً فيضروهم. / راجع: المغني ج ٤ ص ٢٨١ وبهامشه الشرح الكبير ص ٧٧ والإنصاف ج ٤ ص ٣٩٤ والحسبة لابن تيمية ص ١٦ والطرق الحكومية ص ٢٦٢.

(٢) قال الزيديّة: هُوَ أَنَّ يَتَلَقَّى طَائِفَةٌ يَحْمِلُونَ مَتَاعاً، فَيَشْتَرِيهِ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقْدُمُوا الْبَلَدَ، فَيَعْرِفُوا الْأَسْعَارَ، وَوَجْهَ النِّهْيِ: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الضَّرَرِ أَوْ الْعَرَرِ عَلَى الْبَائِعِ. / راجع: الروض النضير ج ٣ ص ٥٨١.

وقالوا: ويثبت الخيار للبائع إن غرّ. / راجع: الروض النضير ج ٣ ص ٥٨٢ والبحر الزخار ج ٣ ص ٢٩٧. وانظر: منحة الغفار ج ٣ ص ١٢٣ نقلاً عن الغيث المدرار، والتاج المذهب ج ٢ ص ٣٨٥. وتقدّم النصّ في الأمر الأول آنفاً.

(٣) قال الإماميّة: هُوَ الْخُرُوجُ إِلَى الرُّكْبِ الْقَاصِدِ إِلَى بَلَدٍ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِمْ أَوْ الشِّرَاءِ مِنْهُمْ، مِنْ غَيْرِ شَعُورِ مِنْهُمْ بِسَعْرِ الْبَلَدِ، وَلَا خِيَارٍ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي إِلَّا مَعَ الْغَبْنِ. / راجع: الروضة البهية ج ١ ص ٢٩٢ ومفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٢ و١٠٣ وفيه: (أما أنه يتخبر مع الغبن فهو صريح المبسوط والنافع ونهاية الأحكام والإرشاد وشرح فخر الإسلام والللمعة... وفي الخلاف والغنية والسرائر والدروس: الاقتصار على أن الخيار للبائع من دون تقييد بغبن). وراجع: المختصر النافع ص ١٤٨.

(٤) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٦٩.

تفريع:

وبناءً على ما تقدّم أثبت هؤلاء الفقهاء ومعهم الظاهرية^(١) وأبو سُلَيْمَانَ^(٢) الخيار لأهل السلع في إنفاذ البيع أو رده، والدليل هو:

أ- حَدِيثُ الرَّسُولِ ﷺ: (لَا تَلَقُّوا السَّلْعَ ...) الآنف الذكر.

ب- أَنَّ النّهي فيه يعود إلى ضربٍ من الخديعة، تُستدرك بالخيار^(٣).

وهذا التعليل يعود إلى التغير والتليس والغبن^(٤)، ولا شأن لنا به، إلا أننا ذكرناه

(١) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٤٩.

(٢) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٠. وأبو سُلَيْمَانَ هو دَاوُدُ رَأْسِ الظَّاهِرِيَّةِ، وَتَقَدَّمَتْ ترجمته.

(٣) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨١ وبهامشه الشرح الكبير ص ٧٧ والحسبة ص ١٦ والطرق الحكمية ص ٢٦٢.

(٤) أثبت الشافعية والزيدية والحنابلة وبعض الإمامية الخيار للبائعين إن تحقق غبنهم كما مرّ آنفاً، ولذا قال الشافعية: فإذا انتفت علة التحريم السابقة - غبن الجالين وتغيريرهم - جاز التلقي بلا خيار، مثل:

إن التمسوا البيع من المتلقي، ولو مع جهلهم بالسعر.

أو إن اشتراه المتلقي منهم بسعر البلد أو بدونه، وهم عالمون.

أو إذا كان التلقي بعد دخول البلد ولو خارج السوق، لإمكان معرفتهم الأسعار من غير المتلقيين.

أو إذا لم يعرفوا السعر، ولكن اشترى به أو بأكثر^(١).

ومن الإمامية من ذكر بعض ذلك^(٢).

(١) تُحَفَّةُ الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣١٢ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٦ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٤٥٠ وَشَرْحُ الْمَنَهْجِ بِحَاشِيَةِ الْجَمَل ج ٣ ص ٨٩.

(٢) انظر: الرُّوْضَةُ الْبَهِيَّة ج ١ ص ٢٩٢ ومِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٢-١٠٣.

اسْتِكْمَالاً لأقوال الفقهاء في حكمة تحريم التَّلَقِّي، وإن لم يكن له علاقة بموضوع الاحتكار.

قال المازري:

وقد يهجنس في النفس في هذا التَّعْلِيل الذي هو النهي عن غبن الجالب، أنه يناقض النهي عن بيع حاضر لبادٍ، وذلك:

لكون النهي عن بيع حاضر لبادٍ يشير فيه إلى تَسْهِيل الطريق إلى غبن البادي، ألا تراه قال «دعوا الناس، يرزق الله بعضهم من بعض».

ومن الإمامية^(١) من جعل الخيار للبائع من دون تَقْيِيد بغبن.

وأما ثُبُوت الخيار للبائع بلا غبن، فعن أحمد^(٢) والشافعية^(٣) روايتان.

ويثبت الخيار للبائع على الفور، وهو الأظهر عند الشافعية من قولهم^(٤) والأقوى عند الإمامية^(٥). وعند الشافعية في قولهم الآخر يمتد إلى ثلاثة أيام^(٦). وعند الظاهرية يثبت ولو إلى أعوام^(٧).

.....

(١) الخلاف ج ٢ ص ٧٦. وفي مِفْتَاح الكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٤ وهو (في الخلاف والغنية والسرائر والدروس).

(٢) الحِجْبة لابن تَيْمِيَّة ص ١٦ والطُّرُق الحُكْمِيَّة ص ٢٦٢.

(٣) الْمُهَذَّب ج ١ ص ٢٩٢.

(٤) عُمْدَةُ الْأَحْكَام لابن دَقِيقِ الْعِيد ج ٤ ص ٣٤ ونقله الرَّوْضُ النَّضِير ج ٣ ص ٥٨٢. (وهو على الفور) في مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٦ وفيه: قِيَّاساً على خِيار العيب، ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٤٥٠.

(٥) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّة ج ١ ص ٢٩٢. وانظر: الْخِلَاف ج ٢ ص ٧٦ وفي مِفْتَاح الكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٤: (وهو خِيَرَةُ الْمَبْسُوطِ وَالْوَسِيلَةِ وَالسَّرَائِرِ وَنَهَايَةُ الْإِحْكَامِ وَالتَّذْكِيرَةُ وَالدَّرُوسُ وَجَامِعُ الْمَقَاصِدِ وَحَاشِيَةُ الْإِرْشَادِ وَإِضْاحُ النَّافِعِ وَالْمَيْسَةِ وَالْمَسَالِكِ وَالرَّوْضَةُ).

(٦) عُمْدَةُ الْأَحْكَام لابن دَقِيقِ الْعِيد ج ٤ ص ٣٤ ونقله الرَّوْضُ النَّضِير ج ٣ ص ٥٨٢.

(٧) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٤٩.

والنهي عن تلقي الجالب يشير فيه إلى حسم الطريق المؤدية إلى غبنه، ألا تراه يقول، في بعض طرق الحديث، في البائع: إن أتى السوق فهو بالخيار، يشير إلى إثبات حق له في رفع الغبن عنه.

والانفصال عن هذا:

أَنْ التَّلَقِّيَ رَبِّهَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ لِرَاكِبٍ وَاحِدٍ، فَهِيَ مُتَسَاوِيَانِ فِي الْحَرَمَةِ وَالْغَرَرِ، فَلَمْ يَحْصُلْ لِلْمُتَلَقِّيِّ مِنَ التَّرْجِيحِ عَلَى الْجَالِبِ مَا يُوْجِبُ تَسْهِيلَ الطَّرِيقِ إِلَى غَبْنِ الْجَالِبِ. وَأَمَّا بَيْعُ حَاضِرٍ لِبَادٍ، فَإِنَّ الْمَنْفَعَةَ فِي هَذَا النِّهْيِ لَا تَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ، بَلْ تَعْمُ أَهْلَ الْبَلَدِ الَّذِينَ أَتَاهُمُ الْبَدَوِيُّ، لَكُونُهُمْ يَشْتَرُونَ مِنْهُ بِرَخْصٍ إِذَا لَمْ يَبِعْ لَهُمْ سَمْسَارٌ يَسْتَقْصِي لَهُمُ الْأَسْعَارَ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّلَقِّيَّ يَصْلُحُ أَنْ يُعْلَلَ بِعِلَّتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: النِّهْيُ عَنْ غَبْنِ الْجَالِبِ، وَالثَّانِي: النِّهْيُ عَنْ مَضَرَّةِ أَهْلِ السُّوقِ، بِأَنْ يَنْفَرِدَ الْمُتَلَقِّيُّ بِالرِّبْحِ دُونَهُمْ. وَالنِّهْيُ عَنْ بَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ لَا يَصْلُحُ فِيهِ إِلَّا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ رَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ أَهْلِ الْبَلَدِ فِي أَنْ يَسْتَقْصِيَ السَّمْسَارُ لِلْبَدَوِيِّ الْأَسْعَارَ. عَلَى أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ النِّهْيُ عَنْ هَذَا، الْمُرَادُ بِهِ أَلَّا يَغْتَرِ الْبَدَوِيُّ بِمَا يَقُولُهُ لَهُ السَّمْسَارُ، وَإِنَّمَا غَرَضُهُ تَوْفِيرُ الْأَثْمَانِ، وَأَنْ يَبِيعَ بَشْمَنِ غَالٍ لِيَتَوَفَّرَ جُعْلُهُ، فَإِنَّ الْأَجْعَالَ رَبِّهَا كَانَتْ بِقَدْرِ الْأَثْمَانِ. وَقَدْ أَشَارَ الْمَرْوَزِيُّ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، بِأَنَّ النِّهْيَ عَنِ التَّلَقِّيِّ لِنَفْيِ الْمَضَرَّةِ، وَالنِّهْيَ عَنْ بَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ لئَلَّا يَقَعَ الْاسْتَقْصَاءُ مِنَ السَّمْسَارِ الْحَضَرِيِّ. فَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّهْيِ عَنْ بَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ أَلَّا يَبَالِغَ فِي الْاسْتَقْصَاءِ، لَا عَلَى أَنَّ الْبَدَوِيَّ مَغْبُونٌ^(١).

(١) سَرَحَ التَّلَقِّيَّ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٧-١٠١٨.

الأمر الثالث: مراعاة نفع البائع الجالب ونفع أهل السوق:

وهو الصحيح عند ابن العربي^(١)، وبه قال الشوكاني^(٢) وابن حيون^(٣) وأحد أقوال الإباضية^(٤)، بحجة:

أن اجتماعهما لا يتناقض، ولا يجوز الإضرار بواحد منهما^(٥).

ورأى ابن حزم الظاهري أن كلا التعليلين حيطة للجالب أو لأهل البلد فاسد، لأن رسول الله ﷺ لم يفرق بين المؤمنين الحضر والجالين في الحيطة، فهو ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فكلهم مؤمنون، وكلهم في رافته ورحمته سواء، وهو مؤد للشريعة كما أمر.

ولا علة لشيء من أحكام الشريعة إلا ما قاله الله عز وجل: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيَكُفِّرَ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المُلْك: ٢]، و﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، و﴿لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١]^(٦).

الخلاصة:

ومما مر يظهر أن الأمر الأول من الأمور الثلاثة المتقدمة هو الذي يفيد قطعاً حرمة الاحتكار، لأنهم نصوا على مراعاة مصلحة أهل البلد.

(١) عارضة الأخوذى لابن العربي ج ٥ ص ٢٢٨.

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٧. وهو في تحفة الأخوذى ج ٤ ص ٣٤٦ نقلاً عن النيل.

(٣) دعائم الإسلام ج ٢ ص ٣١.

(٤) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٦٩ وفيه ذكر أطفيش: أن هذا عندي أصح الأقوال.

(٥) هذه حجة ابن العربي في عارضة الأخوذى ج ٥ ص ٢٢٨.

(٦) المحلى ج ٨ ص ٤٥٢.

ومثله رأي ابن العربيّ والشُّوكَانِيّ الذي يفيد مراعاة المصلحتين، ومصلحة البلد إحداهما، ولا يخرج عنه قول ابن حَزْم، وذلك ظاهر في تعليله.
وهذا هو الذي يعيننا في بحثنا هذا.

شروط التَّلَقِّي

ذكر الفقهاء شروطاً لتحقيق حُرْمَةِ تَلَقِّي الرُّكْبَان، نُجْمِلُهَا فيما يأتي:

١- لا بُدَّ أن يكون المُتَلَقِّي عالماً بالنهي عن التَّلَقِّي. نصّ عليه الزَّيْدِيَّة^(١) والإماميَّة^(٢) والشَّافِعِيَّة^(٣).

٢- أن يخرج المُتَلَقِّي قاصداً لذلك، فإن خرج لشغل آخر فلا قاهم فاشترى فيه تردد، إذ صيغة التَّلَقِّي تُشعر بالتكلف لفعله والقصد إليه.

وبه قال الزَّيْدِيَّة^(٤) والإماميَّة^(٥)، وللشَّافِعِيَّة في ذلك قولان، أظهرهما التأثيم^(٦)،

(١) الرُّوُض النَّضِير ج ٣ ص ٥٨٢.

(٢) مِفْتَاح الكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٣.

(٣) نِهَايَةُ الْمَطْلَب ج ٥ ص ٤٤٠ وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٥ وَعُمْدَةُ الْأَحْكَام ج ٤ ص ٣٢.

(٤) الرُّوُض النَّضِير ج ٣ ص ٥٨٢.

(٥) الرُّوُضَةُ الْبَهِيَّة ج ١ ص ٢٩٢ وجزم بأنه لم يكن به بأس. وفي مِفْتَاح الكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٣ و ١٠٤: (فلو خرج لغير المُعَامَلَةِ أو اتفاقاً لم يكره، وكذا لو تَلَقَّى ولم يعامل، وكذا لو خرج قاصداً ثم ندم وعزم على العدم ثم عامل، وكذا لو خرج للمُعَامَلَةِ لَكِن الباعة التمسوه بالشراء منهم بسعر البلد وبدونه).

(٦) عُمْدَةُ الْأَحْكَام لابن دَقِيق العَيْد ج ٤ ص ٣٢. وانظره في: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٥. وفي فَتْح الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٤: لو تَلَقَّى الرُّكْبَان أَحَدُ لِسَلَام أو الْفُرْجَةِ أو خرج لحاجة له فوجدهم فباعهم هل يتناوله النهي؟ فيه احتمال، فمن نظر إلى المعنى لم يفترق عنده الحكم بذلك، وهو

وللإباضية ثلاثة أقوال: اثنان كالشافعية، والثالث هو كراهته استحساناً إن علم بحاجة أهل البلد^(١).

وروى مُحَمَّدٌ عن المَالِكِيَّةِ: إنْ خرج قوم لِعَزْوٍ أو تَجَرٍ، فلقوا سِلْعاً، جاز شراؤهم منها لأكلهم، لا لِتَجَرٍ^(٢).

أما الظاهرية فقالوا: لا يحل لأحد تَلَقِّي الجَلَب، سواء خرج لذلك، أو كان ساكناً على طريق الجَلَاب... أَصَرَ ذَلِكَ بالناس أو لم يَضُرَّ^(٣).

٣- إرادة شراء المُتَلَقِّي منهم، فلو باع عليهم المأكول والعلف لم يكره، ولكن لو باع عليهم غير ذلك كره. وهو قول الإمامية^(٤).

٤- أن يكذب المُتَلَقِّي في سعر البلد، ويشتري منهم بأقل من ثَمَنِ المِثْلِ، قاله الجويني^(٥). وهو ليس بشرط في إثبات

الأصح عند الشافعية. وراجع لهذا في نيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٧ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٤٩ وشرح المنهج بحاشية الجمل ج ٣ ص ٨٨ والمهذب ج ١ ص ٢٩٢.

(١) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٢.

(٢) التاج والإكليل للمواق ج ٤ ص ٣٧٩. ونحوه في التوادر والزيادات ج ٦ ص ٤٤٥ عن ابن المَوَاز عن مالك. وهو في شرح الأبي والسنوسي ج ٤ ص ١٧٩ عن ابن المَوَاز.

(٣) المحلى ج ٨ ص ٤٤٩.

(٤) الروضة البهية ج ١ ص ٢٩٢ ومفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٣.

(٥) فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٥ ونيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٧ وسبل السلام ج ٣ ص ٢١ والعدة على عمدة الأحكام ج ٤ ص ٣٣.

وقول الجويني في نهاية المطالب ج ٥ ص ٤٤٠: (صنع المُتَلَقِّي حرام إذا كان عالماً بالحديث، والعقد ينقذ، وللبائع الخيار لنص الحديث، هذا إذا كذب في السعر واسترخص. فأما إذا صدق في السعر واشترى منهم بأقل من ثمن المثل أو بمثل الثمن ففي الخيار وجهان:

أحدهما: يثبت لظاهر الحديث، فإن النبي ﷺ أطلق إثبات الخيار، ولم يفصل بين أن يكذب

الخيار عند ابن دَقِيق العِيد^(١).

٥- أن يُخبرهم بكثرة المؤونة عليهم في الدخول، قاله المُتَوَلَّى من الشَّافِعِيَّة^(٢).

٦- أن يُخبرهم بكساد ما معهم، ليَغْنِهم، قاله أبو إسْحَاق الشَّيرَازِي^(٣).

أو يصدق).

وفي فَتْح البَّاري: صرح الشَّافِعِيَّة أن كون إخباره كذباً ليس شرطاً لثبوت الخيار، وإنما يثبت له الخيار إذا ظهر الغبن فهو المعتبر وجوداً وعدمًا.

الجُوَيْنِيَّ إمام الحرَمَيْن: عبد المَلِك بن عبد الله، الشَّافِعِيَّ، علَم المتأخرين، تَفَقَّه على والده في صباه، ورحل إلى بَغْدَاد والحِجَاز، فجاور بمَكَّة يدرِّس ويُفتي، ثم عاد إلى نَيْسَابُور، وتوفي بها سنة ٤٧٨هـ، من مُصَنَّفَاتِه: البُرْهَان في أُصُول الفِقه.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٤٠٩ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِيِّ ج ٥ ص ١٦٥ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٣ ص ٣٥٨.

(١) في العُبَاب ج ٢ ص ٢٨: (ولا يُشترط أن يكذب في سعر البلد ويشتري بدونه).

ابن دَقِيق العِيد: مُحَمَّد بن عَلِي بن وَهْب القُشَيْرِيَّ القُوصِيَّ، أبو الفَتْح تَقِيَّ الدِّين. تَفَقَّه على المَذْهَبَيْن الشَّافِعِيَّ والمَالِكِيَّ، مجتهد من أكابر العلَمَاء، ولي قَضَاء القُضَاة الشَّافِعِيَّة بوضر. ومات بالقاهرة سنة ٧٠٢هـ. من كتبه: إَحْكَام الأحْكَام، والإِلْمَام، والإِمَام، والافْتِرَاح في بَيَان الاضْطِلَاح.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٧ وتَذَكُّرة الحُفَظ ج ٤ ص ١٤٨١ والمُقَدِّمة الوافية التي كتبها عند تَحْقِيقِي كتابه الافْتِرَاح في بَيَان الاضْطِلَاح، وفيها مصادره.

(٢) المصادر السَّابِقَة.

المُتَوَلَّى: عبد الرَّحْمَن بن مأمون النَّيْسَابُورِيَّ، فقيه مُدَقِّق، أحد أصحاب الوجوه في المذهب الشَّافِعِيَّ، ولد بنَيْسَابُور، ودرِّس ببَغْدَاد، وتوفي بها سنة ٤٧٨هـ. من كتبه: تَيْمَّة الإِبَانَة في فِقه الشَّافِعِيَّة.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٣٠٥ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٣ ص ٣٥٨ وَمِرَاة الْجَنَان ج ٣ ص ١٢٢.

(٣) المصادر السَّابِقَة.

٧- أن يتدئ المُتَلَقِّي فيطلب من الجالب البيع. فلو ابتدأ الجالب بطلب البيع فاشترى منه المُتَلَقِّي لم يدخل في النهي. وهو شرط بعض الشافعية^(١).

٨- أن يضر بأهل البلد، فإذا لم يضر بهم جاز التلقي. وهو قول الحنفية. وهذا على تفسيرهم الأول للتلقي الذي تقدم في تعريفهم له آنفاً في (مراعاة مصلحة أهل البلد).

٩- أن يلبس على الواردين سعر أهل البلدة، بأن يشتري منهم بأرخص من سعر البلد وهم لا يعلمون سعر البلد، سواء تضرر به أهل البلد أم لا، لأنه غرهم. وهذا على التفسير الثاني للتلقي عند الحنفية الذي تقدم آنفاً في (مراعاة مصلحة الجالب).

والشروط المتقدمة تنحصر في العلم والنية والتغريب، وهي شروط استوحاها الفقهاء من عموم الأدلة.

وذهب الصنعاني^(٢) والشوكاني^(٣) إلى أن هذه التقييدات لم يدل عليها دليل، بل الحديث الشريف أطلق النهي، والأصل فيه التحريم مطلقاً.

وهو ما انتهى إليه بعض الإباضية، جاء في شرح النيل: إن المراد به بالأحاديث هو النهي عن التلقي مطلقاً، سواء كان القصد بالتلقي الشراء منهم أو البيع لهم. وذكر أيضاً: لا يجوز التلقي لتجر ولا لغيره، لعموم النهي عن تلقي السوالع حتى تهبط السوق، ولأن المضرة تلحق الجالب وأهل البلد بمبايعته لتجر أو لغير تجر^(٤).

(١) فتح الباري السابق.

(٢) سبل السلام ج ٣ ص ٢١.

(٣) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٧.

(٤) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٦٥ و ١٧٠.

تحديد التَّلَقِّي

للفُقَهَاءِ فِي بَيَانِهِ قَوْلَانِ:

القول الأول: لا يكون التَّلَقِّي إِلَّا خَارِجَ الْبَلَدِ.

وهو قول الهَادَوِيَّةِ^(١) وَالشَّافِعِيَّةِ^(٢) وهو قول عند الإِمَامِيَّةِ^(٣)، بِحُجَّةٍ:

أَنَّ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبَ لِلْمَنْعِ هُوَ تَغْيِيرُ الْجَالِبِ، فَلَوْ قَدِمَ الْبَلَدَ أَمْكَنَهُ مَعْرِفَةُ السَّعْرِ، وَطَلَبَ الْحِظِّ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ فَذَلِكَ تَقْصِيرٌ مِنْهُ، وَأَمَّا إِمْكَانُ مَعْرِفَتِهِ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ الْبَلَدِ فَنَادِرٌ^(٤).

القول الثاني: لا يكون التَّلَقِّي إِلَّا خَارِجَ السُّوقِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ.

وهو قول اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ^(٥)

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢١. وانظر: الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٣ ص ٢٩٧.

(٢) تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ لابن حَبَرٍ ج ٤ ص ٣١٢ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٦ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٥٠ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٨٨-٨٩ وَفَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٥ وَأَوْجُزُ الْمَسَالِكِ ج ١٣ ص ٢٢٣ نَقْلًا عَنْ فَتْحِ الْبَارِي، وَسُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢١ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٨.

(٣) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٢ فِي التَّحْرِيرِ وَالرَّوَضَةِ.

(٤) فَتْحُ الْبَارِي، وَسُبُلُ السَّلَامِ، وَأَوْجُزُ الْمَسَالِكِ، السَّابِقَةُ.

وراجع: بَيَانُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي عِلَّةِ الْمَنْعِ هَلْ هُوَ لِمَصْلَحَةِ الْجَالِبِ أَوْ لِمَصْلَحَةِ أَهْلِ

الْبَلَدِ...؟

(٥) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٨ وَفَتْحُ الْبَارِي السَّابِقِ وَنَقَلَ فِيهِ عَنِ اللَّيْثِ كِرَاهَةَ التَّلَقِّيِ وَلَوْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ حَتَّى تَدْخُلَ السَّلْعَةُ السُّوقَ. وَهُوَ فِي أَوْجُزِ الْمَسَالِكِ ج ١٣ ص ٢٢٤ نَقْلًا عَنْ فَتْحِ الْبَارِي.

وَفِي الْاسْتِذْكَارِ ج ٧ ص ٤١٤-٤١٥: (قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: أَكْرَهُ تَلَقِّيَ السَّلْعِ وَشَرَاءَهَا فِي

وإسحاق^(١) والحسن بن حي^(٢) والمالكية^(٣) والحنابلة^(٤) والظاهرية^(٥) والزيدية^(٦) وهو الأقرب عند الإمامية^(٧)، ودليله ما يأتي:

من المنقول:

أ- حديث ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نتلقى الركبان، فنشتري منهم الطعام، فنهانا النبي ﷺ أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام.

ب- وقال ابن عمر رضي الله عنهما: كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق، فيبيعونه في مكانه، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعه في مكانه حتى ينقلوه.

أخرجهما البخاري.

الطريق، ولو على بابه، حتى تقف السلعة في سوقها التي تباع فيها.

فإن تلقى أحد سلعة فاشترها، ثم علم به، فإن كان بائعها لم يذهب ردت إليه حتى تباع في السوق، وإن كان قد ذهب أخذت من مشتريها، وبيعت في السوق، ودفع إليه ثمنها.

قال: فإن كان على بابه، أو في طريقه، فمرت به سلعة يريد صاحبها سوق تلك السلعة، فلا بأس أن يشتريها إذا لم يقصد التلقي، لأنه ليس بمتلق، وإنما التلقي أن يعتمد إلى ذلك).

(١) فتح الباري السابق، وسبل السلام ج ٣ ص ٢١، ونيل الأوطار، وأوجز المسالك، السابقان.

(٢) الاستذكار ج ٧ ص ٤١٦.

(٣) التاج والإكليل ج ٤ ص ٣٧٩ ومعه مآهب الجليل ص ٣٨٠ والنوادر والزيادات ج ٦ ص ٤٤٣-٤٤٥ عن ابن المَوَاز والواضحة والعُتبية، والاستذكار ج ٧ ص ٤١٣ والمصادر السابقة.

(٤) المغني ج ٤ ص ٢٨٢ وفتح الباري، وسبل السلام، ونيل الأوطار، السابقة.

(٥) المحلى ج ٨ ص ٤٤٩ وفيه: (لا يحل التلقي، ولو أنه على السوق على ذراع فصاعداً).

(٦) الروض النضير ج ٣ ص ٥٨١. وانظر: البحر الزخار ج ٣ ص ٢٩٧.

(٧) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٠٢.

فوجه الاستدلال بِذَلِكَ هو:

أَنَّ القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقياً، وَأَنَّ مُتَتَهَى التَّلَقِّي ما فوق السُّوق^(١).
والمَعْقُول:

هو أن حقيقة السَّعر لا تَنكُشف للبائع إِلَّا بِبُلُوغِهِ السوق، فخارجه يكون موضع التَّغْرِير^(٢)، فلو فرض تقصير الرُّكْبَان عن طلب السعر بعد بُلُوغِهِم السوق لم يضر إذ أتوا من أنفسهم^(٣).

والراجع من القولين هو الثاني، لما يأتي:

١ - صراحة الحَدِيث الشَّرِيف، ولا مجال للدليل العقلي أمامه.

٢ - إن تغرير الجالب قد يكون في البلد قبل وُصُولِهِ إلى السوق لجهالة سعره، إِلَّا أَنَّ التَّغْرِير لا يكون في السوق لوضوح السعر.

٣ - التَّلَقِّي في السوق لا ينفرد به أحد دون أهل البلد، بخلاف المُتَلَقِّي خارج السوق، لاحتمال انفراده به، فلا يرى السلع القادمة غَيْرُهُ، وعندئذٍ يحتكرها فيُضَرُّ بالناس.

مسافة التَّلَقِّي المنهي عنه

ذكر الفقهاء أقوالاً في تحديد مسافة التَّلَقِّي الممنوع، وقول كل منهم مبني على الأصل الذي ذهب إليه، من أن التَّلَقِّي يكون خارج السوق أو خارج البلد كما تَقَدَّمَ آنفاً.

(١) سُبُل السَّلَام ج ٣ ص ٢١. والحَدِيث الأول في الرَّوْض النَّضِير ج ٣ ص ٥٨١. وراجع

الحَدِيثَيْن في: صَحِيح البُخَارِيِّ: ٣٤ كتاب البَيْع، ٧٢ باب مُتَتَهَى التَّلَقِّي، رقم ٢١٦٦ و٢١٦٧. / فَتْح البَارِي ج ٤ ص ٣٧٥.

(٢) الرَّوْض النَّضِير ج ٣ ص ٥٨٢.

(٣) المصدر السَّابِق.

وهذه الأقوال هي:

- ١- المسافة التي لا تقصر بها الصلاة، فإن تَلَقَّى بمسافة تقصر بها الصلاة فصاعداً فلا بأس، وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^(١).
- ٢- مَسِيرَة يوم فأكثر، وهو قول بعض المَالِكِيَّةِ^(٢).
- ٣- أربعة فَرَاسخ، فإذا زاد لم يكن مُتَلَقِّياً، لأنه سفر للتجارة. وهو قول الإمامية^(٣).

- (١) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٠ وَفَتْح الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٥ وَنَيْل الْأَوْطَار ج ٥ ص ١٧٧.
سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: بن سَعِيد بن مَسْرُوق، أبو عبد الله الْكُوفِيُّ. قال شُعْبَةُ وَسُفْيَان بن عُيَيْنَةَ وَأَبُو عَاصِم وابن مَعِين وغير واحد من الْعُلَمَاء: سُفْيَان أَمِير الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيث. وقال ابن مَهْدِي: كَانَ وَهَب يُقَدِّم سُفْيَانَ فِي الْحِفْظ عَلَى مَالِك. توفي بِالْبَصْرَةِ سنة ١٦١ هـ.
تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٤ ص ١١١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ١ ص ٣١١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَار ص ١٦٩ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَات ج ١ ص ٢٢٢.
 - (٢) الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ ص ٢٨٥.
 - (٣) فِي الْإِسْتِذْكَار ج ٧ ص ٤١٣: (رَوَى ابْن وَهْب عَنْ مَالِك أَنَّهُ كَرِهَ تَلْقِي السَّلْعِ فِي مَسِيرَةِ الْيَوْمِ وَالْيَوْمِينَ). وَقَالَ ابْن الْعَرَبِيِّ فِي عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ ج ٥ ص ٢٢٧: (الْيَوْمَانِ رِوَايَةُ ابْن وَهْب عَنْ مَالِك). وَذَكَرَ الْأُبَيْي وَالسَّنُوسِيُّ ج ٤ ص ١٧٩: (الْيَوْمَانِ رِوَايَةُ ابْن وَهْب) عَنْ ابْن الْعَرَبِيِّ فِي الْعَارِضَةِ. وَفِي شَرْحِ الْمُوطَأِ لِلزُّرْقَانِيِّ ج ٣ ص ٣٣٨: (فِي حَدِّهِ يَوْمَيْنِ رِوَايَةُ عَنْ مَالِك). وَالْقَوْلُ (يَوْمَانِ) فِي شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيل ج ٥ ص ٩٢.
- (٣) الْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ١٤٨ وَالْخِلَافُ ج ٢ ص ٧٦ وَالرَّوَضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٩٢ وَمِفْتَاح الْكِرَامَةِ - متاجر ص ١٠٣ و ١٠٥.

قالوا: ولو قصد الحد فصادفه دونه لم يكن تَلَقِّياً، أو قصد دونه فبلغه فقد فعل مكروهاً في قطع الطريق، ولم تَكْرَهُ الْمُعَامَلَةُ. ومثله: لو قصد رَكْباً خصوصاً فصادف غيره، وجاهل المسافة مُتَلَقٍّ، وقاصد ما فوق المسافة عازماً على الْمُعَامَلَةِ فيما دون فيه وجهان، ولا يبعد كونه مُتَلَقِّياً، ومثله: من تلقاهم لإظهار المحبة ليسامحوه في الْمُعَامَلَةِ فِي الْبَلَدِ، ولا يبعد أنه غير مُتَلَقٍّ، ومن

٤- فَرَسْحَان (سته أميال)، وهو المرجح في المذهب المَالِكِي^(١)، وربما يفهم من ابن يُونُس والبَاجِي^(٢)، وبه قال بعض الإباضِيَّة^(٣).

فإذا كان على ستة أميال فأكثر فلا يحرم، لأنه يعتبر سَفَرًا^(٤).

٥- فَرَسَخ (ثلاثة أميال)، فلا يحرم التَّلَقِّي إذا كان على مسافة أكثر منها، وبه قال

أجرى الصيغة ولم يقبض مُتَلَقٍّ على الظَّاهِر. / مِفْتَاحُ الْكِرَامَةِ - متاجر ص ١٠٦، وانظر الأخبار في هذا التحديد في: تفصيل وسائل الشَّيْخَة ج ١٧ ص ٤٤٢.

- (١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِد ج ٢ ص ١٦٥ والشرح الكبير للدَّرْدِير والدُّسُوقِي عليه ج ٣ ص ٧٠. والقول في: عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ ج ٥ ص ٢٢٧ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِك. والقوانين الفقهية ص ٢٨٥ والشرح الصغير وحاشية الصَّاوِي عليه ج ٣ ص ١٠٨ وفي النُّوَادِر والزِّيَادَات ج ٦ ص ٤٤٣ عن ابن المَوَاز، وفي الاستذكار ج ٧ ص ١٣ لِمَالِك. وفي شرح الموطأ للزُّرْقَانِي ج ٣ ص ٣٣٨: (في حده بفرسخين رَوَايَةٌ عَنْ مَالِك، وحكى ابن عبد البر وعياض عن مَالِك جوازه على ستة أميال. قال الأُبَيّ: والمذهب منعه كما يفيد كلام شيخنا، يعني ابن عَرَفَةَ). وهو في شرح الأُبَيّ على مُسْلِم ج ٤ ص ١٧٩ وفيه: (وهو خلاف مُقْتَضَى قول عِيَاضُ إِبَاحَتِهِ فِي السَّتَةِ). وانظر: شرح الخَرَشِيِّ على سَيِّدِي خَلِيل وحاشية العدوي عليه ج ٥ ص ٨٥ وَمَنْحُ الْجَلِيل ج ٢ ص ٥٧٦. وانظر القول: (فرسخان) في: شرح الزُّرْقَانِي على مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيل ج ٥ ص ٩٢.
- (٢) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ ج ٤ ص ٣٧٩. وسيأتي في القول رقم ٧ قول البَاجِي وهو يخالف هذا.

ابن يُونُس: هو أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن يُونُس، تَمِيمِي صِقْلِي، كان فقيهاً إماماً عالماً فَرَضِيّاً، وكان ملازماً لِلجِهَادِ موصوفاً بِالنَّجْدَةِ، أَلَفَ كِتَاباً جَامِعاً لِمَسَائِلِ الْمُدَوَّنَةِ، وَأَضَافَ إِلَيْهَا غَيْرَهَا مِنَ النُّوَادِرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ لِلْمُدَاكِرَةِ. توفي سنة ٤٥١ هـ. ويُعَبَّرُ عَنْهُ ابْنُ عَرَفَةَ بِالصِّقْلِيِّ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٤٠ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيل ج ١ ص ٣٥ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٨٠٠ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ١١١.

(٣) النِّيلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ، وشرحه ج ٨ ص ١٧٠ و١٧٢.

(٤) حَاشِيَةُ الدُّسُوقِي عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٣ ص ٧٠.

بعض المالكية^(١).

٦- ميل، فإن كان التلقي على مسافة أزيد من الميل فلا يحرم، وهو قول عند المالكية أيضاً^(٢).

(١) الشرح الكبير للدردير والدسوقي عليه السابق، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ج ٣ ص ١٠٨.

(٢) القوانين الفقهية ص ٢٨٥ والشرح الكبير والدسوقي عليه، وحاشية الصاوي، السابقان، وعارضة الأخوذي ج ٥ ص ٢٢٧ رواية عن مالك. والأبني والسنوسي ج ٤ ص ١٧٩ عن ابن العربي في العارضة. وفي شرح الموطأ للزرقاني ج ٣ ص ٣٣٨: (في حده بميل رواية عن مالك). والقول (ميل) في شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ج ٥ ص ٩٢. وفتح الباري ج ٤ ص ٣٧٥.

وللمالكية تفصيل يجدر بنا ذكره وهو:

أن المعتمد عندهم كما قال ابن سراج^(١): من كان على مسافة زائدة على ما يمنع تلقي البلدي منه، له الأخذ مطلقاً لقوته أو للتجارة، سواء كان لها سوق تباع به في البلد المجلوب إليه أم لم يكن لها سوق، كأن تباع بالبيوت^(٢).

ومن كان على مسافة يمنع التلقي منها:

فإن كان لها سوق أخذ لقوته فقط، وإن لم يكن لها سوق أخذ لقوته أو للتجارة^(٣). وأما بعد

.....

(١) الشرح الكبير للدردير والدسوقي عليه ج ٣ ص ٧٠.

ابن سراج: أبو الحسن علي بن عبد الواحد بن محمد بن سراج السجلماسي الجرائري الأنصاري، الحافظ المتفنن، أخذ عن أئمة من أهل فاس ومصر. له مؤلفات منها تفسيره ولم يكمل، وشرح التُّخفة لم يخرج من المسودة، والأشباه والنظائر في فقه عالم المدينة، ومنظومات في علوم عديدة. توفي بالجرائر سنة ١٠٥٧ هـ.

شجرة النور الزكية ص ٣٠٨.

(٢) المصدر السابق، وضعت الدسوقي ما روي أنه يشتري لقوته لا للتجارة كما هو وارد في التاج والإكليل للمواق ج ٤ ص ٣٧٩ ومواهب الجليل للخطاب ج ٤ ص ٣٨٠ والشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٧٠.

(٣) الشرح الكبير للدردير والدسوقي عليه ج ٣ ص ٧٠.

٧- لا يجوز التَّلَقِّي من مسافة قريبة أو بعيدة.

وَصُوبُهَا البلد فالشراء لا يجوز للقُوت أو للتجارة إن كان لها سوق حتى تصل إليه، وإلا جاز الأخذ للقُوت أو للتجارة بمجرد الوُصُول^(١).

وتخرج عن التَّلَقِّي إذا رجع رُبُّهَا بها منه^(٢)، كخروج بعض أهل البلد لشراء حوائطه ثم يبيع هو لهم، وقيل كالتَّلَقِّي^(٣).

وإذا وصلت السلع الساحل في السفن وهو مُنتَهَى سفرها جاز المضي إليها والشراء منها لمشقة انتقالها^(٤)، إلا أن يقصد الضرر فلا يَصْلَح، لأنه من باب الاحتِكَار^(٥).

وأما إن ورد خبرها قبل أن ترد فيشتريها رجل على الصفة قبل وُصُولها، فقال مَالِك: لا خَيْر فيه، وهو من التَّلَقِّي^(٦).

وَرَوَى مُحَمَّدٌ: إن خرج قوم لغزو أو تَجَرٍّ، فلقوا سِلْعاً، جاز شراؤهم منها لأكلهم لا لَتَجَرٍّ،

.....

(١) المصدر السَّابِق، وَمَوَاهِب الْجَلِيل لِلْحَطَّابِ السَّابِق، نَقْلًا عن ابن رُشْد وعن النوادر من ابن المَوَاز ومن الواضحة.

وفي التَّاج والإكْلِيل للمَوَاق ج ٤ ص ٣٧٩: (الذي ينبغي أن تكون به الفتوى، وكان سَيِّدِي ابن سِرَاج رَحِمَهُ اللَّهُ يفتي به ويعزوه للمَازِرِيِّ وغيره، هو نَصُّ ابن حَبِيب، وقال: إنه قول مَالِك وأصحابه، وما نقل ابن أَبِي زَيْدٍ في مُخْتَصَرِهِ غيرَه، ونصه: ما كان من سلعة لها سُوق فلا يتاعها وإن مرت على باب داره في الحضرة لقُوتَه ولا لتجارته حتى يهبط بها السوق. وما لم يكن لها سُوق فله ذَلِكَ فيها إذا دخلت بيوت الحاضرة، وإن لم تبلغ الأسواق. ومن منزله خارج الحضرة قريباً أو بعيداً فليشتَرِ مما مَرَّ به لقُوتَه، ولا يشتَرِ للتجارة إلا في سُوق تلك السلعة. وإذا وقعت السلعة موقعها في السوق ثم رَدَّها صاحبها خرجت عن التَّلَقِّي، وحلَّ لمن مرت به شراؤها أو من دار البائع. اهـ).

وهَذَا فِي النُّوَادِر وَالزِّيَادَات ج ٤ ص ٤٤٤ عن الواضحة، وفيها: هَذَا قول مَالِك وأصحابه.

وانظر تفريعات أُخْرَى في هَذَا الباب في: تَحْقِيقُ النَّاطِرِ ص ٨٩-٩٠.

(٢) مَوَاهِب الْجَلِيل ج ٤ ص ٣٨٠ والتَّاج والإكْلِيل ج ٤ ص ٣٧٩.

(٣) مَوَاهِب الْجَلِيل السَّابِق.

(٤) مَوَاهِب الْجَلِيل ج ٤ ص ٣٨٠ والتَّاج والإكْلِيل ج ٤ ص ٣٧٩ عن مُحَمَّد.

(٥) التَّاج والإكْلِيل السَّابِق.

(٦) التَّاج والإكْلِيل السَّابِق.

وهو قول الزيدية^(١) والظاهرية^(٢) وبعض الإباضية^(٣)،
وهو الظاهر عند الحنابلة والشافعية والحنفية^(٤)،

وكذلك القرى يمرون بهم^(١).

وإذا اختزن الطعام في الطريق بموضع ليس فيه سوق، فقال ابن القاسم: إن بدا له أن يبيعه فيه جاز ذلك ولم يكن به بأس، وقال ابن رشد فيه تفصيل.

أما إن باعه من أهل ذلك الموضع ليأكلوه أو لبيعه فلا بأس بذلك، لأنه قد صار باخترانه في ذلك الموضع كأنه قد أصيب فيه.

وأما إن باعه ممن خرج من أهل الحاضرة لشرائه فيجري على الاختلاف في أهل الحاضرة^(٢).

والتجار يخرجون إلى الأجنة يشترون من ثمارها:

أجاز ذلك ابن القاسم ورواه عن مالك، وينبغي أن تكون به الفتيا.

وقال أبو عمر: جملة قول مالك، إن كان التلقي على رأس ستة أميال فإنه جائز، ولا أعلم خلافاً في جواز خروج الناس إلى البلدان في الأمعة والسلع، ولا فرق بين البعد والقرب في ذلك، وإنما التلقي من خرج بسلة يريد بها السوق، فأما من قصدته في موضعه فلم تتلق^(٣).

(١) الروض النصير ج ٣ ص ٥٨١ والبحر الزخارج ج ٣ ص ٢٩٧.

(٢) المحلى ج ٨ ص ٤٤٩.

(٣) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٠ ورجحه الشيخ أطفيس.

(٤) لم أعثر - فيما تيسر لي من مراجع - لفقهاء هذه المذاهب على تحديد مسافة التلقي، وإنما أخذت ذلك من إطلاق تعريفهم، إلا ما في فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٥ قوله: وهو ظاهر إطلاق الشافعية.

.....

(١) التاج والإكليل السابق. وتقدم هذا آنفاً في الشرط الثاني من شروط التلقي.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق. وانظر بعض هذا في: الاستدكار ج ٧ ص ٤١٣.

وبه قال البَاجِيّ من المَالِكِيَّة^(١).

وَحُجَّةُ ذَلِكَ:

أ- ما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ من حَدِيثِ عبد الله بن عُمَرَ قال: (كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ، فنشتري منهم الطعام، فهناك النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سَوْقُ الطَّعَامِ).

ووجه الاستدلال به: أَنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِ التَّلَقِّي يعم القريب والبعيد.

ب- التَّلَقِّي خارج السوق موضع التغيرير وجهالة سعر البلد، ولا تَنكُشِفُ الحقيقة للجالب إِلَّا بِبُلُوغِهِ السَّوْقِ^(٢). وعليه فَإِنَّ التَّلَقِّي ممنوع في المسافة قريبة أو بعيدة عن السوق.

ج- أن هَذَا فيه مضرة عامة على الناس، لأن من تلقاها أو اشتراها غلاها على الناس وانفرد ببيعها، فمنع من ذَلِكَ ليصل بائعوها بها إلى البلد فيبيعونها في أسواقها، فيصل كل أحد إلى شرائها والنيل من رخصها^(٣).

الرأي المُخْتَار:

هو هَذَا الرأي الْأَخِيرُ لما يَأْتِي:

أ- لأن تقدير المسافة بالأميال وغيرها يعود إلى ما يعتبر سَفَرًا للتجارة.

ب- تحديد المسافة لا يَقْوَى أمام إطلاق الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ لها.

ج- توفر عِلَّةُ النهي - التغيرير والاحتكار - في المسافة القريبة والبعيدة على السواء.

(١) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِيّ ج ٥ ص ١٠١ وَشَرَحَ الْمُؤَطَّأُ لِلزُّرْقَانِيّ ج ٣ ص ٣٣٨ عن البَاجِيّ. وَشَرَحَ الزُّرْقَانِيّ على مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيل ج ٥ ص ٩٢ عن البَاجِيّ.

(٢) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨١-٥٨٢ وَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ أَنْفَاءً.

(٣) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِيّ السَّابِق.

٢- بيع الحاضر للبادي

الحاضر: هو المقيم في المدن والقرى.

والبادي: هو المقيم في البادية^(١).

ولهذا البيع صورتان، سأعرضهما بعد قليل، مع تعريف الفقهاء لكل صورة.

وقد جعل الفقهاء لفظ (البادي) في الحديث الشريف (لا بيع حاضر لبادٍ) لبيان الحال الغالبة، وليست قيداً.

ولهذا ألحق الحنابلة^(٢) والإمامية^(٣) والزيدية^(٤) بالبادي كل غريب جالب للبلد، سواء كان بدوياً أم قروياً أم من بلدة أخرى.

وعدّى الشافعية المنع إلى أي شخص^(٥)، وإن كان من أهل البلد، ولذا قالوا:

(١) حاشية الشلبي على تبين الحقائق للزليجي ج ٤ ص ٦٨ ورد المختار ج ٤ ص ١٨٣ واللباب شرح الكتاب ج ١ ص ٢١٦ والروض النضير ج ٣ ص ٥٧٩ وتتحفة المحتاج ج ٤ ص ٣٠٩ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٦ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧ وشرح المنهج وحاشية الجمل عليه ج ٣ ص ٨٧-٨٨ والغرر البهية ج ٤ ص ٥٣٠ وحاشية الشرقاوي على التحفة ج ٢ ص ١٠ وتحفة الأخوذي ج ٤ ص ٣٤٧ والمبدع ج ٤ ص ٤٥.

وفي عارضة الأخوذي ج ٥ ص ٢٢٩: (الحاضر في العربية من كان مقيماً على الماء، والبادي من كان من أبناء ماء السماء. وكذلك فسرهُ فقيه العرب مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ عَنهُ).

(٢) المغني ج ٤ ص ٢٧٩ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٣ والمبدع السابق نقلاً عن المغني والشرح.

(٣) الروضة البهية ج ١ ص ٢٩٢ ومفتاح الكرامة - متاجر ص ١٤١.

(٤) الرّوض النّضير ج ٣ ص ٥٧٩.

(٥) تحفة المحتاج ج ٤ ص ٣٠٩ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٦ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧ وشرح المنهج - حاشية الجمل ج ٣ ص ٨٨ والغرر البهية السابق، وحاشية الشرقاوي على

فلو قال حاضر لحاضر، أو بادٍ لباد، أو بادٍ لحاضر، أو بالعكس، حرم على القائل لا المَقُول له^(١).

ولو كان بعض أهل البلد عنده متاع مخزون فأَخْرَجَهُ لبيعه حالاً بسعر يومه، فتعرض له من يطلب أن يفوضه له، لبيعه له تدريجاً بأعلى، حرم، لتوافر العلة التي حرم بها هذا البيع^(٢).

أما المَالِكِيَّةُ فلهم ثلاثة أقوال في البادي هي:

١ - أنه العَمُودِيَّ خاصة، وهو الأظهر عندهم.

٢ - القَرَوِيَّ.

٣ - كل وارد على محل، ولو كان مَدَنِيًّا^(٣).

وفي قولهم الثالث يوافقون الفقهاء الآخرين المتقدم ذكرهم.

التُّحْفَةُ ج ٢ ص ١٠. وانظر: فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧١.

(١) حَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٨٨ عن الْبِرْمَاوِيِّ.

وَالْحَنَابِلَةُ يجوزون البيع إذا كان القادم من أهل البلد. / مَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٣ ص ٥٦.

(٢) تُّحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣٠٩ وحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٨٦ نَفْلًا عن تُّحْفَةِ الْمُحْتَاجِ.

(٣) راجع هذه الأقوال في: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٣ ص ٦٩ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ، وَالتَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ ج ٤ ص ٣٧٨ والقوانين الْفَقْهِيَّةُ ص ٢٨٥ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٠٣ وَشَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلِ ج ٥ ص ٩١ وحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ. وهذه الأقوال في: الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ ج ٩ ص ٣١٠ وتُّحْفَةُ النَّاطِرِ ص ٨٨-٨٩ وَلَكِنْ الْقَوْلُ الثَّانِي فِيهِمَا: (هم أهل العمود وأهل القرى دون أهل المدن).

وراجع أيضاً: فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧١ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٤ عن فَتْحِ الْبَارِي، وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٧٩-٥٨٠.

الْعَمُودِيَّ: نسبة للعمود، لنصب بيته من نحو الشعر عليه. أي: ساكن بادية. / مَنَحُ الْجَلِيلِ

ج ٢ ص ٥٧٤.

حكم بيع الحاضر للبادي

الكلام عن حكم هذا البيع من وجهين:

أحدهما: من جهة الحرمة والكراهة. وثانيهما: من جهة الصحة والبطلان.

الوجه الأول: حكمه من جهة الحرمة والكراهة:

وَرَدَ النّهي عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عن هَذَا الْبَيْعِ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلَقِّي، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ^(١).

وعن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ

(١) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلَقِّي وَإِنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ:

بِهَذَا اللَّفْظِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، ٣٤ كِتَابُ الْبَيْعِ، ٧١ بَابُ النَّهْيِ عَنِ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ، رَقْم ٢١٦٢. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٣. وانظر رقم ٢١٦٠ بلفظ مقارب. ونحوه أيضاً في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢١ كِتَابُ الْبَيْعِ، ٦ بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي، رَقْم ١٥٢٠، ج ٣ ص ١١٥٧.

وُسْنُنُ التِّرْمِذِيِّ: ١٢ كِتَابُ الْبَيْعِ، ١٣ بَابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، رَقْم ١٢٢٢، ج ٤ ص ٢١٨ وفيه: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وُسْنُنُ ابْنِ مَاجَهَ: ١٢ كِتَابُ التَّجَارَاتِ، ١٥ بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، رَقْم ٢١٧٥، ج ٢ ص ٧٣٤.

وُسْنُنُ النَّسَائِيِّ: كِتَابُ الْبَيْعِ - بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي، ج ٧ ص ٢٥٦.

وُسْنُنُ الدَّارَقُطْنِيِّ ج ٣ ص ٧٤.

وَفِي تَيْسِيرِ الْوُصُولِ ج ١ ص ٨٢: أَخْرَجَهُ السَّيِّدُ.

يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ^(١).

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نُهِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ^(٢).

(١) حَدِيثُ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ... إلخ:

بهَذَا اللفظ فِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ ج ٧ ص ٢٥٦.

وَسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: رَقْم ١٢٢٣، وَفِيهِ: حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ.

وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: رَقْم ٢١٧٦.

وَوُرِدَ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ: رَقْم ١٥٢٢. وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ١٧ كِتَابُ الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَاتِ، ٤٧ بَابُ فِي

النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، رَقْم ٣٤٤٢، ج ٣ ص ٧٢١.

وَفِي تَيْسِيرِ الْوُصُولِ ج ١ ص ٨١: أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ.

وَفِي مُتَّقَى الْأَخْبَارِ - نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٣: رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ.

وَهُوَ فِي تَفْصِيلِ وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ ج ١٧ ص ٤٤٥ وَفِيهِ خَبْرَانِ آخِرَانِ فِي ذَلِكَ.

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ السُّلَمِيُّ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ الثَّانِيَةَ مَعَ أَبِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ،

كَانَ مِنَ الْمُكْثَرِينَ الْحَفَاطَ لِلْسُّنَنِ، وَكَفَّ بَصْرَهُ آخِرَ عُمُرِهِ. وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٧٤هـ،

وَقِيلَ غَيْرُهُ.

الاشْتِغَابُ ج ١ ص ٢٢١ وَأَشَدُّ الْغَايَةِ ج ١ ص ٢٥٦ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٢١٣ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ

ج ٢ ص ٤٢.

(٢) حَدِيثُ أَنَسٍ: قَالَ: نُهِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ... إلخ:

بهَذَا اللفظ فِي: صَحِيحِ مُسْلِمٍ: رَقْم ١٥٢٣.

وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ: ج ٧ ص ٢٥٦.

وَبِلَفْظٍ مُقَارِبٍ فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: رَقْم ٣٤٤٠. وَوُرِدَ الْجُزْءُ (نُهِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي

وعن طاووس عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ. قال: فقلتُ لابنِ عَبَّاسٍ: ما قوله: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قال: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارٌ^(١).

وسبب هذا النهي هو:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ السَّابِقُ رَقْم ٢١٦١.

وفي تَبْسِيرِ الْوُصُولِ ج ١ ص ٨١: رواه الخمسة إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

وفي كَنْزِ الْعَمَالِ ج ٤ ص ٩٢: رواه عبد الرزاق في الجامع وابن أبي شيبَةَ.

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: بن النَّضْرِ الْأَنْصَارِيُّ النَّجَارِيُّ، خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَحَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ وَدُفِنَ بِهَا سَنَةَ ٩١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَكَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِهَا.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٧١ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ١٢٧ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٧١ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٤٤ رَقْم ٢٣ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٣٥.

(١) حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ... إلخ:

بهذا اللفظ في: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: رَقْم ٢١٥٨ ونحوه فيه برقم ٢١٦٣ و٢٢٧٤. وانظره بلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: رَقْم ١٥٢١، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: رَقْم ٣٤٣٩، وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: رَقْم ٢١٧٧، وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ: التَّلَقِّي ج ٧ ص ٢٥٧.

وفي مُتَنَقَى الْأَخْبَار - نَيْل الْأَوْطَار ج ٥ ص ١٧٤: رواه الجماعة إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

وفي كَنْزِ الْعَمَالِ ج ٤ ص ٩٢ رواه عبد الرزاق في الجامع.

طاووس: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيِّ، سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَطَائِفَةً، كَانَ رَأْسًا فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَكَانَ شَيْخَ أَهْلِ الْيَمَنِ وَبِرْكَتِهِمْ وَمَفْتِيهِمْ، لَهُ جَلَالَةٌ عَظِيمَةٌ، وَكَانَ كَثِيرَ الْحَجِّ فَاتَّفَقَ مَوْتُهُ بِمَكَّةَ سَنَةَ ١٠٦ هـ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ الْخَلِيفَةُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٩٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٨.

أن أهل البادية كانوا يجلبون السلع فيبيعونها بسعر يومهم لما يلحقهم من المؤونة في حبسها والمقام عليها، فيشتريها أهل المَدِينَةِ ويصيبون من أثمانها فضلاً إذا أمسكوها، فعمد قوم من سماسرة الأسواق فتربصوا للبادية بامتعتهم، حتى إذا انقطع الجلب باعوها لهم بأوفر الأثمان، فشكى ذلك إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أو بلغه ذلك من غير شكوى، فنَهَى عن ذلك وقال: لا يبيع حاضر لبادٍ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض^(١).

إِلَّا أَنَّ الْفُقَهَاءَ اختلفوا في مقصود النهي عن بيع الحاضر للبادي، على أقوال هي:
القول الأول: الحُرْمَةُ:

وهو قول طَلْحَةَ بن عُبَيْد الله وابن عَمَرَ وأبي هُرَيْرَةَ وأنس وعُمَرَ بن عبد العزيز والليث^(٢)

(١) الحاوي للماوردي ج ٥ ص ٣٤٧ في شرحه كلام الإمام الشافعي في مُحْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ.

(٢) الْمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٣ وورد فيها: (ومن كره هذا البيع... «هُؤُلَاءِ» ومالك والشافعي). وأوجز المسالك ج ١٣ ص ٢٣٠ نقلاً عن الْمُغْنِي. وقول أنس في الحاوي ج ٥ ص ٣٤٦ منع بيع الحاضر للبادي بكل حال. وفيه قول طَلْحَةَ مع تأويله.

أقول: حملت قول الكراهة على التحريم، لأن رأي مالك والشافعي صريح بالحُرْمَةِ، ولأن الكراهة كما صرح ابن قُدَامَةَ في رَوْضَةِ النَّاظِرِ قد تطلق على المحظور.

طَلْحَةَ بن عُبَيْد الله: بن عثمان القرشي التيمي، أبو مُحَمَّد. ويعرف بطَلْحَةَ الْخَيْرِ، وطلحة الفياض. ولما قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بينه وبين كعب بن مالك، أبلى يوم أُحُدَ بلاءً حسناً، ووقى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بنفسه واتفق النبل عنه بيده، حتى شَلَّتْ إصبعه. وهو أحد العشرة المُبَشَّرَةِ بالجنة، وأحد الستة الذين جعل عُمرُ فيهم الشُّورَى. مات سنة ٣٦ هـ.

والشافعية^(١)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، وبه قال المالكية^(٣) والظاهرية^(٤) وبعض الزيدية^(٥) وبعض فقهاء الإمامية^(٦) والحنفية^(٧) وابن حيون^(٨)، وهو أحد أقوال

(١) الأم ج ٣ ص ٨٢ ومختصر المزني ج ٢ ص ٢٠٥ والمهذب ج ١ ص ٢٩١ والمجموع- التكملة الثانية ج ١٣ ص ٢١ والتنبيه ج ١ ص ٣٩٠ والوسيط للغزالي ج ٣ ص ٦٦ وحلية العلماء ج ٤ ص ٣٠٩ وروضة الطالبين ج ٣ ص ٤١٤ والعباب ج ٢ ص ٢٧ والغرر البهية ج ٤ ص ٥٢٩ وثخفة المحتاج ج ٤ ص ٣٠٩ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٦ ونهاية المحتاج وحاشية الشبرايملي عليه ج ٣ ص ٤٤٨ وشرح المنهج وحاشية الجمل عليه ج ٣ ص ٨٧.

(٢) المغني ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٣ والفروع ج ٤ ص ٤٧ ومُنْتَهَى الإرادات وشرحه معونة أولي النهى ج ٤ ص ٦١ وكشاف القناع ج ٣ ص ٢١٠ والإنصاف ج ٤ ص ٣٣٣ ومطالب أولي النهى ج ٣ ص ٥٦.

(٣) في الشرح الكبير للزردير ج ٣ ص ٦٩: (لا يجوز للنهي عن ذلك). وفي بداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٥ والقوانين الفقهية ص ٢٨٥: (منهي عنه).

(٤) المحلى ج ٨ ص ٤٥٣ (لا يجوز، منهي عنه). وفي الحاوي ج ٥ ص ٣٤٦ طائفة من أهل الظاهر، كقول أنس السابق.

(٥) الروض النضر ج ٣ ص ٥٨١ (عن الناصر وزيد).

(٦) الروضة البهية ج ١ ص ٢٩٢ والمختصر النافع ص ١٤٨. وفي مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٤٠: (كما في المبسوط والسرائر والوسيلة والمختلف).

(٧) الهداية وشرحها: العناية، وفتح القدير ج ٥ ص ٢٤٠ والبنية ج ٦ ص ٤٦٥. وبدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٣٢ ودُرر الحُكَّام ج ١ ص ١٧٨ والجواهر ج ١ ص ٢٥١ وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٦٨ نقلاً عن الهداية، وحاشية الشلبي على تبيين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٦٨ نقلاً عن الهداية والطحاوي، والمختار وشرحه الاختيار ج ١ ص ١٩٨ والذّر المختار ورد المختار عليه ج ٤ ص ١٨٣ ومرقاة المفاتيح ج ٦ ص ٧٥ ومجمع الأنهر للداماد ج ٢ ص ٧٠ وحاشية صدر الشريعة وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٥. وهؤلاء جميعاً ذكروا أنه مكروه، والكراهة المطلقة عندهم يقصد بها الكراهة التحريمية كما تقدّم.

(٨) دعائم الإسلام ج ٢ ص ٣٠ وفيه أنه: (نهي عنه).

أقول: حملت النهي على الحرمة أخذاً من مفهوم عبارته الأخرى: (فأما أن... يأمر من يلي

الإِبَاضِيَّة^(١)، ودليل ذَلِكَ:

من المَنْقُول: هو ما وَرَدَ من الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ.

ومن المَعْقُول: هو حفظ مصلحة الناس.

القول الثاني: الكَرَاهَةُ:

وهو قول كثير من فقهاء الإمامية^(٢) والزيدية^(٣) وهو رأي عند الحنابلة^(٤) وبعض المالكية^(٥) وأحد أقوال الإباضية^(٦).

ذَلِكَ له بوكالته فذلِكَ جائزٌ، فدل على أَنَّ المنهي عنه غير جائز، ثم أنه ذكره ضمن المنهيات عنه، كالغش والخداع في البُيُوع والربا والغَرَر وبيع المَيْتَةِ والدم والخنزير والأصنام... إلخ، وذَلِكَ محرم قطعاً.

(١) شَرْح النِّيلِ وَشِفَاء العَلِيلِ ج ٨ ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) الْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ١٤٨ والرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٩٢. وفي مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٤٠: (كما في النِّهَايَةِ والشرائع والنَّافِعِ والتَّذَكُّرَةِ ونِهَايَةِ الْإِحْكَامِ والمختلف والإِرْشَادِ وشرحه لفخر الإسلام والدروس واللُّمَعَةُ وإِضْاحُ النَّافِعِ وَغَايَةُ الْمَرَامِ والميسية والرَّوْضَةُ والكِفَايَةِ، وفي غَايَةِ الْمَرَامِ: أنه المشهور، وفي الخلاف: لا يجوز، وَوَافَقَهُ على ذَلِكَ المحقق الثاني في حواشيه الثلاث، ولعله ظَاهِرُ الْغُنْيَةِ).

وانظر الكراهة في: تفصيل وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ ج ١٧ ص ٤٤٤.

(٣) الرُّوْضُ النَّصِيرُ ج ٣ ص ٥٨١ وفيه: (وهو قول المؤيَّد بالله والنَّاصِرِ واختاره الإمام يَحْيَى وحكاه عن زَيْدِ بن عَلِيٍّ)، وفي الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٣ ص ٢٩٧ هو قول المؤيَّد بالله.

(٤) الْإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٣.

(٥) هو قول ابن الجهم في شرحه مُخْتَصَرُ ابن عَبْدِ الْحَكَمِ، حيث ذكر أن بيع الحاضر للبادي والتَّلَقِّي كلاهما مكروه وليس بمحرم، والنهي عنهما كان في أول الإسلام، أما الآن فلا يرد جالب إِلَّا على بَصِيرَةٍ من الأسعار، ولو وقع البيع فيهما لمضى. / انظر: التَّائِيْدُ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٢٦.

(٦) شَرْح النِّيلِ وَشِفَاء العَلِيلِ ج ٨ ص ١٦٦.

بدليل الأحاديث السابقة، إلا أن بعضهم قال: إنَّ أول درجات النهي الكراهة، فيُحْمَلُ النهيُّ الوارد هنا عليها^(١).

القول الثالث: عدم الكراهة:

وهو قول الهادي من الزيدية^(٢) ومجاهد^(٣) وعطاء^(٤)، وهو رواية عن الإمام

(١) الرُّوضُ النَّصِيرُ ج ٣ ص ٥٨١.

(٢) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٣ ص ٢٩٧ والرُّوضُ النَّصِيرُ ج ٣ ص ٥٨١ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٥.

الهادي: الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، من أئمة الزيدية، ولد بالمدينة المنورة سنة ٢٤٥هـ، قام ودعا في اليمن سنة ٢٨٠هـ، وقاتل أهل البدع. ومات بصعدة سنة ٢٩٨هـ. من كتبه: الأحكام على نمط الموطأ، وقام أولاده والعلماء المعاصرون لهم بخدمة مذهبه، واستخرجوا من نصوصه تخریجات مذهبية على طريقة علماء المذاهب الأربعة.

مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ.

(٣) الْمُعْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٣ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ السَّابِقِ، وسيأتي قوله مع قول عطاء الآتي.

مُجَاهِد: بن جبر المكي، أبو الحجاج المخزومي مولا لهم. روى عن علي وسعد بن أبي وقاص والعبادلة الأربعة وغيرهم. روى عنه أيوب وعطاء وعكرمة وآخرون، قال مُجَاهِد: (قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرصات، أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف كانت)، وهو مكِّي تابعي ثقة. مات سنة ١٠١هـ، وقيل غيره، بمكة وهو ساجد.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٤٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٢٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمُصَارِ ص ٨٢.

(٤) نَيْلُ الْأَوْطَارِ السَّابِقِ. وهو في: صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٣٤ كتاب البيوع، عنوان باب ٦٨ هل يبيع حاضر لباد بغير أجر؟... قال البخاري: ورخص فيه عطاء. وذكر ابن حجر في فتح الباري ج ٤ ص ٣٧١ عند شرحه الحديث رواية عطاء عن عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان أي ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال: سألت عن أعرابي أبيع له؟ فرخص لي. ثم قال ابن حجر: وأما ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مُجَاهِد قال: إنما نهى رسول الله ﷺ أن

أَحْمَد^(١)، وهو قول البُخَارِيِّ إذا كان بغير أَجرة^(٢). وهو أحد أقوال الإباضية^(٣).

والدليل عليه:

١ - من المَنْقُول: أَحَادِيثُ النّصِيحَةِ^(٤) كَحَدِيث: (إِنَّ الدِّينَ النّصِيحَةُ لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ،

يبيع حاضر لباد، لأنه أراد أن يصيب المُسْلِمُونَ غَرَّتَهُمْ، فأما اليوم فلا بأس، فقال عطاء: لا يَصْلُحُ اليوم، فقال مُجَاهِد: ما أرى أبا مُحَمَّدٍ إِلَّا لو أتاه ظئر له من أهل البادية إِلَّا سبيعه له. فالجمع بين الروایتين عن عطاء أن يحمل قوله هَذَا على كراهة التنزيه، ولهذا نسب إليه مُجَاهِد ما نسب.

عطاء بن أبي رباح: أَسْلَمَ الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَكِّيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. رَوَى عَنْ الْعَبَادِلَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، كَانَ أَسْوَدَ أَغْوَرٍ أَفْطَسَ أَشْلَ أَعْرَجَ ثُمَّ عَمِيَ بَعْدَ، وَكَانَ ثِقَةً فَقِيهًا عَالِمًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ، مِنْ أَيْمَةِ الْأَمْصَارِ وَأَجَلَاءِ الْفُقَهَاءِ. مَاتَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ١١٤ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٩٩ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٦٩ وَمَشَاهِيرُ عُُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨١ وَخُلَاصَةُ تَذْهِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ص ٢٦٦.

(١) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الْمُقْنِعُ وشرحه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٣ وَالْإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٤. وَفِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ (عَدَا الْمُقْنِعِ): (نَقَلَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا فِي جُمْلَةٍ سَمَاعَاتِهِ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْمِصْرِيَّ سَأَلَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ بَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. فَقَالَ لَهُ: فَالْخَبَرُ الَّذِي جَاءَ بِالنَّهْيِ؟ قَالَ: كَانَ ذَلِكَ مَرَّةً. فَظَاهِرُ هَذَا صَحَّةُ الْبَيْعِ، وَأَنَّ النَّهْيَ اخْتَصَّ بِأَوَّلِ الْإِسْلَامِ، لِمَا كَانَ عَلَيْهِمْ مِنَ الضِّيقِ فِي ذَلِكَ).

وَفِي الْمُبْدَعِ شَرْحُ الْمُقْنِعِ ج ٤ ص ٤٥-٤٦: («وَفِي بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي رَوَايَتَانِ» كَذَا فِي الْمُحَرَّرِ وَالْبُلْغَةُ... «إِحْدَاهُمَا يَصِحُّ»، لِأَنَّ النَّهْيَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، فَوَجِبَ زَوَالُهُ، أَوْ لِأَنَّ النَّهْيَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، فَلَمْ يَبْطُلْ بِهِ...).

(٢) فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٠-٣٧٢ وَنَقَلَ فَهَمُ ابْنِ الْمُنِيرِ ذَلِكَ مِنْ عُنْوَانِ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ لِلْبَابِ ٦٨ هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِغَيْرِ أَجْرٍ؟ وَهَلْ يَبِيعُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟ وَنَقَلَ أَيْضًا فَهَمُ ابْنُ بَطَّالٍ مِنْ عُنْوَانِ الْبَابِ ٦٩ بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ. وَانْظُرْ أَيْضًا: سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢١ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٥.

(٣) شَرْحُ النَّبْلِ وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٦٦ وَفِيهِ: النَّهْيُ لِلْأَدَبِ.

(٤) نَيْلُ الْأَوْطَارِ السَّابِقِ، وَفِي سُبُلِ السَّلَامِ السَّابِقِ جَعَلَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ وَالْمَعَاوَنَةِ.

ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم^(١).

لكن يرد عليه:

أن أحاديث النصيحة عامة مخصصة بأحاديث الباب.

٢- والقياس على توكيل البدوي للحضري في النكاح والطلاق والخصومات وغير ذلك، إلا لضرر يلحق أهل الضرر بذلك، فيكره فقط^(٢).

ويرد عليه:

أن أحاديث الباب أخص من الأدلة القاضية بجواز التوكيل مطلقاً، فينبى العام على الخاص.

٣- وقالوا: أحاديث النهي عن هذا البيع منسوخة^(٣).

ويرد عليه:

أن دعوى النسخ إنما تصح عند العلم بتأخر النسخ، ولم ينقل ذلك^(٤).

(١) حديث: إن الدين النصيحة... إلخ:

رواه أحمد في مسنده، ومسلم وأبو داود والنسائي عن تميم الداري، والترمذي والنسائي عن أبي هريرة، وأحمد عن ابن عباس. وهو حديث صحيح. / الجامع الصغير ج ١ ص ٧٩. وانظر: الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٥٧٦ وتيسير الوصول ج ٤ ص ٣٤٠.

(٢) الروض النضر ج ٣ ص ٥٨١ ونيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٥. وروي هذا فيهما عن أبي حنيفة وأصحابه، ولعله رواية عنهم، إلا أنها غير مثبتة في ما راجعناه من كتب المذهب الحنفي كما مر. وهي حجة الهادي في البحر الزخار ج ٣ ص ٢٩٧.

(٣) نيل الأوطار السابق. وراجع ما نقله أبو إسحاق بن شاقلا فيما تقدم بالهامش.

(٤) راجع هذه الإيرادات في نيل الأوطار السابق.

القول المُختار:

هو الحُرْمَة - القول الأول - لما يأتي:

١- لِسَلَامَة قول المُحرِّمين من الإِيراد عليه.

٢- ولأنَّ الفقهاء عللوا النهي بأنه توسعة على أهل البلد، وأنَّه إجراء وقائي لهم من تضيق المحتكرين.

الوجه الثاني: حُكْم بيع الحاضر للبادي من حيث الصحة وعدمها:

للفقهاء في بيان حُكْم هذا البيع قولان:

القول الأول: الصحة:

وهو قول الحَنَفِيَّة^(١) والشافعية^(٢) والزيدية^(٣) والإمامية^(٤) وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥)، وحُجَّة ذلك:

- (١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٣٢ والجوهرة ج ١ ص ٢٥١.
- (٢) انظر: الأم للشافعي ج ٣ ص ٨٢ ومختصر المُرْنِي ج ٢ ص ٢٠٥ عن الشافعي، والحاوي ج ٥ ص ٣٤٦ والمُهَذَّب ج ١ ص ٢٩٢ والمجموع - التَّكْمِلَة الثانية ج ١٣ ص ٢١ والتَّنْبِيْه ج ١ ص ٣٩١ والبيان للعمراني ج ٥ ص ٣٥٢ والعزیز ج ٤ ص ١٢٨ والوسيط للغزالي ج ٣ ص ٦٦ وتُحْفَة الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٠٨-٣٠٩ ومُعْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٦ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧ وشرح المنهج وحاشية الجمل عليه ج ٣ ص ٨٥ و٨٧ وحاشية الشرفاوي على التُّحْفَة ج ٢ ص ١٠.
- (٣) الرُّوض النَّصِير ج ٣ ص ٥٨١، وفي البَحْر الزَّخَار ج ٣ ص ٢٩٧ نقل الإجماع عليه، وتَعَقُّبُه صاحب الرُّوض النَّصِير بقوله: وفيه نظر لمخالفة الظَّاهِرِيَّة فإنها تقول ببطلانه.
- (٤) الرُّوضَة البَهِيمَة ج ١ ص ٢٩٢. وفي مِفْتَاح الكَرَامَة - متاجر ص ١٤٢: (وكذا في المَبْسُوط والغُنْيَة والتَّذْكَرَة وتَعْلِيْق الإِرْشَاد والمَسَالِك والرُّوضَة وغيرها).
- (٥) الْمُعْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الشَّرْح الكَبِير ص ٤٤ والإنصاف ج ٤ ص ٣٣٣-٣٣٤.

١- أن النهي في الأحاديث السابقة هو لمعنى في غير البيع، وهو الإضرار بأهل البلد، فلا يوجب فساد البيع، كالبيع وقت النداء يوم الجمعة^(١).

٢- ما ورد في بعض الروايات أن النبي ﷺ قال في آخر الخبر: (دعوا الناس يرزق الله عز وجل بعضهم من بعض)، ولولا صحة البيع لما كان في فعله تفويت على الناس^(٢).

القول الثاني: البطلان:

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣) والظاهرية^(٤) وهو قول أنس بن مالك^(٥)، وحجة ذلك:

١- ظاهر حديث النهي عن بيع حاضر لباد.

ورُد:

بأن في استعمال النهي لو عم إضراراً بأهل البادية إذا امتنع أهل الحضر من

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٣٢ والمغني والشرح السابقان، والبحر الزخار ج ٣ ص ٢٩٧ ومصادر الشافعية السابقة.

(٢) العزيز ج ٤ ص ١٢٨ وفيه: هذه حجة الشافعي. والحديث تقدم تخريجه آنفاً.

(٣) المغني، وبهامشه الشرح الكبير، السابقان، والفروع ج ٤ ص ٤٧ والإنصاف ج ٤ ص ٣٣٣ ومُنْتَهَى الإرادات وشرحه معونة أولي النهى ج ٤ ص ٦١ وكشاف القناع ج ٣ ص ٢١٠ ومَطَالِبُ أُولِي النَّهْي ج ٣ ص ٥٦. وعبارة المغني: (وقد صرح الخرقي بطلانه، ونص عليه أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد، قال: سألت أحمد عن الرجل الحصري يبيع للبَدَوِي، فقال: أكره ذلك وأرد البيع في ذلك).

(٤) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٣ والرَّوْضُ النُّضِير ج ٣ ص ٥٨١. وفي الحاوي ج ٥ ص ٣٤٦: طائفة من أهل الظاهر.

(٥) الحاوي السابق.

بيع أمتعتهم، وإضرار الحاضر من انقطاع الجَلَب من البادية، فيفضي إلى الإضرار بالفريقين جميعاً.

وإذا قيل:

بأن حَدِيثَ طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ الله (وسياقي في: استشارة البادي للحاضر) يَدُلُّ على عموم النهي، فيُجَاب بما يأتي:

قد يحتمل أن يكون طَلْحَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يقف على السبب المَنفُوق، وسمع النهي المطلق فحملة على ظَاهِرِهِ.

أو يكون أحب أن يتولى ذَلِكَ بنفسه فوكله إلى غيره، ألا ترى أنه أرشده إلى السوق، ومَعْلُوم أن من يتولى بيعها له في السوق حاضر أيضاً^(١).

٢- أنه بيع محَرَّم من إنسان منهي عن ذَلِكَ البيع، وقد قال الرَّسُول ﷺ: (من عَمِلَ عملاً ليس عليه أَمْرُنَا فهو رَدٌّ)، فهو باطل يجب فسخه^(٢).

ويَرِد عليه:

أَنَّ الفُقَهَاءَ لم يُسَلِّمُوا بأن كل بيع محرم هو باطل، بل هو صَحِيح، إِلَّا أَنَّ صاحبه آثم، كالنَّجَش والبيع على بيع غيره قبل لزومه... وغيره.

(١) الحاوي ج ٥ ص ٣٤٧.

(٢) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٥، وفي الْمُغْنِي، وَالشَّرْح، السَّابِقِينَ: (إنه منهي عنه، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه).

حَدِيث: من عمل عملاً ليس عليه أَمْرُنَا... إلخ:

رواه مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ في مُسْنَدِهِ عن عَائِشَةَ، وهو حَدِيثٌ صَحِيحٌ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ

وفَصَّلَ الْمَالِكِيَّةُ فَقَالُوا:

أ- يُفْسَخُ إِنْ لَمْ يَفْتِ الْبَيْعُ ^(١) عَلَى الْأَظْهَرِ ^(٢)، وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ حَبِيبٍ عَنِ مَالِكٍ ^(٣) وَرِوَايَةٌ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ^(٤).

ووجهه:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي فساد المنهي عنه ^(٥).

ب- لَا يَفْسَخُ إِنْ فَاتَ الْبَيْعُ، وَمَضَى بِالْثَمَنِ، وَأُدِّبَ ^(٦) كُلُّ مَنْ الْمَالِكُ وَالْحَاضِرُ وَالْمَشْتَرِي ^(٧) إِنْ لَمْ يَعْذِرْ بِجَهْلٍ ^(٨)، أَيْ: بِأَنْ عِلْمَ بِالْحُرْمَةِ، وَلَا أَدَّبَ عَلَى الْجَهْلِ لِعِذْرِهِ

(١) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٣ ص ٦٩ وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ: (عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ)، وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ج ٤ ص ٣٧٨ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ ج ٣ ص ١٠٨ وَمَنْحُ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ٥٧٥.

(٢) مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ السَّابِقُ نَقْلًا عَنِ الشَّامِلِ. وَفِي شَرْحِ التَّلْقِينِ ج ٢ مَجْلَد ٣ ص ١٠٢٥: (الظَّاهِرُ مِنَ الْمَذْهَبِ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ يَفْسَخُ).

(٣) الْمُتَنْقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٠٤ وَالتَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ ج ٤ ص ٣٧٨ نَقْلًا عَنِ الْبَاجِي، وَالنُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ٦ ص ٤٤٨ وَفِيهِ: (يَفْسَخُ). وَفِي التَّيْسِيرِ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٨٧: (وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ).

(٤) الْمُتَنْقَى، وَالتَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ، وَالتَّيْسِيرُ، السَّابِقَةُ. وَالنُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ السَّابِقُ ص ٤٤٨ و ٤٤٩. وَالرِّوَايَةُ مِنْ سَمَاعٍ عَيْسَى وَأَصْبَغَ. / انظر: تَحْفَةُ النَّاطِرِ ص ٩٢-٩٣ و ٩٥.

(٥) الْمُتَنْقَى لِلْبَاجِي، وَشَرْحُ التَّلْقِينِ، السَّابِقَانِ.

(٦) مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٣٧٨ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٣ ص ٦٩. وَفِي حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ: (وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ، وَقِيلَ بِالْقِيَمَةِ)، وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ ج ٣ ص ١٠٨ وَمَنْحُ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ٥٧٥.

(٧) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ السَّابِقُ. وَفِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ السَّابِقُ: (وَأُدِّبَ الْبَائِعُ وَكَذَا الْمَالِكُ)، وَفِي مَنْحِ الْجَلِيلِ السَّابِقُ: (وَأُدِّبَ كُلُّ مَنْ الْحَاضِرُ وَالْبَادِي وَالْمَشْتَرِي).

(٨) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَمَنْحُ الْجَلِيلِ، السَّابِقَانِ. وَانظر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ ج ٤ ص ٣٧٨ عَنِ ابْنِ عَرَفَةَ.

بالجهل^(١). وهو قول ابن عَبْدِ الْحَكَمِ، وهو ما رواه سَحْنُونُ عن ابن الْقَاسِمِ^(٢).

ووجهه:

أَنَّ الْعَقْدَ سَالِمَ مِنَ الْفُسَادِ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِمَعْنَى الْإِسْتِرْخَاصِ، وَلِذَلِكَ لَا يَعُودُ بِالْفَسْخِ، لِأَنَّ الْبَدَوِيَّ قَدْ عَلِمَ بِالْبَيْعِ الْأَوَّلِ ثَمَنَ سِلْعَتِهِ، فَلَا يَرْخَصُ بِفَسْخِهِ^(٣).

ومما مَرَّ يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَ الْمَالِكِيَّةِ يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ الصَّحَّةِ وَالْبَطْلَانِ.

وَلِسَلَامَةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ (الصَّحَّةِ) مِنَ الْإِيرَادِ عَلَيْهِ، وَلِعَدَمِ سَلَامَةِ الْقَوْلِ الثَّانِي (البطلان) منه، نَرَى تَرْجِيحَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

صور بيع الحاضر للبادي

ذكر الفقهاء لهذا البيع صورتين:

الصورة الأولى:

أَن يَمْتَنِعَ الرَّجُلُ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَضَرِّ، وَفِيهِمُ الْعَوَزُ، وَيَبِيعُهَا لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ طَمَعًا فِي الثَّمَنِ الْغَالِي لما فيه من الإضرار بهم - أي: بأهل البلد -، أمّا إذا كان أهل البلد

(١) حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الدَّرْدِيرِ ج ٣ ص ٦٩.

(٢) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٠٤. وانظر: النَوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ٦ ص ٤٤٨ و ٤٤٩. وقول ابن عَبْدِ الْحَكَمِ فِي شَرْحِ التَّلْفِينِ السَّابِقِ: (لا يفسخ).

عبد الله بن عَبْدِ الْحَكَمِ: بن أَعْيَنَ، سَمِعَ مَالِكًا وَاللَّيْثَ بن سَعْدٍ وَابْنَ عُيَيْنَةَ وَغَيْرَهُمْ، ثِقَةٌ صَالِحٌ، تَرَأَسَ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ بِوَضْرٍ بَعْدَ أَشْهَبَ، وَهُوَ صَدِيقُ الشَّافِعِيِّ. توفي سنة ٢١٤ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ١٥١ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٥٢٣.

(٣) الْمُتَنَقَّى السَّابِقِ.

في سعة فلا بأس به، لانعدام الضرر^(١).

ويشهد لصحة هذا التفسير ما في الفصول العمادية:

عن أبي يوسف: لو أن أعراباً قَدِمُوا الكوفة، وأرادوا أن يَمْتَارُوا منها، وَيَضُرَّ ذَلِكَ بأهل الكوفة، قال: أَمْنَعُهُمْ عن ذلك. قال: أَلَا ترى أن أهل البلدة يمنعون عن الشراء للحكرة؟ فهذا أولى^(٢).

وهذه هي إحدى صورتين التي نص عليها فقهاء الحنفية، ويقرّب منها ما ذكره ابن حيّون^(٣) في إحدى صورتين اللتين ذكروهما، وهؤلاء انفردوا بهذا التفسير دون بقية الفقهاء.

وهي صورة جليّة للاحتكار الممنوع، لأن المحتكر قد حبس الطعام عن أهل المضر، مع حاجتهم إليه، وامتنع عن بيعه إلا لأهل البادية، طمعاً بالربح الكثير.

الصورة الثانية:

وهي أن يكون الحاضر سمساراً للبادي.

وهذه الصورة اتفق عليها: الحنفية في قولهم الآخر^(٤)

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٣٢ والهداية والعناية عليها ج ٥ ص ٢٤٠ وذُرر الحُكَّام ج ١ ص ١٧٨ والجواهر ج ١ ص ٢٥١ وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٦٨ نقلاً عن الهداية، وبهامشه حاشية الشلبي على تبيين الحقائق للزيلعي نقلاً عن الطحاوي والهداية، وردّ المُختار نقلاً عن الهداية ج ٤ ص ١٨٣ وفيه تفسير: أي بأهل البلد، ومجمّع الأنهر ج ٢ ص ٧٠ واللباب شرح الكتاب ج ١ ص ٢١٦ عن الهداية تبعاً لشرح الطحاوي. وانظر: إعلاء السنن ج ١٤ ص ١٩٠ وفتح الباري ج ٤ ص ٣٧١ عن كتب الحنفية.

(٢) ردّ المختار ج ٤ ص ١٨٣ نقلاً عن الخير الرملّي.

(٣) دعائم الإسلام ج ٢ ص ٣٠ وفيه: (وهو أن لا يبيع الحاضر للبادي، متحكماً عليه في البيع بالكُرّه أو بالرأي الذي يغلبُ به عليه، يُرى أن ذلك نظر له).

(٤) قال الحنفية: هو أن يجلب البادي السلعة، فيأخذها الحاضر لبيعها له بعد وقت بأعلى من

والْحَرَجُ نَبْذُ الْبَابِ لَمَّا

السعر الموجود وقت الجَلَب، وكرهته لما فيه من الضرر بأهل البلد. فإن لم يَضُر فلا بأس به، لما فيه من نفع البادي من غير تضرر غيره. / راجع: الاختيار ج ١ ص ١٩٨ وتبيين الحقائق للزَيْلَعِيِّ نَقْلًا عن الاختيار ج ٤ ص ٦٨. وانظر أيضاً في هَذَا التَّفْسِيرِ: حَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٥ وحَاشِيَةُ الشُّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ لِلزَيْلَعِيِّ ج ٤ ص ٦٨ نَقْلًا عن الإِتْقَانِي، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٢٤٠ نَقْلًا عن الْحَلَوَانِيِّ، وَابْنُ بَنِي ج ٦ ص ٤٦٥ نَقْلًا عن الْحَلَوَانِيِّ، وَدُرَرُ الْحُكَّامِ ج ١ ص ١٧٨ والجَوْهَرَةُ ج ١ ص ٢٥١ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ١٨٣ نَقْلًا عن الْفَتْحِ عن الْحَلَوَانِيِّ، وَهُوَ فِي الْبَابِ شَرَحَ الْكِتَابِ ج ١ ص ٢١٦ نَقْلًا عن الْحَلَوَانِيِّ.

وهَذَا التَّفْسِيرُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَصَحُّ مِنَ التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ لَمَّا يَأْتِي:

١- لموافقته الْحَدِيثُ (دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ). / فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٢٤٠ نَقْلًا عن زَادِ الْقُفْهَاءِ عَنِ الْمُجْتَبَى، وَهُوَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ١٨٤ نَقْلًا عن فَتْحِ الْقَدِيرِ. وَفِي الْبَابِ شَرَحَ الْكِتَابِ ج ١ ص ٢١٦: (فِي الْمُجْتَبَى: هَذَا التَّفْسِيرُ أَصَحُّ، كَذَا فِي الْفَيْضِ).

٢- وَلَأنَّهُ عَدَى بِاللَّامِ لَا بَمِنْ، فَالْلامُ فِي قَوْلِهِ (لِبَادٍ) تَكُونُ عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَهِيَ التَّغْلِيلُ. وَلَكِنْ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ تَكُونُ بِمَعْنَى مِنْ أَوْ زَائِدَةٍ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: بَعَثُ الثَّوْبَ مِنْ زَيْدٍ. قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ: وَرَبَّمَا دَخَلَتِ اللَّامُ مَكَانَ مِنْ، يُقَالُ: بَعَثْتُ الشَّيْءَ، وَبَعَثَهُ لَكَ، فَالْلامُ زَائِدَةٌ زِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦]، وَالْأَصْلُ بَوَّأْنَا إِبْرَاهِيمَ. / انظر: رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ١٨٤.

(١) قَالَ الْحَنَابِلَةُ: يَحْرُمُ هَذَا الْبَيْعُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ هِيَ:

١- أَنْ يَكُونَ الْحَاضِرُ قَصْدَ الْبَادِي، لِيَتَوَلَّى الْبَيْعَ لَهُ. فَإِنْ كَانَ هُوَ الْقَاصِدُ لِلْحَاضِرِ جَازَ، لِأَنَّ التَّضْيِيقَ حَصَلَ مِنْهُ لَا مِنَ الْحَاضِرِ.

٢- أَنْ يَكُونَ الْبَادِي جَاهِلًا بِالسَّعْرِ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ أَبِي طَالِبٍ: إِذَا كَانَ الْبَادِي عَارِفًا بِالسَّعْرِ لَمْ يَحْرَمْ، لِأَنَّ التَّوَسُّعَ لَا تَحْصُلُ بِتَرْكِه بِبَيْعِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَبِيعُهَا إِلَّا بِسَعْرِهَا ظَاهِرًا.

٣- أَنْ يَكُونَ قَدْ جَلَبَ السَّلْعَةَ لِلْبَيْعِ، فَإِنْ جَلَبَهَا لِأَكْلِهَا أَوْ لِخِزْنِهَا فَلَيْسَ فِي بَيْعِ الْحَاضِرِ لَهُ تَضْيِيقًا بَلْ تَوْسُعَةٌ.

٤- أَنْ يَرِيدَ بَيْعَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا، فَأَمَّا إِنْ أَحْضَرَهَا وَفِي نَفْسِهِ أَنْ لَا يَبِيعَهَا رَخِيصَةً فَلَيْسَ فِي بَيْعِهِ تَضْيِيقٌ.

والشَّافِعِيَّةُ^(١) وَالزَّيْدِيَّةُ^(٢)

٥- أن يكون بالناس حاجة إليها وضرر في تأخير بيعها كالأقوات ونحوها.

راجع: الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الْمُقْنِع وشرحه الشَّرْح الْكَبِير ص ٤٣-٤٤ والفُرُوع ج ٤ ص ٤٧ وفي المَبْدُع ج ٤ ص ٤٦: جزم به في الْوَجِيز وعليه الأصحاب. ثم ذكر خلافاً بين الْحَنَابِلَةِ في بعضها. وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهَى ج ٣ ص ٥٦ والإنصاف ج ٤ ص ٣٣٤ ومُنْتَهَى الْإِرَادَات وشرحه مَعُونَةُ أُولِي النُّهَى ج ٤ ص ٦١ وكَشَاف الْقِنَاع ج ٣ ص ٢١٠.

(١) قال الشَّافِعِيَّةُ: هو أَنْ يَقْدُمَ غَرِيبٌ بِمَتَاعٍ تَعَمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ - وإن لم يظهر بيعه سَعَةً في البلد، لِقَلَّتْهُ، أو لعموم وجوده ورخص السعر، أو لكبر البلد - لبيعه بسعر يومه، فيقول له بِلَدِّي مثلاً: اتركه عندي لأبيعه لك على التدرّج بأغلى. / راجع: مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وعليه تُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٠٩-٣١٠ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٦ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٤٤٧، وَشَرْحُ الْمَنَهْجِ وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عليه ج ٣ ص ٨٦. وانظر: الْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢٩١ والتَّنْبِيهُ ج ١ ص ٣٩٠ والْبَيَانُ لِلْعَمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٠ والعَزِيز ج ٤ ص ١٢٧ والْوَسِيطُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٣ ص ٦٦ وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٤ وَالْعُبَابُ ج ٢ ص ٢٧ وَتُحْفَةُ الطُّلَّابِ وَحَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ عليه ج ٢ ص ١٠ والغُرَرُ الْبَهِيَّةُ ج ٤ ص ٥٢٩.

وقال المَآوَرِدِيُّ: النهي مُخْتَصَّصٌ بأربعة شرائط:

- ١- أن لا يكون للبَدَوِيِّ عزم على المقام.
- ٢- أن يريد بيعها في الحال ولا يريد التَّأخِير والانتظار.
- ٣- أن يبدأه الْحَضَرِيُّ فيشير عليه بترك السلعة من غير أن يكون للبَدَوِيِّ في ذَلِكَ رأي.
- ٤- أن يكون البلد ضيقاً يضرب بأهله حبس ذَلِكَ المتاع.

الحاوي ج ٥ ص ٣٤٧.

وسَيَأْتِي تفصيل هذه الشروط عند الشَّافِعِيَّةِ عند مقارنتها بغيرها بعد قليل.

والشروط الثلاثة الْأَخِيرَةُ ذكرها الْعَمْرَانِيُّ في الْبَيَان ج ٥ ص ٣٥١ ولم يذكر الأول إنما ذكر بدله: (أن يكون البادي إنما حمل المتاع للبيع، فأما إذا حمله لغير البيع فلا يحرم ذَلِكَ على الحاضر).

(٢) قال الزَّيْدِيَّةُ: هو أن يأتي الْبَدَوِيُّ الْبَلَدَةَ ومعه قُوَّةٌ يَبْغِي التَّسَارُعَ إِلَى بيعه رخيصةً، فيقول له

وَالْمَالِ كَيْة^(١) وَالْإِمَامِيَّة^(٢) وَالظَّاهِرِيَّة^(٣)

الْحَضَرِيَّ: اتركه عندي لأغالي في بيعه، فهذا الصنيع مُحَرَّم لما فيه من الإضرار بالغير. / راجع: الرُّوضُ النَّصِيرُ ج ٣ ص ٥٧٩ نقله عن النِّهَاية في معرض بَيَّانه من غير إنكار أو تَعْلِيْق، وذلك إقرار له. وهو في النِّهَاية في غَرِيبِ الْحَدِيثِ والأثر، لِمَجْدِ الدِّينِ بن الأثير ج ١ ص ٣٩٨-٣٩٩ مادة (حضر). وانظر: الْبَحْرُ الزَّخَار ج ٣ ص ٢٩٧.

(١) قال الْمَالِكِيَّة: هو أن يجلب عَمُودِي إلى الحاضرة سَلْعاً ولو للتجارة وهو لا يعرف ثمنها بالحاضرة، فيتولَّى بيعها حاضرٌ لحاضر. / راجع: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِير ج ٣ ص ٦٩ وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عليه. وانظر شرط الجهل بالأسعار في: القوانين الْفِقْهِيَّة ص ٢٨٥ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلُ لِلْحَطَّاب ج ٤ ص ٣٧٨.

أو يقف الحاضر مع رب السلعة لِيُزَهِّدَهُ في البيع، وَيُعْلِمَهُ أَنَّ السلعة لم تبلغ ثمنها. / راجع: مَوَاهِبُ الْجَلِيلُ لِلْحَطَّاب ج ٤ ص ٣٧٨.

(٢) ذكر الإِمَامِيَّة شروطاً هي:

١- أن يكون الحاضر عالماً بالنهي.

٢- أن يكون الغريب جاهلاً بسعر البلد.

٣- أن يريد البيع.

٤- أن يريد بيعه في الحال.

٥- أن يكون الناس في حاجة إلى المتاع.

٦- أن يكون سعر المتاع ظاهراً معلوماً.

٧- أن يعرض الْحَضَرِيَّ ذَلِكَ على الْبَدَوِيِّ ويدعوه إليه.

راجع: مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٤٢. وانظر بعض هذه الشروط في: الرُّوضَةُ الْبَهِيَّة ج ١ ص ٢٩٢.

(٣) قال ابن حَزْم الظَّاهِرِيَّ: (لا يجوز أن يَتَوَلَّى البيع ساكنٌ مِصْرَ أو قَرْيَةً أو مُجَشَّرٌ لَخَصَّاصٍ، لا في البدو ولا في شيء مما يجلبه الْخَصَّاصُ إلى الأسواق والمدن والقري أصلاً، ولا أن يبتاع له شيئاً لا في حَضَرٍ ولا في بدو...، لَكِنْ يَدْعُهُ يَبِيعُ لِنَفْسِهِ أو يشتري لنفسه أو يبيع له خَصَّاصٌ مثله ويشتري له كذلك... وجائز للَخَصَّاصِ أن يَتَوَلَّى البيع والشراء لساكِنِ الْمِصْرِ والقَرْيَةِ والمُجَشَّرِ. وجائز

وابن حيّون في قوله الآخر^(١).

ودليل هذه الصورة هو: حديث طاوس المتقدم عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، قُلْتُ لابن عباس: ما قوله: وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قال: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا.

(السّمسار) هو في الأصل القَيِّم بالأمر والحافظ، ثم اشتهر في مُتَوَلِّي البيع والشراء لغيره^(٢).

وله دوره الخطير في السوق في الزمان الماضي والحاضر.

لساكن المضّر والقرية والمُجَشَّر أن يبيع ويشترى لمن هو ساكن في شيء منها). / انظر: المُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٣.

الحُص: هو البيت من القَصَب.

مُجَشَّر: يقال أصبح بنو فلان جَشَرًا، إذا كانوا يبيتون مكانهم في الإبل لا يرجعون إلى بيوتهم.

انظر: هامش المُحَلَّى، والقاموس المحيط مادة (حص، وجش).

(١) دَعَائِمُ الْإِسْلَام ج ٢ ص ٣٠ وفيه: (يكون البادي يولِّيه عرض سلعته، فيلي البيع دونه).

(٢) فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧١ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٥ ص ١٧٤ عَنْ فَتْحِ الْبَارِي، وَسُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٢١.

وجاء في سُبُلِ السَّلَام: لم يُجَوِّزِ الْبُخَارِيُّ السَّمْسَرَ بِالْأَجْرَةِ، وجعل حديث ابن عباس مُقَيَّدًا لما أُطْلِقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَأَمَّا بغير الأجرة فجعلها من باب النصيحة والمعاونة الجائزة. وَعَقَّبَ الصَّنْعَانِيُّ عَلَى ذَلِكَ بقوله: وظاهر أقوال العلماء أَنَّ النهي شامل لما كان بأجرة وما كان بغير أجرة.

وانظر قول الْبُخَارِيِّ فِي: عُنْوَانِ الْأَبْوَابِ ٦٨-٧٠ من كتاب الْبَيْئَةِ فِي صَحِيحِهِ. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٠-٣٧٢.

حكمة النهي عن بيع الحاضر للبادي

قال مُحَمَّد بن رُشد في البَيَان والتَّحْصِيل: لم يختلف أهل العلم جميعهم في أن المعنى عن نهى النَّبِيِّ ﷺ عن أن يبيع حاضر لبادٍ إنما هو إرادة نفع أهل الحاضرة، ليصيوا من أهل البادية بجهلهم بالأسعار، وقد جاء هذا مفسراً في بعض الآثار أنه قال: (لا يَبِيعُ حاضرٌ لبادٍ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)... إلى أن قال: وهذا ما لا اختلاف فيه أعلمه في مذهب مالك^(١).

وقال المَازَرِيّ: قال العُلَمَاء: إن وجه المصلحة في ذَلِكَ - النهي هو - النَّظَر لأهل الحاضرة على أهل البادية، لكون الحواضر مجتمع الخلق الكثير، ومواضع الأئمة والقضاة والعلماء، فلهم من الحرمة ما ليس لمن هو دونهم في هذه الأوصاف، كأهل البوادي التي الغالب فيها قلة الناس، وعدم الأئمة.

وأيضاً فإن الأكثر في أموال أهل البوادي، الذي يأتون به الحواضر لبيعوه، غلات من أشجار تخلف ما باعوه، وتؤتي أكلها كل حين، ومواشٍ يتكرر اغتلال ألبانها وأصوافها، فبالشراء منهم برخص لا يضرهم، كما يضر أهل الحواضر الشراء بثمانٍ غالٍ، لأنهم إنما يتجرون بأموال لا يخلف ما فقد منها إلا بتَجَرٍّ وسعي وطلب أَرْبَاح، ومع السعي قد لا يحصل الربح. فاقْتَضَى هَذَا طلب الاسترخاض في أموال أهل البوادي. وَذَلِكَ إنما يحصل إذا باشروا البيع بأنفسهم. وأما إذا باع السمسار الحَضَرِيّ فهو لا يغبن لمعرفته بالأسعار وطرق الماكسة^(٢).

(١) البَيَان والتَّحْصِيل ج ٩ ص ٣٠٨ وانظر ص ٣١٧.

(٢) شَرْح التَّلَقُّين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٢٢ وانظر ص ١٠١٧. وتقدمت الإشارة إليه في حكمة

النهي عن التَّلَقِّي - مراعاة مصلحة أهل البلد.

وقال أبو عُمَرَ بن عبد البرّ في الاستذكار: (ومعنى نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لبادٍ، لم يختلفوا أنه أريد به نفع أهل السوق...) (١).

وفي المبدع: (والمعنى فيه أنه لو ترك القادم يبيع سلعته اشتراها الناس منه برخص، فإذا تولى الحاضر بيعها فلا يبيعها إلا بغلاء، فيحصل الضرر على أهل المدن) (٢).

وقد نهى الرسول ﷺ عن أن يكون الشخص سمساراً، إذا قام باحتكار السلع الواردة إلى السوق وحصرها عنده أو في (العلاوي) أو (أسواق الجملة) كما يسمى في زماننا هذا، بقصد الحصول على أكبر ربح للبائع، غاضاً النظر عن مصلحة المجتمع العامة.

أما إذا لم يحتكر هذه السلع، بل يوسع على الناس بها، فلا بأس بما يقوم به، لأن ذلك يكون بمثابة قيام صاحب السلعة نفسه ببيعها في السوق أو البلد، بما يوافق من الربح المعقول من غير أن يتضرر الناس.

(١) الاستذكار ج ٧ ص ٤٢٢. وانظر: شرح الموطأ للزرقاني ج ٣ ص ٣٣٩ وشرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ج ٥ ص ٩٢ ومنح الجليل ج ٢ ص ٥٧٤.

ابن عبد البرّ: هو أبو عُمَرَ يُوسُف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البرّ النَمَرِيّ القُرْطُبِيّ المالِكِيّ. إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بها. قال الباجي: أبو عُمَرَ أحفظ أهل المغرب. من تصانيفه: الاستيعاب، والاستذكار شرح الموطأ، والدُرر في اختصار المغازي والسير، وجامع بيان العلم وفضله. توفي سنة ٤٦٣ هـ بمدينة شاطبة شرق الأندلس.

طرح التثريب ج ١ ص ١٢٨ وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١١٢٨ رقم ١٠١٣ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٨٠٨

وفيات الأعيان ج ٧ ص ٦٦ وسدّرات الذهب ج ٣ ص ٣١٤ ومروءة الجنان ج ٣ ص ٨٩ والأعلام ج ٨ ص ٢٤٠.

(٢) المبدع ج ٤ ص ٤٥. وانظر نحوه في: معونة أولي النهى ج ٤ ص ٦٢ وكشاف القناع ج ٣ ص ٢١٠.

وليس بيع الدَّلَال من بيع الحاضر للبادي.

لأنَّ عمل الدَّلَال إنَّما هو لإشهار السلعة فقط، والعقد عليها إنَّما هو لربِّها. وبيع الحاضر إنَّما هو أن يتولَّى الحاضرُ البيع، أو يقفَ مع ربِّ السلعة ليزهدهُ في البيع، ويُعلمه أنَّ السلعة لم تبلغ ثمنها، ونحو ذلك.

والدَّلَال على العكس، لأنَّه ربما رَغِبَ في البيع، وأعلمه أنَّ السلعة لم تبلغ أكثر^(١).

شروط^(٢) بيع الحاضر للبادي

اختلف الفقهاء فيما يمكن استنباطه من شروط هذا البيع من حديث ابن عباس المتقدم على قولين:

القول الأول: التحريم بشروط معينة إذا انتفت جاز البيع. وهذه الشروط هي:

١ - أن يطلب الحاضرُ السمسارُ من البادي بيعَ سلعته له.

كما هو عند الشافعية والحنابلة والزيديَّة والإمامية وابن حبان، وذكر ابن المنذر^(٣) أنه قول الجمهور.

(١) تُحفَّة الناظر ص ٨٩ ومَوَاهِب الجليل للحطَّاب ج ٤ ص ٣٧٨ وَمَنَح الجليل ج ٢ ص ٥٧٤ وكلهم نقلوا عن الشيخ الأبي في شرح مُسلم. وهو في شرح الأبي على صحيح مُسلم ج ٤ ص ١٨٣.

(٢) انظر تعاريف الفقهاء لهذا البيع في بيان صورته (بالهامش) آنفاً.

(٣) فَتَح الباري ج ٤ ص ٣٧١ ونيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٤ والعُدَّة على عُمدة الأحكام ج ٤ ص ٣٨.

ابن المنذر: أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النَّيسَابُورِي، شيخ الحرَم، الفقيه العلامة، صاحب الكتب التي لم يُصنَّف مثلها كالمبسوط في الفقه، والإشراف في اختلاف العلماء، وكتاب الإجماع. كان غاية في معرفة الاختلاف والدليل. قال الذهبي: وكان مجتهداً لا يُقلَّد أحداً، وقال:

فإن التمس البادي من الحاضر أن يبيعه له جاز، لأن التضييق حصل منه لا من الحاضر. وقد نص عليه الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) والزيدية^(٣) والإمامية^(٤) وابن حيون^(٥).

ورأى ابن دقيق العيد أن هذا الشرط لا يدل عليه اللفظ، ولا يظهر فيه المعنى، فالضرر الذي علل به النهي لا يفترق الحال فيه بين سؤال البدوي وعدمه^(٦).

٢- أن يكون البادي جاهلاً بسعر سلعته في البلد.

ذكره المالكية والإمامية وهو الصحيح عند الحنابلة.

وعده الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الشافعية. مات سنة ٣١٨ هـ بمكة.

تذكرة الحفاظ رقم ٧٧٥ ج ٣ ص ٧٨٢ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٠٨ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٣٧٤ وطبقات الشافعية للشبكي ج ٣ ص ١٠٢ ولسان الميزان ج ٥ ص ٢٧ والوافي بالوفيات ج ١ ص ٣٣٦.

(١) تحفة المحتاج ج ٤ ص ٣١٠ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٦ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٤٨ وشرح المنهج وحاشية الجمل عليه ج ٣ ص ٨٧ والحاوي ج ٥ ص ٣٤٨ ونهاية المطالب ج ٥ ص ٤٣٩ والبيان للعمراني ج ٥ ص ٣٥١ والعزير ج ٤ ص ١٢٨ وروضة الطالبين ج ٣ ص ٤١٤ والعباب ج ٢ ص ٢٧ والروض النضير ج ٣ ص ٢٨٠ وفتح الباري السابق.

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ٤٣.

(٣) البحر الزخار ج ٣ ص ٢٩٧.

(٤) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٤٢ وفيه: (ذكره في المنتهى والتحرير والتذكرة والحواشي وتعليق الإرشاد والروضة وغيرها). وراجع: الروضة البهيّة ج ١ ص ٢٩٢.

(٥) دعائم الإسلام ج ٢ ص ٣٠ وفيه: (فأما أن يدفع البادي سلعته إلى الحاضر، فينشدّها للبيع، ويعرضها، ويستقصي ثمنها، ثم يعرفه بذلك مبلغ الثمن، فيلي البادي البيع بنفسه، أو يأمر من يلي ذلك له بوكالته، فذلك جائز، وليس في هذا من ظاهر النهي شيء).

(٦) شرح عمدة الأحكام ج ٤ ص ٣٩ ونقله عنه ابن حجر في فتح الباري ج ٤ ص ٣٧٢ والروض النضير السابق.

فإن علم به جاز البيع، لأنه لا يبيعها عندئذٍ إلا بسعرها ظاهراً^(١)، ثم إن مساعدته تكون مَحْضُ الخَيْرِ^(٢).

وقال المَالِكِيَّةُ: يجوز إذا باع الحاضر لعمودي يعرف ثمن سلعته^(٣)، لأن النهي لأجل أن يبيع البدوي للناس برخص، وهذه العلة إنما توجد إذا كان البدوي جاهلاً بالسعر، فإذا علم البدوي بالسعر فلا يبيع سلعته إلا بقيمتها كما يبيع الحاضر، فيكون بيع الحاضر له حينئذٍ بمنزلة بيعه^(٤).

(١) الشَّرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ٤٤.

(٢) الرُّوضَةُ البَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٩٢.

(٣) الشَّرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٦٩ وفي حاشية الدُّسُوقِيِّ على الدَّرْدِيرِ: (وما في الخَرَشِيِّ من المنع مطلقاً، سواء كان العمودي عالماً بالأسعار أو جاهلاً لها، فهو ضعيف. كذا قال شيخنا العدوي. وفي حاشية البناني: ما يقتضي اعتماد ما في الخَرَشِيِّ، فإنه أيده بالنقل عن الباجي وغيره).

وانظر قول الخَرَشِيِّ في شرحه مُخْتَصَر سَيِّدِي خَلِيل ج ٥ ص ٨٣، وفي حاشية العدوي عليه: (المعتمد شرط الجهل بالأسعار).

وانظر أيضاً الشرط في شَرْح الزُّرْقَانِيِّ على مُخْتَصَر سَيِّدِي خَلِيل وحاشية البناني عليه ج ٥ ص ٩١ وَمَنْعُ الْجَلِيل ج ٢ ص ٥٧٤.

وقال الشيخ الدردير في الشَّرح الصَّغِير على أقرب المَسَالِك ج ٣ ص ١٠٧: (ومحل المنع إذا لم يعرف-العمودي-ثمنها» بالحاضرة، أو يعرفه ويتفاوت. فإن عرفه وكان لا يتفاوت-كما إذا كان يعلم أن قنطار العسل في الحاضرة بدينار فباعه له الحاضر بالسعر الواقع-فلا ضرر، لأنه والحالة هذه مجرد وَكَيْل عنه. وقيل: يمنع مطلقاً ولو عرف ثمنها، وليس بالبين).

وقوله: (ليس بالبين) بَيِّنَةُ الصَّاوِي في حاشيته عليه بقوله: (أي: فالوجه الأول، لأن علة النهي ترك المَالِك في غفلته، وفي هذه الحالة لم يكن عنده غفلة).

(٤) حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ على الشَّرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٦٩.

ويجوز عندهم أيضاً إذا باع الحاضر لبدويّ مثله آخر^(١)، لأن البدويّ لا يجهل أسعار هذه السلع، فلا يأخذها إلا بأسعارها، سواء اشتراها من حَضْرِيٍّ أو من بدويّ، فبيع الحَضْرِيٍّ له بمنزلة بيع بدويّ لبدويّ^(٢).

٣- أن يجلب البدويّ سلعته للبيع.

ذكره الشافعيّة^(٣) والإماميّة^(٤) وهو ظاهر من تعاريف الحنفيّة والحنابلة والزيدية والمالكيّة المتقدمة.

ومثله: ما لو وجهها البدويّ إلى الحاضر لبيعها له، كما نصّ عليه الحنابلة^(٥) والمالكيّة^(٦)، قال الباغيّ: وهو قول ابن حبيب، وقال ابن يونس: رواه محمد أبو عمر، ورواه أبو قرة^(٧).

إلا أن الأبهرّيّ من المالكيّة يجوز ذلك، لأنها أمانة اضطر إليها^(٨)، وهو قول

(١) الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٦٩.

(٢) حاشية الدسوقي على الدردير ج ٣ ص ٦٩.

(٣) البيان للعمرانيّ ج ٥ ص ٣٥١.

(٤) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٤٢ نقلاً عن التذكرة والتحرير والشهيد في حواشيه.

(٥) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٤.

(٦) الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٦٩ والتاج والإكليل ج ٤ ص ٣٧٨.

(٧) التاج والإكليل السابق.

أبو قرة السكسكيّ: كنيته: أبو محمد، ولقبه: أبو قرة، واسمه: موسى بن طارق الجديّ (جند: ناحية باليمن). وقيل: هو من أهل زبيد، وهو قاضيههم. روى عن مالك الموطأ وغيره. وهو ثقة صدوق، أخذ عنه ابن حنبل وابن راهويه وآخرون.

ترتيب المدارك ج ١ ص ٣٩٦.

(٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٦٩ وشرح الخريش على سيدي خليل ج ٥ ص ٨٤ وهو ما ورد في تحفة الناظر ص ٨٩ ومواهب الجليل ج ٤ ص ٣٧٨ عن الأبّي:

عند الحَنَابِلَةِ^(١).

فإن جلبها البدوي ليأكلها أو يخزنها، فليس في بيع الحاضر له تضيق بل توسعة^(٢).

٤ - أن يريد البدوي بيعها بسعر يومها.

قاله الشافعية^(٣) والإمامية^(٤) والحنفية والحنابلة والزيدية كما هو ظاهر من تعريفاتهم المتقدمة. وزاد بعض الحنابلة موضحاً: حالاً لا نسيئة، كما نقله الزركشي^(٥).

حيث يقول: (وكذلك ليس من بيع الحاضر أن يبعث البدوي سلعة لبيعها له الحاضر). ومعناه في شرح الأبي على مسلم ج ٤ ص ١٨٣ وعزاه (لمالك وابن حبيب، قال: لأن النهي إنما جاء فيما يجلبه بنفسه). وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ج ٣ ص ١٠٨.

وقول الأبهري حكاه القزويني، وذكره عنه المازري في شرح التلقين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٢٥ ورده.

الأبهري: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد التميمي. تفقه ببغداد، وجمع بين القراءات وعلم الإِسْنَادَ والفقه الجيد، له التصانيف في شرح مذهب مالك والاحتجاج له والرد على من خالفه، وانتشر عنه مذهب مالك في البلاد. مات سنة ٣٧٥ هـ ببغداد.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٧ والديباج المذهب ج ٢ ص ٢٠٦ وتاريخ بغداد ج ٥ ص ٤٦٢ والوافي بالوفيات ج ٣ ص ٣٠٨ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٤٦٦ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٩١ واللباب في تهذيب الأنساب ج ١ ص ٢٧.

(١) مطالب أولي النهى ج ٣ ص ٥٦.

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ٤٤. وانظر: البيان للعمرائي ج ٥ ص ٣٥١.

(٣) انظر: الأم ج ٣ ص ٨٢ ومختصر المزني ج ٢ ص ٢٠٥ والحاوي ج ٥ ص ٣٤٧ والبيان للعمرائي ج ٥ ص ٣٥١. وراجع مصادر الشافعية السابقة في التعريف.

(٤) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٤٢ نقلاً عن التذكرة وحواشي الشهيد.

(٥) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٥.

وقال الحنابلة^(١) والزيدية^(٢): فأما إن كان أحضرها وفي نفسه إلا يبيعها رخيصةً، فليس في بيعه تضيق.

وقال الشافعية: وجاز أيضاً إذا قصد البادي بيعها بسعر يومها، أي: حالاً، فقال له: اتركه عندي لأبيعه^(٣)، لأنه لم يضر بالناس، ولا سبيل إلى منع المالك منه، لما فيه من الإضرار به^(٤).

وقال الماوردي شارحاً لهذا الشرط: لو أراد البدوي تأخير متاعه والانتظار به لم يحرم على الحاضر أن يبيع له، لأن الحاضر لا صنع له في الحبس، ولأن البدوي لو لم يمكن من ذلك لقطع الجلب.

وذكر الماوردي شرطاً آخر يتصل بهذا الشرط وهو: أن لا يكون للبدوي عزم على المقام، فإن كان للبدوي عزم على المقام لم يحرم على الحاضر أن يبيع له، لأن البدوي قد كان يحبس متاعه بمقامه لو لم يحبسه الحاضر له^(٥).

(١) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ٤٤.

(٢) البحر الرخارج ج ٣ ص ٢٩٧.

(٣) تحفة المحتاج ج ٤ ص ٣٠٩-٣١٠ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٦ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٤٨ وشرح المنهج ج ٣ ص ٨٧ والغرر البهية ج ٤ ص ٥٣٠.

(٤) المصادر السابقة عدا التُّحفة.

(٥) الحاوي ج ٥ ص ٣٤٧-٣٤٨.

وانظر: نهاية المطالب ج ٥ ص ٤٣٩ والبيان للعمراني ج ٥ ص ٣٥١.

الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري. أفضى القضاة. تفقه على أبي القاسم الصيمري بالبصرة، ثم ارتحل إلى الشيخ أبي حامد الإسفراييني فأخذ عنه. ودرس بالبصرة وبغداد. من مصنّفاته الكثيرة: الحاوي في الفقه، والأحكام السلطانية، وأدب الدنيا والدين. كان حافظاً لمذهب الشافعية، إماماً رفيع الشأن ثقة. روى عنه أبو بكر الخطيب وآخرون. مات ببغداد سنة ٤٥٠ هـ. والماوردي نسبة إلى بيع الماورد وعمله. وهو ماء الورد.

٥- أن يكون بالناس حاجة إليها.

نصّ عليه الشافعية والحنابلة والحنفية والإمامية في تعاريفهم المتقدمة، وذكر ابن المنذر^(١) أنه قول الجمهور.

فإن كانت السلعة مما لا يحتاج إليها إلا نادراً لم يحرم^(٢).

ولم يعتبر هذا الشرط الطوسي من الإمامية^(٣).

ورأى ابن دفيق العيد: أن هذا المعنى في هذا الشرط متوسط في الظهور وعدمه، لاحتمال أن يُرَاعَى مجرد ربح الناس^(٤).

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٣٨٧ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٥ ص ٢٦٧ وتاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٠٢ ولسان الميزان ج ٤ ص ٢٦٠ ووفيات الأعيان ج ٣ ص ٢٨٢ واللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْبَابِ ج ٣ ص ١٥٦ ومُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ أَدَبُ الْقَاضِي بِتَحْقِيقِ: د. مُحْيِي هِلَال السُّرْحَانِ.

(١) فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧١ والعُدَّةُ عَلَى عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ ج ٤ ص ٣٨ وَتَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٤ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٦ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٤٨. وانظر هذا الشرط في: الْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٢.

(٢) شَرْحُ التَّنْبِيهِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٩١ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٦.

(٣) الْخِلَافُ لِلطُّوسِيِّ ج ٢ ص ٧٦.

الطُّوسِيّ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، مفسر فقيه مجتهد، شيخ الطائفة - الإمامية الاثني عشرية - وُلِدَ فِي طُوسَ، ثُمَّ قَدِمَ بَغْدَادَ، وَتَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخِ الْمُفِيدِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى النَّجَفِ، وَمَاتَ فِيهَا سَنَةَ ٤٦٠ هـ. مِنْ كُتُبِهِ التَّبْيَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَتَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، وَالِاسْتَبْصَارُ، وَالْخِلَافُ، وَالْفَهْرُسْتُ.

رَوُضَاتُ الْجَنَّاتِ ص ٥٥٣ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٤ ص ١٢٦ وَلسان الميزان ج ٥ ص ١٣٥ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ٣٤٩ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٩ ص ٢٠٢ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ (الْفَهْرُسْتُ) الَّتِي كَتَبَهَا مُحَمَّدٌ صَادِقُ بَحْرِ الْعُلُومِ.

(٤) عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ ج ٤ ص ٣٩، وَنَقْلُهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٢.

٦- أن تكون الحاجة إليها عامة، وهو قول بعض الشافعية. وعقب عليه ابن حجر العسقلاني: إلا أن السبكي قال: شرط حاجة الناس إليه معتبر، ولم يذكر جماعة عمومها، وإنما ذكره الرافعي تبعاً للبغوي، ويحتاج إلى دليل^(١).

٧- أن يكون الحاضر عالماً بالنهاي، لأن الخطاب تحريماً أو كراهية إنما يتوجه إلى العالم.

ذكره الشافعية والإمامية، كما تقدم في تعريفهما، والرافعي والنووي وابن دقيق العيد^(٢)، وذكر ابن المنذر^(٣) أنه قول الجمهور.

قال ابن دقيق العيد: إنه لا إشكال فيه، لقيام الدليل عليه. ونقله صاحب الروض النضير عنه.

(١) فتح الباري السابق، وراجع تعريف الشافعية له المتقدم.

اشترط الغزالي في الوسيط ج ٣ ص ٦٦ أن تكون السلعة مما تعم الحاجة إليها، ثم قال: (فإن كانت مما لا تعم الحاجة إليها، أو كثر القوت واستغني عنه، ففي التحريم وجهان: يُعوّل في أحدهما على عموم ظاهر النهي وحسم باب الضرر، وفي الثاني على باب الضرر).

لكن قال الرافعي في العزيز ج ٤ ص ١٢٨: (أن يكون المتاع المجلوب مما تعم الحاجة إليه كالقوت والأقط وسائر أطعمة القرى. فأما ما لا يحتاج إليه إلا نادراً فلا يدخل تحت النهي. قاله في التهذيب).

ونحوه في روضة الطالبين ج ٣ ص ٤١٤.

(٢) عمدة الأحكام ج ٤ ص ٣٨ و ٤٠. ونقله عنه كل من فتح الباري السابق والروض النضير ج ٣ ص ٥٨٠. والعلم بالنهي في: العزيز للرافعي ج ٤ ص ١٢٧ وروضة الطالبين للنووي ج ٣ ص ٤١٤ وتُحفة المحتاج ج ٤ ص ٣١١.

(٣) فتح الباري ج ٤ ص ٣٧١ والعدة على عمدة الأحكام ج ٤ ص ٣٨ ونيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٤.

٨- أن يكون سعر ذَلِكَ المَتَاع ظَاهِراً مَعْلُوماً.

فلو لم يكن ظاهراً، إما لكبر البلد أو لعموم وجوده ورخصه، فلا تحريم ولا كراهية، لعدم فوت الربح.

ذكر ذَلِكَ الإمامية^(١).

٩- أن تظهر لذلِكَ المَتَاع المجلوب سَعَة في البلد. فإن لم تظهر إما لكثرتة في البلد أو لقلّة الطعام المجلوب فللشّافعية في تحريم ذَلِكَ وجهان: التحريم وعدمه.

ينظر في التحريم إلى ظاهِر اللفظ (أي: ظاهِر لفظ الحَدِيث الذي يفيد مطلق النهي)، وفي الجواز إلى المعنى وهو عدم الإضرار وتفويت الربح أو الرزق على الناس، وهذا المعنى مُتَنَفِّ هنا^(٢). وعَقَبَ ابن دَقِيق العَيْد على ذَلِكَ بقوله: إن المعنى فيه متوسط في الظهور وعدمه، لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد^(٣).

(١) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٤٢ نَقْلًا عن نِهَايةِ الإَحْكَامِ.

(٢) عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ ج ٤ ص ٣٨ ونقله في الرَّوْضِ النَّضِيزِ ج ٣ ص ٥٨٠، والتحريم في تعريف الشّافعية السّابِقِ. وانظر: الحاوي ج ٥ ص ٣٤٨ ونِهَايةِ الْمَطْلَبِ ج ٥ ص ٤٣٩ والْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٢ وفي الْعَزِيزِ لِلرّافِعِيِّ ج ٤ ص ١٢٨: (أن يظهر من ذَلِكَ المتاع سعة في البلد، فإن لم يظهر إما لكبر البلد وقلّة ذَلِكَ الطعام، أو لعموم وجوده، أو رخص السعر فيه، ففيه وجهان: أَوْفَقُهُمَا لمطلق الخبر: أنه يَحْرُمُ. والثاني: لا، لأن المعنى المحرم تفويت الرّفق والربح على الناس، وهذا المعنى لم يوجد ههنا).

ونحوه في رَوْضَةِ الطّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٤.

(٣) عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ ج ٤ ص ٤٠ ونقله عنه ابن حَجَرٍ في فَتَحِ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٢ تعقيباً على اشتراط بعض الشّافعية ظهور السّعة في ذَلِكَ البلد ببيع ذَلِكَ المتاع. ونقله أيضاً عنه صاحب الرَّوْضِ النَّضِيزِ ج ٣ ص ٥٨٠.

القول الثاني: تحريم بيع الحاضر للبادي مطلقاً من دون شرط.

وهو ما ذهب إليه الصنعاني^(١) والشوكاني^(٢) وهو قول أنس بن مالك وطائفة من أهل الظاهر^(٣) وابن حزم^(٤)، بحجة:

ظاهر الحديث^(٥). فهذه الشروط لا يدل عليها الحديث، بل استنبطها الفقهاء من تعليلهم للحديث بعلل متصيدة من الحكم^(٦)، فتخصيص العموم بمثل هذه الشروط من التخصيص بمجرد الاستنباط^(٧).

الخلاصة:

والذي يبدو مما تقدم أن ما ذهب إليه الجمهور في اشتراط الشروط، إنما كان بناءً على مراعاة مصلحة الفرد (البادي) ومصلحة أهل البلد معاً.

(١) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٢٢ وردَّ على (من قيّد ذلك بشرط العلم بالنهي، وأن يكون المتاع المطلوب مما تعم به الحاجة، وأن يعرض الحصريّ ذلك على البدويّ، فلو عرضه البدويّ على الحصريّ لم يمنع).

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٤ وذكر الشروط التي ذكرها الصنعانيّ المذكورة آنفاً نقلاً عن ابن المنذر عن الجمهور. وردَّ الشوكانيّ على تفصيل ابن دقيّق العيد، حيث جَوّز تخصيص العموم به حيث يظهر المعنى، وحيث يختفي فاتباع اللفظ أوّلَى، بقوله: (ولكنه لا يطمئن الخاطر إلى التخصيص به مطلقاً، فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأوّلَى، فيكون بيع الحاضر للبادي محرماً على العموم). راجع تفصيل كلام ابن دقيّق العيد في عمدة الأحكام ج ٤ ص ٣٨-٣٩.

(٣) الحاوي ج ٥ ص ٣٤٦: (منعوا أن يبيع حاضر لبّاد بكل حال).

(٤) المُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٣.

(٥) الحاوي السَّابق، وتقدم حديث أنس آنفاً.

(٦) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٢٢.

(٧) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٤.

وَأَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّنْعَانِي وَالشُّوْكَانِي وَابْنُ حَزْمٍ^(١) مِنَ التَّحْرِيمِ دُونَ اشْتِرَاطِ شُرُوطٍ مَعِينَةٍ، يَعْنِي مِرَاعَاةَ مَصْلَحَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ فَقَطْ، وَجَمِيعَ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ اعْتِمَاداً عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمُتَقَدِّمِ يَحْرِمُونَ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ سَمْسَاراً، رَفَقاً بِأَهْلِ الْبَلَدِ وَتَوْسِيعَةً عَلَيْهِمْ بَقَاءَ السَّلْعِ رَخِيصَةً، لِأَنَّ السَّمْسَارَ يَكُونُ مُحْتَكَراً حِينَ يَجْبَسُ سَلْعَةُ الْبَادِي لِيُغَالِي فِي ثَمْنِهَا، فَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى التَّضْيِيقِ وَالضَّرَرِ بِالنَّاسِ الَّذِي هُوَ حَكْمَةٌ تَحْرِيمِ الْإِحْتِكَارِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

شراء الحَضَرِيِّ لِلْبَدَوِيِّ

وَإِذَا أَرَادَ الْبَدَوِيُّ أَنْ يَشْتَرِيَ حَاجَةً أَوْ سَلْعَةً مَا، فَهَلْ يُجُوزُ لِلْحَضَرِيِّ أَنْ يَشْتَرِيهَا لَهُ؟ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: عدم الجواز.

وهو قول مَالِكٍ، رواه أَبُو عُمَرَ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ^(٢)، وَهُوَ الرَّاجِحُ

(١) يَرَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ بَيْعَ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي مَنَهًى عَنْهُ لَا يُجُوزُ، ثُمَّ قَالَ: تَعْلِيلُ النَّهْيِ بِأَنَّهُ نَظَرَ لِأَهْلِ الْحَضَرِ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وَأَهْلُ الْبَدْوِ مُؤْمِنُونَ كَأَهْلِ الْحَضَرِ، فَنَظَرُهُ ﷺ وَحَيَاتُهُ لِلْجَمِيعِ سَوَاءً، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ نَظَرًا لِأَهْلِ الْحَضَرِ لَجَازَ لِلْحَاضِرِ أَنْ يَبِيعَ لِلْبَادِي مِنَ الْبَادِي، وَأَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ لِنَفْسِهِ، وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ لَا يُجُوزُ. / الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٥.

وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَخْذِ الظَّاهِرِيَّةِ بِظَاهِرِ النُّصُوصِ دُونَ الْبَحْثِ عَنْ تَعْلِيلَاتِهَا، وَهُوَ غَيْرُ مَعْتَبَرٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، ثُمَّ إِنْ كُنَ الرَّسُولُ ﷺ رُؤُوفًا بِالْجَمِيعِ، لَا يَمْنَعُ التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ تَخْفِيفٌ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ، حَتَّى لَا يُضَيَّقَ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ، مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: (دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ).

(٢) التَّاجُ وَالْإَكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ ج ٤ ص ٣٧٨. وَفِي الْأَسْتِذْكَارِ لِأَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ج ٧ ص ٤٢١: قَالَ مَالِكٌ: لَا يَشْتَرِي لَهُ وَلَا يَشِيرُ عَلَيْهِ وَلَا يَبِيعُهُ وَبِهِ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ. وَرَاجِعُ الْمَنْعِ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ

من قولِي الشَّافِعِيَّة^(١)، ونقله ابن هانئ من الحَنَابِلَةِ^(٢)، واختاره البُخَارِيُّ^(٣)، وهو قول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ^(٤) والظَّاهِرِيَّة^(٥) والزَّيْدِيَّة^(٦) وابن سِيرِينَ والنَّخَعِيِّ^(٦)، وطائفة من السَّلَفِ

ج ٢ ص ١٦٥. وانظر قول ابن حَبِيبٍ في: الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٠٤ وفي النُّوَادِرِ والزِّيَادَاتِ ج ٦ ص ٤٤٨ قال ابن حَبِيبٍ: يفسخ.

(١) نَصَّ عَلَى حُرْمَتِهِ ابنُ يُونُسَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ. / تُخَفَّةُ الْمُحْتَاجِ وَحَاشِيَةُ الشَّرَوَانِيِّ عَلَيْهَا ج ٤ ص ٣١١ وَمُعْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٦.

وَجَزَمَ بِحُرْمَتِهِ الْأَذْرَعِيُّ. / تُخَفَّةُ الْمُحْتَاجِ، وَمُعْنِي الْمُحْتَاجِ، السَّابِقَانِ، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٤٩ وَفِيهِ: قَالَ الرَّمْلِيُّ: وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ.

(٢) الْإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٥ وَالْمُبْدِعُ ج ٤ ص ٤٧.

ابن هانئ: هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِئٍ، أَبُو إِسْحَاقَ النَّيْسَابُورِيُّ، نقل عن الإمام أَحْمَدَ مَسَائِلَ كَثِيرَةً، كَانَ وَرِعًا صَالِحًا صَبُورًا عَلَى الْفَقْرِ، واختفى الإمام أَحْمَدُ عِنْدَهُ فِي بَيْتِهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ. توفي سنة ٢٦٥هـ.

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٩٧.

(٣) تُخَفَّةُ الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣١١ وَفِيهَا قَالَ ابْنُ حَجَرَ: (وَاخْتَارَ الْبُخَارِيُّ الْإِثْمَ لِحَدِيثٍ فِيهِ، وَعَلَّقَ الشَّرَوَانِيُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: عِبَارَةُ النَّهْيَةِ: وَاخْتَارَ الْبُخَارِيُّ الْمَنْعَ أَيْ التَّحْرِيمَ كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ الرَّأْيِيُّ، وَتَفْسِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ). وَالغُرَرُ الْبَهِيَّةُ ج ٤ ص ٥٣٠ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٤٩.

وَرَاجِعُ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ فِي: صَحِيحِهِ فِي عُنْوَانِ بَابِ رَقْمِ ٧٠ مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٢.

(٤) الْحَاوِي ج ٥ ص ٣٤٦.

(٥) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٣. وَفِي الْحَاوِي السَّابِقِ: طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ.

(٦) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٥.

وَانْظُرْ قَوْلَ ابْنِ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي: صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٣٤ كِتَابُ الْبُيُوعِ، عُنْوَانُ الْبَابِ ٧٠ لَا يَشْتَرِي حَاضِرَ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٢.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: أَمَا قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ فَوَصْلُهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ... عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: قَالَ: لَقِيتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَقُلْتُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرَ لِبَادٍ، أَمْيَيْتُمْ أَنْ تَبِيعُوا أَوْ تَتَبَاعُوا لَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ

منهم اللَّيْث^(١)، وَصَحَّحَهُ بعضُ الْإِبَاضِيَّةِ^(٢)، والدليل:
من الْمَنْقُولِ:

١- ما رَوَى أَنَسُ: كان يقال: (لا يبيع حاضر لبادٍ) هي كلمة جَامِعَة، يقول: لا تَبِيعَنَّ لَهُ شَيْئاً، ولا تَبْتَاعَنَّ لَهُ شَيْئاً^(٣).

مُحَمَّدٌ: وصدق، إنها كلمة جَامِعَة، وأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ... عن ابن سِيرِينَ عن أَنَسٍ باللفظ المذكور في الهامش الآتي. قال ابن حَجَرٍ: أما إِبْرَاهِيمُ فهو النَّحْعِيُّ، فلم أَقِفْ عنه كَذَلِكَ صريحاً.

ابن سِيرِينَ: هو مُحَمَّدُ بن سِيرِينَ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو بَكْرٍ بن أَبِي عَمْرَةَ، الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ ثَبَتَ عابِد، كَبِيرُ الْقَدَرِ، مَوْلَى أَنَسِ بن مَالِكٍ، من سَبِي عَيْنِ التَّمْرِ. مات سنة ١١٠ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٦٩ والمَعَارِفُ لابن قُتَيْبَةَ ص ٤٤٢ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٨٨ وتَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٧٧ ومشاهير عُلماء الأمصار ص ٨٨.

النَّحْعِيُّ: إِبْرَاهِيمُ بن يَزِيدَ بن قَيْسٍ، أَبُو عِمْرَانَ، رَوَى عن عَلْقَمَةَ وَمَسْرُوقٍ، ودخل على أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو صَبِيٌّ، أخذ عنه حَمَادُ بن أَبِي سُلَيْمَانَ وغيره. ثِقَةٌ، قال الْأَعْمَشُ: كان صَيِّفِيًّا في الْحَدِيثِ. مات سنة ٩٥ هـ وهو مُتَوَارٍ من الْحَجَّاجِ، ودفن ليلاً.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٧٣ والتاريخ الكبير للبخاري ج ١ ق ١ ص ٣٣٣ وتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٦ وأَسْمَاءُ التَّابِعِينَ لِلدَّارَقُطَنِيِّ رقم ١٦ وطَبَقَاتُ ابن سعد ج ٦ ص ٢٧٠ ومشاهير عُلماء الأمصار ص ١٠١ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢٥.

(١) الْمُبْدِعُ ج ٤ ص ٤٧ وفيه: (وكرهه).

(٢) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٦٥.

(٣) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٤ وَالْمُحَلَّلِي ج ٨ ص ٤٥٤ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٧٥. وفي شَرْحِ النَّيْلِ وَشِفَاءِ الْعَلِيلِ السَّابِقِ استدل بخبر ابن سِيرِينَ السَّابِقِ.

وَالْحَدِيثُ فِي: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: ١٧ كتابُ الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَاتِ، ٤٧ باب في النهي أن يبيع حاضر لباد، رقم ٣٤٤٠، ج ٣ ص ٧٢٠ عن أَنَسِ بن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: (كان يقال لا يبيع حاضر لبادٍ، وهي كلمة جَامِعَة، لا يَبِيعُ لَهُ شَيْئاً، ولا يَبْتَاعُ لَهُ شَيْئاً). وفي تَيْسِيرِ الْوُصُولِ ج ١ ص ٨١: رواه أَبُو دَاوُدَ.

٢- وقوله ﷺ: (دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ).

ووجه الدلالة به: أَنَّ ذَلِكَ يحصل بشراء من لا خبرة له بالأثمان، كما يحصل ببيعه.

ومن المعقول:

١- على فرض أنه لم يرد نص يقضي بأن حكم الشراء حكم البيع، فقد تقرر أن لفظ البيع يطلق على الشراء وأنه مشترك بينهما، كما أن لفظ الشراء يطلق على البيع، لكونه مشتركاً بينهما، والخلاف في جواز استعمال المشترك في معنيه أو معانيه معروف في الأصول. والحق الجواز وإن لم يتناقضاً^(١).

٢- وإذا اشترى له من غيره فقد باع من ذلك الغير له يقيناً بلا تكلف ضرورة، وقد قال تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، فحرموا الشراء كما حرموا البيع^(٢).

٣- إن هذا معاوضة تخص البدوي، فلم يتناولها الحصري للبدوي كالبيع^(٣).

فعدم الجواز مبني على أن البيع والشراء بمعنى واحد، أو أن البيع وسيلة إلى الشراء.

وفي هذا نظر، لأن البيع يخالف الشراء على ما سيأتي بيانه.

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٥. وراجع تخريج الحديث في حكم بيع الحاضر للبادي.

(٢) المحلى ج ٨ ص ٤٥٥.

(٣) المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٠٤.

القول الثاني: الجواز.

وهو رواية عن الإمام مَالِك^(١) وهو قول الحَسَن^(٢) والإمامية^(٣) والمذهب عند الحَنَابِلَة^(٤)، وهو قول مرجوح عند الشافعية^(٥)، وحُجَّة ذَلِكَ ما يأتي:

- ١- إِنَّ هَذَا الاسترخاص مشروع مستحب، وَلِذَلِكَ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الحاضر للبادي طَلَباً لِرُخْص ما يبيع، وَلِذَلِكَ يَجِب أَنْ يُبَاح لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ، يَسْتَرِخْص لَهُ ما يَشْتَرِيهِ.
- ٢- إِنَّ أَكْثَرَ ما يَبِيعُهُ البَدَوِيُّ ما يَصِيرُ إِلَيْهِ بِالْغَلَّةِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي رُخْصِهِ كَبِيرُ مُضَرَّةٍ، وما يَشْتَرِيهِ حَكَمُهُ فِيهِ حَكَمُ الحَضَرِيِّ، فَلِذَلِكَ خَالَفَ بَيْعُهُ شَرَاءَهُ^(٦).

٣- إِنَّ النَهْيَ غَيْرَ مُتَنَاولٍ لِلشَّراءِ فِي لَفْظِهِ وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، فَإِنَّ النَهْيَ عَنِ البَيْعِ لِلرَّفَقِ بِأَهْلِ الحَضَرِ، لِيَتَسَعَ عَلَيْهِمُ السَّعْرُ، وَيُزَوَّلَ عَنْهُمْ الضَّرَرُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الشَّراءِ

(١) المصدر السابق نقلاً عن المَوَازِيَّةِ والعُتْبِيَّةِ عَنِ مَالِكٍ. وراجع: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ ج ٤ ص ٣٧٨ نقلاً عَنِ البَاجِي، وَفِي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ ج ٦ ص ٤٤٨: رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنِ مَالِكٍ. وَفِي الاسْتِذْكَارِ ج ٧ ص ٤١٩-٤٢٠ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنِ مَالِكٍ. وَالتَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٨٧. وَفِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ١٦٥ نَقَلَ الْجَوَازَ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ حَبِيبٍ، وَانْظُرِ الْقَوْلَيْنِ فِي: الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٦٩ وَشَرْحِ الْخَرَشِيِّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلِ ج ٥ ص ٨٤.

(٢) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٤ وَالْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٤.

(٣) الرُّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٩٢. وَفِي مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ - مُتَاجِرٌ ص ١٤٢: وَهَذَا (فِي التَّخْرِيرِ وَالْمُنْتَهَى وَجَامِعِ الْمَقَاصِدِ وَتَعْلِيْقِ الْإِزْشَادِ وَالْمَسَالِكِ وَالرُّوْضَةِ).

(٤) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٤ وَالْمُبْدِعُ ج ٤ ص ٤٧ وَمَعُونَةُ أُولِي النُّهْيِ ج ٤ ص ٦٢ وَالْإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٥ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٣ ص ٥٧.

(٥) تُخَفَّةُ الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣١١ وَفِيهِ: (فِي إِثْمِهِ تَرَدَّدٌ)، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٤٩، وَفِي كُلِّ مِنَ الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ج ٤ ص ٥٣٠ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٦: (تَرَدَّدُ فِيهِ فِي الْمَطْلَبِ).

(٦) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٠٤.

لهم، إذ لا يتضررون، لعدم العَبْن للبادين، بل هو دفع الضرر عنهم، والخَلْق في نظر الشارع على السواء، فكما شرع ما يدفع الضرر عن أهل الحضر لا يلزم أن يلزم أهل البدو الضرر^(١).

القول المختار:

والراجح هو الجواز، لما يأتي:

- ١- أخذاً بأحاديث النصيحة لعامة المسلمين.
- ٢- دفعاً لاستغلال ابن البلد للبادي، إذ إنَّ الحَضْرِيَّ يَعْرِفُ الْبَدَوِيَّ بالثمن الحقيقي.
- ٣- لسلامة أدلة القول الثاني (الجواز) من الإيراد عليه.

استشارة البادي للحاضر

حين يرد البادي أو القادم بسلعته السوق، وهو جاهل بسعر البلد، قد يستعين بمن يعرفه بالسعر من أهل البلد، ليكون على بَيِّنَةٍ في البيع.

فإذا طلب البادي من الحاضر أن يرشده، فلفلُفَّقَهَاء في إرْشاده قولان:

القول الأول: الوجوب.

يجب على الحاضر إرْشاد البادي إذا استشاره.

(١) الْمُعْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الشَّرْح الْكَبِير ص ٤٤ والمُبْدِع ج ٤ ص ٤٧ وَمَعُونَةُ أُوْلِي النَّهْي ج ٤ ص ٦٢ وَمَطَالِبُ أُوْلِي النَّهْي ج ٣ ص ٥٧.

وهو الأوجه عند الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) والظاهرية^(٣).

والدليل عليه من المنقول:

١- قوله ﷺ: (الدِّينُ النصيحةُ لله، ولرسوله، ولكتابه، وللائمة، ولجماعة المسلمين)^(٤).

٢- وقوله ﷺ: (دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا اسْتَنْصَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ)^(٥).

(١) تُخَفَةُ الْمُحْتَاجِ وحاشيتا الشَّرواني وابن قاسم عليها ج ٤ ص ٣١٠ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٦ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ والشَّبرايملي عليها ج ٣ ص ٤٤٩ وحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٨٦. وحكاية الرَّافعي في العزیز ج ٤ ص ١٢٨ عن القاضي ابن كَجَّ عن أبي الطَّيِّب بن سَلَمَةَ، وأبي إِسْحَاق المَرُوزِي. وحكاية أيضاً النَّوَوِي في رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٤ عنها كما في العزیز، وفيهما: (بَدَلًا لِلنَّصِيحَةِ). وحكاية ابن كَجَّ والمَرُوزِي في الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ج ٤ ص ٥٣٠.

(٢) مَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٣ ص ٥٧ والفُرُوع ج ٤ ص ٤٨ والمُبْدِع ج ٤ ص ٤٧ عن الْفُرُوع، وَمَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ٤ ص ٦٣ والإِقْنَاعُ وشرحه كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١١.

(٣) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٣ وفيه: (يلزم الساكن في المَدِينَةِ أو الْقَرْيَةِ أو الْمُجَشَّر أن ينصحه في شرائه وبيعه، ويدُّلُّه على السوق، ويُعرِّفه بالأَسعار، ويُعيِّنُهُ على رفع سلعته، إن لم يرد بيعها، وعلى رفع ما يشتري).

(٤) مَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٣ ص ٥٧ وكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١١. وفي كل من الْفُرُوع ج ٤ ص ٨٨ وَمَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ٤ ص ٦٣: (لوجوب النصح). والاستدلال بالحديث في: نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٤٩ وحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٨٦ والمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٦. وتَقْدِمُ تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ آفًا.

(٥) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٤ و٤٥٦.

حَدِيث: دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ... إلخ:

في كَنْزِ الْعُمَالِ ج ٤ ص ٣٧: رواه الْبَيْهَقِيُّ عن جَابِر، وشطره الْأَخِير (وإذا استنصح أحدكم

٣- وعن سالم المكي: أن أعرابياً حدثه، أنه قدم بجلوبة له، على عهد رسول الله ﷺ فنزل على طلحة بن عبيد الله، فقال له طلحة: إن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد، ولكن اذهب إلى السوق، فانظر من يبيعك، فشاؤني، حتى أمرك أو أنهاك^(١).

٤- وما روي من طريق وكيع عن إبراهيم النخعي قال:

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: دلّوهم على السوق، دلّوهم على الطريق، وأخبروهم بالسعر^(٢).

ومن المعقول:

١- النصيحة للبادي فرض، لأنه من المسلمين، ولو أراد الله تعالى أن لا يُشار عليه لنص على ذلك كما نص على البيع.

أخاه فلينصحه)، ونحوه عن أبي السائب في الطبراني الكبير. وفي تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٥١ وإسناده حسن.

(١) المَحَلِّي السَّابِق.

وحديث سالم المكي:

في سنن أبي داود: ١٧ كتاب البيوع والإيجارات، ٤٧ باب في النهي أن يبيع حاضر لباد، رقم ٣٤٤١ ج ٣ ص ٧٢١، وفيه (بحلوبة) بالحاء المهملة.

(٢) المَحَلِّي السَّابِق.

وفي كنز العمال ج ٤ ص ٩٢: عن عبد الرزاق في الجامع، قال عمر: أخبروهم بالسعر، ودلوهم على الطريق.

وكيع بن الجراح: بن مليح الرؤاسي الكوفي من الأئمة الأعلام. كان أبوه على بيت المال، وأراد الرشيد أن يولّي وكيعاً قضاء الكوفة فامتنع. سمع الأعمش والأوزاعي وغيرهما. مات في طريق مكة سنة ١٩٧ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ١٢٣ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٠٦ رقم ٢٨٤ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ٣٩١.

٢- قياس الإشارة على البيع باطل، لأنهم لا يختلفون في أن امرءً لو شاور آخر بعد النداء للجمعة في بيع، فأشار عليه، لم يأت مكرهاً، ولو باع أو اشترى لعصى الله تعالى، وأن من حلف أن لا يبيع فأشار في أمر بيع لم يحنث^(١).

القول الثاني: عدم الوجوب.

أي: يجوز للحاضر إرشاد البادي إذا استرشده.

وهو قول بعض الإمامية^(٢)، وهو مرجوح قولي الشافعية^(٣)، وحجة ذلك:

أن القصد هو إرفاق أهل الحضر وتوسيعاً على الناس^(٤).

القول المختار:

هو الجواز، لأننا لو أوجبنا على الحاضر إرشاد البادي، من حيث إن فيه ملاحظة مصلحة الفرد البائع دون مصلحة أهل البلد، لقام ذلك مقام بيع السمسار له، فيكون وسيلة للاحتكار، وذلك منهي عنه.

أما الجواز ففيه تخيير للمستشار بما يراه من مصلحة البائع أو أهل البلد.

(١) المحلى ج ٨ ص ٤٥٦.

(٢) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٤٢ عن التذكرة ونهاية الأحكام.

(٣) نهاية المحتاج والشبراملي عليه ج ٣ ص ٤٤٩ وحاشية الجمل على المنهج ج ٣

ص ٨٦. وراجع تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليها ج ٤ ص ٣١٠ ومغني المحتاج ج ٢

ص ٣٦. وحكى الرافعي في العزیز ج ٤ ص ١٢٨ عن أبي حفص بن الوكيل: (لا يرشده إليه

توسيعاً على الناس). وما في الرافعي هو في روضة الطالبين ج ٣ ص ٤١٤. وحكاية ابن الوكيل

في الغرر البهية ج ٤ ص ٥٣٠.

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٥ ومصادر الشافعية السابقة.

إشارة الحاضر على البادي

وإذا أشار الحاضر على البادي، دون أن يطلب البادي، من غير أن يباشر البيع ففيه وجهان:

الوجه الأول: الجواز.

رَخَّصَ فِيهِ طَلْحَةَ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ^(١)، وَهُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ^(٢)، وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ^(٣)، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، بِحُجَّةٍ:

١ - إِنَّمَا نُهِيَ عَنِ الْبَيْعِ لَهُ، وَلَيْسَتْ الْإِشَارَةُ بَيْعًا.

٢ - وَرُودُ الْأَمْرِ بِنَصْحِهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِشَارَةِ^(٤).

الوجه الثاني: الكراهة.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ^(٥)

(١) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٤. وَفِي كُلِّ مِنَ الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٥ وَفَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٧٢ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ فَقَطْ.

(٢) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ، السَّابِقَانِ، وَالْفُرُوعُ ج ٤ ص ٤٨ وَالْمُبْدِعُ ج ٤ ص ٤٧ نَقْلًا عَنِ الْفُرُوعِ، وَمَعُونَةُ أُولِي النُّهْيِ ج ٤ ص ٦٣ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١١ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٣ ص ٥٧.

(٣) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٤٢ عَنْ مَجْمَعِ الْبُرْهَانِ.

(٤) فَتْحُ الْبَارِي السَّابِقِ، وَنَقْلُ حُجَّةِ الْأَوْزَاعِيِّ: لَيْسَتْ الْإِشَارَةُ بَيْعًا. وَانْظُرْ: كَشَافُ الْقِنَاعِ، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ، السَّابِقِينَ.

(٥) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ، السَّابِقَانِ، وَالْمُحَلَّى ج ٨ ص ٤٥٥. وَفِي شَرْحِ التَّلَقُّينِ ج ٢ مَجْلَد ٣ ص ١٠٢٤: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَشَارُ عَلَى الْبَادِي. وَانْظُرْ: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ ج ٤ ص ٣٧٨ وَفِي فَتْحِ الْبَارِي السَّابِقِ قَوْلُ اللَّيْثِ.

وبعض الإمامية^(١) وأحد قولي الشافعية، وهو قول أبي حنيفة، بحجة:

أنه إذا أشار عليه فقد باعه^(٢)، لأن المشورة عليه تقوم له مقام السمسرة له والنيابة عنه في البيع^(٣).

القول المختار:

هو الثاني رفقا بأهل البلد وتوسيعاً عليهم.

ولأن إشارة الحاضر على البادي، دون أن يطلب البادي منه، هي بمثابة بيع السمسار له، المنهي عنه، لعللة الاحتكار المتقدمة.

وفي القوانين الفقهية ص ٢٨٥: (وتعريفه بالسعر كالبيع له فلا يجوز، واختلف في شرائه له).

(١) مفتاح الكرامة - متاجر ص ١٤٢ عن التحرير.

(٢) فتح الباري السابق، وفيه: (عن الليث وأبي حنيفة: لا يشير عليه)، بالحجة المذكورة. وشرح التلقين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٢٤.

(٣) شرح التلقين السابق.

المطلب الثاني

إجراءات الحاكم العلاجية

أعطت الشريعة الإسلامية الحق للحاكم، في تقويم الزئغ، وتأديب من سلك غير سبيل المؤمنين وحاربهم في أرزاقهم، واتخاذ ما يراه مناسباً من الوسائل لحماية الناس من الضرر الذي يَحِقُّ بهم.

والمحتكرون من هؤلاء، الذين يلزم الحاكم أن يدفع أضرارهم التي يلحقونها بالناس.

وقد بحث الفقهاء تلك الوسائل التي يمكن أن تكون علاجاً للأضرار اللاحقة بالمجتمع، وهي:

جَبَر الْمُحْتَكَرِ عَلَى الْبَيْعِ، وَسَيْطَرَةُ الْحَاكِمِ عَلَى الْمَالِ الْمُحْتَكَرِ، وَتَعْزِيرُ الْمُحْتَكَرِ، وَتَأْذِيهِ، وَالتَّسْعِيرُ، وَمَنَافَسَةُ الْحَاكِمِ لِلْمُحْتَكَرِينَ.
وذلك على التفصيل الآتي:

١- جَبَرُ الْمُحْتَكَرِ عَلَى الْبَيْعِ

اتفق الحنابلة^(١) والمالكية^(٢)

(١) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٩ ومطالب أولي النهى ج ٣ ص ٦٤ والحسبة لابن تيمية ص ١٧ و ٣٥ والطرق الحكمية ص ٢٦٣ و ٢٧٨ والفروع ج ٤ ص ٥٤ والمبدع ج ٤ ص ٤٨ ومُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وشرحه معونة أولي النهى ج ٤ ص ٧١ والإقناع وشرحه كشف القناع ج ٣ ص ٢١٥.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ج ٤ ص ٥٢١ ومواهب الجليل ج ٤ ص ٢٢٧-٢٢٨ نقلاً عن القرطبي في شرح مسلم، وتُحْفَةُ النَّاطِرِ ص ١٢٧ وشرح التلخيص ج ٢

وَالشَّافِعِيَّةُ^(١) وَالزَّيْدِيَّةُ^(٢) وَابْنُ حَيُّونَ^(٣) وَالْإِمَامِيَّةُ^(٤) وَالْإِبَاضِيَّةُ^(٥)

مجلد ٣ ص ١٠١٠. وفي القوانين الفقهية ص ٢٨١: (واختلف - أي: المَالِكِيَّةُ - هل يُجَبَّرُ الناس في الغَلَاءِ على إخراج الطعام أم لا؟).

(١) نِهَآيَةُ الْمُحْتَاجِ وَالشُّبْرَامَلْسِيِّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٤٥٦ وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى الْمَنْهَجِ ج ٣ ص ٩٣. وفي الْعُبَابِ ج ٢ ص ٢٧: (إن اشتدَّت ضرورة الناس لزمه بيعه - أي: ما أمسكه من كفايته وكفاية عياله سنة -، فإن أبى أجبر). وَحَاشِيَةُ الْعَبَّادِيِّ عَلَى الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ج ٤ ص ٥٢٨ نَقْلًا عَنْ الْعُبَابِ. وفي حاشيتي الشَّرواني وابن قَاسِمٍ عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣١٨: (قال الأذْرَعِيُّ: أجمع العُلَمَاءُ على أن من عنده طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أنه يُجَبَّرُ على بيعه، دفعًا للضرر عنهم، ومن نقل الإجماع النَّوَوِيُّ). وقول الأذْرَعِيِّ فِي حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ الْعَبَّادِيِّ عَلَى الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ج ٤ ص ٥٢٨ أَيْضًا.

(٢) الْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٣ ص ٣١٩ وفيه: (يُجَبَّرُ عَلَى الْبَيْعِ، ولا يباع عنه).

(٣) دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٦.

(٤) الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٩٣ وَالْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ١٤٨ وَمِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٩ وفيه: (وعليه الإجماع، كما في الْمُهَذَّبِ الْبَارِعِ). وانظر: تفصيل وسائل الشَّيْعَةِ ج ١٧ ص ٤٢٩.

وفي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ - التجارة ج ٨ ص ٢٤٤: لا خلاف بين الأصحاب في أن الإمام ومن يقوم مقامه ولو عدول المُسْلِمِينَ يُجَبَّرُ الْمُحْتَكِرُ عَلَى الْبَيْعِ، بل عن جَمَاعَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، ولعله لما سمعته من الأخبار السَّابِقَةِ، فلا يشكل ذَلِكَ بناءً عَلَى الْكِرَاهَةِ، لمنافاته قاعدة عدم جَبْرِ الْمُسْلِمِ عَلَى مَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ لاحتِمالِ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْخُرُوجِ عَنْ الْقَاعِدَةِ بِالْأَدِلَّةِ الْمَزْبُورَةِ الْمُؤَيَّدَةِ بِاقتضاء المصلحة العامة والسِّيَاسَةِ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَزْمَنَةِ وَالْأَمْكَنَةِ، ولو تعذر الإجْبَارُ قام الْحَاكِمُ مقامه.

(٥) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٨ ص ١٧٩-١٨٠، وَمَوْسُوعَةُ جَمَالِ ج ٣ ص ١٩٩ نَقْلًا عَنْهُ.

وَالْإِبَاضِيَّةُ تَفْصِيلُ فِي الْجَبْرِ، حَيْثُ قَالُوا:

(لَا يُتْرَكُ الْمُحْتَكِرُ بِبَيْعٍ بِأَكْثَرِ مِمَّا اشْتَرَى، بَلْ يُجَبَّرُ عَلَى الْبَيْعِ كَمَا اشْتَرَى، أَيْ: يَبِيعُ بِمِثْلِ مَا اشْتَرَى بِهِ أَوْ قِيمَتِهِ، وَلَا يُجَبَّرُ عَلَى الْبَيْعِ بِأَرْخَصِ مِنْهُ، أَوْ بِأَكْثَرِ مِمَّا اشْتَرَى.

والحنفية^(١) على أن للحاكم جبر المحتكر على البيع.

وقيل: إن أخذ منه حين الفراغ من العقد قبل الانتظار أجبر على البيع ولو يربح، لأن له أن يقصد الشراء للبيع بلا انتظار ويربح.

وإن قبض عليه بعد الانتظار أجبر أن يبيع بمثل ما اشترى، وقد يمنع من الربح مطلقاً لسوء نيته.

وروى عن جابر: أن من احتكر طعاماً على الناس، وأبى أن يبيع إلا على حكمه وهو غالٍ فلا يجده وينزع منه فيقسم بينهم بقيمة معروفة.

ولا يجبر المحتكر على البيع إن خرج من ملكه بوجه أو ردّه لنفقته، أو تغير عن حاله، مثل أن يكون حباً فيطحنه، أو دقيقاً فيخبزه، أو عنباً فيعصره.

وإن مات المحتكر لم يجبر وارثه، ولا يجبر من دخل ملكه من يد المحتكر بوجه، ولا على بيع ما فضل عن النفقة كما هو معلوم... / شرح الثيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٩-١٨٠.

(١) نُقِلَ لِلْحَنَفِيَّةِ قَوْلَانِ:

أ- لا يجبر على البيع^(١)، وهو قول أبي حنيفة، لأنه لا يرى الحَجَر على الحر البالغ العاقل^(٢).

ب- يجبر عليه، وهو قول مُحَمَّد وأبي يوسف، لأنها يريان الحَجَر على الحر البالغ العاقل، كما في بيع مال المديون^(٣).

.....

(١) الهداية ج ٨ ص ١٢٧ وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ والمُحِيطُ الْبُرْهَانِي ج ٧ ص ١٤٦ وَتَبْيِيْنُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٨ وَتَكْوِيلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠٢ وَرَدَّ الْمُحْتَار ج ٥ ص ٣٥٢ نُقِلَ عَنْ الْهَدَايَةِ.

(٢) الهداية، والمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَتَبْيِيْنُ الْحَقَائِقِ، وَتَكْوِيلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ، السَّابِقَةُ.

(٣) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ وَتَبْيِيْنُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٨ وَتَكْوِيلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ السَّابِقِ. وَفِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ ج ٧ ص ١٤٦ قَوْلُ مُحَمَّدٍ.

قال مُحَمَّد: أَجْبِرِ الْمُحْتَكِرِينَ عَلَى بَيْعِ مَا احْتَكَرُوا، وَلَا أُسْعِرْ، وَأَقُولُ لَهُمْ: يَبْعُوا كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ وَبِزِيَادَةِ يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا أَتْرَكُهُمْ يَبِيعُونَ بِأَكْثَرِ مِنْهَا. / الْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٨ وَالْاِخْتِيَار ج ٣ ص ١١٦. وَانْظُرْ: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٢١٤.

وَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: إِمَّا لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَةِ، أَوْ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهَا فِي الْحَجَرِ. / الْاِخْتِيَارُ السَّابِقُ.

ووجهه عندهم:

ما في الاحتِكَار من الضرر بعامّة الناس، وجَبْرُ الحَاكِمِ المحتَكِرِ عَلَى الْبَيْعِ دَفْعٌ
لذَلِكَ الضرر العام، وإحياء للمُهَج وإبقاء للرَّمَق^(١).

وذكر الحَنَابِلَةُ: وكذلك إذا احتاج الناس إلى سلاح للجِهَاد، يُجَبَرُ محتَكِرُهُ عَلَى
بيعه بعَوَضِ المِثْلِ^(٢).

فإن أبى المحتَكِر أن يبيع ما احتكره من الطعام كما يبيع الناس، وخِيفَ التلفُ

ولَكِنْ قِيلَ:

يُجَبَرُ عَلَيْهِ اتِّفَاقاً^(١)، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٢)، وَهُوَ وَاضِحٌ عَلَى قَوْلِهِمَا، وَكَذَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣)،
لأنه يرى الحَجْرَ لدفع ضرر عام كالطبيب الجاهل والمُكَارِي المُفْلِس^(٤).

وبهذا يتفق الحَنَفِيَّةُ مع جُمهُورِ الفُقَهَاءِ فِي الجَبْرِ.

(١) فِي شَرْحِ التَّلَقُّينِ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٠: (لوجوب المواساة عليهم، وكون حياة المسلم
واجبة على أخيه المسلم).

(٢) الْحِسْبَةُ لابن تَيْمِيَّةَ ص ٢٨ والطُّرُقُ الحُكُمِيَّةُ ص ٢٧٣ والإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٩ وَمَطَالِبُ
أُولِي النُّهْيِ ج ٣ ص ٦٤. والقول في: الْفُرُوعُ ج ٤ ص ٥٤، والمُبْدِعُ ج ٤ ص ٤٨، وَمَعُونَةُ أُولِي
النُّهْيِ ج ٤ ص ٧١، وهؤلاء الثلاثة نَقَلُوا عَنْ ابن تَيْمِيَّةَ، والإِقْنَاعُ وشرحه كَشَافُ الْقِنَاعِ
ج ٣ ص ٢١٥.

.....

(١) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٧ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٨ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠٢ وَدُرَرُ الْحُكَامِ ج ١ ص ٣٢٢
وَخَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٩ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٣٥٢ نَقْلًا عَنْ الْهِدَايَةِ وَالْقُهُسْتَانِيِّ وَالْمَنْحِ.

(٢) خَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ، وَدُرَرُ الْحُكَامِ، السَّابِقَانِ، وَالذُّرَرُ الْمُخْتَارُ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٣٥٢ نَقْلًا عَنْ
الْقُهُسْتَانِيِّ وَالْمَنْحِ.

(٣) غُنْيَةُ دَوِيِّ الْأَحْكَامِ لِلشُّرْئِبْلَانِيِّ عَلَى دُرَرِ الْحُكَامِ ج ١ ص ٣٢٢.

(٤) الْهِدَايَةُ، وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٨ ص ١٢٧ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٨ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ السَّابِقِ، وَغُنْيَةُ دَوِيِّ
الْأَحْكَامِ لِلشُّرْئِبْلَانِيِّ السَّابِقِ، وَرَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٣٥٢ نَقْلًا عَنْ الْهِدَايَةِ.

بحبسه عن الناس فَرَقَهُ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ، ويردونه أو بَدَلَهُ عند زوال الحاجة^(١).

وذكر المَالِكِيَّةُ: إن أبا المحتكر من البيع بعد جَبْر الإمام:

قال ابن حَبِيب: يُخْرَج من يده إلى أهل السوق يشتركون فيه بالثمن، فإن لم يعلم ثمنه فبسعره يوم احتكاره.

وَوَجَّهَ الْبَاجِي ذَلِكَ بقوله: إِنَّهُ لما كان هَذَا الواجب عليه فلم يفعله أُجْبِر عليه، وَصُرِفَ الْحَقُّ إلى مستحقه^(٢).

وقال الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمُفْهِم: وأما إن كان اشتراه من الأسواق واحتكره وَأَصْرَّ بالناس، فيشترك فيه الناس بالسعر الذي اشتراه به^(٣).

(١) الإقْتَاعُ وشرحه كَشَّاف الْقِنَاع، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ، السَّابِقَان. وانظر: الْفُرُوع ج ٤ ص ٥٤ والمُبْدِع ج ٤ ص ٤٨ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَات وشرحه مَعُونَةُ أُولِي النُّهْيِ ج ٤ ص ٧١ وفيه: (بدله) أي: مثل الذي أخذوه إن كان مثلياً، أو قيمته إن كان متقوماً.

(٢) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٧.

وفي الاستِذْكَار ج ٧ ص ٢٤٧: (قال مَالِك: إذا قَلَّ الطَّعَامُ فِي السُّوقِ وَاحْتَاجَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَمَنْ اشْتَرَى مِنْهُ شَيْئاً لِلْحُكْرَةِ فَهُوَ مُضِرٌّ لِلْمُسْلِمِينَ مَعْتَدٍ فِي فِعْلِهِ ذَلِكَ، فَمَنْ فَعَلَهُ فَلْيُخْرِجْهُ إِلَى السُّوقِ، وَلِيَبْعَهُ مِنْ أَهْلِ السُّوقِ بِمَا ابْتَاعَهُ، وَلَا يَزِدْ فِيهِ).

ونحوه في شَرْحِ التَّلَقُّينِ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٠٩ من قول ابن مزين عن عيسى وكذلك من غيره من أصحاب مَالِك (ولم يسمهم).

وفي تَحْقِيقِ النَّظَرِ ص ١٢٨: (وَأَمَّا إِذَا اخْتَرَنُوا وَأَصْرَّوا بِالسُّوقِ فَإِنَّهُ يَبَاعُ عَلَيْهِمْ، فَيَكُونُ لَهُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِهِمْ، وَالرَّابِحُ يَأْخُذُ مِنْهُمْ، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ، أَدْباً لَهُمْ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ). وفي ص ١٢٩ قال: (وليس هذا القول على إطلاقه، بل هو مخصوص بوقت الغلاء في السعر، فإن الاحتكار في أيام الرخاء جائز في المشهور، وهو مذهب المَدَوَّنَةِ). وانظر: فَتَاوَى الْبُرْزُلِيِّ ج ٣ ص ٢٠١.

(٣) الْمُفْهِمُ لِلْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٥٢١.

وفي التَّيسِير: ولا يُسَعَّرُ على المحتكر، حيث يؤمر بإخراج طعامه إلى السوق، وبيع ما فضل عن قوت عياله كيف شاء، ولا يُسَعَّرُ عليه. فإن سألوا الناس ما يحتمل أن يكون ثمنًا، قال: هو ما لهم يفعلون فيه ما أحبّوه، ولا يُجْبَرُونَ على بيعه بسعر يوقّت لهم، فهم أحقّ بأموالهم، ولا أرى أن يُسَعَّرَ عليهم، وما أراهم إنما رغبوا وأعطوا ما يشتهون، وأمّا التَّسْعِيرُ فظلم لا يعمل به من أراد العدل. قال يحيى بن عُمر: يترك لهم قوت سنّة، ويؤمرون ببيع ما بقي^(١).

٢- سيطرة الحَاكِمِ على المال المحتكر

إذا خاف الحَاكِمِ الهلاك على أهل البلد أخذ الطعام من المحتكرين، وفرّقه عليهم، فإذا وجدوا ردّوا عليهم مثله.

نصّ على ذلك الحَنْفِيَّة^(٢) والحَنَابِلَة^(٣)، وهو ما ذهب إليه المَالِكِيَّة^(٤). وليس

(١) التَّيسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٥٣.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ والمُحِيطُ الْبُرْهَانِيّ ج ٧ ص ١٤٦ ناقلًا عن الْقُدُورِيِّ في شرحه، والاختيار ج ٣ ص ١١٦ والجَوْهَرَة ج ٢ ص ٣٨٨ وتبيين الحقائق للزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨ وحاشية الشَّلْبِيّ على تبيين الحقائق للزَّيْلَعِيِّ نَقْلًا عن الإِتْقَانِيّ عن الْقُدُورِيِّ في شرحه، وُغْنِيَة ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرَنْبَلَايِ عَلَى دُرَرِ الْحُكَامِ ج ١ ص ٣٢١ نَقْلًا عن الاختيار، والدَّرُّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٣٥٢ نَقْلًا عن السراج، ورَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ نَقْلًا عن غَايَةِ الْبَيَان. وهو في فتح باب الْعِنَايَة ج ٣ ص ٢٧ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٠٢ نَقْلًا عن الاختيار. والفتاوى الهنديّة ج ٣ ص ٢١٤ نَقْلًا عن الْقُدُورِيِّ في شرحه، ثم ذكر فيها: (وهذا صحيح كذا في المُحِيط).

(٣) الْإِنْصَافُ ج ٤ ص ٣٣٩ ومَطَالِبُ أُولِي النُّهَى ج ٣ ص ٦٤-٦٥ وَالْحِسْبَة لابن تَيْمِيَّة ص ١٧ والطُّرُقُ الْحُكُومِيَّة ص ٢٦٣ والفُرُوع ج ٤ ص ٥٤ والمُبْدِع ج ٤ ص ٤٨ ومُنْتَهَى الْإِرَادَات وشرحه مَعُونَة أُولِي النُّهَى ج ٤ ص ٧١ والإقناع وشرحه كَشَافُ الْقِنَاع ج ٣ ص ٢١٥، وتَقَدَّمَ آتِفًا.

(٤) راجع قول ابن حَبِيب في الفقرة السَّابِقَة.

هَذَا حَجَرًا بَلْ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي الْمَجَاعَةِ^(١)، وَمَنْ اضْطَرَّ إِلَى مَالٍ غَيْرٍ فِي مَجَاعَةٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَنَاوَلَ بِالضَّمَانِ بَغِيرَ رِضَاهُ^(٢)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]^(٣).

٣- تَغْزِيرُ الْمُحْتَكَرِ

إِذَا رُفِعَ أَمْرُ الْمُحْتَكَرِ إِلَى الْحَاكِمِ، يَنْهَاهُ عَنِ الْإِحْتِكَارِ، وَيَأْمُرُهُ بِبَيْعِ مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ أَهْلِهِ عَلَى اعْتِبَارِ السَّعَةِ.

فَإِنْ رُفِعَ إِلَيْهِ ثَانِيَةً حَبَسَهُ وَعَزَّرَهُ عَلَى مَا يَرَى، زَجْرًا لَهُ وَدَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ، ذَكَرَهُ الْحَنْفِيُّ^(٤) وَالزَّيْدِيُّ^(٥).

وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَنْفِيِّ:

إِنْ رُفِعَ إِلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً يَعِظُهُ وَيَهْدِيهِ.

وَإِنْ رُفِعَ إِلَيْهِ مَرَّةً ثَالِثَةً يُحْبَسُهُ وَيُعَزَّرُهُ، زَجْرًا لَهُ عَنْ سُوءِ صَنْعِهِ^(٦).

(١) مَصَادِرُ الْحَنْفِيِّ السَّابِقَةِ عَدَا رَدَّ الْمُحْتَكَرِ.

(٢) الْجَوْهَرَةُ، وَالسَّلْبِيُّ، وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ، وَرَدَّ الْمُحْتَكَرِ، وَالذَّرُّ الْمُحْتَكَرِ، السَّابِقَةُ.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩.

الْمَخْمَصَةُ: الْمَجَاعَةُ.

(٤) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٧ وَذُرَّرَ الْحُكَّامُ ج ١ ص ٣٢٢ وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وَالْإِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٥ وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٩.

(٥) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٣ ص ٣١٩-٣٢٠.

(٦) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٧ ص ١٤٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨ وَرَدَّ الْمُحْتَكَرِ ج ٥ ص ٣٥١ نَقْلًا عَنِ الزَّيْلَعِيِّ وَمِثْلُهُ فِي الْقُحُوسْتَانِيِّ، وَكَذَا فِي الْكِفَايَةِ نَقْلًا عَنِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، وَالْكِفَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٨ ص ٤٩٢ قَالَ: (وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: فَإِنْ رُفِعَ إِلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى وَعِظُهُ وَعَزَّرُهُ، فَإِنْ رُفِعَ إِلَيْهِ مَرَّةً ثَالِثَةً فَحِينَئِذٍ حَبَسَهُ). وَانْظُرْ: الْفَتَاوَى الْهِندِيَّةَ ج ٣ ص ٢١٤.

وفي نهج البلاغة للإمام عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْثَرِ النَّخَعِيُّ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وَلَّاهُ مِصْرَ جَبَايَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا...، وَفِيهِ: (ثُمَّ اسْتَوْصَ بِالتِّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ وَأَوْصَ بِهِمْ خَيْرًا...)، وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقًا فَاحِشًا، وَشَحًّا قَبِيحًا، وَاحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّمًا فِي الْبَيَاعَاتِ، وَذَلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوَلَاةِ. فَامْنَعْ مِنَ الْإِحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَنَعَ مِنْهُ، وَلَيْكُنْ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمَحًا، بِمَوَازِينٍ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لَا تُجَحِّفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ. فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَتَكَلَّلْ بِهِ وَعَاقِبْ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ^(١).

وَنَقَلَ ابْنُ حَيُّونَ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى رِفَاعَةَ: إِنَّهُ عَنِ الْحُكْرَةِ، فَمَنْ رَكِبَ النَّهْيَ فَأَوْجِعَهُ. ثُمَّ عَاقِبَهُ بِإِظْهَارِ مَا احْتَكَرَ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: يَنْبَغِي لَوَالِي السُّوقِ الْمَنْعُ مِنَ الْإِحْتِكَارِ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهِ مِنْ اعْتَادِهِ، وَيُخْرَجُ مِنَ السُّوقِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَيُبَاعُ بِرَأْسِ مَالِهِ^(٣).

وَفِي فَتَاوَى الْبُرْزُلِيِّ: لَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ السُّوقِ عَلَى أَنْ لَا يَبِيعُوا إِلَّا بِمَا يَرِيدُونَ بِمَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْغَلَاءِ، فَوَاجِبُ عَلَى الْوَالِي أَوْ الْقَاضِي أَوْ النَّاطِرِ فِي السُّوقِ أَنْ يَخْرُجَ جَمِيعَهُمْ مِنْهُ وَيَأْتِيَ بِغَيْرِهِمْ، لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ هُوَ لَاءٌ ارْتَدَعَ هُوَ لَاءٌ، وَرَضُوا بِسِيرِ الرِّبْحِ الَّذِي يَنَالُهُمْ نَفْعُهُ، وَلَا يُدْخِلُونَ فِيهِ مَضَرَّةَ عَلَى النَّاسِ^(٤).

(١) نهج البلاغة ص ٤٧٧-٤٧٨.

(٢) دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٦.

(٣) فَتَاوَى الْبُرْزُلِيِّ ج ٣ ص ٢٠١.

(٤) فَتَاوَى الْبُرْزُلِيِّ ج ٣ ص ٢٠٢.

الْبُرْزُلِيُّ: أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَلَوِيِّ التُّونِسِيِّ، أَحَدُ أَيْمَةِ الْمَالِكِيَّةِ بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ، وَصَاحِبُ الْفَتَاوَى الْمُنَادِلَةِ، كَانَ مُوصُوفًا بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، كَانَ إِمَامًا عَلَامَةً بَارِعًا حَافِظًا لِلْفِقْهِ. لَازَمَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَرَفَةَ نَحْوَ أَرْبَعِينَ عَامًا، فَأَخَذَ هَدْيَهُ وَعِلْمَهُ وَطَرِيقَتَهُ. ذَكَرَ السَّخَاوِيُّ:

وقال التِّلْمَسَانِي المَالِكِي: (فإن عادوا - بعد أن بيع عليهم ما احتكروه وتصدق بربحه ونهوا عن ذَلِكَ - كان الضرب والطواف بهم والسجن)^(١).

وهذه الأقوال تشير إلى أن للحاكم الحق في تأديب المحتكر بالضرب أو الحبس... على ما يراه مناسباً لدفع الضرر عن الناس.

٤- تأديب المحتكر

تأديب المحتكر ولو بإحراق أمواله المحتكرة

رأى ابن حزم الظاهري أن يُمنع المحتكر عن الاحتكار، ولو بتأديبه بإحراق أمواله التي احتكرها.

لما روي أن علي بن أبي طالب أحرق طعاماً احتكر بمئة ألف.

ولما روي عن حبيش، أنه قال: أحرق لي علي بن أبي طالب بيارد بالسواد، كنت احتكرتها، لو تركها لربحت فيها مثل عطاء الكوفة^(٢).

ومثله ما جاء في الروض النضير:

احتكر رجل طعاماً في زمان أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فأرسل إليه فأحرقه.

أنه قديم القاهرة حاجاً في سنة ٨٠٠هـ، وأجاز لشيخنا (أي: ابن حجر)، وأخذ عنه أحمد بن يونس وغيره. ومن الآخذين عنه: أبو القاسم بن ناجي، والثعالبي، والرصاص، وحلولو. توفي سنة ٨٤١هـ، وقيل: سنة ٨٤٤هـ، أو السنة التي قبلها، بتونس.

الضوء اللامع ج ١١ ص ١٣٣ والبستان ص ١٥٠ ونيل الابتهاج - طبعة كُتِبَت الدعوة الإسلامية بليبيا ص ٣٦٨ ومُعْجَم الأعلام ص ٦٠١ ومُقَدِّمَة فَنَّاوَى البُرْزُلِيِّ بِتَحْقِيق: د. مُحَمَّد الحَبِيب الهَيْلَة.

(١) تُحْفَة النَّاطِر ص ١٢٨.

(٢) الْمُحَلَّى لابن حزم ج ٩ ص ٦٥ وفيه: البيادر: أنادر الطعام.

وعن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ مَرَّ بِشَطِّ الْفُرَاتِ، فَإِذَا كُدُسُ طَعَامٍ لِرَجُلٍ مِنَ التَّجَارِ حَبَسَهُ لِيُغْلِي بِهِ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُحْرَقَ^(١).

تأديب مُتَلَقِّي الرُّكْبَانِ، والحاضر الذي يبيع للبادي

ذكر الفقهاء إجراءات علاجية بالنسبة لمُتَلَقِّي الرُّكْبَانِ، والحاضر الذي يبيع للبادي، أثّرنا تأخيرها إلى هنا لمناسبتها.

تأديب المُتَلَقِّي:

ذكرنا أقوال الفقهاء في صحة بيع المُتَلَقِّي أو بطلانه، وهنا نبين اختلافهم في تأديب المُتَلَقِّي على التفصيل الآتي:

١- يُنْهَى المُتَلَقِّي عن تلقيه، فإن عاد أدب، ولا يُنْزَع عنه شيء^(٢).

قال ابن المَوَاز: وَهَذَا رِوَايَةٌ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ^(٣)، وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: وَهُوَ الْمَشْهُور^(٤)، وَاخْتَارَهُ أَشْهَبُ^(٥).

(١) الرُّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٥٨٥. وتقدم تَخْرِيجُ الْقَوْلِ الْأَخِيرِ فِي (حَكْمِ الْاِحْتِكَارِ).

(٢) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٠٢ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ وَمَعَهُ التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ ج ٤ ص ٣٧٩ وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٣ ص ٧٠ وَشَرْحُ الْخَرَشِيِّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلٍ ج ٥ ص ٨٤ وَالتَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٨٧ وَالنَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ٦ ص ٤٤٦ عَنْ مُحَمَّدٍ. وانظر: مَنَحُ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ٥٧٦ وَشَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ ج ٤ ص ١٨٠-١٨١.

(٣) الْمُتَنَقَّى، وَالتَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ، وَشَرْحُ الْخَرَشِيِّ، السَّابِقَةُ، وَالنَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ السَّابِقُ عَنْ مُحَمَّدٍ الَّذِي نَقَلَ رِوَايَةَ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ.

(٤) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ، وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ، السَّابِقَانِ.

(٥) الْمُتَنَقَّى ج ٥ ص ١٠٢ وَالتَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ السَّابِقُ نَقْلًا عَنِ الْبَاجِي.

أَشْهَبُ: بَنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ دَاوُدَ الْقَيْسِيِّ. رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ، فَقِيهٌ مِصْرِيٌّ، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاةُ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ بِمِصْرَ بَعْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٤ هـ بِمِصْرَ.

ووجهه: أن البيع عقد لازم، ولم يتعلق به وجه فساد يمنع صحته، فإنما يتعلق بالتلّقي الحرج لمن فعله، وذلك لا يوجب أخذ ما اشتراه وانتزاعه منه^(١).

٢- يُجْبَرُ عَلَى عَرْضِهَا عَلَى أَهْلِ السُّوقِ إِنْ كَانَ لَهَا سُوْقٌ، وَإِلَّا فَعَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ، فَيَشْتَرِكُ فِيهَا مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ^(٢)، وهو ما رواه ابن وهب عن مَالِك^(٣)، وهو المروي عن ابن القَاسِمِ^(٤)، وقال القَاضِي عِيَّاض: وهذا هو المشهور عن مَالِكِ وأكثر

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥٩ والائْتِقَاءُ ص ٥١ و١١٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢٣٨ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٤٤٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ص ١٥٠.

(١) الْمُتَنَقَّى السَّابِق.

(٢) مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ، ومعه: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ ج ٤ ص ٣٧٩ وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٣ ص ٧٠ وَشَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٤ ص ١٨٠-١٨١ وَشَرْحُ الْخَرَشِيِّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلٍ ج ٥ ص ٨٤.

وهذا المعنى في بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ١٦٥، ورفض هذا في الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٢ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٧٨.

(٣) الْمُتَنَقَّى ج ٥ ص ١٠٢. وفي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ ج ٦ ص ٤٤٦ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: (وَرَوَى عَنْ مَالِكِ ابْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ يُنْزَعُ مِنْهُ، فَيَبَاعُ لِأَهْلِ السُّوقِ فَمَا رِبْحُ فَهُوَ بَيْنَهُمْ، وَالْوَضِيعَةُ عَلَى الْمُتَلَقِّي).

ابن وهب: عبد الله بن وهب بن مُسْلِمٍ الْفَهْرِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، مِنْ أُمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ، جَمَعَ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْعِبَادَةِ. مِنْ كُتُبِهِ: الْجَامِعُ الْكَبِيرُ وَالْمَوْطَأُ الْكَبِيرُ. عَرَضَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَخَبَأَ نَفْسَهُ. وَلَدَ بِمِصْرَ، وَتُوفِيَ بِهَا سَنَةَ ١٩٧ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ص ١٥٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٤٢١ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ٤٤٨.

(٤) تُحْفَةُ النَّازِلِ ص ٩٢ وَعَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ج ٥ ص ٢٢٧. وانظر: الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ ج ٩ ص ٣٧٨. وفي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ ج ٦ ص ٤٤٦ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: أَرَى أَنْ يَشْرَكَ فِيهَا التَّجَارُ وَغَيْرُهُمْ مَنْ يَطْلُبُ ذَلِكَ وَيَكُونُ كَأَحَدِهِمْ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ بِالْحَصَصِ بِالْثَمَنِ الْأَوَّلِ). وانظر: شَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ ج ٤ ص ١٨٠-١٨١.

أصحابه^(١)، وهو قول اللَّيْث بن سَعْد^(٢).

ووجهه: أَنَّ لَاهِلَ الْأَسْوَاقِ حَظًّا فِيهَا اشْتَرَوْهُ، كَمَا لَوْ حَضَرُوا مَسَاوِمَتَهُ^(٣).

وقالوا: تَبَاعَ عَلَيْهِمْ، فَمَا خَسِرَ فَعْلِيهِ، وَالرِّبْحَ بَيْنَ الْجَمِيعِ^(٤).

وقيل: يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ بِالْحَصَصِ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ^(٥).

٣- إِنْ عَادَ أَدَبٌ، وَنَفِي مِنَ السُّوقِ، وَإِنَّمَا يَشْتَرِكُونَ فِيهَا يَحْضُرُونَ فِيهِ بِالسُّوقِ،

فَيَطْلُبُونَ الشَّرْكَ، فَيَكُونُ كَأَحَدِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْبَغَ^(٦).

فِي الْاِسْتِذْكَارِ ج ٧ ص ٤١٤: (رَوَى عِيسَى وَسَحْنُونُ وَأَصْبَغُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ: أَنَّ السَّلْعَةَ إِذَا تَلَقَّاهَا مُتَلَقٌّ وَاشْتَرَاهَا قَبْلَ أَنْ يَهْبِطَ بِهَا إِلَى سُوقِهَا، فَإِنَّمَا تُعْرَضُ عَلَى الَّذِينَ يَتَجَرَّوْنَ فِي السُّوقِ بِهَا، فَيَشْتَرِكُونَ فِيهَا بِذَلِكَ الثَّمَنِ لَا زِيَادَةَ إِنْ شَاءُوا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَتِلْكَ السَّلْعَةِ سُوقٌ عَرْضَتْ عَلَى النَّاسِ فِي الْمَضَرِّ، فَيَشْتَرِكُونَ فِيهَا إِنْ أَحْبَبُوا، وَإِنْ نَقَصَتْ عَنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ لَزِمَتْ الْمُشْتَرِي الْمُتَلَقِّي لَهَا.

قَالَ سَحْنُونُ: وَقَالَ لِي غَيْرُ ابْنِ الْقَاسِمِ: يُفْسَخُ الْبَيْعُ.

وَقَالَ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ: يُؤَدَّبُ مُتَلَقِّي السَّلْعِ إِذَا كَانَ مَعْتَادًا لِذَلِكَ.

وَرَوَى سَحْنُونُ عَنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ يُؤَدَّبُ إِلَّا أَنْ يَعْذَرَ بِالْجَهَالَةِ.

وَقَالَ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ: إِنْ فَاتَتْ السَّلْعَةَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ).

(١) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ ج ٤ ص ٣٧٩ وَشَرْحُ الْأَبِّي عَلَى مُسْلِمِ السَّابِقِ، وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ ج ٣ ص ٧٠ وَشَرْحُ الْخَرَشِيِّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلِ ج ٥ ص ٨٤.

(٢) الْمُحَلَّلِيُّ ج ٨ ص ٤٥٠ وَالْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٢ وَبِهَامِشِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ص ٧٨.

(٣) الْمُتَنَقَّى ج ٥ ص ١٠٢.

(٤) مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٤ ص ٣٧٩ نَقْلًا عَنْ الشَّامِلِ.

(٥) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٦) النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ٦ ص ٤٤٦ عَنْ مُحَمَّدٍ.

٤- يُردُّ شراؤه، وتُردُّ على بائعها. وهو قول ابن المَوَّاز وابن حَبِيب.

ووجهه: ما احتج به من أن النبي ﷺ نهى عنه، وما نهى عنه فهو مردود، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه^(١).

من تكرر منه التلقّي:

يعاقب من تكرر منه تلقّي السلعة، بما يراه الإمام من سجن، أو ضرب، أو إخراج من السوق، قال ذلك ابن حَبِيب^(٢).

ربح التلقّي:

وما يتصل بتأديب المُتلقّي ما يخص الربح:

قال ابن المَوَّاز: لا يطيب للمُتلقّي ربح ما تلقّى.

وقيل لابن القاسم: أيتصدق بالربح؟ فقال: ليس بحرام، ولو فعل ذلك احتياطاً لم أر به بأساً^(٣).

أَصْبَغ: بن الفَرَج بن سَعِيد بن نَافِع، الفقيه المالكي المِصْرِيّ، تَفَقَّه بَابن القَاسِم وابن وَهْب وأشْهَب، له مؤلفات عديدة. قال ابن المَاجِشُون في حقه: ما أخرجت مِصْرَ مثل أَصْبَغ، قيل له: ولا ابن القَاسِم؟ قال: ولا ابن القَاسِم. وكان كاتب ابن وَهْب. ثِقَّة. توفي بِمِصْر سنة ٢٢٥هـ.

وَفَيَات الأَعْيَان ج ١ ص ٢٤٠ وتَرْتِيب المَدَارِك ج ٢ ص ٥٦١ وطَبَقَات الفُحَّهَاء لِلشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ١٥٣ وَتَهْذِيب التَّهْذِيب ج ١ ص ٣٦١ وَتَذَكُّرَةُ الحُفَّاط رَقْم ٤٦٦ ج ٢ ص ٤٥٧.

(١) الْمُتَقَيُّ لِلْبَاجِيّ ج ٥ ص ١٠٢، وذكر أن اقتضاء النهي الفساد قال به بعض الأصحاب - أي: من المَالِكِيَّة - والقول في النَوَادِر والزِّيَادَات ج ٦ ص ٤٤٦ وصَوِّبه مُحَمَّد، ونقله عن الواضحة كتاب ابن حَبِيب.

(٢) الْمُتَقَيُّ السَّابِق ص ١٠٣ والنَوَادِر والزِّيَادَات السَّابِق.

(٣) الْمُتَقَيُّ السَّابِق، والتَّاج والإكْلِيل للمَوَاق ج ٤ ص ٣٧٩، وفي ثُخَفَةِ النَّاطِر ص ٩٢ قول ابن القَاسِم فقط. وفي التَّيْسِير في أَحْكَام التَّسْعِير ص ٨٧: (لا يختص المُتلقّي بربحها دون غيره،

تأديب الحاضر الذي يبيع للبادي:

مما يتصل بِذَلِكَ ما ذكرنا من تفصيل للفقهاء في اعتبارهم هَذَا البيع صَحِيحاً أو باطلاً يجب فسخه^(١)، وهنا نبين ما ذكره الفقهاء في تأديبه.

نصَّ فقهاء المَالِكِيَّة على أَنَّهُ:

إِنْ اعتاد هَذَا البيع وتكرر منه، ففي ذَلِكَ قولان:

القول الأول: يُؤَدَّب، وهو قول ابن القاسم.

ووجهه: أَنَّ هَذِهِ مَضَرَّة عامة، وقد تكرر منه مخالفة الإمام فيها، فكان حكمه الأدب.

القول الثاني: يُزَجَّر ولا يُؤَدَّب، وَإِنْ كان عالماً بمكروهه، وهو قول ابن وهب.

ووجهه: أَنَّ الزجر كافٍ، لأنه نوع من التَّسْعِير^(٢).

فإن وقع نزعت منه، وشاركه غيره في الربح، والوَضِيعَة على الْمُتَلَقِّي فقط، فقيل: يؤدب ولا تنزع منه).

وفي النَوَادِر والزيادات ج ٦ ص ٤٤٥: من كتاب ابن المَوَاز... قال مَالِك: ولا يطيب للمُتَلَقِّي ربح ما تَلَقَّى، ولا أُحِب أن يشتري من لحم ما تلقى، وكذلك في العُتْبِيَّة من سَمَاع ابن القاسم). وورد في ص ٤٤٧ قول ابن القاسم.

(١) راجع حكم بيع الحاضر للبادي من حيث الصحة وعَدَمُهَا.

(٢) الْمُتَنَقِّي للباجي ج ٥ ص ١٠٤ وراجع: التَّاج والإكْلِيل ومعه مَوَاهِب الْجَلِيل ج ٤ ص ٣٧٨ وَتُحْفَةُ النَّاطِر ص ٩٢ و٩٣ وَالشَّرْح الْكَبِير لِلزُّرْدِير وَحَاشِيَةِ الدُّسُوقِي عليه ج ٣ ص ٦٩ وَشَرْح التَّلَقُّين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠٢٦ وَشَرْح الزُّرْقَانِي على سَيِّدِي خَلِيل ج ٥ ص ٩١ وَشَرْح الْخَرَشِيِّ على سَيِّدِي خَلِيل ج ٥ ص ٨٤. وانظر: الْبَيَان وَالتَّحْصِيل ج ٩ ص ٣٧٩. وانظر أقوالاً أُخْرَى للمَالِكِيَّة في الاستِذْكَار ج ٧ ص ٤٢٠-٤٢١.

٥- التَّسْعِيرُ

التَّسْعِيرُ لُغَةً

(سعر): السين والعين والراء أصلٌ واحِدٌ يدلُّ على اشتعال الشيء وارتفاعه وارتفاعه^(١).

ومنه: سَعَرَ النارَ والحَرْبَ: أوقدها.

والسَّعْرُ: الذي يقومُ عليه الثَّمَنُ، وأسَعَرُوا وسَعَّرُوا تسعيراً: اتفقوا على سَعْرٍ^(٢)، والتَّسْعِيرُ: تقدير السَّعْرِ^(٣)، والسَّعْرُ: مأخوذ من سَعَرَ النارَ، إذا رفعها، لأن السَّعْرَ يُوصَفُ بالارتفاع^(٤).

واصطلاحاً

للتَّسْعِيرِ تعاريف عديدة عند الفقهاء، منها:

١- في الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي: التَّسْعِيرُ هو أن يُحدَّ لأهل السوق سعر لبيعوا عليه فلا يتجاوزونه^(٥).

٢- في شَرْحِ التَّلْقِينِ لِلْمَازَرِيِّ: التَّسْعِيرُ أن يحدَّ الإمام ثمناً ينهي عن أن يتعدَّى لمن حاول البيع^(٦).

٣- قال ابن عرفة: التَّسْعِيرُ هو تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدرًا للبيع

(١) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، مادة (سعر) ج ٣ ص ٧٥.

(٢) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ مادة (السَّعْر) ج ٢ ص ٤٨ وَلِسَانُ الْعَرَبِ مادة (سعر) ج ٤ ص ٣٦٥ وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ص ٢١١.

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ السَّابِق.

(٤) النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ فِي شَرْحِ غَرِيبِ الْمُهَذَّبِ: الرَّكْبِيُّ ج ١ ص ٢٩٢. وفي مُعْجَمِ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ السَّابِقِ ص ٧٦: (سَعَرَ الطَّعَامُ من هذا أيضاً، لأنه يرتفع ويعلو).

(٥) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٨.

(٦) شَرْحُ التَّلْقِينِ لِلْمَازَرِيِّ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١١.

بدرهم معلوم^(١).

٤- وقال العِمْرَانِيُّ فِي الْبَيَانِ: التَّسْعِيرُ أَنْ يَأْمُرَ الْوَالِي أَهْلَ الْأَسْوَاقِ أَنْ لَا يَبِيعُوا أَمْتَعَتَهُمْ إِلَّا بِسَعَرٍ كَذَا وَكَذَا، سَوَاءٌ كَانَ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ أَوْ فِي غَيْرِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي حَالِ الرِّخْصِ أَوْ فِي حَالِ الْغَلَاءِ^(٢).

٥- وقال الشَّرْبِينِيُّ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: أَنْ يَأْمُرَ الْوَالِي السُّوقَةَ أَنْ لَا يَبِيعُوا أَمْتَعَتَهُمْ

(١) قَالَ الرَّصَاعُ شَارِحَ حُدُودِ ابْنِ عَرَفَةَ: (قَوْلُهُ «حَاكِمٌ» أَخْرَجَ بِهِ غَيْرَ حَاكِمِ السُّوقِ، كَمَا إِذَا حَدَدَ الْبَائِعُ لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى تَسْعِيرًا، وَكَذَلِكَ غَيْرُ الْحَاكِمِ. وَقَوْلُهُ: «لِبَائِعِ الْمَأْكُولِ» أَخْرَجَ بِهِ غَيْرَ الْمَأْكُولِ لِأَنَّهُ لَا يُسَعَّرُ.

وَقَوْلُهُ: «فِيهِ» يَتَعَلَّقُ بِالْبَائِعِ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى السُّوقِ (...). / شَرَحَ حُدُودُ ابْنِ عَرَفَةَ لِلرَّصَاعِ ص ٣٥٦-٣٥٧ وَنَقَلَ التَّعْرِيفَ الْمُجِيلِدِيَّ فِي التَّيْسِيرِ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٤١ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ.

ابْنُ عَرَفَةَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرَفَةَ بْنِ حَمَّادِ الْوَرَعَمِيِّ الْمَالِكِيِّ، فُقِيهٌ ثَوْنٌ وَإِمَامٌ وَعَالِمٌ وَخَطِيبٌ، تَبَحَّرَ فِي الْعُلُومِ وَفَاقَ الْعُلَمَاءَ، وَلَمْ يَخْلَفْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ، مِنْ كُتُبِهِ: الْمَبْسُوطُ فِي الْفِقْهِ، وَالْحُدُودُ فِي التَّعَارِيفِ الْفِقْهِيَّةِ. وَلَدَ بَتُونُسَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٨٠٣ هـ.

غَايَةُ النُّهَايَةِ ج ٢ ص ٢٤٣ وَتَبِيلُ الْإِبْتِهَاجِ ص ٢٧٤ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٣١ وَشَجَرَةُ النُّورِ الرَّكِيَّةِ ج ١ ص ٢٢٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ٣٨ وَدُرَّةُ الْحِجَالِ ج ٢ ص ٢٨٠ وَالْأَعْلَامُ ج ٧ ص ٤٣.

(٢) الْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٤ وَقَالَ: هَذَا نَقَلَ أَصْحَابُنَا الْبَغْدَادِيِّينَ.

الْعِمْرَانِيُّ: يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمٌ (وَرَوَى: ابْنُ سَالِمٍ) بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَمَانِيُّ، أَبُو الْحُسَيْنِ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ بِالْيَمَنِ، أَعْرَفُ أَهْلِ الْأَرْضِ بِتَصَانِيفِ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ. كَانَ يُحْفَظُ الْمُهَذَّبُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ. وَشَرَحَهُ بِكِتَابِهِ (الْبَيَانِ)، وَلَهُ تَصَانِيفُ أُخْرَى عَدِيدَةٌ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٥٥٨ هـ= ١١٦٣ م.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسُّبْكِيِّ ج ٧ ص ٣٣٦ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ (الْبَيَانِ) الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: قَاسِمُ مُحَمَّدٍ النَّوْرِيِّ.

إلا بكذا^(١).

٦- وقال الشُّيُوطِيُّ في شَرْحِ التَّنْبِيهِ: التَّسْعِيرُ هو أن يأمر الناظر في أمر المُسْلِمِينَ أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا^(٢).

٧- وقال زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ في الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ: التَّسْعِيرُ أن يُعَيِّنَ الإمام قَدْرًا من الثمن لا يَزَادُ عليه^(٣).

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج لِلشَّرْحِ ج ٢ ص ٣٨ ونقله الشَّرواني عن الْمُغْنِي في حاشيته على تَحْفَةِ الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣١٩.

الْخَطِيبُ الشَّرِينِي: شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد الْقَاهِرِي الشَّافِعِي. أخذ عن عَمِيرَةَ (أَحْمَد الْبُرْلُوسِي) وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَآخَرِينَ، دَرَسَ وَأَفْتَى في حَيَاةِ أَشْيَاخِهِ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ مِصْرَ عَلَى صَلَاحِهِ. من مُصَنَّفَاتِهِ: مُغْنِي الْمُحْتَاج شَرْحُ الْمِنْهَاجِ، وَشَرْحُ التَّنْبِيهِ، وَتَفْسِيرُ السَّرَاجِ الْمُئِير. توفي سنة ٩٧٧هـ.

الكواكب السائرة ج ٣ ص ٧٩ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٣٨٤ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٥٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٨ ص ٢٦٩.

(٢) شَرْحُ التَّنْبِيهِ لِلشُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٩١.

الشُّيُوطِيُّ: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن مُحَمَّد، الشَّافِعِي، من الحُفَظَاءِ الْمُتَّقِينَ. زادت مُؤَلَّفَاتُهُ الْجَلِيلَةُ عَلَى خَمْسَمِائَةِ مُؤَلَّفٍ، منها: الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، وَالدَّرُّ الْمَنْثُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَثُورِ، وَلِبَابُ النُّقُولِ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ، وَتَذْرِيبُ الرَّاوي، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ، وَاللَّائِلُ الْمَصْنُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، وَالْهَجَّةُ الْمَرْضِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ، وَالْمُزْهَرُ، وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ، وَطَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ، وَبُغْيَةُ الْوُعَاة. توفي سنة ٩١١هـ بِالْقَاهِرَةِ.

حُسْنُ الْمُحَاصَرَةِ ج ١ ص ٣٣٥ (ترجمته بقلمه)، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٥١ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٣٢٨.

(٣) الْغُرَرُ الْبَهِيَّةُ لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ٤ ص ٥٢٨.

زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ: بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن زَكْرِيَّا الْقَاهِرِي الْأَزْهَرِي الشَّافِعِي، زَيْنُ الدِّينِ، أَبُو يَحْيَى. شيخ الإسلام وقاضي القضاة وعمدة العلماء، أفتى ودرس وتصدر، من

٨- وفي الإقناع وكشاف القناع عليه: التسعير هو أن يُسعر الإمام أو نائبه على الناس سعراً ويُجبرهم على التبايع بما سَعَرَهُ^(١).

٩- وفي معونة أولي النهى: التسعير هو منع السلطان الناس البيع بزيادة على ثمن يقدّره لهم^(٢).

١٠- وفي مطالب أولي النهى: هو أن يُقدّر السلطان أو نائبه سعراً للناس، ويُجبرهم على التبايع بما قدّره^(٣).

١١- وفي نيل الأوطار للشوكاني: هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمراً أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة^(٤).

١٢- وفي الاقتصاد السياسي لجابر جاد: قيام السلطات العامة (الحكومة) بتحديد أثمان السلع لا يجوز تعدّيها بأية حال^(٥).

مُصَنَّفَاتُهُ: شَرَحَ الرُّوضُ، وَشَرَحَ الْبَهْجَةُ، وَالْمَنْهَجُ وَشَرَحَهُ، وَغَيْرَهَا. تُوُفِيَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٩٢٦ هـ وَقِيلَ ٩٢٥ هـ.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ١٣٤ والكواكب السائرة ج ١ ص ١٩٦ والبدر الطالع ج ١ ص ٢٥٢.

(١) الإقناع وكشاف القناع عليه ج ٣ ص ٢١٣.

(٢) معونة أولي النهى ج ٤ ص ٦٩.

(٣) مطالب أولي النهى ج ٣ ص ٦٢.

وأعطى الإمامية حق التسعير لعدول المسلمين عند عدم التمكن من الوصول إلى الحاكم. / مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٩.

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٣. ومثله في: شرح الجامع الصحيح مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ٢٣١ وفي: تُحْفَةُ الْأَخْوَذِيِّ ج ٤ ص ٤٥٢.

(٥) الاقتصاد السياسي لجابر جاد ج ٢ ص ٤١٠ والاقتصاد السياسي لجابر جاد والجليلي ص ١٤٣.

والنَّاطِر في جميع هذه التعاريف يجد أنها متفقة على أن التَّسْعِير هو أن يُقَدَّر ولي أمر المُسْلِمِينَ للناسِ سعراً، لا يجوز لهم الزيادة عليه أو الإنقاص منه. وهذا هو المُرَاد بالتَّسْعِير في المعنى الاصطلاحِي.

حكم التَّسْعِيرِ شَرعاً

اتفق الشَّافِعِيَّة^(١) والْحَنَابِلَةُ^(٢) والمَالِكِيَّة^(٣)

(١) تُحَقِّقَةُ الْمُحْتَاج وَحَاشِيَةُ الشَّرَوَانِي عليه ج ٤ ص ٣١٩ ومُعْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٨ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٤٥٦ وَحَاشِيَةُ الْجَمَل على الْمَنْهَج ج ٣ ص ٩٣. وفي نَهَايَةِ الْمَطْلَب ج ٦ ص ٦٣: (ليس للإمام التَّسْعِير في رخاء الأسعار وسكون الأسواق).

وفي الْمُهَذَّب ج ١ ص ٢٩٢: (لا يَحِلُّ). ومثله في حِلْيَةِ الْعُلَمَاء ج ٤ ص ٣١٦.

وفي التَّنْبِيهِ ج ١ ص ٣٩١: (ويحرم التَّسْعِير).

وفي الْبَيَان لِلْعِمْرَانِي ج ٥ ص ٣٥٤: (التَّسْعِير عندنا محرم).

وفي الْعَزِيز ج ٤ ص ١٢٧: (لا ينبغي للإمام أن يسعّر).

وفي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٣: (التَّسْعِير وهو حرام في كل وقتٍ على الصَّحِيح).

(٢) الْمُعْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ و٢٨١ وبهامشه الشَّرْح الْكَبِير ص ٤٤-٤٥ والإنصاف ج ٤ ص ٣٣٨ وَمَعُونَةُ أُولِي النُّهْي ج ٤ ص ٦٩ وكَشَافُ الْقِنَاع ج ٣ ص ٢١٣ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْي ج ٣ ص ٦٢ والفُرُوع ج ٤ ص ٥١ والمُبْدِع ج ٤ ص ٤٧.

(٣) التَّاج وَالْإِكْلِيل لِلْمَوَاق ج ٤ ص ٣٨٠ وَتُحَقِّقَةُ النَّاطِر ص ١٣١.

وفي التَّيْسِير في أَحْكَامِ التَّسْعِير ص ٤٨: (عن ابن هارون سئل النَّبِيُّ ﷺ عن التَّسْعِير، فقال: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ...، وَلِهَذَا رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا يَجْعَلُ لِأَهْلِ السُّوقِ سِعْراً يَبْعُونَ عَلَيْهِ).

وفي ص ٥٠: (عن يَحْيَى بن عُمَرَ قال مَالِكٌ: لَا خَيْرَ فِي التَّسْعِيرِ، وَمَنْ حَطَّ مِنْ سَعْرِ النَّاسِ

وَالزَّيْدِيَّةُ^(١) وَالْإِمَامِيَّةُ^(٢) وَالْحَنَفِيَّةُ^(٣)

أُقيم. وعن ابن وَهْب: سئل مَالِك عن صاحب السوق يريد أن يسعر فيقول: إِنَّمَا بَعْتُمْ بِكَذَا وَإِلَّا خَرَجْتُمْ مِنَ السُّوقِ، فقال: لَا خَيْرَ فِيهَا).

وفي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ ج ٦ ص ٤٤٩: (من العُتْبِيَّةِ من سَمَاعِ ابنِ الْقَاسِمِ، قال مَالِكُ في السُّوقِ إِذَا أَفْسَدَهُ أَهْلُهُ، وَحَطُّوا سَعْرَهُ، أَيَسَّعَرَّ عَلَيْهِمْ؟ فَكَرِهَ التَّسْعِيرَ وَأَنْكَرَهُ). وفي ص ٤٥٠: (من كتاب مُحَمَّدٍ وَالعُتْبِيَّةِ وَمن سَمَاعِ ابنِ الْقَاسِمِ قال مَالِكُ: وَلَا يُسَّعَرُ عَلَى النَّاسِ فِي السُّوقِ).

وفي التَّلَقُّينِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٠: (التَّسْعِيرُ عَلَى أَهْلِ الْأَسْوَاقِ غَيْرُ جَائِزٍ).

وفي الْبَيَّانِ وَالتَّحْصِيلِ لِابْنِ رُشْدٍ ج ٩ ص ٣١٣: (من سَمَاعِ ابنِ الْقَاسِمِ من مَالِكٍ: وَسُئِلَ مَالِكُ عَنْ صَاحِبِ السُّوقِ يَرِيدُ أَنْ يُسَّعَرَ عَلَى النَّاسِ السُّوقَ، فيقول لهم: إِنَّمَا بَعْتُمْ بِكَذَا وَكَذَا السَّعْرَ يَسْمِيهِ لَهم، وَإِنَّمَا قَمْتُمْ. قال: لَا خَيْرَ فِي هَذَا). وشرحه في ص ٣١٤ بعده.

(١) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٣ ص ٣١٨. راجع: سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٥ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٣.

(٢) مِفْتَاحُ الْكِرَامَةِ - متاجر ص ١٠٩ وَالرَّوَضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٩٣. وفي الْمُخْتَصَرِ النَّافِعِ ص ١٤٨: (الأصح لا يُسَّعَر).

وفي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ - التجارة ج ٨ ص ٣٤٥: وَلَا يَسْعَرُ عَلَيْهِ فِي الْمَشْهُورِ، لِأَصْلِ وَخَبَرِ ابْنِ حَمْرَةَ، وَمُرْسَلِ الْفَقِيهِ، وَقِيلَ يَسْعَرُ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ....

وانظر أخبار عدم جواز التَّسْعِيرِ في: تفصيل وسائل الشَّيْعَةِ ج ١٧ ص ٤٣٠.

(٣) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٧ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَالكِتَابُ وَشرحه اللَّبَابُ ج ٣ ص ٢٢١ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٧ ص ١٤٦ وَالْمُخْتَارُ وَشرحه الْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٦ وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وَكَنَزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٨ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠٢ وَكَشَفُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٣٧ وَحَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ج ٢ ص ٢٣٩. وَذُرَّرَ الْحُكَّامُ ج ١ ص ٣٢٢ وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٣٥٢، وَذَكَرَ هُؤُلَاءُ كُلُّهُمْ: أَنَّهُ (لَا يَنْبَغِي، أَوْ لَا يَسْعَر).

لَكِنْ صَاحِبُ كِتَابِ مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ قَالَ: وَيَكْرَهُ التَّسْعِيرُ. / رَاجِعْ مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ وَالدَّرُّ الْمُتَنَقَّى

والظَاهِرِيَّة^(١)، والإِبَاضِيَّة^(٢) عَلَى أَنَّ حُكْمَ التَّسْعِيرِ هُوَ الْحُرْمَةُ.

والدليل من المَنْقُول من الكتاب والسُّنَّة، ومن المَعْقُول:

أَمَّا الْكِتَابُ:

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٣) [النساء: ٢٩].

وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به منافٍ للآية الكريمة^(٤).

وَأَمَّا السُّنَّةُ:

١ - فَقَوْلُهُ ﷺ: (لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبٍ مِنْ نَفْسِهِ)^(٥)، وعموم الآية والحديث يتناول تحريم التسعير، لأنه باطل.

ج ٢ ص ٥٤٨، ونقله ابن عابدين في رد المحتار ج ٥ ص ٣٥٢ نقلاً عن المُلْتَقَى وغيره.

وقال عَلِيُّ الْقَارِي فِي فَتْحِ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٦: (وكره تسعير الحاكم...).

والكراهة المطلقة تفيد الكراهة التحريمية عند الحنفية.

(١) الْمُحَلَّى لابن حزم ج ٩ ص ٤٠ مَسْأَلَةٌ ١٥٥٤. وعبارته تفيد الحرمة وإن لم يصرح بهذا اللفظ حيث قال: (وجائز لمن أتى السوق من أهله أو من غير أهله أن يبيع سلعته بأقل من سعرها في السوق وبأكثر، ولا اعتراض لأهل السوق عليه في ذلك ولا للسُّلْطَان).

(٢) شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ٢٣٢. وفي شَرْحِ النَّيْلِ وَشَفَاءِ الْعَلِيلِ ج ١٣ ص ٦٢٢: جُمُهُورُ الْإِبَاضِيَّةِ.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩.

(٤) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٣ وَالسَّيْلُ الْجَرَّارِ ج ٣ ص ٨٦ وَشَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ٢٣٢.

(٥) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢٩ وَالسَّيْلُ الْجَرَّارِ السَّابِق.

وَحَدِيثُ: لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ... إلخ:

فِي سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ ج ٣ ص ٢٦ بَلَفْظُ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبٍ مِنْ نَفْسِهِ. وَلِلْحَدِيثِ أَلْفَاظُ أُخْرَى مِنْهَا فِي خُطْبَةِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٢- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا جَاء، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَّرَ. فَقَالَ: بَلِ ادْعُو. ثُمَّ جَاء رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَّرَ. فَقَالَ: بَلِ اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، وَإِنِّي لأرجو أن ألقى الله وليس لأحدٍ عندي مَظْلَمَةٌ.

٣- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: لَوْ قَوَّمتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنِّي لأرجو أن أَفَارِقَكُمْ وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهُ.

٤- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا السَّعْرُ، فَسَعَّرَ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لأرجو أن أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ.

ووجه الدلالة به من وجهين:

أحدهما: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لم يُسَعِّرْ حين سألوه ذَلِكَ، ولو جاز لأجابه إلهيه.
الثاني: أَنَّهُ عَلَّلَ بكونه مَظْلَمَةً، والظلم حرام^(١).

(١) استدل بحديث أنس: الكَاسَانِيُّ فِي بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ السَّابِقِ، وَهُوَ فِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ ج ٧ ص ١٤٦ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠٢ وَفَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٦.

وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَيْضًا مَعَ وَجْهِ الدَّلَالَةِ بِهِ فِي: الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ٤ ص ٢٨١ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٤ وَالْمُبْدِعُ ج ٤ ص ٤٧ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١٣ وَنَهَايَةُ الْمَطْلَبِ ج ٦ ص ٦٣ وَالْعَزِيزُ ج ٤ ص ١٢٧ وَشَرْحُ التَّنْبِيهِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣٩١ وَالْغُرَرُ الْبَهِيَّةُ ج ٤ ص ٥٢٨. وَفِي سُبُلِ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٥ وَفِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٣ وَفِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ٢٣٢: كونه مَظْلَمَةً. وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْحَدِيثِ فِي شَرْحِ النَّيْلِ وَشِفَاءِ الْعَلِيلِ ج ١٣ ص ٦٦٣.

وَانظُرْ: تُحْفَةُ النَّاطِرِ ص ١٣١ وَالتَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٥٣ وَالْاِسْتِذْكَارُ ج ٧ ص ٢٥٠ وَأَوْجَزُ الْمَسَالِكِ ج ١٣ ص ١٧ وَنَقْلٌ عَنِ الْمُغْنِي. وَصَفْوَةُ الْأَحْكَامِ ص ١١٦ ط ٥.

الْمَظْلَمَةُ: بِكسر اللام، مَا أُخِذَ مِنْكَ ظُلْمًا، كَذَا ذَكَرَهُ الطَّبِيبِيُّ. وَفِي الْمُعْرَبِ: الْمَظْلَمَةُ:

.....

الظلم. / مِرْقَاة المفاتيح ج ٦ ص ٩٥. وهو في الْمُغْرِب، مادة (ظلم) ص ١٦٨.

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ... إلخ:

رواه أبو داود في سننه: ١٧ كتاب البيوع والإجازات، ٥١ باب في التسعير، رقم ٣٤٥٠، ج ٣ ص ٧٣١.

وهو بلفظ آخر في: مُسْنَدُ أَحْمَد - الفتح الرباني ج ١٥ ص ٦٥ والسُنَنُ الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٩.

وانظر: تَلْخِصُ الحَبِير ج ٣ ص ١٤ والمَقَاصِدُ الحَسَنَة ص ٤٦٢ وفيها: إسناده حسن، ونيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٢.

واستدل بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمُحِيطِ البُرْهَانِيِّ ج ٧ ص ١٤٦ والاسْتِذْكَار ج ٧ ص ٢٥٠.

وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ... إلخ:

رواه ابن ماجة في سننه: ١٢ كتاب التجارات، ٢٧ باب من كره أن يسعر، رقم ٢٢٠١، ج ٢ ص ٧٤٢.

ورواه أَحْمَدُ والبَزَّارُ والطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ. / المَقَاصِدُ الحَسَنَة ص ٤٦٢ وفيه: إسناده حسن، وحسنه أيضاً فِي تَلْخِصِ الحَبِير ج ٣ ص ١٤. وانظره بلفظ آخر في: مُسْنَدُ أَحْمَد - الفتح الرباني ج ١٥ ص ٦٥.

أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: سَعَدُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ سِنَانِ الْخَزْرَجِيِّ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، أَوَّلُ مَشَاهِدَةِ الْخَنْدَقِ، كَانَ مِنْ نُجَبَاءِ الْأَنْصَارِ وَعِلْمَائِهِمْ وَفَضْلَائِهِمْ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٧٤ هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الاسْتِيعَاب ج ٢ ص ٤٧ والإصابة ج ٢ ص ٣٥.

حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ... إلخ:

بهَذَا اللفظ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ١٧ كتاب البيوع والإجازات، ٥١ باب فِي التَّسْعِيرِ، رقم ٣٤٥١، ج ٣ ص ٧٣١.

وَرُوِيَ بِالْفَافِ مَقَارِبَةً فِي:

٥- ما رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَرَّ بِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ بِسُوقِ الْمُصَلَّى، وَبَيْنَ يَدَيْهِ غِرَارَتَانِ فِيهِمَا زَبِيبٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ سَعَرِهِمَا، فَسَعَرَ لَهُ مُدَّيْنِ بَدْرَهُمَا، فَقَالَ عُمَرُ: لَقَدْ حَدَّثْتَ بَعِيرٌ مُقْبِلَةً مِنَ الطَّائِفِ تَحْمِلُ زَبِيبًا، وَهُمْ يَعْتَبِرُونَ سَعْرَكَ، فَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَ فِي السَّعَرِ، وَإِمَّا أَنْ تُدْخَلَ زَبِيبَكَ الْبَيْتَ، فَتَبِيعَهُ كَيْفَ شِئْتَ. فَلَمَّا رَجَعَ عُمَرُ حَاسِبَ نَفْسِهِ، ثُمَّ أَتَى حَاطِبًا فِي دَارِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الَّذِي قُلْتُ لَكَ لَيْسَ بِعَزِيمَةٍ مِنِّي وَلَا قَضَاءً، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَرَدْتُ بِهِ الْخَيْرَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ، فَحَيْثُ شِئْتَ فَبِعْ، وَكَيْفَ شِئْتَ فَبِعْ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُسْتَقْصَى، لَيْسَ بِخِلَافٍ لِمَا رَوَى مَالِكٌ، وَلَكِنَّهُ رَوَى بَعْضُ الْحَدِيثِ، أَوْ رَوَاهُ مِنْ رَوَى عَنْهُ، وَهَذَا أَتَى بِأَوَّلِ الْحَدِيثِ وَآخِرِهِ، وَبِهِ أَقُولُ، لِأَنَّ النَّاسَ مُسَلِّطُونَ عَلَى أُمُورِهِمْ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَهَا وَلَا شَيْئًا مِنْهَا بِغَيْرِ طِيبِ أَنْفُسِهِمْ،

سَنَّ التِّرْمِذِيُّ: ١٢ كتاب البيوع، ٧٣ باب ما جاء في التسعير، رقم ١٣١٤، ج ٤ ص ٣١٨. وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وسَنَّ ابن مَاجَه: رقم ٢٢٠٠، ومُسْنَدُ أَحْمَد-الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ ج ١٥ ص ٦٤.

وصَحَّحَهُ ابن حِبَّانَ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ وَالْبَزَّارُ وَأَبُو يَعْلَى، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. / تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ج ٣ ص ١٤.

وانظر: سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٥ وَتَبْسِيرُ الْوُصُولِ ج ١ ص ٩٥ وَالْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ ص ٤٦١ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٢.

وَفِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ: مَا جَاءَ فِي التَّسْعِيرِ: أَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدَةَ (وَهُوَ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ التَّمِيمِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٥٨ هـ) عَنْ جَابِرٍ (وَهُوَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ الْأَزْدِيُّ الْجَوْفِيُّ أَبُو الشَّعْثَاءِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٣ هـ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَامَ سَنَةٍ (وَإِنَّمَا سُمِّيَ عَامَ سَنَةٍ لِشِدَّةِ غَلَائِهَا) أَنْ يُسَعَّرَ عَلَيْهِمُ الْأَسْوَاقُ، فَامْتَنَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْقَابِضُ الْبَاسِطُ هُوَ الْمُسَعَّرُ، وَلَكِنْ اسْأَلُوا اللَّهَ.

وأورد الشارح السَّالِمِيُّ حَدِيثِي أَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَخَرَجَهُمَا.

انظر: شرح الجامع الصحيح مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ٢٣٠-٢٣٢.

وانظر: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي: شَرْحِ النَّيْلِ وَشِفَاءِ الْعِلِيلِ ج ١٣ ص ٦٦٢.

إلا في المواضع التي تلزمهم، وهذا ليس منها^(١).

(١) رواه الشافعي رحمه الله عنه عن الدراوردي عن داود بن صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر رحمه الله عنه.

راجع: مختصر المزني ج ٢ ص ٢٠٩ والمغني ج ٤ ص ٢٨١ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٤-٤٥ وكلاهما عن الشافعي وسعيد بن منصور، والحسبة ص ٣٢ والطرق الحكمية ص ٢٧٥. وفي كنز العمال ج ٤ ص ١٠٤: رواه الشافعي. وانظر: البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٩.

وما رواه مالك هو: عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب رحمه الله عنه مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زيباً له بالسوق، فقال له عمر بن الخطاب: (إما أن تزيد في السعر، وإما أن ترفع من سوقنا). / انظر: الموطأ بهامش المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٧ وتيسير الوصول ج ١ ص ٩٥.

في المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٧: (روى ابن مزين عن عيسى بن دينار: أن معنى ذلك، أن حاطب بن أبي بلتعة كان يبيع دون سعر الناس، فأمره عمر رحمه الله عنه أن يلحق بسعر الناس أو يقوم من السوق).

لكن أورد الجويني في نهاية المطالب ج ٦ ص ٦٣ أثر عمر مع حاطب رحمه الله عنه وأوضح بعض فقراته قائلاً: (... فسعر مدين بدرهم فراه عمر غالياً... وإما أن ترفع في السعر... وأراد برفع السعر الزيادة في وزن الزيب).

وفي أوجز المسالك ج ١٣ ص ١٤: (وقول عمر: «إما أن تزيد في السعر»، أي: بأن تبيع بمثل ما يبيع أهل السوق، لئلا يتضرر به أهل السوق. وقوله: «وإما أن ترفع من سوقنا» فتبيع في بيتك، لئلا يضر بك أهل السوق).

الغرامة: شبه العدل، وجمعها غرائر. / المضباح المنيّر، مادة (الغرة) ص ٤٤٥.

حاطب بن أبي بلتعة: عمرو اللخمي، شهد بدرًا والحديبية، بعثه الرسول ﷺ سنة ٦هـ إلى المقوقس صاحب مصر والإسكندرية، فأتاه بهدية منها: مارية القبطية. مات بالمدينة سنة ٣٠هـ.

الاستيعاب ج ١ ص ٣٤٨ وأسد الغابة ج ١ ص ٣٦٠ والإصابة ج ١ ص ٣٠٠.

٦- روي أن عَلِيَّ بن أَبِي طَالِبٍ سُئِلَ عن التَّسْعِيرِ، وأن يقوم السوق، فأبى وكره ذلك، حتى عرفت الكراهة فيه. وقال: السوق بيد الله يخفضها ويرفعها^(١).

أما من المَعْقُولِ فمن وجوه:

١- لأنَّ المال للبائع، فلم يجوز منعه من بيعه بما تراضى عليه المتبايعان، كما لو اتفق الجماعة عليه^(٢).

٢- ولأنَّ الثمنَ حقَّ العاقد-البائع -، فإليه تقديره^(٣).

٣- ولأنَّ التَّسْعِيرَ تقدير الثمن، وأنه نوع حَجَرٍ^(٤) على الناس، والناس مسلطون على أموالهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أَوْلَى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم^(٥)، فيجتهد المشتري في الاسترخا، ويجتهد

(١) الاستذكار ج ٧ ص ٢٥٠.

(٢) الْمُغْنِي لابن قُذَامَةَ ج ٤ ص ٢٨١ وبهامشه الشَّرْحُ الكَبِير ص ٤٤.

(٣) الهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٧ وتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠٢ وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٨٧ وفتح باب العِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٦ وَكَشَفَ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٣٧ وَاللُّبَابُ شَرْحُ الْكِتَابِ ج ٣ ص ٢٢١.

وفي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيَّ ج ٧ ص ١٤٦: (لأن الثمن حق البائع، لأنه يقابل ملكه، فيكون التقدير إليه، إلّا إذا أغلَى فيه بأن يريد أن يبيع قفيزاً منه بمئة والناس يشترون منه بخمسين، فيمنع البائع عنه دفعاً للضرر عن الناس).

(٤) الْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٦ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٣. وانظر: شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بن حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ٢٣٢ وَالْحَاوِي ج ٥ ص ٤٠٩.

(٥) نَيْلُ الْأَوْطَارِ السَّابِقِ، ومثله في شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بن حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ السَّابِقِ. وهو في الْحَاوِي السَّابِقِ. وانظر: الْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٥.

البائع في وفور الربح^(١).

٤- والتَّسْعِيرُ سبب التضييق على الناس في أموالهم^(٢)، وسبب الغلاء، لأنَّ الجالين إذا بلغهم التَّسْعِيرُ لم يقدموا بسلعتهم بلداً يُكْرَهُونَ على بيعها فيه غير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها ويكتمها ويطلبها أهل الحاجة إليها فلا يجدونها إلا قليلاً، فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها، فتغلو الأسعار، ويحصل الإضرار بالجانين: جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم وجانب المشتري في منعه من الوُصُولِ إلى غرضه^(٣).

٥- تَصَرُّفُ الإِمَامِ فِي الْأَسْعَارِ يُحَرِّكُ الرَّغَبَاتِ، فَيُفْضِي إِلَى الْقَحْطِ^(٤).

أَمَّا النِّظَامُ الْاِقْتِصَادِيّ الْحَاضِرُ فَقَدْ أَبَاحَ التَّسْعِيرَ فِي الْحَالَاتِ الْآتِيَةِ:

١- حالة استغلال المشروع بطريقة الامتياز أو الاحتكار القانوني، فتحدد السلطة في عقد منح الامتياز ثمن السلعة، كأن تمنح الحكومة امتياز نقل الركاب أو إسالة الماء أو توريد الكهرباء لشركة ما لمدة ثلاثين عاماً مثلاً.

٢- حالة اتخاذ التَّسْعِيرِ الرسمي وسيلة للمحافظة على النِّظَامِ العام، كتحديد أجور النقل بواسطة السيارات بداخل المدن، لأن الطرق لا تُتخذ مَحَلًّا لِلْمَسَاوِمَةِ بشأن الأجور، وفضلاً عن ذَلِكَ فَإِنَّ مِنْ مَصْلَحَةِ الْجُمْهُورِ أَنْ يَعْرِفَ مُقَدِّمًا مَقْدَارَ مَا يَدْفَعُهُ مِنْ أَجُورٍ.

(١) الحاوي السَّابِق.

(٢) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٨ وَحَاشِيَةُ الشَّرَوَانِي عَلَى تُخْفَةِ الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣١٩ عَنْ الْمُغْنِي.

(٣) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨١ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٤-٤٥. وَأَوْجَزُ الْمَسَالِكِ ج ١٣ ص ١٧ نَقْلًا عَنِ الْمُغْنِي. وَالْحَاوِي ج ٥ ص ٤١٠.

(٤) الْوَسِيْطُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٣ ص ٦٧-٦٨.

٣- حالة اتخاذ التَّسْعِيرِ وسيلة لمحاربة غَلَاءِ المعيشة، كما تتبعه الدول عادة في زمن الحَرْبِ، وكما اتبعته الحكومة العِراقِيَّةُ إبَّانَ الحَرْبِ العالمية الثانية، حيث حددت أسعار الحاصلات الزراعية والطبيعية والمنتجات على اختلاف أنواعها ومواد الغذاء والمواشي والحاجات المنزلية وأجزاء المكائن والأدوية والزيوت... إلخ مما يُصنع مَحَلِّيًّا أو يُستورد من الخارج^(١).

ولكن الاقتصاديين المُحدثين ذكروا أَنَّ التَّسْعِيرَ إذا اتَّخَذَ أَدَاةً لِبَقَاءِ الرُّخص ومحاربة الغَلَاءِ فحظّه من النجاح ضئيل، للأسباب الآتية:

١- لأنَّ طرق الاحتيايل والأساليب المصطنعة التي يتخذها الباعة ليست هي السبب الوحيد للأزمات التي حَدَتْ بالدولة إلى التَّسْعِيرِ، بل قد تكون نتيجة حَرْبٍ، أو أسباب اقْتِصادِيَّةٍ، كَقِلَّةِ الإنتاج في بعض السلع أو الإفراط في استهلاكها أو صعوبة النقل... إلخ.

٢- من أصعب الأمور على السلطات أن تحمل الناس على احترام السعر الرسمي، فالباعة يحتالون بكل وسيلة للتخلص منه، فيُخْفُونَ سعرها، ويُنْكِرُونَ وجودها، إلّا لمن يدفع ثمناً أعلى من السعر الرسمي. وقد يجاريهم المشترون غالباً، فيكون للسلعة ثمنان: ثمن رسمي وهمي لا تباع به السلعة، وثمان مُجَامَلَةٌ وهو الثمن الحقيقي.

٣- وحتى على فرض التَّسْلِيمِ بإمكان تذليل هذه الصعوبات، فقد يترتب على التَّسْعِيرِ الرسمي بعض المضارّ، سواء بالنسبة للإنتاج أو للاستهلاك، فتحديد الثمن يُترك للسلطات الإدارية وحدها، وهذه تعوزها الدقة والمعرفة بأحوال الإنتاج والاستهلاك، وكثيراً ما تراعي في تحديدها ميول الجُمهُور فقط، مع أنها يجب أن تُراعِيَ أمرين:

أ- أن يكون هذا التحديد يحمل المنتجين على الاستمرار في الإنتاج.

(١) الاقْتِصاد السياسي لجابر جاد ج ٢ ص ٤١٠-٤١٢ والاقْتِصاد السياسي لجابر جاد والجَلِيلِي ص ١٤٣-١٤٤.

ب- أن لا يكون فيه غبنٌ على المستهلكين.

فإذا أخطأت الدولة في ذلك ترتب الضرر الكثير، فلو فرضت ثمناً لا يتفق مع نفقات الإنتاج فلا يجد المنتجون عندئذٍ مبرراً لزيادة الإنتاج، بل ولا الاستمرار فيه، فترفع أسعارها، ويضار المستهلكون.

ومن هنا يتبين أن التسعير سلاح ذو حدين، أضّر من أرادت السلطة حمايتهم، وأوهن الإنتاج^(١).

ثم إن النظم الاشتراكية حين تجعل الإنتاج بشكل عام تحت إمرة الدولة، تترك الدولة حرةً بالتسعير في أي وقت تشاء.

ومما تقدم يتبين:

أن الرأسمالية والاشتراكية تُبيح التسعير في كل حين دون قيد أو شرط. أمّا الإسلام فهو بعيد عن مغالاة الفريقين، فقد حرم التسعير ابتداءً، إلا أنه منح الحاكم الحق في التسعير إذا رأى أن الحاجة إليه قائمة وكان فيه صلاح الناس، كما سيأتي بيانه.

حق الحاكم في التسعير

على الرغم من إجماع الفقهاء على أن التسعير حرام كما مرّ آنفاً، إلا أنهم اختلفوا في إعطاء الحاكم حق التدخل بالتسعير عند الحاجة، على الأقوال الآتية:

القول الأول: يحرم التسعير ولو في عام الغلاء.

(١) الاقتصاد السياسي لجابر جاد ج ٢ ص ٤١٣-٤١٤ والاقتصاد السياسي لجابر جاد والجليلي ص ١٤٥.

وهو قول الشَّافِعِيَّةِ^(١) والصَّنْعَانِيَّ^(٢) والشُّوْكَانِيَّ^(٣)، وَجُمُھُورُ الْإِبَاضِيَّةِ^(٤) وبه قال بعض الْحَنَابِلَةِ^(٥)، وقريب منه قول ابن حَزْمٍ^(٦)، ونحوه رِوَايَةُ ابن الْقَاسِمِ وابن وَهْبٍ عن مَالِكٍ^(٧)، وما رُوِيَ عن عبد الله بن عُمَرَ والقَاسِمِ بن مُحَمَّدٍ وسالم بن عبد الله^(٨).

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٨ والأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ لِلْمَاوَرَدِيِّ ص ٢٥٦ وَنَهَايَةُ الْمَطْلَبِ ج ٦ ص ٦٣ وَالْبَيَانُ لِلْعَمْرَانِيِّ ج ٥ ص ٣٥٤ وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ١٣ وَالْغُرَرُ الْبَهِيَّةُ ج ٤ ص ٥٢٨.

(٢) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٥ قَالَ الصَّنْعَانِيُّ شَارِحًا حَدِيثَ أَنَسٍ: (الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ التَّسْعِيرِ لِكُلِّ مَتَاعٍ، وَإِنْ كَانَ سِيَاقُهُ فِي خَاصٍّ).

(٣) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٣ وَفِيهِ: (وظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ حَالَةِ الْغَلَاءِ وَحَالَةِ الرُّخْصِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَجْلُوبِ وَغَيْرِهِ، وَإِلَى ذَلِكَ مَالُ الْجُمُھُورِ... وَظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا كَانَ قُوْتًا لِلْأَدَمِيِّ وَلِغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَبَيْنَ مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِدَامَاتِ وَسَائِرِ الْأُمْتَعَةِ).

وَفِي قَوْلِ الشُّوْكَانِيِّ: (مَالُ الْجُمُھُورِ) نَظَرٌ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الْأَقْوَالِ الْآخَرَى الْمَذْكُورَةِ.

(٤) شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ لِلْسَّالِمِيِّ ج ٣ ص ٢٣٢ وَعِبَارَتُهُ هِيَ عِبَارَةُ الشُّوْكَانِيِّ السَّابِقَةِ. وَشَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٣ ص ٦٦٢ وَفِيهِ: «لَا يُسْعَرُ حَاكِمٌ وَلَا الْجَمَاعَةُ وَلَا الْإِمَامُ وَلَا غَيْرُهُ «عَلَى النَّاسِ أُمُوهَا»»، لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنْ عَامِ سَنَةٍ عَنِ التَّسْعِيرِ فَامْتَنَعَ مِنْهُ... فَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى التَّحْرِيمِ. وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ بَرَكَةَ قَوْلَهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ: فَلَا يَجُوزُ لِهَذَا الْخَبَرِ أَنْ يُسْعَرَ أَحَدٌ عَلَى النَّاسِ أُمُوهَا... فَيَجُوزُ التَّسْعِيرُ فِي حَالِ الْضَّرُورَةِ لَا غَيْرَ).

(٥) الْمُغْنِي ج ٤ ص ٢٨٠ وَذَكَرَ (ابْنَ حَامِدٍ)، وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحَ الْكَبِيرَ ص ٤٤. وَأَوْجَزَ الْمَسَالِكِ ج ١٣ ص ١٧ نَقْلًا عَنْ ابْنِ قُدَامَةَ.

(٦) الْمُحَلَّى ج ٩ ص ٤٠-٤١ مَسْأَلَةٌ ١٥٥٤ وَتَقَدَّمَ نَصُّهَا فِي حُكْمِ التَّسْعِيرِ شَرْعًا.

(٧) التَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٤٨ و ٥٠. وَذَكَرَ ابْنُ رُشْدٍ فِي كِتَابِهِ الْبَيَانُ (مَالِكٌ) - انْظُرْ: الطُّرُقَ الْحُكْمِيَّةَ ص ٢٧٤ وَتُحْفَةَ النَّاطِرِ ص ١٣٢. وَالرَّوَايَةُ مِنْ سَمَاعِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ لَابْنِ رُشْدٍ ج ٩ ص ٣١٣. وَأَخَذَ بِهَا ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي عَارِضَةِ الْأَخُوذِيِّ ج ٦ ص ٢٣. وَفِي شَرْحِ التَّلْقِينِ ج ٢ مَجْلَد ٣ ص ١٠١١: (هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ عِنْدَنَا).

(٨) الطُّرُقَ الْحُكْمِيَّةَ، وَتُحْفَةَ النَّاطِرِ، السَّابِقَانِ. وَهُوَ فِي النَّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ ج ٦ ص ٤٥٠ عَنْ الْوَاضِحَةِ، وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٨ وَشَرْحُ التَّلْقِينِ السَّابِقِ.

والْحُجَّةُ هِيَ:

ظَاهِرُ أَحَادِيثِ تَحْرِيمِ التَّسْعِيرِ ^(١) الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَلَا يُخَصِّصُهَا فِعْلُ الصَّحَابِيِّ، أَي: نَهَى عُمَرَ حَاطِباً فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ.

ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ عَادَ إِلَى حَاطِبٍ فَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ، وَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ مَا قَالَ مِنْ غَيْرِ عَزْمٍ عَلَيْهِ ^(٢).

وَرَدَّ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيِّمِ عَلَى مَنْ مَنَعَ التَّسْعِيرَ مُطْلَقاً مُحْتَجاً بِقَوْلِهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ... بِمَا يَأْتِي:

إِنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ، لَيْسَتْ لَفْظاً عَامَماً، وَلَيْسَ فِيهَا أَنَّ أَحَدًا امْتَنَعَ مِنْ بَيْعِ يَجِبُ عَلَيْهِ، أَوْ عَمَلٍ يَجِبُ عَلَيْهِ، أَوْ طَلَبٍ فِي ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ عَوْضِ الْمِثْلِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا قَلَّ رَغَبُ النَّاسِ فِي الْمَزَايِدَةِ فِيهِ، فَإِذَا بَذَلَهُ صَاحِبُهُ كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ وَلَكِنَّ النَّاسَ تَزَايَدُوا فِيهِ فَهَنَا لَا يَسَعَّرُ عَلَيْهِمْ ^(٣).

الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: بَنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، أَبُو مُحَمَّدٍ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَمَتِهِ عَائِشَةَ وَالْعَبَادَةَ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ الْقَاسِمُ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٠١ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٥٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٣٣ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ٩٦ رَقْم ٨٨.

سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ وَثِقَاتِهِمْ فِي الْمَدِينَةِ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ، وَرَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَنَافِعٌ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٠٦ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٦٢ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ٨٨ رَقْم ٧٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤٣٦.

(١) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٣ وَفِي التَّبْيِيرِ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٤٨: الْحَدِيثُ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ... إلخ.

(٢) شَرْحُ التَّلَقُّينِ ج ٢ مَجْلَد ٣ ص ١٠١٣.

(٣) الْحِسْبَةُ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ص ٣٥-٣٦ وَالطَّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ ص ٢٧٨.

ابْنُ قَيِّمِ الْجَوَازِيَّةِ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سَعْدِ الزُّرْعِيِّ

القول الثاني: لا يجوز التَّسْعِيرُ مع إجحاف البائع، بل يُؤمر بالنُّزُولِ عن المجحف، وإن كان في معنى التَّسْعِيرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحْصَرُ فِي قَدَرٍ خَاصٍ. وَهُوَ الْأَقْوَى عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ^(١). وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُ ابْنِ حَيُّونَ^(٢).

وهذا القول قريب من القول الأول.

القول الثالث: يجوز التَّسْعِيرُ حيث يجب على البائع البيعُ إن أجحف في الثمن، لما فيه من الإضرار، وهو قول قسم آخر من الإمامية^(٣).

القول الرابع: يجوز بما يراه الحَاكِمُ. وهو قول بعض الإمامية^(٤).

القول الخامس: يجوز التَّسْعِيرُ إذا كان الحَاكِمُ عَدْلًا، ورآه مصلحة، بعد جمع أهل سوق ذلك الشيء المُراد تَسْعِيرُهُ وسؤالهم. على أن يكون التَّسْعِيرُ لغير الجالب، أما التَّسْعِيرُ للجالب فلا يجوز. وبه قال المالكية^(٥).

الدَّمَشَقِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الفقيه الأَصُولِيُّ، الْمُفَسِّرُ النَّحْوِيُّ، العارف المجتهد. لازم الشيخ تَقِيُّ الدِّينِ ابن تَيْمِيَّةَ، وَتَفَنَّنَ فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: زَادُ الْمَعَادِ، وَتَهْذِيبُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَشَرْحُ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ، وَإِعْلَامُ الْمُؤَفِّعِينَ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ. تَوَفِيَ بِدِمَشْقَ سَنَةِ ٧٥١ هـ.

الذيل على طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٤٤٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ١٦٨ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ٢٧٠ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١٤٣ وَبُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ١ ص ٦٢.

(١) الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٩٣ وَالْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ١٤٨. وَفِي مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٩: (كما في الميسية والرُّوضَةُ وَالْمَسَالِكُ).

(٢) دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٦ وفيه: (عن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ التَّسْعِيرِ، فَقَالَ: مَا سَعَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَحَدٍ، وَلَكِنْ مِنْ نَقْصٍ عَنْ بَيْعِ النَّاسِ قَبْلَ لَهُ: بَعْدَ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ، وَإِلَّا فَارْفَعْ مِنَ السُّوقِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَعَامُهُ أَطْيَبَ مِنْ طَعَامِ النَّاسِ).

(٣) الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٩٣. وَفِي مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٩: (كما في الوسيلة والمختلف والإيضاح والدروس واللُّمعة والمقتصر والتَّنْقِيحُ، وَمَالٌ إِلَيْهِ الْكَرَكِيُّ).

(٤) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ - متاجر ص ١٠٩ وفيه: (كما في الْمُقْنَعَةِ وَالْمَرَامِ).

(٥) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٨-١٩ وَالتَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِّ ج ٤ ص ٣٨٠ وَتُحْفَةُ النَّظَرِ

وتفصيل قولهم على النحو الآتي:

صفة التسعير:

قال ابن حبيب: ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم، فيسألهم كيف يشترون؟ وكيف يبيعون؟ فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد، حتى يرضوا به، ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضا. قال أبو الوليد: وجه ذلك أنه بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين، ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف للناس، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه، أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس^(١).

لذلك لم يجز عند أحد من العلماء أن يقول لهم:

ص ١٣١ والتيسير في أحكام التسعير ص ٥١ عن ابن عرفة، و ص ٥٣. وشرح التلخيص ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١١.

وقال ابن العربي في عارضة الأخوذي ج ٦ ص ٥٤: (والحق التسعير وضبط الأمر على قانون لا تكون فيه مظلمة على أحد من الطائفتين، وذلك قانون لا يعرف إلا بالضبط للأوقات ومقادير الأحوال وحال الرجال).

(١) المنتقى لأبي الوليد الباغي ج ٥ ص ١٩ والحسبة لابن تيمية ص ٣٥ والطرق الحكمية ص ٢٧٨ وكلاهما نقل عن أبي الوليد. وانظر: تحفة الناظر ص ١٣٤ وذكره في التيسير في أحكام التسعير ص ٤٩-٥٠ وقال: ونحوه ما قال يحيى بن عمر في المعيار في كتاب البيوع. ونقل في التيسير في أحكام التسعير ص ٥١ صفته هذه عن ابن عرفة. وقول ابن حبيب في النواذر والزيادات ج ٦ ص ٤٥١ عن الواضحة، وفي شرح التلخيص ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٣.

لا تبيعوا إلَّا بكذا وكذا ربحتم أو خسرتم، من غير أن ينظر إلى ما يشترون به، ولا أن يقول لهم فيما قد اشتروه: لا تبيعوه إلَّا بكذا وكذا، مما هو مثل الثَّمَنِ الذي اشتروه به أو أَقَلَّ^(١).

فيجب على صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يجعل لهم من الربح ما يشبه، ويمنعهم من الزيادة عليه، ويتفقدهم في ذَلِكَ، ويلزمهم إياه كيفما تقلب السعر زيادة أو نقصاناً، ومن عصاه يعاقبه^(٢).

قيل لِيَحْيَى بن عُمَرَ: ضع لنا القِيَمَةَ التي تقام على الجَزَارِينَ وغيرهم من أرباب الحوانيت الذين يبيعون السَّمْن والعَسَل والزَّيْت والشحم، فإنهم إن تركوا بغير قيمة أهلَكوا العامة لِحِفَّة السُّلْطَان وَضَعْفه، وإن جعلت لهم قيمة فهل ترى ذَلِكَ جائزاً؟ فإن كان جائزاً فماذا يجب على السُّلْطَان أن يفعل فيمن نقص من القِيَمَةَ؟ وقدر من عندك بِحُجَّة ظَاهِرَةٍ وأمرٍ بَيِّن، وتبريرنا ما كتبنا به إليك، فأجاب وقال:

قال مَالِك: لا خَيْر في التَّسْعِير، ومن حَطَّ عن سعر الناس أُقِيم.

وقال أيضاً: إن قال صاحب السوق: بع على ثُلث رَطل من الضَّأْن ونصف رَطل من الإبل. قال: فما أرى به بأساً، وإن سعر عليهم شيئاً يكون فيه ربح قدر لهم من غير اشتطاط^(٣).

(١) البَيَان والتَّحْصِيل لابن رُشد ج ٩ ص ٣١٤ والطَّرُق الحُكُومِيَّة ص ٢٧٥ وَتُحْفَةُ النَّاظِر

ص ١٣٢-١٣٣ والتَّيْسِير في أَحْكَام التَّسْعِير ص ٤٩.

(٢) التَّيْسِير في أَحْكَام التَّسْعِير ص ٤٩.

(٣) التَّيْسِير السَّابِق ص ٥٢.

والمالِكِيَّةُ فَرَّقُوا بين الجالِبين وبين أهل الأسواق:

الجالبون:

الجالب لا يسعّر عليه شيء^(١) بلا خلاف^(٢)، واختلفوا في نوع المجلوب:

١- ففي كتاب مُحَمَّد: لا يُمنع الجالب أن يبيع في السوق دون بيع الناس.

ووجهه: أن الجالب يسامح ويُستدام أمره، ليكثر ما يجلبه، مع أن ما يجلبه ليس من أقوات البلد، وهو يُدخل الرفق عليهم بما يجلبه، فربما أدّى التحجير عليه إلى قطع الميرة، والبائع بالبلد إنما يبيع أقواتهم المُختصة بهم، ولا يقدر على العدول بها عنهم في الأغلب، ولهذا فرق بينهما في الحُكْرة وقت الضرورة.

٢- وقال ابن حَبِيب: لا يبيعون ما عدا القمح والشّعير إلا بمثل سعر الناس، وإلا رَفَعُوا كأهل الأسواق.

ووجهه: أن هذا بائع في السوق، فلم يكن له أن يحط عن سعره، لأن ذلك مفسد لسعر الناس كأهل البلد.

وأما جالب القمح والشّعير، فقال ابن حَبِيب: يبيع كيف شاء، إلا أن لهم في أنفسهم حكم أهل السوق: إن أرخص بعضهم تركوا إن قلّ من حط السعر، وإن كثر المرخصون

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٩ وشرح حدود ابن عَرَفَة ص ٣٥٧ والتيسير السابق ص ٥٣ عن ابن عَرَفَة. وانظر: تُحْفَةُ النَّاطِر ص ١٣٣. وهو في النَوَادِر والزِّيَادَات ج ٦ ص ٤٥٠ من كتاب ابن المَوَاز. وشرح التَّلْقِين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١١ و١٠١٥. والبيان والتحصيل لابن رُشد ج ٩ ص ٣١٣ وفتاوى البرزلي ج ٣ ص ٢٠٣ عن ابن رُشد.

(٢) نصّ عليه ابن رُشد في كتابه البيان والتحصيل ج ٩ ص ٣١٣، وهو في الطُّرُق الحُكْمِيَّة ص ٢٧٤ وتُحْفَةُ النَّاطِر ص ١٣٢ وكلاهما نقل عن ابن رُشد. ونقل الاتفاق عن ابن رُشد في التيسير في أحكام التسعير ص ٥٣ وفي التَّاج والإكلیل للمَوَاق ص ٣٨٠. ونقل الاتفاق عليه في شرح التَّلْقِين السابق.

قيل لمن بقي: إِمَّا أَنْ تَبِيعَ كِبَيْعَهُمْ وَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَ.

قال ابن حَبِيبٍ: وَهَذَا فِي الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ، مَأْكُولًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَبِيعَاتِ الَّتِي لَا تَكَالُ وَلَا تُوزَنُ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَكِيلَ وَالْمُوزُونَ مِمَّا يَرْجَعُ إِلَى الْمِثْلِ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَحْمَلَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى سَعَرٍ وَاحِدٍ، وَغَيْرَ الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونَ لَا يَرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْمِثْلِ، وَإِنَّمَا يَرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْقِيَمَةِ. وَيَكْثُرُ اخْتِلَافُ الْأَغْرَاضِ فِي أَعْيَانِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مِثْلًا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَحْمَلَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى سَعَرٍ وَاحِدٍ.

قال أَبُو الْوَلِيدِ: وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَكِيلُ وَالْمُوزُونَ مُتَسَاوِيًا فِي الْجُودَةِ، فَإِذَا اخْتَلَفَ صَنْفُهُ لَمْ يُؤْمَرْ مِنْ بَاعِ الْجَيِّدِ أَنْ يَبِيعَهُ بِمِثْلِ سَعَرِ مَا هُوَ أَدْوَنُ، لِأَنَّ الْجُودَةَ لَهَا حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ كَالْمَقْدَارِ^(١).

فَعِنْدَ ابْنِ حَبِيبٍ إِذَا كَانَ الْمَجْلُوبُ أَصْلَ الْقَوْتِ وَهُوَ الْقَمْحُ أَوْ الشَّعِيرُ فَلَا يَسَعَّرُ عَلَى الْجَالِبِ بِرِضَاهُ وَلَا بِغَيْرِ رِضَاهِهِ، وَلَيَبِيعُ كَيْفَ شَاءَ... .

وَأَمَّا جَالِبُ الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَاللَّحْمِ وَالْبَقْلِ وَالْفَوَاكِهَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَشْتَرِيهِ أَهْلُ السُّوقِ لِلْبَيْعِ عَلَى أَيْدِيهِمْ فَهَذَا أَيْضًا لَا يَسَعَّرُ عَلَى الْجَالِبِ، وَلَا يَقْصَدُ بِالتَّسْعِيرِ. وَلَكِنْ إِذَا اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّوقِ عَلَى سَعَرٍ قَلِيلٍ لَهُ: إِمَّا أَنْ تَلْحَقَ بِهِ، وَإِلَّا فَاخْرُجْ عَنْهُ^(٢).

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٨ وَالْحِسْبَةُ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ ص ٣٣ وَالطَّرْقُ الْحُكْمِيَّةُ ص ٢٧٦-٢٧٧ نَقْلًا عَنْ الْبَاجِي. وَانْظُرْ: النَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ٦ ص ٤٥١ عَنْ الْوَاضِحَةِ لِابْنِ حَبِيبٍ، وَشَرْحُ التَّلَقُّينِ ج ٢ مَجْلَد ٣ ص ١٠١٣ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ.

(٢) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٩. وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ التَّلْمِيسَانِي فِي: تَحْقِيقِ النَّظَرِ ص ١٣٣ فِي هَذَا الْقَوْلِ.

قال ابن رُشْدٍ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ: أَمَّا الْجَلَّابُونَ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يُسَعَّرُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِمَّا جَلَبُوهُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ لِمَنْ شَدَّ مِنْهُمْ فَبَاعَ بِأَعْلَى مَا يَبِيعُ بِهِ الْعَامَّةُ: إِمَّا أَنْ تَبِيعَ بِمَا تَبِيعُ بِهِ الْعَامَّةُ، وَإِمَّا أَنْ

أهل الأسواق والحوانيت:

وهم الذين يشترون من الجلابين وغيرهم جُمْلَةً، ويبيعون ذلك على أيديهم مُقَطَّعاً كاللَحْم والأُدْم والفواكه.

وللفقهاء المَالِكِيَّة فيهم قولان:

أولهما: إنهم كالجالبين لا يَسْعَر عليهم شيء من بيعاتهم، وإنما يقال لمن شَدَّ منهم وخرج عن الجُمْهُور: إما أن تبيع كما يبيع الناس، وإما أن تُرفع من السوق. وهو قول مَالِك^(١) في رِوَايَةِ ابن القَاسِم وابن وَهَب.

وقد ذكرنا هَذَا القول عند بَيَاننا لقول الذين يذهبون إلى تحريم التَّسْعِير مطلقاً ولو في عام العَلَاء، قبل قليل.

ثانيهما: إنهم بخلاف الجالبين، لا يتركون على البيع باختيارهم إذا أَعْلَوْا على الناس، ولم يقتنعوا من الربح بما يشبهه، فمن خالف عاقبه صاحب السوق وأَخْرَجَهُ.

وهو قول مَالِك في رِوَايَةِ أَشْهَب، وذهب إليه ابن حَبِيب، وقال به ابن المُسَيَّب وَيَحْيَى بن سَعِيد والليث وَرَبِيعَة بن أَبِي عبد الرَّحْمَنِ^(٢).

تُرْفَع من السوق، كما فعل عُمَر بن الخطَّاب بحاطب بن أبي بَلْتَعَة، إذ مرَّ به وهو يبيع زبيباً له في السوق، فقال له: (إمّا أن تَزِيد في السعر، وإمّا أن تُرْفَع من سُوقنا)، لأنه كان يبيع بالدرهم الواحد أَقَلَّ مما كان يبيع به أهل السوق. / الطُّرُق الحُكُمِيَّة ص ٢٧٤ وتُحَفَّة النَّاطِر ص ١٣٢. وهو في البَيَان والتَّحْصِيل لابن رُشد ج ٩ ص ٣١٤. وانظر: فِتَاوَى البُرْزُلِيِّ ج ٣ ص ٢٠٣.

(١) الطُّرُق الحُكُمِيَّة ص ٢٧٤ وتُحَفَّة النَّاطِر ص ١٣٢ نَفْلاً عن كتاب البَيَان لابن رُشد. وهو في البَيَان السَّابِق. وبهذه الرِّوَايَةِ أخذ ابن العَرَبِيِّ في عَارِضَةِ الأَحْوَدِيِّ ج ٦ ص ٢٣. وانظر: فِتَاوَى البُرْزُلِيِّ ج ٣ ص ٢٠٣.

(٢) البَيَان والتَّحْصِيل ج ٩ ص ٣١٤ والطُّرُق الحُكُمِيَّة ص ٢٧٥ وتُحَفَّة النَّاطِر ص ١٣٢-١٣٣ والتَّيْسِير في أَحْكَام التَّسْعِير ص ٤٩ وفِتَاوَى البُرْزُلِيِّ السَّابِق. وفي المُنْتَقَى للبَاجِي ج ٥

ونقل ابن أبي زَيْد في نوادره عن سَعِيد بن المُسَيَّب وَرَبِيعَةَ وَيَحْيَى بن سَعِيد
إجازةً التَّسْعِيرَ بالنسبة للجالب أو غيره، إذا كان الإمام عدلاً، وكان ذَلِكَ صلاحاً
للمُسْلِمِينَ^(١).

ص ١٨: (وأرخص فيه سَعِيد بن المُسَيَّب وَرَبِيعَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ وَيَحْيَى بن سَعِيد الأَنْصَارِيِّ)،
وذكر في ص ١٩: (من يسعر عليهم فهم أهل الأسواق، أما الجالب فلا يسعر عليه شيء).

وفي التَّسْعِير في أَحْكَام التَّسْعِير ص ٤٨ و ٥١: (عن ابن هارون رَوَى أَشْهَب عن مَالِك في
الْعُتْبِيَّة: يُسَّعِر - أي: الحاكم - على الْجَزَّارِينَ بقدر ما يرى من شرائهم، يقول لهم: اشتروا على
هَذَا، وإلا فاعرجوا من السوق). وهو في الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ص ١٨.

وفي شَرْح التَّلَقُّين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١: (وذهب ابن المُسَيَّب وَيَحْيَى بن سَعِيد وَرَبِيعَةَ
إلى تمكين الإمام من هَذَا إذا رآه من المصلحة. وهو أحد القولين عندنا).
(١) تُحَقِّقُ النَّظَر ص ١٣١، وهو في النُّوَادِر والزِّيَادَات ج ٦ ص ٤٥٠ عن الواضحة.

ابن أبي زَيْد: أَبُو مُحَمَّد عبد الله بن أبي زَيْد عبد الرَّحْمَنِ النَّفْزِي الْقَيْرَوَانِي الْمَالِكِي، إليه
انتهت الرياسة في الفقه، سكن الْقَيْرَوَانَ. من كتبه: النُّوَادِر والزِّيَادَات على الْمُدَوَّنَةِ، ومُخْتَصَر
الْمُدَوَّنَةِ، والرِّسَالَةُ، وكان يسمى مَالِكاً الصَّغِير. توفي سنة ٣٨٦ هـ ودفن بداره بالقَيْرَوَانَ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ص ١٦٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٤٩٢ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ١ ص ٢٧
وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٣ ص ١٣١ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٤٤٧ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ٩٦ وَالْإِكْمَالُ لابن
مَكُولَا ج ١ ص ٥٨٣ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٦ ص ٧٣.

رَبِيعَةُ الرَّأْي: هو رَبِيعَةُ بن أبي عبد الرَّحْمَنِ فَرْوُخ التَّيْمِي الْمَدَنِي، أَبُو عُثْمَانَ مَوْلَى
آلِ الْمُتَكَدِّر. رَوَى عن أَنَس وابن المُسَيَّب وآخرين. وَرَوَى عنه سُفْيَان وَمَالِك والأَوْزَاعِي
وغيرهم، كان إماماً حافظاً فقيهاً مجتهداً بَصِيرًا بِالرَّأْي، لِذَلِكَ يُقَالُ لَهُ رَبِيعَةُ الرَّأْي. مات سنة
١٣٦ هـ بِالْهَاشِمِيَّةِ بِالْأَنْبَارِ.

تَذْكِرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ١٥٧ رقم ١٥٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ص ٦٥ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٢٨٨
وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٨ ص ٤٢٠ وَنَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٢٥٨ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٢ ص ٤٤.

والذاهبون إلى إجازة التسعير قالوا:

١- إن حديث الترمذي: (قيل للرَسُول ﷺ: سَعِّرْ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فقال: إن الله هو المُسَعِّرُ...) محمول على أنه إنما طلب منه ﷺ أن يسعر على الجالب، فلم يفعل. واتفقوا على عدم التسعير على الجالب.

٢- إن عموم أحاديث تحريم التسعير مخصوص بفعل الصحابيِّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع حاطب، لا سيمًا وأنه كان إمامًا من الخلفاء الراشدين^(١).

القول السادس: يجوز التسعير عند الغلاء، إذا كان بالناس إليه حاجة، وهو قول بعض الشافعية^(٢)، منهم القاضي عبد الجبار^(٣)

يحيى بن سعيد: بن فروخ التميمي مولاهم، البصري القطان، أبو سعيد. روى عنه ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم. كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً، وفهماً وفضلاً، ودينًا وعلماً، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء. مات سنة ١٩٨ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢١٦ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٩٨ رقم ٢٨٠.

(١) شرح التلقين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٢.

(٢) نهاية المطالب ج ٦ ص ٦٣ وروضة الطالبين ج ٣ ص ٤١٣. وفي نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٣: (في حالة الغلاء). ومثله في شرح الجامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب للسالمي ج ٣ ص ٢٣٢ قال: (وهو مردود).

وفي الحسبة لابن تيمية ص ٤١ والطرق الحكيمة ص ٢٨٢: (إذا كان بالناس إليه

حاجة).

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار ج ١١ ص ٥٥-٥٨. وانظر أيضاً كتابه: شرح الأصول الخمسة ص ٧٨٨.

والقاضي عبد الجبار شافعي المذهب، وهو من كبار المعتزلة، وقد تكلم في السعر بعد أن بين رأي المعتزلة في قولهم بأن العبد يخلق فعله في كتابيه السابقين.

وَحِينَ تَحَدَّثَ عَنِ الْأَسْعَارِ وَالْغَلَاءِ وَالرَّخْصِ عَرَّفَ السَّعْرَ، فَذَكَرَ: أَنَّهُ هُوَ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ الْمُبَايَعَةُ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَخْتَلِفُ عَنِ الثَّمَنِ الَّذِي هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَسْتَحَقُّ فِي مَقَابِلِهِ الْمُبَيْعِ. / شَرَحَ الْأُصُولَ الْخَمْسَةَ ص ٧٨٨.

أَوْ أَنَّ السَّعْرَ هُوَ تَقْدِيرُ الْبَدَلِ الَّذِي تُبَاعُ بِهِ الْأَشْيَاءُ عَلَى جِهَةِ التَّرَاضِي. / الْمُغْنِي فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ ج ١١ ص ٥٥.

وَذَكَرَ الْقَاضِي بَعْدَ ذَلِكَ: أَنَّ السَّعْرَ يَوْصَفُ بِالْغَلَاءِ مَرَّةً وَبِالرَّخْصِ أُخْرَى، وَالرَّخْصُ هُوَ بَيْعُ الشَّيْءِ بِأَقْلَ مَا اعْتَدِيَ بَيْعُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ. وَالْغَلَاءُ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ. وَلَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْبَلَدِ وَالْوَقْتِ، فَتَأْتِيهِمَا لَا يَخْفَى. / شَرَحَ الْأُصُولَ الْخَمْسَةَ السَّابِقَ، وَشَرَحَ تَأْتِيهِمَا فِي الْمُغْنِي.

ثُمَّ ذَكَرَ: أَنَّ الْغَلَاءَ وَالرَّخْصَ رَبِّمَا يَكُونُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَبِّمَا يَكُونُ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ: فَمَا يَكُونُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ أَنْ يَقِلَّ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَتَكْثُرَ حَاجَةُ الْمُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ، فَيَغْلُو. أَوْ يَكْثُرُ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَتَقِلَّ حَاجَةُ الْمُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ، فَيَرْخَصُ.

وَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ فَهُوَ أَنْ يَسُومَ رَعِيَّتَهُ أَلَّا يَبِيعُوا إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ. / شَرَحَ الْأُصُولَ الْخَمْسَةَ السَّابِقَ.

وَقَرَّرَ الْقَاضِي عَبْدَ الْجَبَّارِ: أَنَّ مَا كَانَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَلَاءٍ أَوْ رَخْصٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيُشْكِرَ تَعَالَى عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مِنَ النِّعَمِ الَّتِي تَفَضَّلَ بِهَا.

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ قِبَلِ الْأَئِمَّةِ أَوْ السُّلْطَانِ أَوْ بَعْضِ الْقَائِمِينَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى وَجْهِ يَحْسَنُ مِنْهُ فَغَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِمْ وَإِلَى اللَّهِ تَعَالَى:

وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَرَى الْإِمَامُ الْمَصْلَحَةَ فِي تَسْعِيرِ بَعْضِ الْأُمْتَعَةِ عَلَيْهِمْ عَلَى التَّعْدِيلِ مِنْ حَيْثُ لَا يُلْحَقُهُمْ مَضَرَّةٌ، وَبِتَرَاضٍ مِنْهُمْ.

أَوْ يُكْرَهُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا رَأَى أَنَّ مَا يَجْرِي مِنَ التَّسْعِيرِ أَنْشَأَهُ بَعْضُ الظُّلْمَةِ، أَوْ يُؤْدِي إِلَى فُسَادٍ يَعْظُمُ الْفُقَرَاءُ وَغَيْرُهُمْ.

فإن له إذا كان الحال هذه أن يُجبر على ضربٍ من السعر لا يُتعدى، ويكون وجه الصّلاح فيه غير خفيٍّ. / المُغني في أبواب التّوحيد والعَدْل ج ١١ ص ٥٧.

ثم قال القاضي عبد الجبار مؤكداً حُسن التّسعير العادل: فأما إذا كان سبب السعر من الله تعالى فلا بد من الرضا بذلك والتّسليم له. ولا يمتنع أن يحصل من الناس سعرٌ في بعض الأمّعة لتواطئهم على ذلك، ليحصل لهم النفع. فمتى لم يؤدّ ذلك إلى مَضَرَّة عَظِيمَة حَسَنَ ذَلِكَ منهم، لأن المَالِك مُسَلِّطٌ على ملكه، فله أن يبيعه بقدرٍ مخصوصٍ، كما أن له أن لا يبيعه أصلاً إذا لم يؤدّ إلى مَضَرَّة عامة، فلا يمتنع فيما هذا حاله أن يُضاف ذلك السعر إليهم، ولا يمتنع أيضاً أن يُضاف إليه تعالى، لأنه سُبْحَانَهُ أباح لهم ذلك... وقد ثبت عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النهي عن تَلَقِّي الرُّكْبَانِ للبيع، وقال: دعوا الناسَ يَرْزُقُ اللهُ بعضَهم من بعضٍ، وذلك يقتضي أن السعر فيما يؤدي إلى ضرر عام في هذا الباب يُقْبَحُ، وإن كان المتاع ملكاً لهم، وقد تَوَصَّلُوا إليه بوجهٍ يقتضي التملك. / المُغني السَّابِق ج ١١ ص ٥٨.

ووجه القاضي إنكار الكثير من الفقهاء التّسعير على جهة الجبر، بأنه لم يقع على الغرض المحمّود الذي ذُكِرَ آنفاً، إذ لا فرق بين إنكار ذلك وبين إنكار سائر الأمور التي تدخل في باب الأمر بالمعروف والنصيحة في الدّين.

فإذا كان للإمام أن يُجبر الناس على الخروج إلى الجهاد لحفظ بيضة الإسلام، فما الذي يمنع من التّسعير؟

أما إذا كان غلاء السعر هو لأن بعض الظّلمة قَتَلَ الْمُحْتَاجِينَ إليه، وقَلَّ ذَلِكَ الشيء في الأيدي، أو حملهم على ضربٍ من التّسعير لبعض أغراضه، أو منعهم من بيع ما في أيديهم، لبيع ما يختص به، إلى غير ذلك من أسباب الرخص والغلاء على وجه ليس له الإقدام عليه، فيجب أن يُضاف ذلك إليه، ولذلك لا يجب الرضا بهذا الجنس والتّسليم له، بل لهم الإنكار على فاعله، ومنعه منه إذا وجدوا إلى ذلك سبيلاً. / المُغني السَّابِق ج ١١ ص ٥٧، والعوض عليهم منه. / الفائق في أصول الدّين ص ٢٩١.

ويجب أن لا يكون من الله تعالى، لأنه لا يجوز أن يُضاف إليه تعالى ذلك، مع جواز المنع منه

نظراً للمصلحة العامة^(١).

وسخطه وترك الرضا به والمنع منه، لأنه لو جاز فيها هذا حاله أن يُضاف إليه سُبْحَانُهُ لجاز أن يُضاف إليه تعالى المعاصي، وإن كان قد نهى عنها، وَمَنَعَ من فعلها بالوعيد. / الْمُغْنِي السَّابِق ج ١١ ص ٥٧-٥٨.

وْخُلَاصَةُ الْقَوْلِ أَنَّ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ قَرَّرَ:

أَنَّ التَّسْعِيرَ إِذَا كَانَ قَدْ حَدَثَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ وَإِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. أما إذا كان من السُّلْطَانِ: فَإِنْ كَانَ التَّسْعِيرُ عَدْلًا فَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى السُّلْطَانِ وَإِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

أما إذا كان بغير حَقٍّ منه، فلا يجوز إضافته إلى الله تعالى، وإنما يُضافُ إلى السُّلْطَانِ، لأنَّ الله تعالى لا تُضافُ إليه المعاصي.

وهذا القول هو مذهب الْمُعْتَزِلَةِ في خلق أفعال الْعِبَادِ، فَالْشَّرُّ عَنْدهُمْ لَا يُنسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْعَبْدُ هُوَ خَالِقُ لِفَعْلِهِ. / انظر تفصيل رأي الْمُعْتَزِلَةِ وغيرهم في كتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ١١١.

وَهَذَا الْبَحْثُ وَإِنْ كَانَ عَائِداً إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْكَلَامِيَّةِ، فَإِنَّا يُمْكِنُ أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُ: أَنَّ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الشَّافِعِيَّ الْمُعْتَزِلِيَّ يُجَوِّزُ التَّسْعِيرَ إِذَا كَانَ عَدْلًا، لِأَنَّهُ يُحَقِّقُ الْمَصْلَحَةَ الْعَامَةَ لِلنَّاسِ. وَهَذَا هُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ كَمَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ أَعْلَاهُ.

الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ: بَنَ أَحْمَدَ الْهَمْدَانِيَّ الْأَسَدَابَاذِيَّ، أَبُو الْحَسَنِ. كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْإِعْتِزَالِ فِي زَمَانِهِ، وَكَانَ يَتَحَلَّى مَذْهَبَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْفُرُوعِ. عُمَرُ طَوِيلًا، وَبَعْدَ صِيتِهِ، وَرَحَلَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ، وَوُلِّيَ قَاضِي قُضَاةَ الرَّيِّ وَأَعْمَالَهَا. تَوَفَّى بِالرَّيِّ سَنَةَ ٤١٥ هـ. قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ: (كَانَ مِنْ غَلَاةِ الْمُعْتَزِلَةِ). مِنْ مَوَلَفَاتِهِ: الْمُغْنِي فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، وَشَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ.

تَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١١ ص ١١٣ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبْرَى لِلْسُّبْكِيِّ ج ٥ ص ٩٧ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٢ ص ٥٣٣ وَمُقَدِّمَةُ شَرْحِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: د. عَبْدِ الْكَرِيمِ عُثْمَانِ.

(١) نِهَايَةُ الْمَطْلَبِ ج ٦ ص ٦٣.

القول السابع: لا بأس به إن تعدى أرباب الطعام عن القيمة تعدياً فاحشاً^(١)، وهو ضعف القيمة^(٢)، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا به، بعد مشورة أهل الرأي والبصيرة^(٣)، وهو قول الحنفية، لأن ضرر ترك التسعير حينئذٍ كضرر الاحتكار سواء^(٤).

القول الثامن: لا بأس بالتسعير على البائعين للطعام إذا خيف منهم أن يفسدوا أسواق المسلمين، ويغلوا أسعارهم، وحق على الوالي أن ينظر للمسلمين فيما يصلحهم ويعمهم نفعه. وهو قول الليث بن سعد، وبه قال ربيعة ويحيى بن سعيد^(٥). ونحوه قول بعض الإباضية^(٦).

القول التاسع: وجوب التسعير إن تضمن العدل بين الناس، وهو قول عند

(١) الهداية ج ٨ ص ١٢٧ والمحيط البرهاني ج ٧ ص ١٤٦ وذرر الحكام ج ١ ص ٣٢٢ وكنز الدقائق وشروحه: تبين الحقائق ج ٦ ص ٢٨ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٠٢ وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٣٧ وحاشية صدر الشريعة ج ٢ ص ٢٣٩. والاختيار ج ٣ ص ١١٦ والنقاية ج ٣ ص ٢٦ والذر المختار ج ٥ ص ٣٥٢ وإعلاء السنن ج ١٧ ص ٤٣٦.

(٢) العناية على الهداية ج ٨ ص ١٢٧ والكفاية على الهداية ج ٨ ص ٤٩٢ وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٢٨ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٠٢ وفتح باب العناية ج ٣ ص ٢٦ وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٣٧ نقلاً عن الكفاية، ورد المختار ج ٥ ص ٣٥٢ نقلاً عن الزيلعي.

(٣) الهداية ج ٨ ص ١٢٧ والمحيط البرهاني ج ٧ ص ١٤٦ وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٣٧ والاختيار ج ٣ ص ١١٦ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٨ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٠٢ وفتح باب العناية ج ٣ ص ٢٦ والذر المختار ورد المختار عليه ج ٥ ص ٣٥٢، واللباب شرح الكتاب ج ٣ ص ٢٢١ وقال: (وتمامه في الهداية).

(٤) إعلاء السنن ج ١٧ ص ٤٣٦.

(٥) الاستدكار ج ٧ ص ٢٤٩.

(٦) في شرح النبل وشفاء العليل ج ١٣ ص ٦٦٣: (قال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر: يجوز لقاضٍ أو جماعة أن يسعروا على قدر نظرهم، وما رأوه أصلح على الثمن أو على المثلث... فيجوز التسعير بلا ضرورة. وهذا محل الحديث على التنزه والحوطة).

المَالِكِيَّة^(١)، وذهب إليه ابن تَيْمِيَّة^(٢)، وابن قَيْم الجَوْزِيَّة^(٣) من الحَنَابِلَةِ، فقالوا:
إِنَّ مِنَ التَّسْعِيرِ مَا هُوَ ظُلْمٌ وَجَوْرٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ عَدْلٌ وَحَقٌّ.

١- فَمَنْ السَّعَرُ مَا هُوَ ظُلْمٌ وَجَوْرٌ حَرَامٌ لَا يَجُوزُ، إِذَا تَضَمَّنَ ظُلْمَ النَّاسِ وَإِكْرَاهَهُمْ عَلَى الْبَيْعِ بِغَيْرِ حَقٍّ، بِشَمْنٍ لَا يَرْضَوْنَهُ، أَوْ مَنَعَهُمْ مِمَّا أَبَاحَهُ اللَّهُ لَهُمْ.

فَإِذَا بَاعَ النَّاسُ سَلْعَهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ مِنْهُمْ، وَقَدْ ارْتَفَعَ السَّعَرُ، إِمَّا لِقَلَّةِ الشَّيْءِ أَوْ لكَثْرَةِ النَّاسِ، فَهَذَا إِلَى اللَّهِ، فَإِلْزَامُ الْخَلْقِ أَنْ يَبِيعُوا بِقِيَمَةٍ بَعِينَهَا إِكْرَاهٌ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَهُوَ مِثْلُ مَا رَوَى أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَلَا السَّعَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ سَعَرْتَ، فَقَالَ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ... .

٢- وَمِنَ السَّعَرِ مَا هُوَ عَدْلٌ جَائِزٌ، بَلْ وَاجِبٌ، إِذَا تَضَمَّنَ الْعَدْلُ بَيْنَ النَّاسِ مِثْلَ إِكْرَاهِهِمْ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَعَاوِضَةِ بِشَمْنِ الْمِثْلِ وَمَنَعِهِمْ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَخْذِ زِيَادَةٍ عَلَى عَوَاضِ الْمِثْلِ، كَأَنْ يَمْتَنِعَ أَرْبَابُ السَّلْعِ مِنْ بَيْعِهَا مَعَ ضَرُورَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا، إِلَّا بَزِيَادَةٍ عَلَى الْقِيَمَةِ الْمَعْرُوفَةِ، فَهَنَّا يَجِبُ عَلَيْهِمْ بَيْعُهَا بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّسْعِيرِ إِلَّا الْإِزَامُ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ، فَيَجِبُ أَنْ يَلْتَزِمُوا بِهَا أَلْزَمَهُمُ اللَّهُ بِهِ.

وَكَذَا إِذَا وَجَدَ أَنَّاسٌ مَعْرُوفُونَ لَا تُبَاعُ السَّلْعُ إِلَّا لَهُمْ، ثُمَّ يَبِيعُونَهَا بِمَا يَرِيدُونَ، فَلَوْ بَاعَ غَيْرُهُمْ ذَلِكَ مَنَعَ وَعَوِيقٌ، فَهَهُنَا يَجِبُ التَّسْعِيرُ عَلَيْهِمْ بِحَيْثُ لَا يَبِيعُونَ إِلَّا بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ، وَلَا يَشْتَرُونَ أَمْوَالُ النَّاسِ إِلَّا بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ بَلَا تَرُدُّ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَلَوْ سَوَّغَ لَهُمُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِمَا اخْتَارُوا كَانَ ذَلِكَ ظُلْمًا لِلْبَائِعِينَ الَّذِينَ يَرِيدُونَ بَيْعَ تِلْكَ الْأَمْوَالِ، وَظُلْمًا لِلْمَشْتَرِينَ مِنْهُمْ.

(١) فِي التَّبْيِيرِ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٥٠: نَقَلَ ابْنُ رُشْدٍ وَجُوبَ التَّسْعِيرِ.

(٢) الْجُسْبَةُ لَابْنِ تَيْمِيَّةٍ ص ١٨-٢٨.

(٣) الطُّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ ص ٢٦٣-٢٧٣.

ومثله: تواطؤ جمّع لشراء نوع من السلع بأقلّ من ثمن المثل المعروف، ثمّ تباع بأكثر من الثمن المعروف، فهؤلاء اتفقوا على ظلم الناس حتى يضطروا إلى بيع سلعهم وشرائها بأكثر من ثمن المثل، وما احتاجه عموم الناس فيجب أن لا يباع إلاّ بثمن المثل.

وكذا إذا احتاج الناس إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجباً يُجبرهم وليّ الأمر عليه بعوض المثل إذا امتنعوا عنه، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم.

وكذا إذا احتاج الناس إلى سلاح وجسر للجهاد فيستعمل وليّ الأمر بأجرة المثل للعمل في ذلك.

وكذا إذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد فعلى أهل السلاح بيعه بعوض المثل، ولا يمكنون من أن يحبسوا السلاح حتى يتسلط العدو، أو يبدل لهم من الأموال ما يختارون، لا سيما وأن العاجز عن الجهاد بنفسه وجب عليه بماله في أصحّ قولي العلماء وإحدى الروایتين عن أحمد^(١).

القول المختار:

والذي يترجح مما تقدم ما يأتي:

أولاً: يحرم على الحاكم التسعير إذا كانت حاجة الناس تندفع بدونه، كأن تباع

(١) الحسبة ص ١٨-٢٨ والطرق الحكمية ص ٢٦٣-٢٧٣. وفي الفروع ج ٤ ص ٥١: (وأوجب شيخنا - أي: تقي الدين بن تيمية - إلزامهم المعاوضة بثمن المثل، وأنه لا نزاع فيه، لأنها مصلحة عامة لحق الله). وهذا في المبدع ج ٤ ص ٤٧ وفي معونة أولي النهى ج ٤ ص ٦٩. وفي الإقناع وشرحه كشف القناع ج ٣ ص ٢١٤: («وأوجب الشيخ إلزامهم» أي: الباعة «المعاوضة بثمن المثل، وأنه لا نزاع فيه، لأنه مصلحة عامة لحق الله تعالى، ولا تتم مصلحة الناس إلاّ بها كالجهد»).

السِّلَعُ بالثمن المتعارف عليه، ومن هَذَا النوع: تَسْعِيرُ الحاجات والطعام على الباعة، زَعَمًا من المسعِّر أنه خدمة لَجُمُهُورِ الناس، دون نظر إلى المنتج الذي سيقبل إنتاجه إن لم يَدُرَّ عليه ربحاً مَعْقُولاً، والذي سيؤدي فيما بعد إلى نشاط السوق السوداء التي تَنخَرُ بالاقتِصاد العام، فيكون للسلعة ثمنان: ثَمَنٌ رسمي وَهَمِي، وثمرن مُجَامَلَةٌ حقيقي، وَذَلِكَ يدعو إلى أن تحتفي السلع الجيدة من السوق إِلَّا لمن يدفع الثمن الذي يريده البائع.

ثانياً: يجب التَّسْعِيرُ إذا رأى الحَاكِمُ أَنَّ صيانة حقوق الناس ومصلحتهم لا تتم إِلَّا به، فيسعِّر بعد أن يَسْتَأْنِسَ برأي ذوي الخبرة، كي يكون التَّسْعِيرُ عادلاً، يحفظ توازنَ السوق ولا يضرُّ بمصلحة الباعة.

ومن هَذَا النوع ما تقوم به الدولة من تَسْعِيرٍ للمحافظة على النِّظَامِ في الطريق العام، كتحديد أجور النقل داخل المدن وخارجها، أو حين يستغل المشروع بطريقة الامتياز والاحتكار القانوني، كتحديد أجور الكهرباء وإسالة الماء والغاز في عقد الامتياز المُعْطَى لشركة ما.

وَذَلِكَ:

١- لأن آراء الفقهاء المتقدمة في التحريم والجواز والوجوب مبنية على ما فهموه من الأحاديث الواردة في التَّسْعِيرِ لتحقيق مصلحة المُسْلِمِينَ.

٢- والرَّسُولُ ﷺ امتنع عن التَّسْعِيرِ لما طلبوا منه ذَلِكَ، لأنه رأى أَنَّ تلك الحالة لا تستوجب التَّسْعِيرَ، لكون ارتفاع السعر وانخفاضه أمر حَتْمٌ تفرضه طبيعة الأسواق وَفَقَّ العَرَضُ والَطَّلَبُ.

وَالْإِذَا فَانَّ الحَاكِمُ من حقه التَّسْعِيرُ، لِأَنَّ له حق التدخل لصالح المجتمع العام، مثل جَبْرِ الْمُحْتَكِرِ على البيع، وتَغْزِيرِهِ، والسيطرة على أمواله... كما مر، ما دام هَذَا سَبِيلًا من سُبُلِ حماية الناس من الجشع والاستغلال.

٣- ذكر ابن تيمية وابن القيم:

وإنما لم يقع التسعير في زمن النبي ﷺ بالمدينة، لأنه لم يكن في المدينة حائك، بل كان يقدم عليهم بالثياب من الشام واليمن ومصر فيشترونها ويلبسونها، ولم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء، بل كانوا يشترون الحبّ ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم، وكان من قدم بالحب لا يتلقاه أحد، بل يشتريه الناس من الجالين، فجاء في الحديث الشريف (الجالب مرزوق، والمحتر ملعون)^(١).

وقد يباع فيها شيء يُزرع فيها، وإنما كان يزرع فيها الشعير، فلم يكن البائعون والمشترون أناساً معينين، ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس إلى عينه أو ماله ليُجبر على عمل أو على بيع، فكل المسلمين جنس واحد، كلهم يجاهد في سبيل الله بنفسه أو بماله أو بمال الصدقات أو الفئء أو ما يجهّزه به غيره^(٢).

هل التسعير ملزم؟

لو باع أحدهم بأكثر من التسعير أجازهُ الحَاكِم، وصَحَّ البيع، وهو قول الشافعية، لأنه لم يعهد الحَجْر على شخص في ملك نفسه^(٣).

وبه قال أبو حنيفة، لأنه لا يرى الحَجْر على الحرّ، وكذا عند أبي يوسف ومحمد، إلا أن يكون الحَجْر على قوم بأعيانهم^(٤)، لأنه إذا لم يكن التسعير على قوم بعينهم

(١) الحسبة لابن تيمية ص ٢١ و ٢٩ والطرق الحكومية لابن القيم ص ٢٧٣. وتقدم تخرّيج الحديث.

(٢) الحسبة السابق ص ٣٦.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٣٨ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٥٦ وحاشية الجمل على المنهج ج ٣ ص ٩٣.

(٤) الهداية ج ٨ ص ١٢٧ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٨ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٠٢ وفتح باب العناية ج ٣ ص ٢٦ وفي الكفاية على الهداية ج ٨ ص ٤٩٢ (قولها فقط).

- أي: مجهولين - لا يكون حَجْرًا، بل يكون فتوى في ذَلِكَ^(١)، فإنهما لا يريان الحَجْر على قوم مجهولين^(٢).

وقد نصَّ الحَنَفِيَّةُ على أنه:

إن كان البائع يخاف إن نقص عن التسعير ضربه الإمام لا يحلَّ للمشتري الشراء بما سَعَرَهُ الإمام، لأنه في معنى المَكْرَه.

والحيلة فيه:

أن يقول له: بعني بما تُحب، فحينئذٍ بأي شيء باعه يحل^(٣)، وظاهره أنه لو باعه بأكثر يحلَّ وينفذ البيع.

ولا ينافي ذلك ما ذكره الزَّيْلَعِيُّ وغيره من أنه:

لو تعدَّى رجلٌ وباع بأكثر أجازَه القاضي، لأن المراد أنَّ القاضي يُمضيه ولا يفسخه، ولذا قال الفُهْستَاني: جاز وأمضاه القاضي، خلافاً لما فهمه أبو السَّعُود من أنه لا ينفذ ما لم يُجزه القاضي^(٤).

(١) تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ، وَالْكَفَايَةُ، وَفَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ، السَّابِقَةُ.

(٢) فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ص ٢٧.

(٣) الْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١١٦ وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨ وَفَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٧ وَكِلَاهُمَا عَنِ الْمُحِيطِ وَالْاِخْتِيَارِ، وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرُنْبُلَالِيِّ عَلَى دُرَرِ الْحُكَّامِ ج ١ ص ٣٢٢ نَقْلًا عَنِ الزَّيْلَعِيِّ، وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠٢ نَقْلًا عَنِ الْمُحِيطِ، وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٣٥٢ وَعَقَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ عَابِدِينَ فِي رَدِّ الْمُحْتَارِ: وَفِيهِ تَأْمَلُ، لِأَنَّهُ مِثْلُ مَا قَالُوا فِي مَنْ صَادَرَهُ السُّلْطَانُ بِمَا لَمْ يَعْينْ بَيْعَ مَالِهِ فَصَارَ يَبِيعُ أَمْلَاكَهُ بِنَفْسِهِ يَنْفُذُ بَيْعَهُ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَهٍ عَلَى الْبَيْعِ، وَهَذَا كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلَمْ يَبِيعْ أَصْلًا، وَلِذَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ: وَمَنْ بَاعَ مِنْهُمْ بِمَا قَدَّرَهُ الْإِمَامُ صَحَّ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَهٍ عَلَى الْبَيْعِ. اهـ. لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْبَيْعِ، وَإِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ لَا يَزِيدَ الثَّمَنَ عَلَى كَذَا، وَفَرَّقَ مَا بَيْنَهُمَا. تَأْمَلُ.

(٤) رَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٥ ص ٣٥٣.

ولو اتَّفَقَ أهل بلد على سعر الخبز واللَّحْم، وشاع بينهم، فدفَعَ رجل إلى رجل منهم درهماً ليعطيه، فأعطاه أقلَّ من ذلك، والمشتري لا يعلم، رجع عليه بالنقصان من الثمن، لأنه ما رَضِيَ إلاَّ بسعر البلد^(١). وجعل الزَّيْلَعِيُّ: الرجوع في الخبز لا اللَّحْم، وفيما إذا كان المشتري من غير أهل البلد، لأنَّ سعر الخبز يظهر عادة في البُلْدَان، وسعر اللَّحْم لا يظهر إلاَّ نادراً^(٢).

وبهذا يتضح أنَّ التَّسْعِيرَ غير ملزم للبائع، لأنَّ بيعه صَحِيح، وإنَّما جعل لتبصير الناس بالثمن المعقول.

حكم مخالف التسعير

للإمام مُعَاوِةُ المخالف بما يراه حرصاً على مصلحة الناس.
فكان اللَّيْثُ بن سَعْدٍ يأمر بضربه إذا تَعَدَّى قيمة السُّلْطَان، ويكسر الخبز إذا وجده

الزَّيْلَعِيُّ: فَخَرُ الدِّينِ عُثْمَانُ بن عَلِيٍّ بن مُحَجَّن، من أَجَلَاءِ الحَنَفِيَّة، قدم القَاهِرَةَ، وأُتِيَ ودرَّس، وتوفي بها سنة ٧٤٣هـ. له تَبْيِينُ الحَقَائِقِ شَرَحَ كُنْزُ الدَّقَائِقِ وغيره.
تاج التَّرَاجُم ص ٤١ والفَوَائِدُ البَهِيَّةُ ص ١١٥.

أَبُو السُّعُود: مُحَمَّدُ بن مُحَمَّدٍ بن مُصْطَفَى العِمَادِيِّ الحَنَفِيِّ. ولد بقرية قريبة من قُسْطَنْطِينِيَّة، قرأ على والده، ولأزم المَوْلَى سَعْدِي جَلَبِي، ودرَّس، وتقلد قَضَاءَ بُرْسة ثم القُسْطَنْطِينِيَّة ثم قَضَاءَ العَسْكَرِ في وِلَايَةِ رُومِ ايلي. ثم تولى الفُتْيَا، له التَّفْسِيرُ وهو مشهور، وحاشية على العِنَايَةِ. توفي بالقُسْطَنْطِينِيَّة مفتياً سنة ٩٨٢هـ، ودفن بجوار أبي أَيُّوب الأنصاري.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٣٩٨ والفَوَائِدُ البَهِيَّةُ ص ٨١ والعَقْدُ المنظوم ص ٤٤٠.

(١) الاختيار ج ٣ ص ١١٦ وغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرَنْبَلَالِيِّ ج ١ ص ٣٢٢ وتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٢٠٢.

(٢) تَبْيِينُ الحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٨ وهو في تَكْمِلَةِ الْبَحْرِ الرَّائِقِ السَّابِق. وراجع: الذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدَ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٣٥٣.

ناقصاً عنها^(١).

ونصّ المالكية على أن:

من حطّ من السعر قيل له: إما بعتَ بسعر الناس وإلا رفعت، ويؤدّب المعتاد، ويُخرج من السوق^(٢)، قال ابن حبيب: يجب على صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يجعل لهم من الربح ما يشبه، ويمنعهم من الزيادة عليه، ويتفقدهم في ذلك، ويلزمهم إياه كيفما تقلّب السعر زيادة أو نقصاناً، ومن عصاه يعاقبه^(٣)، ومن اشترى دون السعر وهو جاهل به فله الرجوع بما بقي له بحساب السعر^(٤).

وللشافعية في تعزيز مخالف الإمام إذا سَعَّر، قولان:

القول الأول: إذا سَعَّر الإمام عَزَّر مخالفه^(٥)، بأن باع بأزيد مما سَعَّر، لمجاهرته بالمخالفة للإمام^(٦)، وخشية من شقّ العصا^(٧).

(١) تُخَفَّةُ النَّاظِرِ لِلتِّلْمِسَانِيِّ ص ١٣٣.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٤. وهو في النَوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ ج ٦ ص ٤٥١ عن الواضحة لابن حبيب.

(٣) التَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٤٩ عن سَمَاعٍ عَيْسَى من ابن القَاسِمِ مع سَمَاعِهِ ونقله عن ابن حبيب عن سَمَاعِ الْقَرِينَيْنِ (وهما: مُطَرِّفُ وابْنِ الْمَاجِشُونِ). وانظر: النَوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ السَّابِقِ.

(٤) التَّيْسِيرُ السَّابِقِ ص ٥٥.

(٥) تُخَفَّةُ الْمُحْتَاجِ لابن حَجَرٍ ج ٤ ص ٣١٩ ومُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٢ ص ٣٨ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٤٥٦ وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ ج ٣ ص ٩٣. وهو في: الْعَزِيزِ ج ٤ ص ١٢٧ وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٣ وَالغُرَرُ الْبَهِيَّةُ ج ٤ ص ٥٢٨ عن الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا.

(٦) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ السَّابِقِ.

(٧) تُخَفَّةُ الْمُحْتَاجِ لابن حَجَرٍ ج ٤ ص ٣١٩.

القول الثاني: لا يُعزَّر، كما في العُباب^(١).

وفي صحة البيع وجهان عند الشافعية، قال النووي: الأصح صحة البيع^(٢).

وإن هَدَدَ الإمام من خالف التَّسْعِيرَ حَرُمَ البيع، وبَطُلَ في الأصح عند الحنابلة، وقيل: لا يَبْطُلُ العقد بأحدهما.

وهذا مبني على أن الوعيد هل هو إكراه أم لا؟^(٣).

ويَصَحُّ البيع بما قَدَّرَه الإمام. وهو قول الحنفية، لأنه غير مُكْرَه على البيع^(٤). ويكره عند الحنابلة على الصَّحِيح من مذهبهم^(٥).

حَطُّ السَّعَرِ أَوْ رَفْعُهُ

قد يخرج البعض على السعر الغالب في السوق، فيحُطُّ من سعر بضاعته أو يرفعها، وللفقهاء في الحالتين أَحْكَامُ نَعْرِضِهَا فِيمَا يَأْتِي:

حَالَةُ حَطِّ السَّعَرِ:

إذا انفرد من أهل السوق الْوَاحِدُ أَوِ الْعَدَدُ الْيَسِيرُ بِحَطِّ السَّعَرِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ

(١) في العُباب ج ٢ ص ٢٧: (إن خالف تَسْعِيرَ الإمام لم يُعزَّر، خلافاً للرَّوَضَةِ).

(٢) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٤١٣.

(٣) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٨ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٣ ص ٦٢ وَالْفُرُوعُ ج ٤ ص ٥١ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَشَرْحُهُ مَعُونَةُ أُولِي النُّهْيِ ج ٤ ص ٦٩ وَالْإِقْنَاعُ وَشَرْحُهُ كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٢١٤. وفي الْمُبْدَعِ ج ٤ ص ٤٧ إلى قوله: (وبطل في الأصح).

(٤) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ١٢٧ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٦ ص ٢٨ وَغُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ لِلشُّرْتُبَالِيِّ ج ١ ص ٣٢٢ وَكِلَاهُمَا نَقَلَ عَنِ الْهِدَايَةِ، وهو في فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٢٧.

(٥) الإنصاف ج ٤ ص ٣٣٨ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٣ ص ٦٢.

على قولين:

القول الأول: يمنع ذلك، فيؤمر من حطّه باللحاق بسعر الناس أو ترك البيع، وهو أحد قولي المَالِكِيَّةِ^(١)، منهم القَاضِي عبد الوَهَّاب، لئلا يضر بأهل السوق^(٢).

قال ابن حَيِّب: هَذَا يَخْتَصُّ بِالْمَكِيلِ والموزون، طعاماً كان أو غيره، مع التساوي في الصفة. فإن اختلفت صفته لم يؤمر بائع الجيد أن يبيع مثل سعر الدنيء^(٣).

قيل لِمَالِك: فالرجل يأتي بطعامه وليس بالجيد، وقد سَعَّرَه بأرخص من الآخر الطَّيِّب، فيقول صاحب السوق لغيره: إِمَّا بَعْتُم مثله، وإِمَّا قَمْتُم من السوق، فقال: لا خَيْرَ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ لو أن رجلاً أَرَادَ بِذَلِكَ فساد السوق لرَأَيْتُ أن يُقَالَ له: إِمَّا أن تَلْحَقَ بِسعر الناس، وإِمَّا خَرَجْتَ. وإِمَّا أن يُقَالَ للناس كلهم: إِمَّا أن تَبِيعُوا بكذا، وإِمَّا أن تَخْرُجُوا، فليس بصواب^(٤).

لِذَلِكَ قال ابن القَاسِم: من حَطَّ السعر أو أدخل على الناس فساداً أمر بسعر الناس أو الخروج من السوق. ولو باع وَاحِدٌ أربعة أرطال والناس يبيعون ثلاثة لم يقوموا لَوَاحِدٍ ولا لاثنين ولا لخمسة، وإنما يقيم الواحد والاثنان إذا حَطَّوا عن جُلِّ سعر الناس

(١) الْمُتَنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٧ والاستِذْكَار ج ٧ ص ٢٤٧ والحِشْبَةُ لابن تَيْمِيَّة ص ٣١-٣٢ والطَّرُقُ الحُكْمِيَّة ص ٢٧٣ و٢٧٦.

(٢) شَرْحُ الْمُوطَأَ لِلزُّرْقَانِي ج ٣ ص ٢٩٩ وأَوْجَزُ الْمَسَالِك ج ١٣ ص ١٤ نَقْلًا عَنِ الزُّرْقَانِي. والتَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٦٢، وسيأتي رأي القَاضِي عبد الوَهَّاب في الهامش بعد قليل، ثم رَدَّ ابن رُشْد (الجد) عليه في الْبَيَانِ والتَّحْصِيلِ.

(٣) التَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٦١ و٦٢ والمُتَنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٨.

(٤) التَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٦٣.

فِي النِّوَادِرِ والزِّيَادَات ج ٦ ص ٤٥٠: (قال في الْعُتْبِيَّة: وَمَنْ طَعَامُهُ لَيْسَ بِجَيِّدٍ مِنْ أَهْلِ السُّوقِ فَتَزَلَّ السُّعْرُ فَلَا يُقَالُ لغيره: إِمَّا بَعْتَ مثله وَإِلَّا فَاخْرَجْ، وَإِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ إِنْ حَطَّ مِنْ سَعْرِ النَّاسِ وَأَرَادَ الْفَسَادَ).

فأدخلوا فساداً^(١).

وبه قال قوم من البصريين المالكية حين فسروا قول مالك: (ولكن من حطّ سعراً) بقولهم: أراد من باع ثمانية بدرهم والناس يبيعون خمسة، فيفسد على أهل السوق بيعهم، وربما أدّى إلى الشغب والخصومة^(٢).

فالمُرَاد بقول الإمام مالك (من حط من السعر) عند بعض البصريين المالكية هو: أرخص فيه^(٣).

(١) التيسير السابق ص ٦١ عن ابن عرفة قال: سمع عيسى ابن القاسم.

وجاء في ص ٦٢ على رواية ابن القاسم هذه وأمثالها: إن الواحد والاثنين من أهل السوق ليس لهم أن يبيعوا بأرخص من بيع أهل السوق، لأنه ضرر بهم، ومن قاله عبد الوهاب بن محمد بن نصر البغدادي (اسمه الصحيح هو: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، المتوفى سنة ٤٢٢هـ).

ورواية المتن (ولو باع واحد...) في التوادر والزيادات ج ٦ ص ٤٥٠ من قول أصبغ عن ابن القاسم عن مالك. وورد في ص ٤٥٠ أيضاً: من كتاب محمد والعنبة من سماع ابن القاسم قال مالك: ومن حط من السعر مُنِعَ وأُخرج من السوق.

(٢) الحسبة لابن تيمية ص ٣٣ والطرق الحكمية ص ٢٧٦ نقلاً عن أبي الحسن بن القصار المالكي الذي منعه للمصلحة.

(٣) شرح التلخيص ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٤ عن ابن القصار.

وقول الإمام مالك الذي ذكره ابن القصار هو: (من حطّ من السعر قيل له: الحقّ بسعر الناس، أو فاخرج من سوقهم)، قال: واختلف أصحابنا المالكية في تأويل كلامه:

فقال البغداديون من أصحابنا: مُرّاه بقوله: (من حطّ من السعر): أغلى في السعر.

وقال بعض البصريين من أصحابنا: مُرّاه بقوله: (من حطّ من السعر): أي: أرخص فيه.

وذكر ابن القصار: أن الوجهين ممنوعان عندي، أن يبيع بأعلى أو بأرخص، لأن الأعلى إذا باع به كان فيه تغريب بمن يشتري منه.

وبهذا القول قال الشَّافِعِيُّ وأصحاب أحمد كَأبي حَفْص العُكْبَرِيُّ والقَاضِي أَبِي

يَعْلَى والشَّرِيف أَبِي جَعْفَر وَأبي الخَطَّاب وابن عَقِيل وغيرهم^(١).

وإن باع بأرخص كان فيه مَضَرَّةٌ بأهل السوق في تكسيد سلعهم، واعتبار ضرر الأكثر أولى، وليس هذا من التَّسْعِير، ولكن من رفع الضرر.

وقد رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ الأَسْرَى عَلَى الكُفَّار بعد إسلامهم لما في ذَلِكَ من المصلحة لعامة المُسْلِمِينَ في كون الكُفَّار يعتقدون الثَّقة بها يعاهدونهم عليه.

شَرْح التَّلَقُّين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٤.

ابن القَصَّار: هو أَبُو الحَسَنِ عَلِيٌّ بن عُمَرَ بن أَحْمَد بن القَصَّار البَغْدَادِيُّ، شيخ المَالِكِيَّة، وشيخ القَاضِي عبد الوَهَّاب البَغْدَادِيُّ. من مؤلفاته: كتاب في مَسَائِل الخلاف، اختصره القَاضِي عبد الوَهَّاب. توفي سنة ٣٩٨هـ.

تَرْتِيب المَدَارِك ج ٧ ص ٧١ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٣ ص ١٤٩ ومِرَاة الجَنَان ج ٣ ص ١٤٩. وفي مُعْجَم المُوَلَّفِينَ ج ٢ ص ٤٨٠: توفي سنة ٣٩٧هـ.

(١) الحِسْبَةُ لابن تَيْمِيَّة ص ٣١.

أَبُو حَفْص العُكْبَرِيُّ: عُمَرُ بن مُحَمَّد بن رجاء، حَدَّثَ عن عبد الله بن أَحْمَد بن حَنْبَلٍ كان عابداً صالحاً من فُقَهَاء الحَنَابِلَةِ. توفي سنة ٣٣٩هـ.

طَبَقَات الحَنَابِلَةِ للقَاضِي مُحَمَّد بن أَبِي يَعْلَى ج ٢ ص ٥٦.

أَبُو يَعْلَى: مُحَمَّد بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد بن خَلْف بن أَحْمَد بن الفَرَّاء الحَنْبَلِيُّ، القَاضِي، عالم زمانه وفريد عصره. من تلاميذه أَبُو الوفاء بن عَقِيل ومَحْفُوظ الكَلَوْدَانِيُّ. من تصانيفه الكثيرة: أَحْكَام القرآن، ونقل القرآن، والرَّد عَلَى الأشْعَرِيَّة، والأَحْكَام السُّلْطَانِيَّة. توفي سنة ٤٥٨هـ وودفن بمقبرة أَحْمَد ببَغْدَاد.

طَبَقَات الحَنَابِلَةِ لِمُحَمَّد بن أَبِي يَعْلَى ج ٢ ص ١٩٣ ومُقَدِّمَةُ كتابه الأَحْكَام السُّلْطَانِيَّة.

أَبُو الخَطَّاب: مَحْفُوظ بن أَحْمَد بن الحَسَن بن أَحْمَد الكَلَوْدَانِيُّ البَغْدَادِيُّ الفقيه أحد أئِمَّة الحَنَابِلَةِ. من مُصَنَّفَاتِه: الهِدَايَةُ فِي الفِقْهِ، والخلاف الكبير، والصَّغِير، وغيرها. نُقِلَ عن أَبِي البَرَكَات بن تَيْمِيَّة أنه كان يشير إلى أَنَّ ما ذكره أَبُو الخَطَّاب في رُؤُوس المَسَائِل (الخلاف

وَحُجَّةَ مَالِك:

١- ما رواه في مُوطَّئِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِخَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ وَهُوَ يَبِيعُ زَبِيحًا لَهُ بِالسُّوقِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِمَّا أَنْ تَزِيدَ فِي السَّعْرِ، وَإِمَّا أَنْ تُرْفَعَ مِنْ سَوْقِنَا.

٢- وَلَأَنَّ الْمُرَاعَى هُوَ حَالُ الْجُمُهُورِ، وَبِهِ تَقُومُ الْمَبِيعَاتُ^(١).

وَوَافَقَهُ الشَّافِعِيُّ بِمَا رَوَاهُ^(٢)، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَمَامِهِ فِي أُدِلَّةِ حُكْمِ التَّسْعِيرِ.

القول الثاني: لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ مِنْ أَهْلِ السُّوقِ أَنْ يَبِيعُوا بِأَرْخَصٍ مِنْ بَيْعِ أَهْلِ السُّوقِ.

وهو قول بعض المالكية، إِذْ لَا يُلَامُ أَحَدٌ عَلَى الْمُسَامَحَةِ عَلَى الْبَيْعِ، بَلْ

الصَّغِيرُ) هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ. كَانَ عَدْلًا رَضِيًّا ثَقَّةً. مَاتَ سَنَةَ ٥١٠ هـ، وَدُفِنَ إِلَى جَانِبِ قَبْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

الذليل على طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ لابن رَجَب ج ١ ص ١١٦.

ابن عَقِيل: أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلِ الْبَغْدَادِيِّ الظَّفَرِيِّ، الْمُقَرَّرُ الْفَقِيهَ الْأُصُولِيَّ، الْوَاعِظَ الْمُتَكَلِّمَ، شَيْخَ الْإِسْلَامِ. تَفَقَّهَ بِالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَلاَزَمَهُ وَبِأَيِّ إِسْحَاقِ الشَّيْرَازِيِّ، أَفْتَى وَدَرَسَ وَنَظَرَ الْفُحُولَ، كَانَ دِينًا حَافِظًا لِلْحُدُودِ، شَهِيحًا مُقَدِّمًا مَفْرُطَ الذِّكَا، لَهُ تَصَانِيفٌ أَكْبَرُهَا كِتَابُ الْفُنُونِ بِإِثْنَيْ مِجْلَدٍ. وَلَهُ فِي الْفِقْهِ: الْفُصُولُ، وَعُمْدَةُ الْأَدِلَّةِ، وَلَهُ الْإِرْشَادُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَالْوَاضِحُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ وَغَيْرِهَا. كَانَ كَثِيرَ التَّعْظِيمِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ وَالرَّدَّ عَلَى مُخَالِفِهِمْ. مَاتَ سَنَةَ ٥١٣ هـ بِبَغْدَادَ، وَدُفِنَ فِي دَكَّةَ قَبْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

الذليل على طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ١٤٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٣٥ وَالْأَعْلَامُ ج ٤ ص ٣١٣.

(١) الْحِسْبَةُ السَّابِقُ ص ٣٢ وَالطَّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ ص ٢٧٣ وَ٢٧٦. وَانْظُرْ: الْمُتَّقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٧.

(٢) الْحِسْبَةُ لابن تَيْمِيَّةَ، وَالطَّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ، السَّابِقَانِ.

يُشكر عليها^(١).

وبه قال ابن حزم، وردّ على المالكين حين قالوا: ليس له أن يبيع بأقل من سعرها ويمنع من ذلك وله أن يبيع بأكثر، بقوله: وهذا عجب جداً أن يمنعوه من الترخيص على المسلمين ويبيحون له التغلية... وما نعلم قولهم هذا عن أحد قبل مالك.

وردّ على احتجاجهم بخبر عُمر مع حاطب الذي رواه مالك، بوجوه منها: أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ، وأن هذا خبر لا يصح عن عُمر، ولو صح فإنهم تأولوه بما لا يجوز، وإنما أراد عُمر بذلك لو صح عنه بقوله: (إما أن تزيد في السعر)، يريد أن يبيع من المكاييل أكثر مما يبيع بهذا الثمن، وهذا خلاف قولهم هذا الذي لا يجوز أن يظن بعُمر غيره، فكيف وقد جاء عن عُمر مبيناً كما روينا هذا الخبر عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: وجد عُمر حاطب بن أبي بلتعة يبيع الزبيب بالمدينة، فقال: كيف تبع يا حاطب؟ فقال: مُدَّين. فقال عُمر: تبتاعون بأبوابنا وأفنيةنا وأسواقنا تقطعون في رقابنا، ثم تبعون كيف شئتم، بع صاعاً وإلا فلا تبع في أسواقنا، وإلا فسيبوا في الأرض ثم اجلبوا، ثم يبعوا كيف شئتم. فهذا خبر عُمر مع حاطب في الزبيب كما يجب أن يُظن بعُمر.

وقال ابن حزم أيضاً: فإن قالوا: في هذا ضرر على أهل السوق، قلنا: هذا باطل، بل في قولكم أنتم الضرر على أهل البلد كلهم وعلى المساكين وعلى هذا المُحسن

(١) التيسير في أحكام التسعير ص ٦٢، ونسب القول إلى بعض المالكية في الحسبة لابن تيمية ص ٣١ والطرق الحكمية ص ٢٧٣.

وشرح الموطأ للزرقاني ج ٣ ص ٢٩٩ ونسبه إلى ابن رشد في البيان الذي وصف القول الأول، وهو قول عبد الوهاب البغدادي، (بأنه غلط ظاهر، إذ لا يلام أحد على المساحة في البيع والخطيئة فيه، بل يُشكر على ذلك إن فعله لوجه الناس، ويؤجر إن فعله لوجه الله تعالى). وانظر: أوجز المسالك ج ١٣ ص ١٤ نقلاً عن الزرقاني.

أما قول ابن رشد فهو في البيان والتحصيل ج ٩ ص ٣٠٦.

إلى الناس.

ولا ضرر في ذلك على أهل السوق، لأنهم إن شاءوا أن يرخصوا كما فعل هذا فليفعلوا، وإلا فهم أملك بأموالهم، كما هذا أملك بهاله. والحجة القاطعة في هذا قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ^(١).

(١) الْمُحَلَّى لابن حزم ج ٩ ص ٤٠-٤١.

عبد الرزاق: بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني. روى عن السفينيين وابن جريج وغيرهم، وروى عنه أحمد وإسحاق وعليّ ويحيى وخلق، ثقة حافظ، مُصَنَّف شهر، عمي في آخر عمره فتغيّر. مات سنة ٢١١هـ. له المُصَنَّف.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٣١٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٠٥ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٣٦٤.

ابن جريج: أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، فقيه الحرم، قال ابن عيينة: سمعتُ أخي عبد الرزاق بن همام عن ابن جريج يقول: ما دَوَّنَ العِلْمَ تدويني أحد. وقال: جالسْتُ عمرو بن دينار بعدما فرغتُ من عطاء سبع سنين. وهو أول من صَنَّفَ الكتب بالحجاز. مات سنة ١٥٠هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ أَبِي ج ٧١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٤٠٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٢٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ١٦٩ رقم ١٦٤.

عمرو بن شعيب: بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم، ثقة صدوق. مات سنة ١١٨هـ، روى عن أبيه وعمته زينب بنت مُحَمَّد وزينب بنت أبي سلمة ربيعة النبي ﷺ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٤٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٧٢ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٢٦٣.

والده شعيب: قد يُنسَب إلى جدّه، روى عن جدّه وابن عباس وابن عمر ومعاوية وآخرين. ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر البخاري وأبو داود وغيرهما: أنه سمع من جدّه، ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه مُحَمَّد.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٥٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥٣.

حالة رفع السعر:

وإذا كان للناس سعر غالب، وزاد الواحد أو العدد اليسير في السعر فباع بأعلى من ذلك، فللفُقهاء قولان:

القول الأول: يُمنع منه في السوق، وهو قول مَالِك^(١)، ولم يؤمر الجُمهُور باللاحاق بسعره أو الامتناع من البيع، لأن من باع به من الزيادة ليس بالسعر المُتَّفَق عليه، ولا بما تقام به المبيعات، وإنما يراعى في ذلك حال الجُمهُور ومعظم الناس^(٢).

قالوا: لا تقام الجَمَاعَةُ لواحد أو اثنين، ويقام الواحد والاثنان لَجَمَاعَةٍ^(٣)، وبه قال البَغْدَادِيُّونَ من المَالِكِيَّةِ حين فسروا قول مَالِك: (ولكن من حطّ سعراً) بقولهم: أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية^(٤).

فالمراد بقول الإمام مَالِك (من حط من السعر) عند البَغْدَادِيِّينَ المَالِكِيَّةِ هو: أعلى في السعر. وهذا يُتَصَوَّرُ في كثير من البلاد، وهم الذين يبيعون مثلاً الخبزة بدرهم

(١) الحِسْبَةُ لابن تَيْمِيَّةَ ص ٣١ والطَّرِيقُ الحُكْمِيَّةَ ص ٢٧٣. وفي التَّلَقُّينَ للقَاضِي عبد الوَهَّاب ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٠ قال: (ومن زاد في سعر أخرج من سوق المُسْلِمِينَ إلى أن يلحق بالناس). وقارن قول القَاضِي هنا بما نقل عنه في القول الأول من (حالة حطّ السعر) المتقدمة آنفاً.

(٢) المُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٧. وفي النُّوَادِر والزِّيَادَات ج ٦ ص ٤٥٠ من كتاب مُحَمَّدٍ والعُتْبِيَّةِ ومن سَمَاعِ ابن القَاسِمِ قال مَالِك: (ومن زاد في السعر لم يؤمر غيره أن يلحق به).

(٣) التَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٦١ وهو قول أَصْبَغٍ كما نقله ابن هارون. وقَيِّدُهُ ابن حَبِيبَ بِالْمَكِيلِ والموزون خاصة طعاماً كان أو غيره مع التساوي في الصفة، كما قدمنا. وانظر: الاستِذْكَار ج ٧ ص ٢٤٧.

(٤) الحِسْبَةُ لابن تَيْمِيَّةَ ص ٣٣ والطَّرِيقُ الحُكْمِيَّةَ ص ٢٧٦ نَقْلًا عن أَبِي الحَسَنِ بن القَصَّار المَالِكِيَّ الذي منعه للمصلحة.

وفيه رطل، فيعمد آخر في السوق فيبيع بدرهم ولكن يجعل وزن الخبزة نصف رطل، فكأنه حط في وزن المبيع، وهي في الحقيقة غلاء في الثمن^(١).

القول الثاني: لا يُمنع من رفع سعر سلعته على سعر السوق الغالب، وهو قول ابن حزم^(٢).

حالة اختلاف أهل السوق:

إذا اختلف بيع أهل السوق فأرخص بعضهم وأغلى بعضهم، فالرواية المشهورة عند المالكية هي أنه يُنظر:

١ - إن كانت الفئتان متساويتين في العدد أو متقاربتين:

فإنه لا يُنكر على المرخصين ويُقرُّون على ما هم عليه، لأن ما فعلوه هو أنفع للجُمهُور وأصلح لهم.

ويُنظر في الفئة الأخرى التي أغلت في الثمن: فإن قلنا بمنع التسعير، على أحد القولين، لم يُنكر عليهم، أيضاً، ويبقى السوق على ما هو عليه من اختلاف سعره.

وإن قلنا بجواز التسعير حط هؤلاء مقدار ما يقتضيه التسعير عليهم لو انفردوا، ولا يلزمهم أن يرجعوا إلى ما باع به المرخصون.

٢ - وإن كان إحدى الفئتين كثيرة والأخرى قليلة، فإن كانت القليلة هي التي أرخصت، والكثيرة هم الذين أغلوا، فإنهم يُبَقُّون الذين أرخصوا على ما هم عليه، وإن كان الذين أغلوا الفئة القليلة، مُنعوا من ذلك لما يؤدي إليه من اغترار الطارئ على

(١) شرح التلّقين ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٤ عن ابن القصار.

(٢) المُحَلَّى ج ٩ ص ٤٠.

السوق ممن لا يعرف الأسعار، فإذا ساومه هُوَ لَاءٍ بالسعر العالي اعتقد أن سائر أهل السوق يبيعون كييعهم فصار ياكسهم على أن جميع أهل السوق على السعر الذي أخبره هُوَ لَاءٍ. فهذا ظاهر الروايات على هذا التفصيل.

قال المَازَرِيّ: والذي ذكرنا عن ابن القَصَّار حكاه قولاً مطلقاً، ومقتضاه على ظاهره، أنه إذا أرخص الفئة القليلة منعوا من ذلك لما يلحق الجُمهُور من أهل السوق من الضرر ببوار سلعتهم، وأن أحداً لا يشتريها منهم وفي سوقهم من يبيع أرخص منهم. فيكون هذا التفت إلى مضرة أهل السوق خاصة دون منفعة العامة في الترخيص. قال المَازَرِيّ: وهذا الذي ذكرناه في من سوى الجالين.

وأما الجالبون فقد ذكرنا أنهم لا يسعر عليهم، ولهم أن يبيعوا بديارهم أو بالسوق الأعظم. بخلاف المحتكر فإنه لا يمكن من أن يبيع بداره بل يؤمر بإخراج الطعام إلى السوق الأعظم، لأن بيعه في الديار فيه ضرب من الإخفاء يؤدي إلى إعزاز الطعام وغلائه. والجالب قد ذكرنا أنه ينبغي أن يلتفت إلى التوسعة عليه ليكثر جلبه إلى المَدِينَةِ. ويخاف، متى ضيق عليه وحجر، ألا يجلب إلى المَدِينَةِ شيئاً.

قال المَازَرِيّ: فإن اختار الجالبون البيع بالسوق فقد ذكرنا أنهم لا يسعر عليهم.

ولكن إن اختلفوا، فباع قوم منهم بثمانٍ غالٍ، والآخرين بثمانٍ رخيصٍ، وتشاكوا ذلك إلى الإمام، فإنه يعود الحكم إلى ما قدمناه من التفصيل: هل الذي أغلى منهم هو الأقل فينهي عن ذلك لئلا يقر الطارئ على السوق بأن يظن أن أهل السوق كلهم كذلك. وإن كان المرخصون منهم قليلاً لم يتعرض لهم، وأجري فيهم الحكم على ما فصلناه في بيع أهل البلد إذا احتكروا^(١).

(١) سُرَحَ التَّلْقِينِ لِلْمَازَرِيّ ج ٢ مجلد ٣ ص ١٠١٤-١٠١٦.

هل للحاكم أن يحد لأهل السوق حداً لا يتجاوزونه مع قيام الناس

بالبواب؟^(١)

للعلماء في ذلك قولان:

القول الأول: المنع.

وهو قول جمهور العلماء، ومالك في المشهور عنه، ونقل المنع عن ابن عمر وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد.

واحتجوا:

١- بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال له: يا رسول الله، سَعَرْنَا، فقال: بل أَدْعُو الله، ثم جاءه رجل فقال: يا رسول الله سَعَرْنَا، فقال: بل الله يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ، وإني لأرجو أن ألقى الله وليست لأحد عندي مظلمة.

٢- وبأن إجبار الناس على بيع أموالهم بغير ما تطيب به أنفسهم، أو منعهم مما يباح شرعاً، ظلم لهم منافٍ لملكها لهم، والظلم حرام^(٢).

القول الثاني: الجواز.

وهو قول سعيد بن المسيب وربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهو رواية عن مالك.

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٨ والحسبة لابن تيمية ص ٣٤ والطرق الحكمية ص ٢٧٧.

وكلمة (مع قيام الناس بالواجب) في العنوان غير موجودة في المنتقى، لكنها وردت في الحسبة والطرق الحكمية، وأشار إلى الباجي عند نقلهما المسألة عنه.

(٢) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي السَّابِق. والحسبة، والطرق الحكمية، السَّابِقَان، وأشار إلى الباجي. وأوجز المسالك ج ١٣ ص ١٦ نقلاً عن المنتقى. وتقدم تخريج الحديث في حكم التَّسْعِيرِ شرعاً.

فقد رَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ فِي الْعُتْبِيَّةِ فِي صَاحِبِ السُّوقِ يُسَعِّرُ عَلَى الْجَزَارَيْنِ: لَحْمَ الضَّأْنِ ثُلُثُ رَطْلٍ، وَلَحْمَ الْإِبِلِ نِصْفَ رَطْلٍ، وَإِلَّا خَرَجُوا مِنَ السُّوقِ، قَالَ: إِذَا سَعَّرَ عَلَيْهِمْ قَدْرٌ مَا يَرَى مِنْ شَرَائِهِمْ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنْ أَخَافُ أَنْ يَقُومُوا مِنَ السُّوقِ. وَاحْتَجَّ هُوَ لَا:

بَأَنَّ هَذَا مُصْلِحَةٌ لِلنَّاسِ بِالْمَنْعِ مِنْ إغْلَاءِ السَّعْرِ عَلَيْهِمْ وَالْإِفْسَادِ عَلَيْهِمْ، قَالُوا: وَلَا يُجْبِرُ النَّاسَ عَلَى الْبَيْعِ، إِنَّمَا يُمْنَعُونَ مِنَ الْبَيْعِ بِغَيْرِ السَّعْرِ الَّذِي يَحُدُّهُ وَلِيَّ الْأَمْرِ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى مِنَ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ لِلْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي وَلَا يَمْنَعُ الْبَائِعَ رِبْحًا، وَلَا يَسُوغُ لَهُ مِنْهُ مَا يَضُرُّ بِالنَّاسِ^(١).

الأشياء التي يجري بها التَّسْعِيرُ

اختلف الفقهاء الذين أجازوا التَّسْعِيرَ^(٢)، فيما يجري به، إن توفر شرطه على أقوال:

القول الأول: يكون التَّسْعِيرُ بِالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ فَقَطْ، طَعَامًا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يُمْكِنُ تَسْعِيرُهُ، لِعَدَمِ التَّمَاثُلِ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ^(٣).

القول الثاني: يكون التَّسْعِيرُ فِي الْمَأْكُولِ فَقَطْ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَرَفَةَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ^(٤).

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٨ والحسبة ص ٣٤ والطُّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ ص ٢٧٧ وأوجز الْمَسَالِكُ ج ١٣ ص ١٦. وقول أَشْهَبَ فِي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ ج ٦ ص ٤٤٩.

(٢) حَرَّمَ جُمْهُورُ الشَّافِعِيَّةِ وَالشُّوْكَانِيَّةِ وَجُمْهُورُ الْإِبَاضِيَّةِ وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ وَغَيْرُهُمُ التَّسْعِيرَ فِي الْقُوتِ أَوْ غَيْرِهِ فِي عَامِ الْغَلَاءِ أَوْ الرُّخْصِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي (حَقِّ الْحَاكِمِ فِي التَّسْعِيرِ).

(٣) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ١٩ والتَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ ص ٥١ و ص ٦١.

(٤) التَّيْسِيرُ السَّابِقُ ص ٥١ و ٥١، وفيه: فَأَهْلُ الْحِرْفِ كَالْخَزَّارِ وَالْحَدَّادِ عَلَى هَذَا لَا يُسَعِّرُهُمْ، لَتَفَاوُتِ صِنْعَتِهِمْ جُودَةً وَرَدَاءَةً.

القول الثالث: يكون التسعير في القوتين فقط - قوت البشر وقوت البهائم - وهو صريح كلام العتابي والحسامي وغيرهما من الحنفية^(١)، وهو مذهب العترة الزيدية^(٢)، وقول ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٣)، والشافعية^(٤).

(١) الدر المختار ج ٥ ص ٣٥٣ والدر المنتقى ج ٢ ص ٥٤٨.

العتابي: أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر، منسوب إليه العتابية محللة ببخارى، من كتبه: الزيادات، وجوامع الفقه، وغير ذلك، لازمه شمس الأئمة الكردري وأخذ عنه. توفي سنة ٥٨٦هـ ببخارى.

تاج التراجم ص ٩ والفوائد البهية ص ٣٦.

حسام الدين الأخسيكي: أبو عبد الله حسام الدين محمد بن محمد بن عمر، له المنتخب الحسامي مختصر في أصول الفقه، شرحه عبد العزيز البخاري والإنقائي وغيرهما. مات سنة ٦٤٤هـ.

تاج التراجم ص ٥٧ والفوائد البهية ص ١٨٨.

(٢) البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٨. ولم يعزه إلى العترة في الأزهار. / انظر: الأزهار بشرحه ضوء النهار ج ٣ ص ١٢٤٢.

العترة من الزيدية: هم القاسمية والناصرية في اصطلاح مؤلف البحر الزخار.

والقاسمية: هم أتباع الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي الحسني. ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي بالرأس سنة ٢٤٤هـ. وكان إماماً منقطع النظر.

والناصرية: هم أتباع الإمام أبي محمد الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. الإمام الناصر الكبير، الأطروش (لطرش أصابه في أذنيه). ولد سنة ٢٣٠هـ، وكان عالماً شجاعاً، ورعاً زاهداً. توفي سنة ٣٠٤هـ.

مقدمة كتاب البحر الزخار.

(٣) تحفة الناظر ص ١٣٣.

(٤) في روضة الطالبين ج ٣ ص ٤١٣: (حيث جاوزنا التسعير فذلك في الأطعمة، ويلحق بها

فأما سائر المبيعات فالتَّسْعِيرُ فيها جائزٌ كاللَّحْمِ والسَّمْنِ ونحوهما، رعايةً لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم^(١).

القول الرابع: يُسْتَحْسَن تَسْعِيرُ ما عدا القُوتَيْن، كاللَّحْمِ والسَّمْنِ، وهو قول الأئمة المتأخرين من الزَّيْدِيَّةِ، رعاية لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم^(٢).

القول الخامس: يكون في القُوتَيْن وغيرهما، وهو قول بعض الزَّيْدِيَّةِ إذا رأى الإمام المصلحة فيه^(٣)، وبه قال القُهْطَانِيّ من الحَنْفِيَّةِ^(٤) إذا تَعَدَّى أربابه وظلموا على العامة، بناءً على قول أبي يُوسُفَ في الاحتِكَارِ^(٥)، وأقرَّه ابن عَابِدِينَ وحمله على قول أبي حَنِيفَةَ أيضاً بقوله: (إن الإمام أبا حَنِيفَةَ يرى الحَجْرَ إذا عمَّ الضرر كما في المُفْتِي الماجن والمُكَارِي المُفْلِس والطبيب الجاهل. وهذه قضية عامة فتدخل مسألتنا فيها، لأن التَّسْعِيرَ حَجْرٌ معنى، لأنه منعٌ عن البيع بزيادة فاحشة، وعليه فلا يكون مبنياً على قول أبي يُوسُفَ فقط)^(٦)، وهو قول روي عن مَالِكٍ: إنه يجوز التَّسْعِيرُ ولو في القُوتَيْن^(٧).

فهذا القول الخامس مبني على رعاية المصلحة العامة، لدفع الضرر عن الناس في كل شيء يَضُرُّ بهم احتِكَاره، ولذا نختاره ونرجِّحه.

علف الدواب على الأصح).

- (١) التَّاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٨٦.
- (٢) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٥ نقلاً عن المَهْدِيِّ.
- (٣) البَحْرُ الزَّخَارِ ج ٣ ص ٣١٩.
- (٤) الدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٣٥٣ والدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٥٤٨.
- (٥) يرى أبو يُوسُفَ: أن الاحتِكَارَ يكون في كل شيء يَضُرُّ بالناس من قُوتٍ أو غيره. / راجع موضوع (المحتكر) أول الكتاب.
- (٦) رَدُّ الْمُخْتَارِ على الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٣٥٣.
- (٧) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٥.

٦- منافسة الحاكم للمحتكرين

من الاجتهادات التي رآها بعض الخلفاء المسلمين الأوائل، توسيعاً على الناس ورفقاً بهم، هي منافسته للمحتكرين، لئلا يسيطروا نفوذهم، فلا يستطيعون عندئذ تنفيذ مآربهم الشخصية.

فكان الخليفة ببغداد إذا زاد السعر يأمر بفتح المخازن، ويبيع بأقل مما تبيع الناس، حتى يرجع الناس إلى ذلك السعر، ثم يأمر أيضاً أن يباع بأقل من ذلك حتى يرجع السعر إلى أوله أو إلى القدر الذي يصلح بالناس، ويغلب الجالين والمحتكرين بهذا الفعل قسراً، فيدفع عن المسلمين ضرراً، وكان ذلك من حسن نظره عفا الله عنه^(١).

ومن ذلك ما قام به الخليفة المقتدر بالله العباسي، حين تظلم الناس من زيادة الأسعار، وهاجوا، ونهبوا دكاكين الدقاقين، وضجوا بوجه علي بن عيسى وحامد بن العباس وزيري المقتدر وصاحب الشرطة وغيرهم الذين اضطروا إلى مقاومة هذا الهياج، فضرب قسم بالسياط، وقطعت أيدي قوم عرفوا بالافساد....

فتقدم المقتدر بالله بفتح الدكاكين والبيوت التي لحامد وللسيدة والأمراء أولاد الخليفة والوجوه من أهل الدولة، وبيع الحنطة بنقصان خمسة دنانير في الكُر، وبيع الشعير بحسب ذلك، وبمطالبة التجار والباعة أن يبيعوا بمثل هذا السعر، فركب هارون بن غريب ومعه إبراهيم بن بطحا المحتسب، فسعر الكُر المعدل بخمسين ديناراً، وتقدم إلى الدقاقين بذلك، فرضي العامة وسكنوا، وانحل السَّعر، وخرج توقيع المقتدر إلى حامد بن العباس بفسخه عنه الضمان، لهياج الناس، وتوقيع إلى

(١) عارضة الأخوذني لابن العربي ج ٦ ص ٢٣. وشرح الأبي والسنوسي على صحيح مسلم ج ٤ ص ٣٠٤ عن ابن العربي، ومؤسوعة جمال عبد الناصر للفقه الإسلامي ج ٣ ص ١٩٨ نقلاً عن الأبي.

عَلِيّ بن عِيسَى بأن يدبر هو الأَعْمَال بالسَّوَاد والأَهْوَاز وَأَصْبَهَان^(١).

ومنافسة الحَاكِم للمحتكرين من الوسائل النَّافِعة التي يمكن أن تُتخذ الآن سَبِيلًا ينتهجه الحُكَّام اليوم، عن طريق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، أو المخازن الحكومية.

(١) تَجَارِبُ الْأُمَمِ لِمُسْكَوَيْهِ ج ٥ ص ٧٣-٧٥.

المبحث الثاني

إجراءات الحاكم بشأن المحتكرين في القانون

بعد أن بيّنا إجراءات الحاكم الوقائية والعلاجية التي نصّ عليها الفقهاء المسلمون، لا بد من بيان موقف أرباب القانون وما اتخذوه من إجراءات للحدّ من نشاط المحتكر، الذي يظهر واضحاً في عقود الإذعان^(١).

وهذه العقود تُبرم بين أفراد طبقتين من الناس: طبقة ضعيفة اقتصادياً، وأخرى قوية اقتصادياً، وفيها لا تستطيع الطبقة الضعيفة أن تناقش شروط العقد، بل هي حرة في قبول العقد برمته أو رفضه برمته.

خصائص عقود الإذعان

يمكن إجمالها فيما يأتي:

- ١- يتعلق العقد بسلع وخدمات تعتبر من الضروريات.
- ٢- يحتكر الموجب بيع هذه السلع أو تقديم هذه الخدمات احتكاراً قانونياً أو فعلياً، أو على الأقل هو يسيطر سيطرة تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق.
- ٣- يكون الإيجاب مطبوعاً في الغالب، ومُعقداً يَعْسر فهمه على

(١) انظر عقود الإذعان وخصائصها وطبيعتها وعلاج الاحتكار فيها في:

الوسيط في شرح القانون المدني للسُّنْهُوْرِيّ ج ١ ص ٢٤٤-٢٥١ والوجيز في شرح القانون المدني للسُّنْهُوْرِيّ ج ١ ص ٧٦-٧٨ ومصادر الالتزام لعبد المجيد الحكيم ج ١ ص ٨٢-٨٦ وفي عقود الإذعان لعبد المُنعم فَرَج الصّدة.

الشخص المتوسط.

٤- يصدر الإيجاب إلى الناس كافة، وبشروط وَاحِدَة، وبصورة مستمرة.

٥- يحتوي العقد على شروط أكثرها في مصلحة الموجب، فبعضها يخفف من مسؤوليته، وبعضها يشدد من مسؤولية المدعى.

ومثال عَقُود الإذعان:

عقد يحصل به على الماء والكهرباء والهاتف، وعقد النقل بوسائله الْمُخْتَلِفَة من سكك حديد وطائرات...، وعقد العَمَل في الصناعات الكبرى.

طبيعة عَقُود الإذعان

انقسم القَانُونِيُون في بَيَان طبيعة هَذِهِ العَقُود إلى فريقين:

الأول: فقهاء القَانُون العام: وهؤلاء ينكرون صفة العقد، لانعدام الإرادة الحرة المُبَصَّرَة فيها.

الثاني: فقهاء القَانُون الخاص: وهؤلاء يذهبون إلى أنها عَقُود حقيقية، تتم باتفاق إرادتيْن، كغيرها من سائر العَقُود.

علاج الاحتكاري في عَقُود الإذعان

حين رأى القَانُونِيُون أَنَّ عَقُود الإذعان التي تظهر فيها الاحتكارات القَانُونِيَّة والفعلية جلية واضحة، قرروا أن العلاج الناجع إنما يكون بتقوية الجانب الضعيف، منعاً للجانب القوي من استغلاله له، ويكون ذلك بإحدى وسيلتين، أو بهما معاً:

الوسيلة الأولى: اقتصادية: فيجتمع المستهلكون ويتعاونون على مقاومة التعسف من جانب المحتكر.

الوسيلة الثانية: تشريعية: فيتدخل المشرع لا القاضي لينظم هذه العقود، ويضع لها حدوداً يحمي بها الجانب الضعيف، وتكون هذه الحماية واضحة محدودة، وهي تفضل كثيراً حماية القضاء، حيث يختلف القضاء في التفسير، ويتباين اجتهادهم، فلا تستقر المعاملات على أساس ثابت.

ولذلك أتى القانون المدني بنصوص عامة لتنظيم عقود الإذعان كافة، وهذه النصوص العامة نوعان:

الأول: المادة ١٤٩ من القانون المدني المصري^(١) تقضي بأنه: (إذا تم العقد بطريق الإذعان، وكان قد تضمن شروطاً تعسفية، جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط، أو أن يعفي الطرف المذعن منها، وذلك وفقاً لما تقضي به العدالة، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك).

وهذه المادة أداة في يد القاضي يحمي بها المستهلك من شروط الشركات الاحتكارية التعسفية، فإذا كشف هنا شرطاً تعسفياً بحسب تقديره فله أن يعدله، وله أن يلغيه، ولا يجوز للمتعاقد أن ينزع من القاضي سلطته باتفاق خاص، لأنه اتفاق باطل مخالف للنظام العام.

الثاني: المادة ١٥١ من القانون المدني^(٢)، وتقضي بأنه:

(١) - يُفسر الشك في مصلحة المدين.

٢- ومع ذلك لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الإذعان صاراً بمصلحة الطرف المذعن).

فالشك يُفسر لمصلحة الطرف المذعن، مدينًا كان أو دائناً.

(١) التقنيات المدنية العربية الأخرى: السوري م ١٥٠ (مطابق). الليبي م ١٤٩ (مطابق). العراقي م ١٦٧-٢ (موافق). اللبناني - لا مقابل.

(٢) السوري م ١٥٢ (مطابق). الليبي م ١٥٠-١٥١ (موافق) و م ١٥٣ (مطابق). العراقي م ١٦٧-٣ (موافق). اللبناني - لا مقابل.

المبحث الثالث

الموازنة بين الشريعة الإسلامية والقانون في إجراءات الحد من الاحتكار

اتفقت الشريعة الإسلامية والقانون على أن الاحتكار داء عضال، يهدم المجتمع ويفتلك بالناس، وهما لم يألوا جهداً في وضع القيود الكفيلة بالمحافظة على اقتصاد البلاد، يظهر ذلك واضحاً فيما تبين خلال البحث من إجراءات الشريعة الوقائية والعلاجية وإجراءات القانون الاقتصادية والتشريعية.

ولكننا حين نرى الإجراءات القانونية المتقدمة، نجد أنها لم تخرج عما رسمته الشريعة للحاكم والأفراد. فإجراءاتهم الاقتصادية حين يجتمع المستهلكون ويتعاونون على مقاومة تعسف المحتكر، هو واضح المعالم في الشريعة، لأن الإسلام يحض الناس على التواصي بالحق والتعاون، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

والاحتكار حرام منكر كما تقدم أول البحث، فمنع الحرام فرض على المسلمين، الذين يجب أن يكونوا كالبنیان يشد بعضه بعضاً، وأن يكون كل منهم راعياً ومسؤولاً عن رعيته، كما وردت بذلك الآيات والأحاديث الكثيرة.

أمّا إجراءاتهم التشريعية حين يتدخل القانون لتنظيم العقود حماية للجانب

الضعيف، لم يأت بأكثر مما ذكره فقهاؤنا المسلمون، وهذا واضح أيضاً حين رأينا أنَّ الحاكم يملك السلطة الواسعة جداً لمعالجة هذا الأمر، التي ينهى بها، ويؤدّب، ويحبس، ويعزّر المحتكر، أو يحرق أمواله المحتكرة، أو يسعر عليه، أو ينافسه في التجارة، إضافة إلى الإجراءات الوقائية.

وهذا كله يدلّ على سعة أفق الفقهاء المسلمين في معالجة مشاكل الاقتصاد، وأنهم الأوائل الذين فتحوا باب التشريع ومعالجة مشاكل المجتمع على مصراعيه لمن جاء بعدهم.

الخاتمة

وبعد أن انتهينا من تحرير موضوع الاحتكار، ببيان هيكله وطرق علاجه، نخلص إلى ما يأتي:

١- الاحتكار هو حبس ما يتضرر الناس بحبسه ترئبصاً للغلاء.

٢- أباحت الرأسمالية الاحتكار للفرد، وبنت نظامها عليه، وأباحت الاشتراكية الاحتكار للدولة (القطاع العام) فقط دون الفرد، ابتغاء مدّ الخزان بالموارد المالية. ونظرت الشريعة الإسلامية إليه من زاوية المصلحة العامة للناس، فاتضح أنّ منه ما يكون محرماً مذموماً، تنهى عنه الشريعة، لا يجوز للفرد أو للدولة، وهو الذي يضيق على الناس معيشتهم ويضرّ بهم.

ومنه ما يكون مباحاً إذا انتفى عنه الضرر، كما إذا اشترى زمن الرخص ليدخره في البلد الكثير الجلب، وكالاحتكارات العامة التي تقوم بها الدولة كاحتكارها سكّ النقود والنقل الجوي وتوريد الكهرباء وإسالة الماء... دفعاً للضرر عن الناس من أن تستغلها الشركات فتعبث بهم.

٣- الاحتكار في ظل الاقتصاد الراهن:

يجري في القوت وغيره.

ويتحقق بأدنى مدة، إذا أدى إلى الضرر بالناس.

ويتحقق فيما يشتري، وما لم يشتَر: كغلة الضيعة والمخزون.

ويتحقق في المشتري من البلد، أو المستورد من بلد آخر.

ويتحقق في المشتري عند الغلاء أو عند الرخص، ليرفع ثمنه عند الحاجة إليه.

٤- حُكْم الاحتكار شرعاً هو الحرمة.

٥- على الحاكم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ المصالح العامة بما فيها:

الإجراءات الوقائية: كمنع مُتَلَقِّي السِّلَع، وكمنع بيع الحاضر للبادي.

والإجراءات العلاجية: فله أخذ الطعام من المحتكرين ليفرقه على أهل البلد، فإذا وجدوا ردّوا مثله للضرورة. وله تعزير المحتكر فإن أبى فله أن يُجبره على بيعه بزيادة يتغابن الناس في مثلها.

وللحاكم التسعير في كل شيء بعد مشورة ذوي الرأي في السوق، إذا أجحف المحتكرون، ولم يجد الحاكم سبيلاً غيره لصيانة حقوق المسلمين.

٦- التسعير غير ملزم للبائع، فإن باع بأكثر صح البيع، لأنه وُضع تبصيراً للناس بالثمن المعقُول، ولكن من حق الحاكم مُعاقبة المخالف، لمخالفة أمره وصيانة لحقوق الناس.

٧- حُكْم التسعير شرعاً هو الحرمة، لكن الفقهاء رأوا أن من التسعير ما هو جائز أو واجب، إذا كانت مصلحة الناس لا تتم إلا به، كامتناع أرباب السلع عن بيعها مع حاجة الناس إليها.

ومنه ما هو حرام، إذا كانت حاجة الناس تندفع بدونه، كأن تباع السلع بالثمن المتعارف عليه، لأنّه عندئذ يتضمّن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمان لا يرتضونه، أو منعهم مما أباح الله لهم، وبعد ذلك يكون سلاحاً ضد المنتج الذي سيقبل إنتاجه إن لم يحصل على ربح معقُول، فيؤدي فيما بعد إلى نشاط السوق السوداء، فيتكون للسلعة ثمنان: رسمي وهمي، وثمان مُجاملة وهو الثمن الحقيقي، فتظهر السلع الرديئة،

وتختفي السلع الجيدة، إلا لمن يدفع الثمن الذي يريده البائع.

٨- ويمكن للحاكم أن ينافس المحتكرين، فيجلب البضائع، ويخفض أسعارها، فيضطر المحتكرون إلى خفض أسعارهم.

وختاماً:

نسأل الله تعالى أن يُسَدِّدَ خطانا لما فيه الخير، وأن يوفقنا لخدمة الشريعة الإسلامية الغراء، وأن يهدينا سُبُلَ الرِّشَاد، وأن يُبَصِّرَ ولاةَ أمورنا بما في التشريع الإسلامي من دقة ومزايا، ليستقوا من إشراق أحكامه الصالحة لكل زمان ومكان ما يعينهم على توفير العيش الرغيد والحياة المطمئنة للناس، إنه هو السميع المجيب.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ

الفهارس العامة

- ١- فِهْرِسْت المَصَادِر: المَصَادِر مرتبةً علىٰ المواضيع.
- المَصَادِر مرتبةً علىٰ الحروف الهجائية.
- ٢- فِهْرِسْت الأَعْلَام.
- ٣- فِهْرِسْت الآيَات الْقُرْآنِيَّة الْكَرِيمَة.
- ٤- فِهْرِسْت الْأَحَادِيث النَّبَوِيَّة الشَّرِيفَة والآثار.
- ٥- فِهْرِسْت الْمَوْضُوعَات.

فهرست المصادر^(١) مرتبة على المواضيع

١- تفسير القرآن الكريم

- تفسير ابن كثير، (تفسير القرآن العظيم): عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.
دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

٢- الحديث النبوي الشريف وشروحه

- إحكام الأحكام: تقي الدين بن دقيق العيد. انظر: العدة للصنعاني.
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي، المتوفى سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.
والبخاري هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، المتوفى سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

وبهامشه: شرح الإمام محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م، على صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة

(١) رُتِبَتِ الْمَصَادِرُ حَسَبَ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ.

وَأُلْبِثَتْ التَّوَارِيخُ الْمِيلَادِيَّةُ عَلَى النَّحْوِ الْوَاردِ فِي كِتَابِ (مُعْجَمِ الْأَعْلَامِ) لِبَسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَبَابِي، وَهُوَ مُخْتَصَرُ كِتَابِ (الْأَعْلَامِ) لِخَيْرِ الدِّينِ الزَّرْكَلِيِّ. وَكَذَا الْوَاردُ فِي (مُعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ) لِعُمَرَ رِضَا كَحَالَةٍ، وَمُكَمَّلَاتُهَا.

وَقَارَنْتُ التَّأْرِيخَيْنِ الْهَجْرِيَّ وَالْمِيلَادِيَّ لِلتَّأَكُّدِ، بِمَا وَرَدَ فِي كِتَابِ (جَدُولِ السِّنِينَ الْهَجْرِيَّةِ بِلِيَالِهَا وَشَهُورِهَا) بِمَا يُوَافِقُهَا مِنَ السِّنِينَ الْمِيلَادِيَّةِ بِأَيَّامِهَا وَشَهُورِهَا) لِلْمُسْتَشْرِقِ ف. وَيَسْتَنْفِلِدُ، الَّذِي تَرْجَمُهُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: د. عَبْدِ الْمُنْعِمِ مَاجِدٍ، وَعَبْدُ الْمُحْسِنِ رَمْضَانَ.

٢٦١هـ=٨٧٥م.

دار الكتاب العربي بيروت، وهي طبعة مصورة عن الطبعة السابعة التي طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق، مصر، سنة ١٣٢٣-١٣٢٧هـ.

● الاستذكار، الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيها تضمنته الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م. تحقيق وتعليق: حسان عبد المنان، والدكتور محمود أحمد القيسية.

الطبعة الرابعة، مؤسسة النداء، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

● إكمال إكمال المعلم: (وهو شرح صحيح مسلم): أبو عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالكي، المتوفى سنة ٨٢٧هـ=١٤٢٤م. جمع فيه شروح صحيح مسلم الأربعة: للمازري وعياض والقرطبي والنووي مع زيادات. ومعه: مكمل إكمال الإكمال: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني، المتوفى سنة ٨٩٥هـ.

والمعلم بفوائد مسلم: لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري التميمي، المتوفى سنة ٥٣٦هـ=١١٤١م. والمعلم هو أول شرح لصحيح مسلم بن الحجاج القسيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

وإكمال المعلم في شرح مسلم: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، وهي مصورة على المطبوعة بمطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٢٨هـ.

● إغلاء السنن: ظفر أحمد بن لطيف العثماني التهانوي، المتوفى سنة ١٣٩٤هـ.

الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان.

● أوجز المسالك إلى موطأ مالك: محمد زكريا الكاندهلوي المدني، المتوفى سنة

١٤٠٢هـ.

اعتنى به وعلق عليه: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي.

الطبعة الأولى، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، مظفر پور بالهند، طبع في بيروت، سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

● تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى: أبو العلا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، المتوفى سنة ١٣٥٣هـ = ١٩٣٥م.

وجامع الترمذى: هو سنن الترمذى محمد بن عيسى، المتوفى سنة ٢٧٩هـ = ٨٩٢م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

● الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المندري، المتوفى سنة ٦٥٦هـ = ١٢٥٨م.

تعليق: مصطفى محمد عمارة.

الطبعة الثالثة، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت، سنة ١٩٦٨م، وهي مصورة على الطبعة المصرية الثانية التي طبعت سنة ١٩٥٤-١٩٥٥م في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

● تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، المتوفى سنة ١١٠٤هـ = ١٦٩٢م.

تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، إيران.

الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

● تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكنائي، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.

تعليق: عبد الله هاشم اليماني المدني.

والمُرَاد بالرافعي الكبير هو: كتاب فتح العزيز على كتاب الوجيز: للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي، المتوفى سنة ٦٢٣هـ = ١٢٢٦م.

وكتاب الوجيز، هو في فقه الشافعية: للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد

الغزالي الطوسي، حجة الإسلام، المتوفى سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

شركة الطباعة الفنية بالقاهرة، سنة ١٩٦٤م.

● تلخيص المستدرك: الذهبي. انظر: المستدرك على الصحيحين.

● تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول: عبد الرحمن بن علي، المعروف بابن الدبب الشيباني الزبيدي الشافعي، المتوفى سنة ٩٤٤هـ=١٥٣٧م. وهو مختصر كتاب: جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه بمصر، دار الاتحاد العربي للطباعة، سنة ١٩٦٨-١٩٧٠م.

● الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وبهامشه: كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: للإمام محمد عبد الرؤوف المناوي، المتوفى سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

الطبعة الرابعة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٥٤م.

● جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار: محمد بن يحيى، بهران الصعدي، المتوفى سنة ٩٥٧هـ=١٥٥٠م.

مطبوع بهامش البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى، المتوفى سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٧م. انظر: البحر الزخار في فقه الزيدية.

● سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي، المتوفى سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م. وبلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: للحافظ أحمد بن علي بن محمد الكنازي، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

مراجعة وتعليق: الشيخ محمد عبد العزيز الخولي، المتوفى سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٥٠م.

- **سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أَبِي عِيسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ، الْمُتَوَفَّى** سنة ٢٧٩هـ=٨٩٢م.
تَعْلِيْق: عَزَّتْ عُبَيْدُ الدَّعَّاس، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
الناشر: مكتبة دار الدعوة بِحِمَص، سنة ١٩٦٥م، المَطْبَعَةُ الوطنية بِحِمَص.
- **سُنَنُ الدَّارِقُطِيِّ: عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الدَّارِقُطِيِّ، الْمُتَوَفَّى** سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م.
وبذيله: التَّعْلِيْقُ الْمُغْنِي عَلَى الدَّارِقُطِيِّ، لِلْعَلَّامَةِ أَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ شمس الحق بن عَلِيِّ بن مقصود عَلِيِّ الصَّدِّيقِيِّ الْعَظِيمِ أَبَادِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٢٩هـ=١٩١١م.
تَصْحِيْح: السَّيِّدُ عبد الله هَاشِمُ يَمَانِي الْمَدَنِي.
- طبع الجزء الأول في شركة الطَّبَاعَةِ الفنية المتحدة بالقَاهِرَةِ، وطُبعت الأجزاء ٢-٤ في دار المَحَاسِنِ للطَّبَاعَةِ في القَاهِرَةِ، وكلها في سنة ١٩٦٦م.
- **سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى** سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.
ومعه: مَعَالِمُ السُّنَنِ شَرَحَ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: لِلخَطَّابِيِّ، حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بن إِبْرَاهِيمَ البُسْتِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٨٨هـ=٩٩٨م.
- تَحْقِيق: عَزَّتْ عُبَيْدُ الدَّعَّاس، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
الطَّبَعَةُ الأولى، حِمَص، سنة ١٩٦٩م.
- **السُّنَنُ الكُبْرَى: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ الْبَيْهَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى** سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.
وبذيله: الجَوْهَرُ النَّقِيُّ: لِعَلَاءِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ بن إِبْرَاهِيمَ المَارِذِيَّيْنِ الْحَنْفِيِّ، الشهير بابن التُّرْكْمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٥٠هـ=١٣٤٩م.
- الناشر: دار صادر ببيروت. وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الأولى المطبوعة بِمَطْبَعَةِ مجلس دائرة المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرُ أَبَادِ الدَّكْنِ، الهِنْدُ، سنة ١٣٤٤-١٣٥٥هـ.
- **سُنَنُ ابْنِ مَاجَه: أَبِي عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّبْعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ، الْمُتَوَفَّى** سنة ٢٧٣هـ=٨٨٧م.
تَحْقِيق: مُحَمَّدُ فَوَادِ عبد الباقي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.
- دار إحياء الكتب الْعَرَبِيَّةِ، عِيسَى البَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سنة ١٩٥٢م.

● **سُنَنُ النَّسَائِيِّ:** أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ عَلِيٍّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٣هـ = ٩١٥م. وَعَلَيْهِ شَرْحُ الْحَافِظِ جَلَّالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ = ١٥٠٥م. وَحَاشِيَةُ أَبِي الْحَسَنِ نُورِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي السَّنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٣٨هـ. دار إحياء التراث العربي ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٩٣٠م.

● **شَرْحُ الْأُجِّيِّ وَالسُّنُوسِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ.** انظر: إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ.

● **شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ عَمْرٍو الْفَرَاهِيدِيِّ الْأَزْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٥هـ أَوْ سَنَةَ ١٨٠هـ:** نور الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن حُمَيْد، أَوْ حَمِيد (كَصِيدِي) بن سلّوم السَّالِمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

المطابع الدَّهَبِيَّةُ بِسُلْطَنَةِ عُمَانَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الَّتِي طُبِعَهَا عَزَّ الدِّينُ التَّنُوخِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

● **شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ يُوسُفَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٢٢هـ = ١٧١٠م، عَلَى مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٩هـ = ٧٩٥م.**

دار الفكر ببيروت، سَنَةَ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ الْقَاهِرَةِ.

● **شَرْحُ الطَّيْبِيِّ عَلَى مِشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ، الْمُسَمًّى بِ: الْكَاشِفِ عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ:** شَرَفُ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيْبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٣هـ = ١٣٤٢م.

وَمِشْكَاةُ الْمَصَابِيحِ (شَرْحُ مَصَابِيحِ السُّنَّةِ)، لِمُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَطِيبِ التَّبْرِيزِيِّ، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ٧٣٧هـ = ١٣٣٧م.

وَمَصَابِيحُ السُّنَّةِ، لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِ بْنِ مَسْعُودَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالْفَرَّاءِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥١٦هـ = ١١٢٢م.

تَحْقِيقُ وَدَرَاة: الدكتور عبد الحميد هندأوي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ نِزَارِ مُصْطَفَى الْبَازِ، مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ وَالرِّيَاضِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ،

سَنَةَ ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

● شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الطحاوي الحنفي، المتوفى سنة ٣٢١هـ=٩٣٣م.

الجزء الأول: تحقيق: محمد سيد جاد الحق. والأجزاء ٢-٤: تحقيق: محمد زهري النجار.

دار الكتب العلمية، وهي طبعة مصورة على طبعة القاهرة.

● شرح النووي على صحيح مسلم. انظر: إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري.

● صحيح البخاري. انظر: إرشاد الساري، وفتح الباري.

● صحيح مسلم أبي الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي، المتوفى سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

دار إحياء التراث العربي ببيروت، سنة ١٩٧٢م، وهي طبعة مصورة على الطبعة المصرية الأولى سنة ١٩٥٥م.

● صفة الأحكام من نيل الأوطار وسبل السلام: الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري.

الطبعة الخامسة، وهي الطبعة الثالثة بدار الفرقان للنشر والتوزيع في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.

● عارضة الأخوذي بشرح صحيح الترمذي: أبو بكر محمد بن عبد الله الإشيلي، المعروف بابن العربي المالكي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ=١١٤٨م.

الناشر: دار العلم للجميع ببيروت، وهي طبعة مصورة.

● العدة: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي، المتوفى سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

والعدة حاشية على: إحكام الأحكام، لتقي الدين محمد بن علي بن وهب، المعروف بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م.

وإحكام الأحكام شرح: عمدة الأحكام، لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي الجماعيلي الدمشقي، المتوفى سنة ٦٠٠هـ=١٢٠٣م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهِنْدِيُّ.

الْمَطْبَعَةُ السَّلَفِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةِ ١٣٧٩ هـ.

● عَوْنُ الْمَعْبُودِ عَلِيُّ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّحْسَتَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٥ هـ = ٨٨٩ م: لأبي عبد الرَّحْمَنِ شَرَفَ الْحَقِّ الشَّهِيرِ بِمُحَمَّدٍ أَشْرَفَ بْنِ أَمِيرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَيْدَرِ الصَّدِيقِيِّ الْعَظِيمِ أَبَا دِيٍّ، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ١٣١٠ هـ = ١٨٩٢ م.

دار الكتاب العربي ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْهِنْدِيَّةِ الْحَجَرِيَّةِ.

● فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ. وَمُقَدِّمَتُهُ: هَذِي السَّارِي: أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢ هـ = ١٤٤٩ م.

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً، وقابل نُسخه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

ورَقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه، واستقصى أطرافه، ونَبَّهَ عَلَى أرقامها في كل حَدِيثٍ: مُحَمَّدُ فَوَادٍ عَبْدُ الْبَاقِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.

وقام بإخراجه، وتصحيح تجاربه، وأشرف على طبعه: مُجِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ، ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْقَادِرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.

الناشر: دار المعرفة ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ الْمَكْتَبَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ.

● الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ لِتَرْتِيبِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤١ هـ = ٨٥٥ م.

تَرْتِيبٌ: أَحْمَدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَنَّا السَّاعَتِيُّ، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ١٣٧١ هـ = بَعْدَ سَنَةِ ١٩٥١ م. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمِصْرَ، سَنَةِ ١٣٧١ هـ.

● كَنْزُ الْعُمَالِ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ: الشَّيْخُ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ الْمُتَّقِي بْنُ حُسَّامِ الدِّينِ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ قَاضِي خَانَ الْهِنْدِيِّ الْبُرْهَانَ فُورِيٍّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٥ هـ = ١٥٦٧ م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةٌ جَمِيعَةُ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرُ آبَادٍ، طَبِعَ بَيْنَ سَنَةِ ١٣٦٤ -

● مَرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ شَرْحُ مَشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ: نور الدِّين أبو الحسن عَلِيِّ الْقَارِي بن سُلْطَانِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠١٤هـ = ١٦٠٦م.

وَمَشْكَاةُ الْمَصَابِيحِ (شَرْحُ مَصَابِيحِ السُّنَّةِ)، لِمُحَمَّدِ بن عبد الله الْخَطِيبِ التَّبْرِيزِيِّ، الْمُتَوَفَّى بعد سنة ٧٣٧هـ = ١٣٣٧م.

وَمَصَابِيحُ السُّنَّةِ، لأبي مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِ بن مَسْعُودٍ بن مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ الشَّافِعِيِّ، المعروف بِالْقَرَاءِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥١٦هـ = ١١٢٢م.

الناشر: دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة. وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ: الحافظ أبو عبد الله الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ مُحَمَّدُ بن عبد الله، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٠٥هـ = ١٠١٤م.

وفي ذيله: تَلْخِصُ الْمُسْتَدْرَكِ: لشمس الدِّين أبي عبد الله مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن عُثْمَانَ بن قَايِمَازِ التُّرْكْمَانِيِّ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ = ١٣٤٨م.

الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، طبع في بَيْرُوت، شركة عَلَاءِ الدِّين. وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النَّظَامِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدِّكْنِ.

● مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد. انظر: الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ.

● مَعَالِمُ السُّنَنِ: الْخَطَّابِيُّ. انظر: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، بِتَحْقِيقِ: الدَّعَّاسِ.

● الْمُفْهَمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ: أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بن عُمَرَ بن إِبْرَاهِيمَ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٥٦هـ = ١٢٥٨م.

تَحْقِيقُ: مُحْيِي الدِّينِ ديب مستو وآخرين.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن كَثِيرٍ ودار الْكَلِمِ الطَّيِّبِ بِدِمَشْقَ وَبَيْرُوتَ، سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

● الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ فِي بَيَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُشْتَهَرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ: شمس الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٠٢هـ = ١٤٩٧م.

تَعْلِيقُ: عبد الله مُحَمَّدُ الصَّدِيقِ.

الناشر: مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة الْمُثَنَّى ببغداد، دار الأدب الْعَرَبِيِّ للطباعة بالقاهرة،

سنة ١٩٥٦م.

- مُنْتَقَى الْأَخْبَار: أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنِ تَيْمِيَّةَ. انظر: نَيْل الْأَوْطَار.
- الْمُنْتَقَى شَرْحُ مُوْطَأَ الْإِمَامِ مَالِك: الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَلْفِ الْبَاجِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٤هـ = ١٠٨١م.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ، طُبِعَ ج ١ وَ ٢ فِي سَنَةِ ١٣٣١هـ وَ ج ٣-٧ فِي سَنَةِ ١٣٣٢هـ.
- الْمُوْطَأُ: الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٩هـ = ٧٩٥م. انظر: الْمُنْتَقَى.
- نَضَبُ الرَّأْيَةِ لِأَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ: جَمَالُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الْحَنْفِيِّ الزَّيْلَعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٦٢هـ = ١٣٦٠م.
- مع حاشيته: بُغْيَةُ الْأَلَمَعِيِّ فِي تَخْرِيجِ الزَّيْلَعِيِّ، لِمُحَمَّدِ يُوسُفَ الْكَامِلِبُورِيِّ، انْتَهَى مِنْهَا سَنَةُ ١٣٥٧هـ.
- وفي آخر الجزء الرابع: مُنْيَةُ الْأَلَمَعِيِّ فِيمَا قَاتَ مِنْ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ لِلزَّيْلَعِيِّ، لِلْحَافِظِ قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبُغَا، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧٩هـ = ١٤٧٤م.
- وقد حَقَّقَ مُنْيَةَ الْأَلَمَعِيِّ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ الْكَوْثَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.
- وَالْهِدَايَةُ هُوَ شَرْحُ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي، وَكِلَاهُمَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ بُرْهَانَ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيِّ الْفَرَّغَانِيِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٣هـ = ١١٩٧م.
- الناشر: الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، سَنَةَ ١٩٧٣م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٩٣٨م مِنْ قَبْلِ إِدَارَةِ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ بِالْهِنْدِ.
- نَيْلُ الْأَوْطَارِ شَرْحُ مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّوْكَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.
- وَمُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ: لِشَيْخِ الْحَنَابِلَةِ أَبِي الْبَرَكَاتِ مَجْدِ الدِّينِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَّانِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ تَيْمِيَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٥٢هـ = ١٢٥٤م، وَهُوَ جَدُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ تَيْمِيَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

١٣٢٨هـ=١٧٢٨م.

الطبعة الثانية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٥٢م.

٢- فقه الحنفية

● الاختيار شرح المختار، المسمى بالاختيار لتعليل المختار: المتن وشرحه: لعبد الله بن محمود بن مؤدود الموصلي الحنفي، المتوفى سنة ٦٨٣هـ=١٢٨٤م.

مطبعة حجازي بالقاهرة، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة.

● البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم (اسم بعض أجداده)، المتوفى سنة ٩٧٠هـ=١٥٦٣م.

وبآخره:

تكملة البحر الرائق، لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري، كان حياً سنة ١١٣٨هـ=١٧٢٦م.

وكنز الدقائق، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، المعروف بحافظ الدين النسي، المتوفى سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م.

وطبع بهامشه:

منحة الخالق على البحر الرائق، لمحمد أمين عابدين ابن السيد عمر عابدين بن عبد العزيز الدمشقي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ=١٨٣٦م.

طبع كتاب البحر الرائق في الأجزاء ١-٧، وانتهى إلى القسم الأول من كتاب الإجارة. أما الجزء الثامن فهو تكملة البحر الرائق للطوري، الذي بدأ بأول كتاب الإجارة من كنز الدقائق.

الناشر: المكتبة الماحدية بباكستان، وهي مصورة على الطبعة المصريّة.

● بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاشاني، أو الكاشاني، الملقب بملك العلماء، المتوفى سنة ٥٨٧هـ=١١٩١م.

الطبعة الأولى، مطبعة الجمالية بمصر، سنة ١٣٢٨هـ=١٩١٠م.

● **البنّاية في شرح الهداية:** بذر الدين أبو الثناء وأبو مُحَمَّد مُحَمَّد بن أَحَمَد بن مُوسَى العَيْنِي العَيْنَتَابِي الحَنَفِي، المُتَوَفَى سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.

والهداية شرح بداية المُبْتَدِي، وكلاهما لِبُرْهَان الدِّين عَلِي بن أَبِي بَكْر بن عبد الجليل المرغيناني الفرغاني، المُتَوَفَى سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م.

تَصْحِيح: المُولَوِي مُحَمَّد عُمَر، الشهير بناصر الإسلام الرافضوري.

الطبعة الأولى، دار الفكر ببيروت، سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

● **تبين الحقائق شرح كنز الدقائق:** أبو عَمَر فَخْر الدِّين عُثْمَان بن عَلِي بن مُحَجَّن الزَيْلَعِي الحَنَفِي، المُتَوَفَى سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٣م.

وكنز الدقائق، لأبي البركات عبد الله بن أَحَمَد بن مُحَمَّد، المعروف بحافظ الدِّين النَّسَفِي، المُتَوَفَى سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م.

وبهامشه: حاشية أبي العباس شهاب الدِّين أَحَمَد بن مُحَمَّد بن أَحَمَد بن يُونس السُّعُودِي المِصْرِي، المعروف بالشَّلْبِي، المُتَوَفَى سنة ١٠٢١هـ=١٦١٢م، وهي الحاشية المسماة: تجريد الفوائد الرقائق في شرح كنز الدقائق.

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت. وهي مُصَوَّرَةٌ على الطبعة الأولى التي طبعت بالمطبعة الكبرى الأميرية ببُؤلاق، مصر، سنة ١٣١٣-١٣١٥هـ.

● **تكملة البحر الرائق:** الطُّورِي. انظر: البحر الرائق لابن نُجيم.

● **الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري:** أبو بَكْر بن عَلِي بن مُحَمَّد الحَدَّاد اليماني، المُتَوَفَى سنة ٨٠٠هـ=١٣٩٧م.

والمختصر: هو للإمام أبي الحُسَيْن أَحَمَد بن مُحَمَّد بن أَحَمَد القُدُورِي البَغْدَادِي، المُتَوَفَى سنة ٤٢٨هـ=١٠٣٧م.

مطبعة مُحَمَّد بك جوار الباب العالي، سنة ١٣٠١هـ.

● **حاشية الشَّلْبِي على تبين الحقائق.** انظر: تبين الحقائق.

● حاشية صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود المحبوبي، المتوفى سنة ٧٤٧هـ=١٣٤٦م. على متن: وقاية الرواية في مسائل الهداية، لجذ صدر الشريعة وهو: تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن جمال الدين عبيد الله المحبوبي، المتوفى في حدود سنة ٦٧٣هـ. وهذه الحاشية مطبوعة بهامش: كشف الحقائق شرح كنز الدقائق، مع حاشية على الشرح: وكلاهما (الكشف وحاشيته) لعبد الحكيم الأفغاني نزيل دمشق الشام.

بديء بطبعه (الطبعة الأولى) بالمطبعة الأدبية بمصر، سنة ١٣١٨هـ، وتم طبعه في مطبعة الموسوعات بمصر، سنة ١٣٢٢هـ.

● دُرر الحُكَّام شرح غرر الأحكام: كلاهما لمحمد بن فراموز، الشهير بمثلاً خسرو الحنفي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ=١٤٨٠م.

وبهامشه: غنية ذوي الأحكام في بغية دُرر الحُكَّام، لأبي الإخلاص حسن بن عمّار بن علي الوفاي الشُّرُّنْبَلَالِي الحنفي، المتوفى سنة ١٠٦٩هـ=١٦٥٩م.

مطبعة أحمد كامل بالآستانة، سنة ١٣٢٩هـ.

● الدَّرُّ الْمُخْتَار: الحَصَكْفِي. انظر: ردّ المختار.

● الدَّرُّ الْمُنتَقَى في شرح المُلتَقَى: مُحَمَّد بن عَلِي بن مُحَمَّد، المُلقَّب بعلاء الدين الحَصَكْفِي الدَّمَشْقِي، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ=١٦٧٧م.

وهو شرح مُلتَقَى الأَبْحُر، لإبراهيم بن مُحَمَّد الحَلَبِي، المتوفى سنة ٩٥٦هـ=١٥٤٩م. وهو مطبوع بهامش: مَجْمَع الأنْهَر في شرح مُلتَقَى الأَبْحُر، لعبد الرَّحْمَن بن شيخ مُحَمَّد بن سُلَيْمَان داماد، المدعو بشيخ زاده، المتوفى سنة ١٠٧٨هـ=١٦٦٧م.

المطبعة العُثمانيَّة، سنة ١٣٢٧هـ.

● ردّ المُختار على الدَّرِّ الْمُخْتَار شرح تَنْوِير الأبْصَار:

ردّ المُختار، للسَّيِّد مُحَمَّد أَمِين عَابِدِين بن السَّيِّد عَمَر عَابِدِين بن عبد العَزِيز الدَّمَشْقِي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ=١٨٣٦م.

والدَّرُّ الْمُخْتَار، لمُحَمَّد بن عَلِي بن مُحَمَّد، المُلقَّب بعلاء الدين الحَصَكْفِي الدَّمَشْقِي، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ=١٦٧٧م.

وَتَوْحِيدِ الْأَبْصَارِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَطِيبِ التَّمَرْتَاشِيِّ الْحَنْفِيِّ الْعَزِّي، الْمُتَوَفَّى
سنة ١٥٩٦هـ = ١٠٠٤م.

مَطْبَعَةُ بُولَاق، سنة ١٢٩٩هـ.

● العِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ: أَكْمَلُ الدِّينِ الْبَابَرِيِّ. انظر: فَتَحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ.

● غُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ: الشَّرْهُنْبَلَائِيُّ. انظر: دُرَرُ الْحُكَّامِ لِمُنْلاخُسَرُو.

● الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ (الْعَالَمَكِيرِيَّةُ): جُمِعَتْ بِأَمْرِ سُلْطَانِ الْهِنْدِ مُخَيِّ الدِّينِ مُحَمَّدٍ
أَوْزُنْكَ زَيْبِ عَالَمِ كِيرِ، الْمُتَوَفَّى سنة ١١١٨هـ = ١٧٠٧م. إِذْ أَلْفَ لَجْنَةً مِنْ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْهِنْدِ،
وَجَعَلَ رَأْسَهُمُ الشَّيْخَ نِظَامًا.

وبهامش الأجزاء ١-٣: الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ، أَوْ فِتَاوَى قَاضِيْخَانَ: وَهُوَ: أَبُو الْمَحَاسِنِ الْحَسَنُ
ابْنُ الْقَاضِي بَدْرِ الدِّينِ مَنْصُورُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَوْزُجَنْدِيِّ،
الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي إِمَامِ فُخْرِ الدِّينِ خَانَ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٩٢هـ = ١١٩٦م.

وبهامش الأجزاء ٤-٦: الْفَتَاوَى الْبَزَازِيَّةُ، الْمُسَمَّاةُ بِالْجَامِعِ الْوَجِيزِ، لِلْإِمَامِ حَافِظِ الدِّينِ
مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابٍ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْبَزَازِ الْكُرْدِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة
٨٢٧هـ = ١٤٢٤م.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، النَاشِرُ: الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِدِيَارِ بَكْرٍ بِتُرْكِيَا سنة ١٣٩٣هـ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى
الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ الْمَطْبُوعَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُولَاقٍ مِصْرَ سنة ١٣١٠هـ.

● فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ بِشَرْحِ النُّقَايَةِ: نُورُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ الْقَارِي بْنِ سُلْطَانَ مُحَمَّدٍ
الْهَرَوِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠١٤هـ = ١٦٠٦م.

وَالنُّقَايَةُ، لَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ (الْأَصْغَرِ) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ تَاجِ الشَّرِيعَةِ مُحَمَّدُ الْمَحْبُوبِيُّ،
الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٧هـ = ١٣٤٦م.

وَالنُّقَايَةُ هُوَ مُخْتَصَرٌ لِمَنْ وَقَايَةِ الرِّوَايَةِ فِي مَسَائِلِ الْهِدَايَةِ، لَجَدِهِ تَاجِ الشَّرِيعَةِ مُحَمَّدُ بْنُ صَدْرِ
الشَّرِيعَةِ أَحْمَدُ بْنُ جَمَالِ الدِّينِ عُبَيْدُ اللَّهِ الْمَحْبُوبِيِّ، الْمُتَوَفَّى فِي حُدُودِ سنة ٦٧٣هـ.

وَوَقَايَةُ الرِّوَايَةِ مُسْتَخْلَصٌ مِنْ مَسَائِلِ كِتَابِ الْهِدَايَةِ، لِبُرْهَانَ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
الْمَرْغِينَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٩٣هـ = ١١٩٧م.

اعتنى به: مُحَمَّد نَزَار تَمِيم، وَهَيْثَم نَزَار تَمِيم.

الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

● فتح القدير للعاجز الفقير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري الحنفي، المعروف بابن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ = ١٤٥٧م. وهو شرح الهداية، لكنه لم يتمه حيث انتهى إلى قول صاحب الهداية: (والعقد الذي يعقده الوكلاء على ضريين) من كتاب الوكالة في ج ٦ ص ١١٢. فأنه: شمس الدين أحمد بن قودر، المعروف بقاضي زاده أفندي، قاضي عسكر روملي، المتوفى سنة ٩٨٨هـ، مبتدئاً بكتاب الوكالة، وسمى تكملته: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار.

والهداية شرح بداية المبتدي، وكلاهما لبرهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني الفرغاني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ = ١١٩٧م.

وبهامشه: شرح العناية على الهداية، للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، المتوفى سنة ٧٨٦هـ = ١٣٨٤م.

وحاشية سعد الله بن عيسى المفتي، الشهير بسعدي جلبي، وبسعدي أفندي، المتوفى سنة ٩٤٥هـ = ١٥٣٩م، على شرح العناية وعلى الهداية.

مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر، تم طبعه سنة ١٣٥٦هـ.

● كشف الحقائق شرح كنز الدقائق، وحاشيته: كلاهما لعبد الحكيم الأفغاني. انظر: حاشية صدر الشريعة على متن وقاية الرواية.

● الكفاية على الهداية: جلال الدين الخوارزمي الكرلاي.

المطبعة الميمنية بمصر.

● اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، ابن طالب بن حمادة، المتوفى سنة ١٢٩٨هـ = ١٨٨١م.

والكتاب هو للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد القدوري البغدادي، المتوفى سنة ٤٢٨هـ = ١٠٣٧م.

تحقيق وتعليق: عبد الرزاق المهدي، الذي خرج أحاديثه بكتابه الموسوم بتثبيت أولي الألباب

بتخريج أحاديث الباب، المطبوع بالهامش.

الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

● مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. انظر: الدرر المنتقى في شرح الملتقى.

● المحيط البرهاني في الفقه النعماني: برهان الدين أبو المعالي محمود بن تاج الدين

أحمد بن برهان الدين عبد العزيز بن عمر مازة البخاري، المتوفى سنة ٦١٦هـ = ١٢١٩م.

تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

● مختصر الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلامة

الأزدي الطحاوي الحنفي، المتوفى سنة ٣٢١هـ = ٩٣٣م.

حقيقه وعلق عليه: أبو الوفا الأفغاني.

أشرف على طبعه: رضوان محمد رضوان، وعبد الحليم بسيوني.

الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد الدكن - الهند، مطبعة دار الكتاب العربي

بالقاهرة، سنة ١٣٧٠هـ.

● الهداية شرح بداية المبتدي: كلاهما للمرغيناني. انظر: فتح القدير للعاجز الفقيه.

٤- فقه المالكية

● الاستذكار شرح الموطأ، لابن عبد البر. انظر: كتب الحديث النبوي الشريف

وشروحه.

● بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد ابن الإمام أبي الوليد

محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الملقب بابن رشد الحفيد، المتوفى سنة ٥٩٥هـ = ١١٩٨م.

مطبعة المعاهد بالقاهرة، سنة ١٩٣٥م.

● البيان والتحصيل، والشرح والتوجيه والتعليل، في مسائل المستخرجة: أبو الوليد

محمد بن أحمد بن رشد (الجد) القرطبي، المتوفى سنة ٥٢٠هـ = ١١٢٦م.

وهو شَرْحُ لِكتابِ المُسْتَحْرَجَةِ مِنَ الأَسْمَعَةِ، المَعروفة بِالْعُنَيْيَةِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ العُنَيْيِّ القُرْطُبِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٥٥هـ = ٨٦٩م.

تَحْقِيقُ: جَمعُ مِنَ الأَساتِذَةِ، مِنْهُمْ: سَعِيدُ أَعْرَابٍ، أَحْمَدُ الشَّرْقَاوِيُّ إِبْقال، د. مُحَمَّدُ حَجِي، أَحْمَدُ الأَحْبَابِي.

طَبِعَ بِعَنائَةِ: الشَّيخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبراهِيمِ الأَنْصاريِّ، إِدارةُ إِحياءِ التُّراثِ الإِسلاميِّ، دَوْلَةُ قَطْرِ. دارُ الغَرْبِ الإِسلاميِّ ببيروت، سَنَةَ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

● التَّاجُ وَالإِكْلِيلُ لِمُحْتَصَرِّ خَلِيلٍ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ العَبْدَرِيِّ، الشَّهِيرُ بِالْمَوَاقِ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٩٧هـ = ١٤٩٢م.

وهو شَرْحُ مُحْتَصَرِّ سَيِّدِي خَلِيلِ بْنِ إِسْحاقَ الجُنْدِيِّ المَالِكِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م. وهو مَطْبُوعُ بِهامشٍ: مَوَاهِبُ الجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُحْتَصَرِّ الشَّيخِ خَلِيلٍ، لأبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَابُلُسِيِّ المَغْرِبِيِّ، المَعروفُ بِالْحَطَّابِ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٥٤هـ = ١٥٤٧م.

مِلْتَزَمُ الطَّبْعِ والنَّشْرِ: مَكْتَبَةُ النِّجَاحِ بِلِيبيَّا، مَطابِعُ دارِ الكِتابِ اللَّبنانيِّ، وَهِيَ مُصَوَّرةٌ عَلَى المَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمُضَرَ النِّيبِ تَمَّ طَبْعُها سَنَةَ ١٣٢٩هـ.

● تُحْفَةُ النَّاظِرِ وَغُنْيَةُ الدَّاكِرِ فِي حِفْظِ الشَّعَائِرِ وَتَغْيِيرِ المَنَاکِرِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمَ بْنِ سَعِيدِ العُقْبَانِيِّ التِّلْمَسَانِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧١هـ = ١٤٦٧م. تَحْقِيقُ: عَلِيٌّ الشَّنُوفِي.

النَّاشِرُ: المَعهَدُ الفَرَنسِي بِدِمَشْقَ، المَطْبَعَةُ الكاثولِيقِيَّةُ بِبيروت، سَنَةَ ١٩٦٧م.

● التَّلَقُّين. انْظُرْ: شَرْحُ التَّلَقُّينِ.

● التَّيْسِيرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيرِ: أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ المُجِيلِيدِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٤هـ = ١٦٨٣م.

تَحْقِيقُ: مُوسَى لِقْبال.

الشَّرْكََةُ الوَطَنِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالجَزَائِرِ، سَنَةَ ١٩٧٠م.

● حاشية الدسوقي (محمد عرفة)، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ=١٨١٥م، على الشرح الكبير للذري. انظر: الشرح الكبير.

● شرح التلقين: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري التميمي، المتوفى سنة ٥٣٦هـ=١١٤١م.

والتلقين، للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المتوفى سنة ٤٢٢هـ=١٠٣١م.

تحقيق: الشيخ محمد المختار السلامي.

الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، تونس، سنة ٢٠٠٨م.

● شرح حدود ابن عرفة: قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن قاسم الأنصاري التلمساني المالكي، المشهور بالرصاص التونسي، المتوفى سنة ٨٩٤هـ=١٤٨٩م.

وابن عرفة صاحب الحدود، هو أبو عبد الله محمد بن محمد، بن عرفة بن حماد الوزعمي المالكي التونسي، المتوفى سنة ٨٠٣هـ=١٤٠١م.

طبع سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

● شرح الحرشي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي، المتوفى سنة ١١٠١هـ=١٦٩٠م.

على: مختصر سيدي خليل بن إسحاق الجندي المالكي، المتوفى سنة ٧٧٦هـ=١٣٧٤م.

ومعه: حاشية علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي، المتوفى سنة ١١٨٩هـ=١٧٧٥م، على شرح الحرشي، أمها سنة ١١٨٣هـ.

دار الفكر ببيروت، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بمصر.

● شرح الزرقاني عبد الباقي بن يوسف، المتوفى سنة ١٠٩٩هـ=١٦٨٨م.

على مختصر سيدي خليل بن إسحاق الجندي المالكي، المتوفى سنة ٧٧٦هـ=١٣٧٤م.

وبهامشه: حاشية الشيخ محمد بن الحسن بن مسعود البتاني الفاسي، المتوفى سنة ١١٩٤هـ=١٧٨٠م، وسمّاها: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني.

دار الفكر ببيروت، وهي طبعة مصورة.

● الشَّرْحُ الصَّغِيرُ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ وَأَقْرَبُ الْمَسَالِكِ كِلَاهُمَا مِنْ تَأْلِيفِ: أَبِي الْبَرَكَاتِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّرْدِيرِ الْعَدَوِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٠١هـ = ١٧٨٦م.

وَمَعَهُ: بُلْغَةُ السَّالِكِ لِأَقْرَبِ الْمَسَالِكِ، لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ الصَّاوِي الْمَالِكِيِّ الْخَلَوْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٤١هـ = ١٨٢٥م.

خَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَفَهَّرَسَهُ وَقَرَّرَ عَلَيْهِ بِالْمُقَارَنَةِ بِالْقَانُونِ الْحَدِيثِ: الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى كَمَالٍ وَصَفِي.

مَطَابِعُ دَارِ الْمَعَارِفِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٧٢-١٩٧٤م.

● الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: أَبُو الْبَرَكَاتِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّرْدِيرِ الْعَدَوِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٠١هـ = ١٧٨٦م. وَهُوَ شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ سَيِّدِي خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجُنْدِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.

وَمَعَهُ: حَاشِيَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَرَفَةَ الدُّسُوقِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٣٠هـ = ١٨١٥م عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ.

وَتَقْرِيرَاتُ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ، الْمُلقَّبُ بِعَلِيشَ (أَوْ عَلِيشَ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٩٩هـ = ١٨٨٢م.

الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى بِمِصْرَ لِصَاحِبِهَا مُصْطَفَى مُحَمَّدَ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدَ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٣٧٣هـ.

● فَتَاوَى الْبُرْزُلِيِّ (جَامِعُ مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ لِمَا نَزَلَ مِنَ الْقَضَايَا بِالْمُفْتَيْنِ وَالْحُكَّامِ): أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلَوِيِّ الْقَيْرَوَانِيُّ التُّونُسِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْبُرْزُلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٤١هـ = ١٤٣٨م. تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ: الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الْحَبِيبُ الْهَيْلَةُ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ٢٠٠٢م.

● الْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ (قَوَانِينُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَسَائِلُ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ): مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جُزْيٍ الْعَرْنَاطِيِّ الْمَالِكِيِّ الْكَلْبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤١هـ = ١٣٤٠م.

دَارُ الْعِلْمِ لِلْمَلَايِينِ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٦٨م.

● **المُدَوَّنَةُ الكُبرى:** الإمام مَالِك بن أَنَس الأَصْبَحِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م. بِرِوَايَةِ سَحْنُون عبد السَّلَام بن سَعِيد التَّنُوخِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٤٠هـ=٨٥٤م، عن عبد الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِم بن خَالِد العُتْقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٩١هـ=٨٠٦م عن الإمام مَالِك. الطَّبْعَةُ الأولى، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْر، سنة ١٣٢٣هـ.

● **المُنْتَقَى:** البَاجِي. انظر: كتب الحديث الشريف.

● **مِنْح الجَلِيل على مُخْتَصَر سَيِّدِي خَلِيل:** أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد المُلقَّب بعِلِيش (أو عَلِيش)، المُتَوَفَّى سنة ١٢٩٩هـ=١٨٨٢م. والمُخْتَصَر: هو للعلامة سَيِّدِي خَلِيل بن إِسْحَاق الجُنْدِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٦هـ=١٣٧٤م.

وبهامشه: حَاشِيَةُ التَّسْهِيل لِمِنْح الجَلِيل: للشيخ عَلِيش نفسه.

وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ فِي بَيْرُوت، على المطبوعة بالمطبعة الكبرى العامرة بمِصْر، التي تم طبعها سنة ١٢٩٤هـ.

● **مَوَاهِب الجَلِيل فِي شَرْح مُخْتَصَر الشَّيْخ خَلِيل:** الحَطَّاب. انظر: التَّاج والإكْلِيل لِمُخْتَصَر خَلِيل.

● **النُّوَادِر والزِّيَادَات على ما في المُدَوَّنَةِ من غيرها من الأَمْهَات:** أبو مُحَمَّد عبد الله بن أَبِي زَيْد عبد الرَّحْمَنِ الْقَيْرَوَانِيّ النَّفَرِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٨٦هـ=٩٩٦م. تَحْقِيقُ: الدكتور عبد الله المِرابِط الترغِي، و.أ. مُحَمَّد عبد العَزِيز الدِّبَاغ. الطَّبْعَةُ الأولى، دار الغرب الإسلاميّ ببيروت، سنة ١٩٩٩م.

٥- فقه الشافعية

● **الأَحْكَام السُّلْطَانِيَّةُ وَالْوَلَايَاتُ الدِّيْنِيَّةُ:** أبو الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حَبِيب المَآوَرِذِيّ البَصْرِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٥٠هـ=١٠٥٨م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى البَابِي الحَلَبِيّ بِمِصْر، سنة ١٩٦٦م.

● **إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّين:** أبو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ الطُّوسِيّ، حُجَّةُ الإِسْلَام، المُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

ومعه: الْمُغْنِي عَنْ حَمْلِ الْأَسْفَار فِي الْأَسْفَار فِي تَخْرِيج مَا فِي الْإِحْيَاء مِنَ الْأَخْبَار، لَزَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٠٦هـ = ١٤٠٤م. وبهامشه:

أ- تعريف الأحياء بفضائل الإحياء، لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيذرؤس باعلوي، المتوفى سنة ١٠٣٨هـ = ١٦٢٨م.

ب- الإملاء عن إشكالات الإحياء، للإمام الغزالي، ردّه اعتراضات أوردها بعض المعاصرين له على بعض مواضع من الإحياء.

ج- عوارف المعارف، لأبي حفص عمر بن محمد بن عبد الله الشهروردي، المتوفى سنة ٦٣٢هـ = ١٢٣٤م.

دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

● إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: أبو بكر، المشهور بالسيد البكري، ابن محمد شطا الدمياطي المكي، أكمل تحريرها سنة ١٣٠٠هـ.

وفتح المعين هو شرح قرّة العين بمهمات الدين. وقرّة العين وفتح المعين كلاهما للشيخ زين الدين بن عبد العزيز بن زين الدين بن علي بن أحمد المليباري الشافعي، المتوفى ٩٨٧هـ = ١٥٧٩م.

وبهامشه: تقريرات وزيادات للمؤلف السيد البكري.

مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.

● الأم: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ = ٨٢٠م.

وبهامش الأجزاء ١-٥ مختصر الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني الشافعي، المتوفى سنة ٢٦٤هـ = ٨٧٨م.

وبهامش الجزء السادس مسند الإمام الشافعي.

وبهامش الجزء السابع اختلاف الحديث للإمام الشافعي.

كتاب الشعب بمصر، سنة ١٩٦٨م، وهي طبعة مصورة على التي طبعت سنة ١٣٢١هـ

بمصر.

● البَيَان في مذهب الإمام الشَّافِعِيِّ: أبو الحُسَيْن يَحْيَى بن أَبِي الحَيْرِ سالم (أو: ابن سالم) العِمْرَانِيُّ اليمَنِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٥٨هـ=١١٦٣م.

وهو شَرَح كتاب المَهْدَّب، لإبراهيم بن عَلِيِّ الشَّيرَازِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م. اعتنى به: قَاسِم مُحَمَّد النُّورِي.

الطَّبْعَة الثانية، دار المُنْهَاج ببيروت، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

● تُحْفَة الْمُحْتَاج بِشَرَح المُنْهَاج: أبو العَبَّاس شَهَاب الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيِّ المَكِّي السَّعْدِيُّ الشَّافِعِيُّ، الشهير بابن حَجَر الهَيْتَمِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٧٤هـ=١٥٦٧م.

وهو شَرَح مِنْهَاج الطَّالِبِينَ، لِمُحْيِي الدِّين أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بن شَرَف بن مُرِي النُّووي، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

ومعه حاشيتان على تُحْفَة الْمُحْتَاج هما:

أ- حَاشِيَة الشيخ عبد الحميد بن حُسَيْن الشَّرَوَانِيِّ الدَّاعِستَانِيِّ المَكِّي، أتمها سنة ١٢٨٩هـ.

ب- حَاشِيَة الشيخ أحمد بن قَاسِم العَبَّادِي الأَزْهَرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٩٢هـ=١٥٨٤م.

الناشر: دار صادر ببيروت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة على المطبوعة بالمطبعة المِمْنِيَّة بِمُصر، سنة ١٣١٥هـ.

● التَّنْبِيْه في فُرُوع الفقه الشَّافِعِيِّ: أبو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن عَلِيّ بن يُوْسُف الفَيْرُوزَابَادِي الشَّيرَازِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

وشرحه، لَجَلَال الدِّين عبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْر السُّيُوطِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م. دار الفكر، بيروت.

● حَاشِيَة سُلَيْمَان الجَمَل، المُتَوَفَّى سنة ١٢٠٤هـ=١٧٩٠م على شَرَح المَنْهَج. انظر: مَنْهَج الطُّلَّاب.

● حَاشِيَة الشُّبْرَامَلْسِيِّ أَبِي الضِّيَاء نُور الدِّين عَلِيّ بن عَلِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٨٧هـ=١٦٧٦م، على نِهَآيَة الْمُحْتَاج لِلرَّمْلِيِّ. انظر: نِهَآيَة الْمُحْتَاج.

● حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِجَازِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سنة ١٢٢٧هـ = ١٨١٢م.

على: تُحْفَةُ الطُّلَّابِ بِشَرْحِ تَحْرِيرِ تَنْقِيحِ اللَّبَابِ.

وَشَرْحُ التُّحْفَةِ وَمُخْتَصَرُ التَّحْرِيرِ، كِلَاهُمَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ
الشَّافِعِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٢٦هـ = ١٥٢٠م.

ومعه: تَقْرِيرٌ عَلَى حَاشِيَةِ الشَّرْقَاوِيِّ، لِلسَّيِّدِ مُصْطَفَى بْنِ حَنْفِيٍّ بْنِ حَسَنِ الذَّهَبِيِّ الْمِصْرِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٨٠هـ = ١٨٦٣م.

مَطْبَعَةُ دَارِ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ.

● حَاشِيَةُ ابْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٩٢هـ = ١٥٨٤م على تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ لِابْنِ
حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ. انظر: تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ.

● الْحَاوِي الْكَبِيرُ فِي فِقْهِهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبٍ
الْمَاوَرِدِيِّ الْبَصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٥٠هـ = ١٠٥٨م.

وهو شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْإِمَامِ الْمُزْنِيِّ أَبِي إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى، الْمُتَوَفَّى سنة
٢٦٤هـ = ٨٧٨م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ مَعْوُضٌ، وَالشَّيْخُ عَادِلُ بْنُ أَحْمَدَ عَبْدِ الْمَوْجُودِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ، لُبْنَانُ، سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

● حِلْيَةُ الْعُلَمَاءِ فِي مَعْرِفَةِ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ: سَيْفُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ
الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الشَّاشِيِّ الْقَفَّالِ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٧هـ = ١١١٤م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: الدُّكْتُورُ يَاسِينَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ دَرَادَكَةَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الرِّسَالَةِ الْحَدِيثَةِ، عَمَّانُ، الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ، سنة ١٩٨٨م.

● رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُفْتِينَ: مُحْيِي الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي
النَّوَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

إشراف: زهير الشاويش.

الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي بدمشق، سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

● شرح التنبيه: جلال الدين السيوطي. انظر: التنبيه للشيرازي.

● شرح المنهج بحاشية الجمل. انظر: منهج الطلاب.

● العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب: صفى الدين أحمد بن

عمر بن محمد المذحجي السيفي المرادي، الشهير بالمزجد اليميني، المتوفى سنة ٩٣٠هـ = ١٥٢٤م.

تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

● العزيز شرح الوجيز، المعروف بـ الشرح الكبير: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن

عبد الكريم الرافعي الفزويني الشافعي، المتوفى سنة ٦٢٣هـ = ١٢٢٦م.

والوجيز، لأبي حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، حجة الإسلام،

المتوفى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

● الغرر البهية: شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي،

المتوفى سنة ٩٢٦هـ = ١٥٢٠م.

وهو شرح منظومة البهجة الزردية، للإمام عمر بن مظفر بن عمر، المشهور بابن الوردی،

المتوفى سنة ٧٤٩هـ = ١٣٤٨م.

ومعه:

حاشية الشيخ عبد الرحمن الشربيني بن محمد بن أحمد الشافعي، شيخ الأزهر، المتوفى

سنة ١٣٢٦هـ = ١٩٠٨م.

وحاشية أحمد بن قاسم العبادي الشافعي، المتوفى سنة ٩٩٢هـ = ١٥٨٤م، مع تقرير الشيخ

عبد الرَّحْمَنِ الشَّرِيفِيِّ عَلَيْهَا.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة بَبْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

● المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ: مُحْيِي الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِي النَّوَوِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

وَأَكْمَلَهُ:

تَقِي الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي السُّبْكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٥٦هـ = ١٣٥٥م، ثُمَّ مُحَمَّدُ نَجِيبُ
الْمُطِيعِي، ثُمَّ مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الْعَقْبِي.

وَالْمُهَذَّبُ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيرَازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ = ١٠٨٣م.

دار الفكر بَبْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● مُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٦٤هـ = ٨٧٨م. انظر: الْأَمُّ لِلشَّافِعِيِّ.

● مُغْنِي الْمُحْتَاجِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْمُنْهَاجِ: شمس الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ
الشَّرِيفِيِّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْخَطِيبِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٧هـ = ١٥٧٠م.

وَهُوَ شَرْحُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِمُحْيِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِي النَّوَوِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

مَكْتَبَةٌ وَمَطْبَعَةٌ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادُهُ بِمِصْرَ، سنة ١٩٥٨م.

● مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ: مُحْيِي الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِي النَّوَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م. انظر: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ.

● مَنَهْجُ الطُّلَابِ (وَهُوَ مُخْتَصَرُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِلنَّوَوِيِّ): شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو يَحْيَى
زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٢٦هـ = ١٥٢٠م.

وَمَعَهُ: فَتَحُ الْوَهَّابِ بِشَرْحِ مَنَهْجِ الطُّلَابِ، لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيِّ، نَفْسُهُ.

وَمَعَهُ: حَاشِيَةُ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَنْصُورِ الْعَجِيزِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالْجَمَلِ،
الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٠٤هـ = ١٧٩٠م، عَلَى فَتَحِ الْوَهَّابِ، الْمَسَاءَةِ: فُتُوحَاتُ الْوَهَّابِ بِتَوْضِيحِ شَرْحِ
مَنَهْجِ الطُّلَابِ.

مَكْتَبَةٌ وَمَطْبَعَةٌ مُصْطَفَى مُحَمَّدَ بِمِصْرَ، سنة ١٣٥٧هـ.

● **المُهَذَّب في فقه مذهب الإمام الشافعي** رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

وبهامشه: النظم المستعذب في شرح غريب المذهب، لمحمد بن أحمد، بن بطال الركني اليمني، المتوفى سنة ٦٣٣هـ=١٢٣٥م.

الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٥٩م.

● **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**: شمس الدين محمد بن أبي العباس شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري الأنصاري، الشهير بالشافعي الصغير، المتوفى سنة ١٠٠٤هـ=١٥٩٦م. وهو شرح منهاج الطالبين لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النَوَوِي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

ومعه حاشيتان على نهاية المحتاج هما:

أ- حاشية أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي القاهري، المتوفى سنة ١٠٨٧هـ=١٦٧٦م.

ب- حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد، المعروف بالمغربي الرشيدي، المتوفى سنة ١٠٩٦هـ.

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٣٨م.

● **نهاية المطالب في دراية المذهب**: إمام الحرمين أبو المعالي ضياء الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي، المتوفى سنة ٤٧٨هـ=١٠٨٥م.

وهو شرح مختصر الإمام المزنبي أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى، المتوفى سنة ٢٦٤هـ=٨٧٨م.

تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد العظيم محمود الديب.

الطبعة الأولى، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، دار المنهاج للنشر والتوزيع، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

● **الوسيط في المذهب**: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، حجة الإسلام، المتوفى سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

دراسة وَتَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ: الدُّكْتُورُ عَلِيٌّ مُحْيِي الدِّينِ عَلِيَّ الْقَرَّةَ دَاغِي.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، العالمية للطباعة والنشر، الدوحة، قطر، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٦- فقه الحنابلة

● الأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلْبِيِّ وَأَوْلَادُهُ بِبُصْرَى، سَنَةَ ١٩٣٨م.

● الْإِرْشَادُ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ: الشَّرِيفُ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَيْسَى الْهَاشِمِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٨هـ=١٠٣٧م.

تَحْقِيقٌ: الدُّكْتُورُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● إَعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ سَعْدِ الزُّرْعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٥١هـ=١٣٥٠م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م^(١).

(١) كَتَبَ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ عَلِيُّ النَّجَّارُ عَضْوُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ تَرْجَمَةً لِلأُسْتَاذِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَذَكَرَ فِيهَا أَنَّهُ وُلِدَ فِي ٢٨ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ١٣١٨هـ-٢٣ مِنْ سَبْتَمْبَرِ سَنَةِ ١٩٠٠م، وَأَنَّهُ تُوُفِّيَ فِي ٢٤ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ١٣٩٢هـ-٣٠ مِنْ دَيْسَمْبَرِ سَنَةِ ١٩٧٢م. وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ وَرَدَتْ فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ شُدُورِ الذَّهَبِ لِابْنِ هِشَامٍ، الَّذِي طَبَعَتْهُ الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ بِبَيْرُوتُ سَنَةَ ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م بِالْمَطْبَعَةِ الْعَصْرِيَّةِ بِبَيْرُوتُ.

فِي حِينَ أَرَخَ وَفَاتَهُ الزُّرْكَانِيُّ فِي الْأَعْلَامِ فِي سَنَةِ ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، وَأَخَذَهُ مِنْهُ عُمَرُ رِضَا كَحَّالَةً فِي مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ.

الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة ١٩٥٥ م.

● الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي الصالح، المتوفى سنة ٨٨٥هـ = ١٤٨٠ م.

وهو شرح كتاب المقنع، للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠هـ = ١٢٢٣ م.

تحقيق: محمد حامد ابن الشيخ سيد أحمد الفقي، المتوفى سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩ م.
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة. الطبعة الأولى ج ١-٢ سنة ١٩٥٥ م، ج ٣-٥ سنة ١٩٥٦ م، ج ٦-١٠ سنة ١٩٥٧ م، ج ١١-١٢ سنة ١٩٥٨ م.

● الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، المتوفى سنة ٧٢٨هـ = ١٣٢٨ م.
دار الزيني للطباعة والنشر بالقاهرة. الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ومكتبة القاهرة بميدان الأزهر بمصر.

● الشرح الكبير على متن المقنع: لشمس الدين بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٨٢هـ = ١٢٨٣ م. مطبوع بهامش كتاب المغني. انظر: المغني لابن قدامة.

● الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ = ١٣٥٠ م.
تحقيق: محمد جميل أحمد.

مطبعة المدني بالقاهرة، سنة ١٩٦١ م.

● الفروع: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي، المتوفى سنة ٧٦٣هـ = ١٣٦٢ م.

ومعه: تصحيح الفروع، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي الصالح، المتوفى سنة ٨٨٥هـ = ١٤٨٠ م.

راجعه: عبد الستار أحمد فرّاج، سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٧م.

الطبعة الرابعة، عالم الكتب بيروت، سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

● كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس البهوتي الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ=١٦٤١م.

والإقناع، لشرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى الحجاوي المقدسي، المتوفى سنة ٩٦٨هـ=١٥٦٠م.

خرج أحاديثه وعلّق عليه: الشيخ محمد عدنان ياسين درويش.

الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

● المبدع في شرح المقيع: أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، المتوفى سنة ٨٨٤هـ=١٤٧٩م.

المكتب الإسلامي بيروت، سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

● مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الرحيباني الدمشقي، المتوفى سنة ١٢٤٣هـ=١٨٢٧م.

وغاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، للشيخ مرعي بن يوسف بن أبي بكر المقدسي الكرمي، المتوفى سنة ١٠٣٣هـ=١٦٢٤م. جمع فيه بين كتابي: الإقناع، لشرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي المقدسي، المتوفى سنة ٩٦٨هـ=١٥٦٠م، والمنتهى، لتقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح المصري الشهير بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٤م.

وطبع بهامش كتاب مطالب أولي النهى: حاشية منحة مولى الفتح بتجرّد زوائد الغاية والشرح، للشيخ حسن بن عمر بن معروف الشطي الدمشقي، المتوفى سنة ١٢٧٤هـ=١٨٥٨م.

الطبعة الأولى، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، سنة ١٩٦١م.

● معونة أولي النهى شرح المنتهى (منتهى الإرادات): تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المصري الحنبلي، الشهير بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٤م.

وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتِ، لابن النَّجَّارِ نَفْسَهُ.
وَالْمُقْنِعُ، لِمُؤَقِّ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمُقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
٦٢٠هـ = ١٢٢٣م.

وَالْتَّنْقِيحُ الْمَشْعُ لَتَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِعِ، لِعَلَاءِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ
الْمُرْدَاوِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٨٥هـ = ١٤٨٠م.
تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَهَيْشٍ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ خَضِرٍ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ بَبْرُوتَ، لُبْنَانُ، مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ النُّهْضَةِ الْحَدِيثَةِ
بِمَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ، سَنَةَ ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

● الْمُغْنِي: مُؤَقِّ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمُقْدِسِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٠هـ = ١٢٢٣م.

وَهُوَ شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ أَبِي الْقَاسِمِ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَرَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
٣٣٤هـ = ٩٤٥م.

وَمَعَهُ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى مَتْنِ الْمُقْنِعِ، الْمُسَمَّى بِالشَّافِيِّ شَرْحِ الْمُقْنِعِ، لَشَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْفَرَجِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَرَ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، بْنِ قُدَامَةَ الْمُقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٢هـ = ١٢٨٣م.
وَمَتْنُ الْمُقْنِعِ، لَعَمَّهُ مُؤَقِّ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمُقْدِسِيِّ
(صَاحِبُ الْمُغْنِي).

الناشر: دار الكتاب العربي بببروت سنة ١٩٧٢م، وهي طبعة مُصَوَّرة على المطبوعة بمطبعة
المنار بمصر، التي وقف على طبعتها وتصحيحها، وعلّق عليها بعض الحواشي الشيخ مُحَمَّدُ رَشِيدُ
رَضَا، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٥٣هـ = ١٩٣٥م صاحب المنار.

٧- فقه الظاهرية

● الْمُحَلَّى: عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدَ بْنِ حَزْمِ الظَّاهِرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، أَبُو مُحَمَّدَ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ ٤٥٦هـ = ١٠٦٤م.

الناشر: المكتب التجاري للطباعة بببروت، وهي مُصَوَّرة على الطبعة المُنِيرِيَّةِ بِمِصْرَ.

والأجزاء من ١-٦ حَقَّقَهَا: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِر، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م، والتزمت إدارة المَطْبَعَةِ الْمُنِيرِيَّةِ تَحْقِيقَ الأجزاء الباقية من ج ٧-١١.

٨- فقه ابن حَيُّونَ الإِسْمَاعِيلِيَّ

● دَعَائِمُ الإِسْلَامِ وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ أَفْضَلُ السَّلَامِ: أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَيُّونَ التَّيْمِيَّ الْمَغْرِبِيَّ، الْمُتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سنة ٣٦٣هـ=٩٧٤م.
تَحْقِيقُ: آصَفُ بْنُ عَلِيٍّ أَصْغَرُ فِيزِي.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دار المَعَارِفِ بِمِصْرَ، طبع ج ١ سنة ١٩٦٣م، وج ٢ سنة ١٩٦٥م.

٩- فقه الزَيْدِيَّةِ

● الْبَحْرُ الزَّخَّارُ الْجَامِعُ لِمَذَاهِبِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ: الإِمَامُ الْمَهْدِيُّ لَدِينِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُرتَضَى، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٧م.
وبهامشه: جَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ والآثار المُسْتَخْرَجَةُ مِنْ لُجَّةِ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، بَهْرَانُ الصَّعْدِيَّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٥٧هـ=١٥٥٠م.
ومعه: تَعْلِيلَاتُ مِنْ مَرَاجِعِ مُخْتَلِفَةٍ لِمُصَحِّحِهِ الْقَاضِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجُرَافِيِّ الْيَمَنِيِّ الصَّنَعَانِيِّ.

طبع وإشراف: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّدِيقِ وَعَبْدُ الْحَفِيزِ سَعْدُ عَطِيَّة.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السَّنَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٤٧-١٩٤٩م.

● التَّاجُ الْمُذْهَبُ لِأَحْكَامِ الْمَذْهَبِ، شَرْحُ مِثْنِ الْأَزْهَارِ فِي فِقْهِ الْأَيْمَةِ الْأَطْهَارِ: الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الْعَنْسِيِّ الْيَمَنِيِّ الصَّنَعَانِيِّ.

والأزهار هو متن في فقه الزَيْدِيَّةِ، لِلْمَهْدِيِّ لَدِينِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُرتَضَى، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٧م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مكتبة اليمَن الكُبرى، صَنْعَاءُ، طُبِعَ فِي الْقَاهِرَةِ، سنة ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م.

● **الرَّوْضُ النَّضِيرُ** شرح مجموع الفقه الكبير: القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين السَّيَّاحِي الحِمْيِي الصَّنْعَانِي، المتوفى سنة ١٢٢١هـ = ١٨٠٦م.

ومجموع الفقه الكبير، للإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، المتوفى سنة ١٢٢هـ = ٧٤٠م.

والجزء الخامس منه هو: تيممة الروض النضير، للعباس بن أحمد بن إبراهيم الحسني اليميني الصنعاني، المولود سنة ١٣٠٤هـ.

الطبعة الثانية، الناشر: مكتبة المؤيد بالطائف، وأشرفت على تصحيحه وطبعه: مكتبة دار البيان بدمشق، سنة ١٩٦٨م.

● **السَّيْلُ الْجَرَّارُ الْمُتَدَفِّقُ عَلَى حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ**: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّوْكَانِي، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.

والأزهار هو متن في فقه الزيدية، للمهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى، المتوفى سنة ٨٤٠هـ = ١٤٣٧م.

تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ومحمود أمين النواوي.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م، مطابع الأهرام التجارية بقلیوب مصر.

● **ضَوْءُ النَّهَارِ الْمُشْرِقُ عَلَى صَفَحَاتِ الْأَزْهَارِ**: الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِالْجَلَالِ، المتوفى سنة ١٠٨٤هـ = ١٦٧٣م.

والأزهار هو متن في فقه الزيدية، للمهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى، المتوفى سنة ٨٤٠هـ = ١٤٣٧م.

وحاشيته:

مِنْحَةُ الْغَفَّارِ عَلَى ضَوْءِ النَّهَارِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ الصَّنْعَانِي، المتوفى سنة ١١٨٢هـ = ١٧٦٨م.

الطبعة الأولى، الناشر: مجلس القضاء الأعلى باليمن، مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمني، صنعاء، اليمن، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٠- فَهْرِسَةُ الْإِمَامِيَّةِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ

● جَوَاهِرُ الْكَلَامِ فِي شَرْحِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ: مُحَمَّدٌ حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْأَصْفَهَانِيِّ النَّجْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٦٦هـ = ١٨٥٠م.

وَشَرَائِعُ الْإِسْلَامِ فِي مَسَائِلِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لِلْمُحَقِّقِ الْحَلِيِّ أَبِي الْقَاسِمِ نَجْمِ الدِّينِ جَعْفَرِ بْنِ الْحَسَنِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٧٦هـ = ١٢٧٧م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الْمُرتَضَى الْعَالَمِيَّةِ وَدَارُ الْمُؤَرِّخِ الْعَرَبِيِّ بَيْرُوتَ، لُبْنَان، سَنَةَ ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

● الْخِلَافُ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الطُّوسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٦٧هـ = ١٠٦٧م.

شَرَكَةُ دَارِ الْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِطَهْرَانَ. وَذَكَرَ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي: مَطْبَعَةُ الْحِكْمَةِ، قُمْ.

● الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ شَرْحُ اللَّمْعَةِ الدَّمَشْقِيَّةِ: زَيْنُ الدِّينِ بْنُ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْجُبَعِيِّ الْعَامِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٥هـ.

وَاللَّمْعَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَمَالِ الدِّينِ مَكِّيِّ النَّبْطِيِّ الْجَزِينِيِّ الْعَامِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٨٦هـ = ١٣٨٤م.

طَبَعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ فِي مَطْبَاعِ دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ بِوَضْرٍ سَنَةَ ١٣٧٨هـ، وَطَبَعَ الْجُزْءُ الثَّانِي فِي بَيْرُوتَ سَنَةَ ١٣٧٩هـ.

● شَرَائِعُ الْإِسْلَامِ. انْظُرْ: جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

● الْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ، فِي فَهْرِ الْإِمَامِيَّةِ: أَبُو الْقَاسِمِ نَجْمِ الدِّينِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَسَنِ، الْمُحَقِّقُ الْحَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٧٦هـ = ١٢٧٧م.

النَّاشِرُ: الْمَكْتَبَةُ الْأَهْلِيَّةُ بِبَغْدَادَ، مَطْبَعَةُ النُّعْمَانِ بِالنَّجَفِ، سَنَةَ ١٩٦٦م.

● مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ فِي شَرْحِ قَوَاعِدِ الْعَلَامَةِ: مُحَمَّدُ الْجَوَادُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ الْعَامِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٢٦هـ.

وقواعد العلامة هو: قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، للعلامة الحلبي الحسن بن يوسف، المتوفى سنة ٧٢٦هـ = ١٣٢٥ م.

الطبعة الأولى: ج ١-٨ تصحيح مُحسن الأمين العالمي، طبعت في القاهرة في السنوات ١٣٢٣-١٣٢٦هـ، إلا الجزء السادس فقد طبع في دمشق بمطبعة الفيحاء سنة ١٣٣١هـ. أما الجزء ٩-١٠ فإنها طبعا في طهران في مطبعة رنكين سنة ١٣٧٦-١٣٧٧هـ بأمر المجتهد آقا حسين الطباطبائي البروجردي.

وفي نهاية الجزء العاشر: تعليقات صاحب مفتاح الكرامة على باب القصاص من كتاب كشف اللثام عن قواعد الأحكام، للشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن بن محمد الأصفهاني، المشهور بالفاضل الهندي، المتوفى سنة ١١٣٧هـ.

١١- فقه الإباضية

● جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام: نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد أو حميد (كصديق) بن سلوم السالمي، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤ م.
علق عليه: أبو إسحاق أطفيش وإبراهيم العبري.

الطبعة الثانية عشرة، المطابع الذهبية بسلطنة عُمان، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م.

● شرح النيل وشفاء العليل: محمد بن يوسف أطفيش، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤ م.
وكتاب النيل وشفاء العليل، لضيء الدين عبد العزيز بن إبراهيم الثويني، المتوفى سنة ١٢٢٣هـ = ١٨٠٨ م.

الطبعة الثالثة، مكتبة الإرشاد، جدة بالمملكة العربية السعودية، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥ م.
وقد نقلت موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي نصوص الاحتكار منه. وهذه الموسوعة أصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.

١٢- أصول الفقه

● روضة الناظر وجنة المناظر، في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة

٦٢٠هـ=١٢٢٣م.

المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة ١٣٧٨هـ.

● محاضرات في أصول الفقه على مذاهب أهل السنة والإمامية: بذر المتولي عبد الباسط،
أتم وضعها في ٣ رمضان ١٣٧٥هـ.

الطبعة الأولى، بغداد، طبع الجزء الأول في مطبعة دار المعرفة، والجزء الثاني في الشركة
الإسلامية للطباعة والنشر.

١٣- العقائد والفرق الإسلامية وكتب أخرى

● الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث: علي يحيى
معمّر، المتوفى سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

مكتبة أبي الشعثاء، السيب، سلطنة عمان. المطبعة العربية في عرذاية، سنة ١٩٨٧م.

● أصول الدين الإسلامي: الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، والدكتور رشيدي
عليان المتوفى سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م، وهي الطبعة الأولى في دار الفكر للطباعة والنشر،
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

● التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة: أبو المظفر عماد الدين
شاهفور (شهفهوور) بن طاهر بن محمد الإسفراييني الشافعي، المتوفى سنة ٤٧١هـ=١٠٧٨م.

تعليق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المتوفى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الناشر: مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، القاهرة، سنة ١٩٥٥م.

● دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية: الدكتور عرفان عبد الحميد، المتوفى سنة
١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٦٧م.

● شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسداباذي المعتزلي،
المتوفى سنة ٤١٥هـ=١٠٢٥م.

تعلیق: الإمام المستظهر بالله قوام الدين أحمد بن الحسين بن أبي هاشم الحسيني الرازي، المعروف بـ (مانكديم وششديو)، المتوفى سنة ٤٢٥ هـ.

تحقيق: د. عبد الكريم عثمان.

الطبعة الثالثة، الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، سنة ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

● شرح الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى سنة ٧٩١ هـ على العقائد النسفية: للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، المتوفى سنة ٥٣٧ هـ = ١١٤٢ م. وبهامشه: حاشية المولى مصلح الدين مصطفى الكستلي، المتوفى سنة ٩٠١ هـ على شرح العقائد النسفية.

در سعادت، سنة ١٣٢٦ هـ. أعادت تصويره مكتبة المثنى ببغداد.

● شرح عقيدة التوحيد: محمد بن يوسف أطفيس، المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ = ١٩١٤ م.

سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

● شرح العقيدة الطحاوية: القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ = ١٣٩٠ م.

والعقيدة الطحاوية، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١ هـ = ٩٣٣ م.

تحقيق وتعلیق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط.

الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت، سنة ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.

● الشورى بين النظرية والتطبيق: الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري.

الطبعة الأولى، مطبعة الأمة ببغداد، سنة ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.

● العقيدة الإسلامية ومذاهبها: الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري.

الطبعة الأولى، دار العلوم بعمان - المملكة الأردنية الهاشمية، سنة ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

● الفائق في أصول الدين: ركن الدين محمود بن محمد الملاهي الخوارزمي المعتزلي، المتوفى سنة ٥٣٦ هـ = ١١٤١ م.

تَحْقِيقٌ وتقديم: ويلفرد مادلونك، مارتين مكدرموت.

انتشارات: مُؤَسَّسَة پژوهشي حكمت وفلسفة إيران، ومُؤَسَّسَة مطالعات إسلامي دانشگاه آزاد برلين - ألمان. جَامِعَة برلين، طُبِعَ في طَهْرَان، سنة ١٣٨٦هـ.

● الفَرْقُ بين الفَرْق: عبد القاهر بن طاهر بن مُحَمَّد البَغْدَادِيّ الإسْفَرَائِينِيّ التَّمِيمِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٧م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّين عبد الحميد، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

الناشر: مكتبة مُحَمَّد عَلِيّ صبيح وأولاده بمُصْر، مَطْبَعَة المَدِينِيّ بالقَاهِرَة.

● المَدْخَل إلى الدِّين الإسلاميّ: الدكتور مُنِير حَمِيد البِيَاتِيّ، والدكتور فَحْطَان عبد الرَّحْمَن الدُّورِيّ.

الطَّبَعَة الأولى، وزارة التَّعْلِيم العالي والبحث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة، دار الحُرِّيَّة ببَغْدَاد، سنة ١٩٧٦م.

● المَدْخَل لِلْفَهْم الإسلاميّ - تاريخه ومصادره ونظريّاته العامّة: مُحَمَّد سَلَام مَذْكُور.

الطَّبَعَة الثالثة، الناشر: دار النهضة العَرَبِيَّة بالقَاهِرَة، المَطْبَعَة العَالَمِيَّة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٦م.

● المُغْنِي في أبواب التَّوْحِيد والعَدْل: القَاضِي عبد الجَبَّار بن أَحْمَد الهَمْدَانِيّ الأَسَدَابَادِيّ المَعْتَزِلِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤١٥هـ=١٠٢٥م.

تَحْقِيقٌ: الأستاذ مُحَمَّد عَلِيّ النَّجَّار وآخرين.

مُصَوَّرَة على الطَّبَعَة المِصْرِيَّة التي أَشْرَف عليها الدكتور طه حُسَيْن، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

● المِلَل والنَّحْل: أبو الفَتْح مُحَمَّد بن عبد الكَرِيم بن أبي بَكْر أَحْمَد الشَّهْرَسْتَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٤٨هـ=١١٥٣م.

تَصْحِيح وتَعْلِيْق: أَحْمَد فَهْمِي مُحَمَّد.

الطَّبَعَة الثانية، دار الكتب العِلْمِيَّة ببَيْرُوت، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● نَهْجُ الْبَلَاغَةِ: الإمام عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهو ما جمعه الشَّريف الرَّضِيُّ مُحَمَّد بن الحُسَيْن، المُتَوَفَّى سنة ٤٠٦هـ=١٠١٥م من كلام أمير المؤمنين عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

شرح: الشيخ مُحَمَّد عَبْدُهُ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٢٣هـ=١٩٠٥م.

إشراف وتقديم: سَيِّد هَادِي خسرو شاهي.

مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

١٤- كتب اللغة

● أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ: جَارُ اللَّهِ مُحَمَّد بن عُمَر الزَّمْخَشَرِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٣٨هـ=١١٤٤م.

تحقيق: عبد الرَّحِيم مُحَمَّد.

الطبعة الأولى، مطبعة اورفاند بالقاهرة، سنة ١٩٥٣م، وهي طبعة مُصَوَّرة على طبعة دار الكتب المصرية التي طبعت سنة ١٣٤١هـ.

● الْقَامُوسُ الْمُحِيط: مجد الدِّين الفَيَّزُوزَابَادِيّ أبو الطاهر مُحَمَّد بن يَعْقُوب الصَّدِّيقِيّ الشَّيرَازِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

المكتبة التجارية بمصر، مؤسَّسة فنّ الطباعة، مصر.

● لِسَانُ الْعَرَب: أبو الفضل جمال الدِّين مُحَمَّد بن مُكْرَم بن مَنْظُور الإفْرِيقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧١١هـ=١٣١١م.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٦٨م.

● مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ: أبو الحُسَيْن أَحْمَد بن فَارِس بن زَكَرِيَّا الشَّافِعِيّ المَالِكِيّ الرَّازِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٩٥هـ=١٠٠٤م.

تحقيق وضبط: عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مُصْطَفَى البَابِي الحَلَبِيّ بمصر، سنة ١٩٦٩-١٩٧٢م.

● **المُغْرِب في تَرْيِيب المُغْرِب**: أبو الفَتْح نَاصِر الدِّين بن عبد السَّيِّد أبي المكارم بن عَلِيٍّ، الشهير بالمُطَرِّزِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٦١٠هـ=١٢١٣م.

تَحْقِيق: مَحْمُود فَاخُورِي، وعبد الحميد مُخْتَار.

الطَّبْعَةُ الأولى، مكتبة لُبْنَان ناشرون، بَيْرُوت، طُبِعَ في لُبْنَان، سنة ١٩٩٩م.

● **النَّظْم المُسْتَعْدَب في شَرْح غَرِيب المُهَذَّب**: مُحَمَّد بن أَحْمَد، بن بَطَّال الرَّكْبِيّ اليمَنِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٣٣هـ=١٢٣٥م.

وهو مطبوع بهامش كتاب المُهَذَّب للشَّيرَازِيّ.

● **النَّهَاية في غَرِيب الحَدِيث والأَثَر**: مَجْد الدِّين أبو السَّعَادَات المُبَارَك بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكَرِيم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المعروف بابن الأَثِير، المُتَوَفَّى سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

تَحْقِيق: طاهر أَحْمَد الزاوي المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، ومَحْمُود مُحَمَّد الطَّنَاحِيّ المُتَوَفَّى سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

دار الفكر، طَبْعَةُ مُصَوَّرَة.

١٥- الاِقْتِصَاد الحَدِيث والقَانُون

● **الاِقْتِصَاد**: الدكاترة: عبد العال الصَّكْبَان، ومَحْمُود الحِمَصِيّ، ومُحَمَّد عَلِيّ رِضَا.

الطَّبْعَةُ الثانية، مَطْبَعَة وزارة التَّربِية والتَّعْلِيم ببَغْدَاد، سنة ١٩٧١م.

● **الاِقْتِصَاد السِّيَاسِي**: الدكتور جَابِر جَاد عبد الرَّحْمَن.

الجزء الأول: الطَّبْعَةُ الثانية، مَطْبَعَة التَّقْيِيز ببَغْدَاد، سنة ١٩٤٣م.

الجزء الثاني: الطَّبْعَةُ الثالثة، مَطْبَعَة التَّقْيِيز ببَغْدَاد، سنة ١٩٤٧م.

● **الاِقْتِصَاد السِّيَاسِي**: الدكتور جَابِر جَاد عبد الرَّحْمَن، والدكتور عبد الرَّحْمَن الجَلِيلِيّ.

الطَّبْعَةُ الثالثة، مَطْبَعَة المَعَارِف ببَغْدَاد، سنة ١٩٥٢م.

- دروس في الاقتصاد السياسي: الدكتور إسماعيل صبري عبد الله.
مطبوعة بروكاشيا بالإسكندرية، مصر.
- في عقود الإذعان: عبد المنعم فرج الصدة.
مطبوعة جامعة فؤاد الأول، سنة ١٩٤٦ م.
- مصادر الالتزام: الدكتور عبد المجيد الحكيم.
الطبعة الثالثة، شركة الطبع والنشر الأهلية ببغداد، سنة ١٩٦٩ م.
- الموسوعة العربية: أصدرتها الجمهورية العربية السورية. / مادة (الاحتكار) مذيّلة
باسم: خالد رعد.
- الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨ م.
- الوجيز في شرح القانون المدني: الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري، المتوفى سنة
١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.
- مطبوعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٦ م.
- الوسيط في شرح القانون المدني (الجزء الأول): الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري،
المتوفى سنة ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.
- الطبعة الثانية: أضاف في حواشيتها ما جد في الطبعة الأولى من فقه وقضاء: د. عبد الباسط
جميعي ومُصطَفَى مُحَمَّد الفقي. الناشر: دار النهضة العربية بالقاهرة، المطبعة العالمية بالقاهرة،
سنة ١٩٦٤ م.

١٦- كتب التراجم والسيرة والتاريخ

- أخبار أبي حنيفة وأصحابه: أبو عبد الله حسين بن علي الصيمري، المتوفى سنة
٤٣٦ هـ = ١٠٤٥ م.
- عنيت بنشره: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الهند، مطبعة المعارف الشرقية
بحيدر آباد الهند، سنة ١٩٧٤ م.

● أخبار القضاة: وكيع، مُحَمَّد بن خَلَف بن حَيَّان، المَتَوَفَّى سنة ٣٠٦هـ=٩١٨م.

تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيْقٌ: عبد العزیز مُصْطَفَى المَرَاغِي.

الناشر: عَالَمُ الكُتُبِ بَبْرُوت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي نشرتها المكتبة التجارية الكبرى بِمِصْر، سنة ١٩٤٧م.

● آداب الشافعي ومناقبه: الإمام أبو مُحَمَّد عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّد بن إِدْرِيس الرَّاظِي، المَتَوَفَّى سنة ٣٢٧هـ=٩٣٨م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيْقٌ: الشيخ عَبْدُ الغَنِيِّ عَبْدُ الخَالِقِ، المَتَوَفَّى سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

كتب كلمة عنه في مُقَدِّمته: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن الكُوْثِرِي، المَتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الناشر: دار الكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بَبْرُوت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ التي طبعت سنة ١٩٥٣م بالقاهرة.

● أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض: شهاب الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد المَقْرِي التِّلْمِسَانِي، المَتَوَفَّى سنة ١٠٤١هـ=١٦٣١م.

طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التُّراث الإسلامي بين حكومة المَمْلَكَةِ المَغْرِبِيَّة وحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدَّة سنة ١٩٧٨-١٩٧٩م. والأجزاء ١-٣ أُعيد طبعها بالتصوير بِمَطْبَعَةِ فَصَالَةِ - المَحْمَدِيَّة بالمَغْرِب سنة ١٩٧٨م، على المطبوعة في القاهرة بِمَطْبَعَةِ لُجْنَةِ التَّأْلِيف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٩م، التي نشرها المعهد الخلفي للأبحاث المَغْرِبِيَّة-بيت المَغْرِب، والتي حَقَّقَهَا: مُصْطَفَى السَّقَا وإِبْرَاهِيمَ الْإِبْيَارِي وعبد الحَفِيْظ شَلَبِي. والجزء ٤ تَحْقِيق: سَعِيد أَحْمَد أعراب ومُحَمَّد بن تاوِيت. طبع في مَطْبَعَةِ فَصَالَةِ بالمَغْرِب سنة ١٩٧٨م. والجزء ٥ تَحْقِيق: سَعِيد أَحْمَد أعراب و د. عبد السَّلَام الهَرَّاس، طبع في مَطْبَعَةِ فَصَالَةِ بالمَغْرِب سنة ١٩٧٩-١٩٨٠م.

● الاستيعاب في أسماء الأصحاب: أبو عُمَر يُوْسُف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البرِّ بن عَاصِم النَّمِرِي القُرْطُبِي، المَتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

وهو مطبوع بهامش: الإصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ، لشهاب الدِّين أَبِي الفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِي بن مُحَمَّد الكِنَانِي، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِي، المَتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، وهي طبعة مُصَوَّرة عن الطبعة الأولى التي تم طبعها سنة ١٣٢٨هـ بمطبعة السعادة بمصر.

● أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: المكتبة الإسلامية بطهران، سنة ١٣٧٧هـ، وهي طبعة مُصَوَّرة على مطبوعة المطبعة الوهبيّة بمصر سنة ١٢٨٠هـ.

● أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحّت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم، وذكراه في كتابيهما الصحيحين أو أحدهما على حروف المعجم. (القسم الأول): تخرّيج الإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م. تحقيق: الدكتور عدنان عبد الرحمن الدوري.

فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي (الجزءان الأول والثاني من المجلد الثاني والثلاثين، كانون الثاني سنة ١٩٨١م).

● الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني. انظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب.

● الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي الدمشقي، المتوفى بالقاهرة سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين ببيروت، سنة ١٩٧٩م.

● أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع: خليل مردم بك، المتوفى سنة ١٣٧٩هـ=١٩٥٩م.

قدّم له وعلّق حواشيه نجله: عدنان مردم بك، المتوفى سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

الطبعة الأولى، لجنة التراث العربي ببيروت، سنة ١٩٧١م.

● الافتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح (المقدمة): تقي الدين محمد بن علي، بن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م.

دراسة وتحقيق: الدكتور قحطان عبد الرحمن الدُّوري.

الطبعة الثانية، دار العلوم، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م.

● الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: أبو نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن علي بن جعفر، المعروف بابن مأكولا، المتوفى سنة ٤٧٥هـ = ١٠٨٢م.

تصحيح وتعليق: عبد الرحمن بن يحيى الملعبي اليماني، أمين مكتبة الحرم المكي، المتوفى سنة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م. من الجزء الأول إلى الجزء السادس، أما الجزء السابع فاعتنى بتصحيحه: نايف العباس.

الناشر: محمد أمين دمج، بيروت. والأجزاء الستة الأولى مصورة على طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد التي طبعت في سنة ١٩٦١-١٩٦٧م. وطبع الجزء السابع في بيروت.

● الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، مالك والشافعي وأبي حنيفة (رحمهم الله)، وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ = ١٠٧١م. نشر: مكتبة القدسي بالقاهرة، مطبعة المعاهد بمصر، سنة ١٣٥٠هـ.

● إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلاً والبغدادى مولداً ومسكناً، المتوفى سنة ١٣٣٩هـ = ١٩٢٠م.

طبع بعناية: محمد شرف الدين يالتقيا ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مكتبة المثنى ببغداد، وهي الطبعة المصورة على طبعة إستانبول سنة ١٩٤٥م.

● بحوث الملتقى الأول لدار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، عن القاضي عبد الوهاب البغدادى المالكي، المتوفى سنة ٤٢٢هـ بمناسبة مضي ألف عام على وفاته، المنعقد بدبي - الإمارات العربية المتحدة من ١٣-١٩ محرم ١٤٢٤هـ = ١٦-٢٢ مارس ٢٠٠٣م.

الطبعة الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي - الإمارات العربية المتحدة، سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

● **البداية والنهاية:** الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ = ١٣٧٣م.

الناشر: مكتبة المعارف ببيروت ومكتبة النضر بالرياض، سنة ١٩٦٦م. وهي طبعة مصورة على الطبعة الأولى بمصر.

● **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.

الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٤٨هـ.

● **البرهان في علوم القرآن (المقدمة):** بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ = ١٣٩٢م.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المتوفى سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

الطبعة الثانية، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٧٢م.

● **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان:** أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، الملقب بابن مريم، الشريف المديوني التلمساني، المتوفى بعد سنة ١٠١٤هـ = ١٦٠٥م.

طبع بعناية: الدكتور الشيخ محمد بن أبي شنب، المتوفى سنة ١٣٤٧هـ = ١٩٢٩م.

ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، سنة ١٩٨٦م.

● **بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، علمائها وأمرائها وشعرائها وذوي النباهة فيها ممن دخل إليها أو خرج عنها:** أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، المتوفى سنة ٥٩٩هـ = ١٢٠٣م.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد ومؤسسة الخانجي بمصر، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بمدينته جريط التي طبعت سنة ١٨٨٤م بمطبع روخس.

● **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المتوفى سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٦٤م.

● نَاجُ التَّرَاجُمِ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَفِيَّةِ: زَيْنُ الدِّينِ قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبَغَا، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

الناشر: مَكْتَبَةُ الْمُثْنَى بِبَغْدَادَ، مَطْبَعَةُ الْعَانِي بِبَغْدَادَ، سَنَةَ ١٩٦٢م.

● تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: كَارْلُ بَرُوكْلِمَان، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٥هـ=١٩٥٦م.

الطَّبْعَةُ الْأُورِيبَةُ الْمَطْبُوعَةُ بِالْأَلْمَانِيَةِ فِي لَيْدَنْ، بَرِيل. الْأَصْل: ج ١ طَبْعَ سَنَةَ ١٩٤٣م، ج ٢ طَبْعَ ١٩٤٩م. وَالذِيل: ج ١ طَبْعَ سَنَةَ ١٩٤٧م، ج ٢ طَبْعَ ١٩٣٨م، ج ٣ سَنَةَ ١٩٤٢م.

وَالطَّبْعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ج ١-٣ تَرْجَمَةُ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْحَلِيمِ النَّجَّارِ، ج ٤ تَرْجَمَةُ الدُّكْتُورِ يَعْقُوبَ بَكْرٍ وَالدُّكْتُورِ رَمَضَانَ عَبْدِ التَّوَّابِ، ج ٥ تَرْجَمَةُ الدُّكْتُورِ رَمَضَانَ عَبْدِ التَّوَّابِ وَمَرَاةُ الدُّكْتُورِ يَعْقُوبَ بَكْرٍ، ج ٦ تَرْجَمَةُ الدُّكْتُورِ يَعْقُوبَ بَكْرٍ وَمَرَاةُ الدُّكْتُورِ رَمَضَانَ عَبْدِ التَّوَّابِ.

دَارُ الْمَعَارِفِ بِبُصْرَى، طَبَعَاتُ مُخْتَلِفَةٍ.

● تَارِيخُ بَغْدَادَ أَوْ مَدِينَةِ السَّلَامِ: الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

الناشر: دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ، وَهِيَ الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طَبَعَتْ فِي مَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِبُصْرَى سَنَةَ ١٣٤٩هـ.

● تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٦٤م.

● تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ (تَارِيخُ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ) أَوْ (تَارِيخُ الرُّسُلِ وَالْمُلُوكِ): أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣١٠هـ=٩٢٣م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، دَارُ الْمَعَارِفِ بِبُصْرَى، سَنَةَ ١٩٦٧-١٩٧٦م.

● تاريخ عُمر بن الخطّاب: الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن مُحمّد بن الجوزي، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ = ١٢٠١م.

تقديم وتعليق: أسامة عبد الكريم الرفاعي.

دار إحياء علوم الدين بدمشق، سنة ١٣٩٤هـ.

● تاريخ قضاة الأندلس، وسماه: (المَرْقَبَةُ العُلَيّا فيمن يستحق القضاء والفتيا): أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن مُحمّد بن مُحمّد بن الحسن النّباهي المالقي الأندلسي، ولد سنة ٧١٣هـ وكان حيّاً سنة ٧٩٣هـ = ١٣٩١م.

المكتب التجاري للطباعة والنشر ببيروت، وهي طبعة مُصوّرة.

● التاريخ الكبير: أبو عبد الله مُحمّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ = ٨٧٠م.

تصحيح وتعليق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلميّ اليماني، المتوفّى سنة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

الطبعة الثانية، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، سنة ١٩٦٣م - ١٩٧٨م، عدا القسم الأول من الجزء الأول - الطبعة الأولى سنة ١٣٦١هـ، والقسم الثاني من الجزء الرابع - الطبعة الأولى سنة ١٣٦٠هـ، والكنى - الطبعة الأولى سنة ١٣٦٠هـ.

● تبين كذب المُفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، المتوفّى سنة ٥٧١هـ = ١١٧٦م.

الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٩٧٩م، وهي طبعة مُصوّرة على الطبعة التي عني بنشرها القدسي في القاهرة.

● تجارب الأمم: أبو عليّ أحمد بن مُحمّد بن يعقوب، المعروف بمسكويه، المتوفّى سنة ٤٢١هـ = ١٠٣٠م.

اعتنى بالنسخ والتصحيح: ه. ف. آمدروز.

مطبعة شركة التمدن الصناعية بوضر، سنة ١٣٣٢هـ.

● تَذَكُّرَةُ الحُفَّاظ: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحَمَد بن عُثْمَان بن قَايِمَاز التُّرْكُمَانِي الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

ومعها: ذيول تَذَكُّرَةِ الحُفَّاظ الثلاثة وهي:

١- ذَيْلُ تَذَكُّرَةِ الحُفَّاظ: تلميذ الذَّهَبِيّ، أبو المَحاسِن شمس الدين مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الحَسَن الحُسَيْنِي الدَّمَشَقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٦٥هـ=١٣٦٤م.

٢- لَحْظُ الأَلْحاظ بِذَيْلِ طَبَقَاتِ الحُفَّاظ: الحافظ أبو الفَضل تَقِيّ الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، بن فَهْد المَكِّيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٧١هـ=١٤٦٦م.

٣- ذَيْلُ طَبَقَاتِ الحُفَّاظ: جَلالُ الدين عبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْر السُّيُوطِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وهذه الذيول الثلاثة مطبوعة بجزء واحد مُلْحَق بِتَذَكُّرَةِ الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ. صَحَّحَهَا وعلّق عليها: مُحَمَّد زَاهِد بن الشَّيخ حَسَن بن عَلِيّ الكَوْتَرِيّ في سنة ١٣٤٧هـ، وهو المُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

دار إحياء التُّراث العَرَبِيّ ببيروت، وهي الطَّبَعَةُ المُصَوَّرة على الطَّبَعَةِ الثالثة بدائرة المَعَارِف العُثمانيَّة بِحيدرْ أباد الدِّكْن، سنة ١٣٧٥هـ.

● تَرْتِيبُ المَدَارِكِ وَتَقْرِيبُ المَسالِك، لِمَعْرِفَةِ أَعْلَامِ مَذْهَبِ مالِك: القَاضِي أبو الفَضل عِيَّاض بن مُوسَى بن عِيَّاض اليَحْصَبِيّ السَّبْتِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

تَحْقِيق: الدِّكتور أَحَمَد بُكَيْر مَحْمُود.

منشورات: دار مكتبة الحياة ببيروت، ودار مكتبة الفكر بليبيا، لُبَّان، سنة ١٩٦٧م.

● تَقْرِيبُ التَّهْذِيب: شهاب الدين أَحَمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيق: عبد الوَهَّاب عبد اللطيف.

الطَّبَعَةُ الثانية، دار المَعْرِفَةِ ببيروت، سنة ١٩٧٥م، وهي طَّبَعَةُ مُصَوَّرة.

● تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، وهي طبعة مصورة على الطبعة المنيرية المصرية.

● تهذيب التهذيب: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكنايني، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: دار صادر بيروت سنة ١٩٦٨م، وهي مصورة على الطبعة الأولى المطبوعة بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٥هـ.

● جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها: ف. ويستنفلد.

ترجمة: الدكتور عبد المنعم ماجد، وعبد المحسن رمضان.

الطبعة الأولى، مكتبة الإنجلو المصرية، سنة ١٩٨٠م.

● الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ=٩٣٨م.

الناشر: دار الأمم بيروت، وهي طبعة مصورة على الطبعة الأولى التي طبعت سنة ١٩٥٢م بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

● حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ=١٠٣٨م.

الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، سنة ١٩٦٧م، وهي طبعة مصورة على طبعة الخانجي الأولى التي طبعت بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥٧هـ.

● خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المجيب الدمشقي الحنفي، المتوفى سنة ١١١١هـ=١٦٩٩م.

الناشر: دار صادر، وهي مصورة على المطبوعة بالمطبعة الوهبيّة بمصر التي تم طبعها سنة ١٢٨٤هـ.

● خُلَاصَةُ تَذْهِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الْحَافِظُ صَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْخَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَلِيمِ الْخَزَرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيِّ، وَلَدَ سَنَةَ ٩٠٠هـ = ١٤٩٥م وَصَنَّفَ هَذَا الْكِتَابَ سَنَةَ ٩٢٣هـ = ١٥١٧م.

كُتِبَ مُقَدِّمَتُهَا: الشَّيْخُ عَبْدِ الْفَتَّاحِ أَبُو عُذَّةٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، النَّاشِرُ: مَكْتَبُ الْمَطْبُوعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِحَلَبَ، سَنَةَ ١٩٧١م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ بِالْمَطْبَعَةِ الْكُبْرَى الْمِصْرِيَّةِ بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ سَنَةَ ١٣٠١هـ.

● دُرَّةُ الْحِجَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (وَهُوَ ذَيْلٌ وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ): أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوُكْنَسِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ الْقَاضِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٢٥هـ = ١٦١٦م. تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، نَشْرُ: دَارُ الثَّرَاثِ بِالْقَاهِرَةِ وَالْمَكْتَبَةُ الْعَتِيقَةُ بِتُونِسَ، دَارُ النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٧٠م.

● الدَّرَرُ فِي اخْتِصَارِ الْمَغَازِي وَالسَّيَرِ: أَبُو عَمْرٍو يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمِرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَّى ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

تَحْقِيقُ: الدَّكْتُورُ شَوْقِي صَيْفٌ (وَهُوَ: أَحْمَدُ شَوْقِي عَبْدِ السَّلَامِ، الْمَشْهُورُ بِشَوْقِي صَيْفٍ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، دَارُ التَّحْرِيرِ لِلطَّبْعِ وَالنَّشْرِ بِالْقَاهِرَةِ، مَطَابِعُ شَرَكَةِ الْإِعْلَانَاتِ الشَّرْقِيَّةِ، الْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٦٦م.

● الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمِائَةِ الثَّامِنَةِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرُ آبَادِ الدَّكْنِ، ج ١ سَنَةَ ١٩٧٢م - ج ٦ سَنَةَ ١٩٧٦م.

● دِفَاعٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَبْدِ الْمُنْعِمِ صَالِحُ الْعَلِيِّ الْعِزِّي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الشُّرُوقِ بِبَيْرُوتَ، مَكْتَبَةُ النُّهْضَةِ بِبَغْدَادَ، سَنَةَ ١٩٧٣م.

● **الدِّيْنِيَّاتُ الْمُذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَغْيَانِ الْمَذْهَبِ:** ابن فَرْحُون المَالِكِيّ، بُرْهَان الدِّين إِبْرَاهِيمَ بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن فَرْحُون الِيعْمُرِيّ المَدَنِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٩٩هـ=١٣٩٧م. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد الأَحْمَدِيّ أبو النُّور.

مكتبة دار التُّراث بالقَاهِرَة، طبع الجزء الأول بِمَطْبَعَة دار النَّصْر بالقَاهِرَة، والجزء الثاني بدار التُّراث العَرَبِيّ للطَّبَاعَة.

● **الدَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ:** زَيْن الدِّين أبو الفَرَج عبد الرَّحْمَن بن أَحْمَد، الشَّهِير بِابْن رَجَب الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٩٥هـ=١٣٩٣م.

تَصْحِيحُ: مُحَمَّد حَامِد ابن الشَّيْخ سَيِّد أَحْمَد الفَقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م. مَطْبَعَة السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة بِمِصْر، سنة ١٩٥٢م.

● **ذِيُولُ تَذْكِرَةِ الحُفَاطِ.** انظر: تَذْكِرَةُ الحُفَاطِ لِلدَّهَبِيِّ.

● **رَوَضَاتُ الْجَنَّاتِ فِي أَحْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَالسَّادَاتِ:** الميرزا مُحَمَّد باقر بن الْحَاج أَمِير زَيْن العَابِدِينَ بن جَعْفَر المُوسَوِيِّ الحُؤَانَسَارِيِّ الأَصْبَهَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣١٣هـ=١٨٩٥م، فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ سنة ١٢٨٦هـ.

تَصْحِيحُ وَفَهْرَسَة: السَّيِّد مُحَمَّد عَلِيّ الرُّوَضَاتِيّ الأَصْبَهَانِيّ.

الطَّبْعَة الثَّانِيَة، سنة ١٣٦٧هـ، وَهِيَ طَبْعَة حَجَرِيَّة بِطَهْرَان.

● **الرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَة فِي جُمْلَةِ مَنْ رَوَى فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ:** يَحْيَى بن أَبِي بَكْر بن مُحَمَّد العَامِرِيّ الِیْمَنِيّ الحَرَضِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٩٣هـ=١٤٨٨م. ضَبَطَهُ وَصَحَّحَهُ: عُمَر الدِيرَاوِي أَبُو حَجَلَة.

الطَّبْعَة الْأُولَى، النَّاشر: مَكْتَبَة الْمَعَارِف بِبِیْرُوت، سنة ١٩٧٤م.

● **سِیرَة عُمَر بن عبد العَزِيز،** عَلِيّ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكُ بن أَنَسٍ وَأَصْحَابُهُ: تَأْلِيفُ: أَبِي مُحَمَّد عبد الله بن عَبْدِ الْحَكَمِ، المُتَوَفَّى سنة ٢١٤هـ=٨٢٩م.

تَحْقِيقُ: أَحْمَد عُبَيْد بن مُحَمَّد عُبَيْد الدَّمَشَقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

الطَّبْعَة الثَّانِيَة، النَّاشر: مَكْتَبَة وَهْبَة بالقَاهِرَة، مَطْبَعَة الْإِعْتِمَاد بِمِصْر، سنة ١٩٥٤م.

● شَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ فِي طَبَقَاتِ المَالِكِيَّةِ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَرَ مَخْلُوف، المُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م.

دار الكتاب العَرَبِيَّ بَيْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ فِي سَنَةِ ١٣٤٩هـ بِالمَطْبَعَةِ السَّلَفِيَّةِ.

● شَذَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَحْبارِ مَنْ ذَهَبَ: أَبُو الفَلاحِ عَبْدِ الحَيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ العِمَادِ الحَنْبَلِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٩هـ = ١٦٧٩م.

النَّاشِر: دار الآفاق الجَدِيدَةُ بَيْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● شَقَائِقُ النُّعْمَانِ عَلى سُمُوطِ الجُحْمَانِ فِي أَسْماءِ شُعراءِ عُمان (الجزء الثالث): الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدِ بْنِ عَزِيزِ الخَصِيبِيِّ.

وِزارَةُ التُّراثِ القُومِي وَالثَّقافَةِ بِسُلْطَنَةِ عُمان، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، سَنَةَ ١٩٨٩م، المَطْبَعَةُ الوَطَنِيَّةُ بِعُمان.

● الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ فِي عُلَماءِ الدَّوْلَةِ العُثمانيَّةِ: طاش كُبري رَاذَةُ أَحْمَدَ بْنِ مُصْطَفَى، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٨هـ = ١٥٦١م.

وَبآخِرُهُ كِتاب: العِقْدُ المَنْظُومُ فِي ذِكْرِ أَفاضِلِ الرُّومِ، لِلْمَوْلَى عَلِيِّ بْنِ بَالِي بْنِ مُحَمَّدَ، المَعْرُوفِ بِمَنْق، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٩٢هـ = ١٥٨٤م.

النَّاشِر: دار الكتاب العَرَبِيَّ بَيْرُوت، سَنَةَ ١٩٧٥م.

● الصَّوَاعِقُ المُحَرِّقَةُ فِي الرَّدِّ عَلى أَهْلِ البِدْعِ وَالزُّنْدَقَةِ: وَيلِيهِ كِتاب: تَطْهِيرُ الجَنانِ وَاللِّسانِ عَنِ الخُطُورِ وَالتَّفَوُّهِ بِثَلْبِ سَيِّدِنَا مُعاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ. كِلاهُما لِلْمُحَدِّثِ: أَبِي العَبَّاسِ شَهابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيِّ المَكِّيِّ السَّعْدِيِّ الشَّافِعِيِّ، الشَّهِيرِ بِابْنِ حَجَرِ الهَيْتَمِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٤هـ = ١٥٦٧م.

تَحْقِيقُ: عَبْدِ الوَهَّابِ عَبْدِ اللَّطِيفِ الحُسَيْنِيِّ الأَشْعَرِيِّ المَالِكِيِّ.

النَّاشِر: مَكْتَبَةُ القَاهِرَةِ بِمِصر، دار الطَّبَاعَةِ المُحَمَّدِيَّةُ بِالقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٣٧٥هـ.

● الضَّوءُ اللَّامِعُ لِأَهْلِ القَرْنِ التَّاسِعِ: شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدَ السَّخَاوِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٠٢هـ = ١٤٩٧م.

مَنْشُورات دار مَكْتَبَةُ الحِياةِ بَيْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلى الطَّبْعَةِ المِصْرِيَّةِ.

● **طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ:** القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى محمد بن الحسين، المعروف بابن أبي يعلى، وبابن الفراء، المتوفى سنة ٥٢٦هـ = ١١٣١م.

طبعه: محمد حامد ابن الشيخ سيد أحمد الفقي، المتوفى سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.

مطبعة السنة المحمدية بمصر، سنة ١٩٥٢م.

● **الطَّبَقَاتُ السُّنِّيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنَفِيَّةِ:** تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الحنفي، المتوفى سنة ١٠٠٥هـ.

تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، المتوفى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، (الجزء الأول).

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م.

● **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ:** جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسوي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ = ١٣٧٠م.

تحقيق: عبد الله الجبوري.

الطبعة الأولى، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٧٠م.

● **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى:** تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ = ١٣٧٠م.

تحقيق: محمود محمد الطناحي المتوفى سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م، وعبد الفتاح محمد الحلو، المتوفى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، سنة ١٩٦٤-١٩٧٦م.

● **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ:** أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ = ١٠٨٣م.

تحقيق: الدكتور إحسان عباس، المتوفى سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

الناشر: دار الرائد العربي ببيروت، سنة ١٩٧٠م.

● طبقات الفقهاء الشافعية: أبو عاصم محمد بن أحمد العبّادي، المتوفى سنة ١٠٦٦هـ=١٠٥٨م.

طبعة مصورة على المطبوعة سنة ١٩٤٦م في بريل-كيدن.

● الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (كاتب الواقدي)، المتوفى سنة ٢٣٠هـ=٨٤٥م.

قدم له: الدكتور إحسان عباس، المتوفى سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر بيروت، سنة ١٩٦٨م.

● طرب الأمثال. انظر: الفوائد البهية.

● طرح التثريب في شرح التثريب.

والمثنى هو تقرير الأسانيد وترتيب المسانيد، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

والشرح وهو طرح التثريب، له ولولده ولي الدين أبي زرع أحمد بن عبد الرحيم العراقي، المتوفى سنة ٨٢٦هـ=١٤٢٣م، أكمله سنة ٨١٨هـ.

الناشر: دار المعارف السورية، حلب. وهي طبعة مصورة على طبعة جمعية النشر الأزهرية التي طبعت سنة ١٣٥٣هـ.

● العقد المنظوم في ذكر أفاضل الرؤم. انظر: الشقائق النعمانية.

● عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: شمس الدين محمد بن يوسف الصالحى الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة ٩٤٢هـ=١٥٣٦م.

عنيت بنشره: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الهند.

مطبوعة المعارف الشرقية بحيدر آباد الهند، سنة ١٩٧٤م.

● العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، المتوفى سنة ٧٤٤هـ=١٣٤٣م.

تحقيق: محمد حامد ابن الشيخ سيد أحمد الفقي، المتوفى سنة ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م.

دار الكاتب العربي بيروت.

● العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ (المقدمة): القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري، المتوفى سنة ٥٤٣هـ=١١٤٨م. حقه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب بن أبي الفتح محمد بن عبد القادر، المتوفى سنة ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة، سنة ١٣٧٥هـ.

● غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، المتوفى سنة ٨٣٣هـ=١٤٢٩م.

بعناية: ج. برجستراسر، المتوفى سنة ١٣٥٢هـ=١٩٣٣م.

مكتبة الخانجي بمصر، سنة ١٩٣٢-١٩٣٣م.

● فقه الإمام الأوزاعي: الدكتور عبد الله محمد الجبوري.

وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٧٧م.

● الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م: عدون جهلان العماني، المتوفى سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

نشر جمعية التراث بالقرارة - الجزائر.

● الفهرست: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، المتوفى سنة ٤٦٠هـ=١٠٦٧م.

تصحيح وتعليق: محمد صادق آل بحر العلوم.

الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية بالنجف، سنة ١٩٦٠م.

● الفهرست: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد النديم البغدادي، المتوفى سنة ٤٣٨هـ=١٠٤٧م.

الناشر: دار المعرفة ببغروت، سنة ١٩٧٨م، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بمصر.

● الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ومعه: التعليقات السنية على الفوائد البهية: وكلاهما لأبي الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم بن محمد أمين الله اللكنوي الأنصاري

الهندي، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ=١٨٨٧م.

الناشر: نور محمد كارخانه تجارت كتب آرام باغ كراچي. وهي مصورة في مشهور بريس كراچي سنة ١٣٩٣هـ على الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٤هـ.
ومعه: طرب الأمائل بترجم الأفاضل، لأبي الحسنات أيضاً، وهو طبعة مصورة على طبعة حجرية.

● فوات الوفيات، والذيل عليها: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.

تحقيق: الدكتور إحسان عباس، المتوفى سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
دار صادر ببيروت، سنة ١٩٧٣م.

● كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة، وبكاتب جلبي، المتوفى سنة ١٠٦٧هـ=١٦٥٧م.
طبع بعناية: محمد شرف الدين بالتقاي ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مكتبة المثنى ببغداد، وهي الطبعة المصورة على طبعة إستانبول سنة ١٩٤١م.

● اللباب في تهذيب الأنساب: عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.
الناشر: مكتبة المثنى ببغداد.

● لسان الميزان: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكنايني، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، سنة ١٩٧١م، وهي مصورة عن الطبعة الأولى المطبوعة بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٩هـ.

● مالك: محمد بن أحمد أبو زهرة، المتوفى سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفكر العربي بالقاهرة.

- مُختَصَر تاريخ الإباضية: أبو ربيع سُلَيْمَان الباروني.
الطبعة الرابعة، مكتبة الضامري بالسَّيْب، سَلْطَنَة عُمَان.
- مِرَاة الْجَنَان وَعِبْرَةُ الْيَقْظَان فِي مَعْرِفَةِ مَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَوَادِثِ الزَّمَان: أَبُو مُحَمَّد عبد الله بن أسعد بن عليّ اليميني المكيّ اليافعيّ، المُتَوَفَى سنة ٧٦٨هـ=١٣٦٧م.
منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، سنة ١٩٧٠م، وهي طبعة مُصَوَّرة على الطبعة الأولى بحيدرآباد الدكن سنة ١٣٣٧هـ.
- مشاهير علماء الأمصار: مُحَمَّد بن حَبَّان بن أَحْمَد، أَبُو حَاتِم البُستِيّ، المُتَوَفَى سنة ٣٥٤هـ=٩٦٥م.
صَحَّحَهُ: م. فلايشهمر.
- مَطْبَعَة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٥٩م.
- المَعَارِف: ابن قُتَيْبَة الدِّينَوْرِيّ، أَبُو مُحَمَّد عبد الله بن مُسْلِم، المُتَوَفَى سنة ٢٧٦هـ=٨٨٩م.
تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ: الدكتور ثُرُوت عُكَّاشَة.
- الطبعة الثانية، دار المَعَارِف بِمِصْر، سنة ١٩٦٩م.
- مُعْجَم الأَعْلَام: (وهو مُختَصَر كتاب الأَعْلَام لِلزُّرْكَلِيِّ): بَسَام عبد الوهَّاب الجَابِيّ.
الطبعة الأولى، الجَفَّان والجَابِيّ للطباعة والنشر، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- مُعْجَم المُوَلِّفِينَ - تَرَاجُم مُصَنِّفِي الكُتُب الْعَرَبِيَّة: عُمَر رِضَا كَحَّالَة، المُتَوَفَى سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.
- الناشر: مكتبة المُنْتَى ودار إحياء التُّرَاث الْعَرَبِيّ ببيروت، وهي الطبعة المُصَوَّرة على الطبعة الثانية التي طُبعت بِمَطْبَعَة التَّرْقِي بِدِمَشْق.
- مَنَاقِب الإمام أَحْمَد بن حَنْبَل: الحافظ أَبُو الْفَرَج عبد الرَّحْمَنِ بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن الْجَوْزِيّ، المُتَوَفَى سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.
- الطبعة الأولى، الناشر: مُحَمَّد أمين الخانجي، مَطْبَعَة السَّعَادَة بِمِصْر، سنة ١٣٤٩هـ.

● مَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٨هـ = ١٣٤٨ م.

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ الْكُوْثَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١هـ = ١٩٥٢ م وَأَبُو الْوَفَا الْأَفْغَانِي.

عُنِيتْ بِنَشْرِهِ: لَجْنَةُ إِحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرُ آبَادِ الدَّكْنِ بِالْهِنْدِ، أَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ: رِضْوَانُ مُحَمَّدٍ رِضْوَان.

دار الكتاب العربي بمِصر.

● مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٤هـ = ٨٢٠ م): أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْهَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٨هـ = ١٠٦٦ م.

تَحْقِيقُ: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَفَرُ (هُوَ سَيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَفَرٍ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤١٠هـ = ١٩٨٩ م. الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ دَارِ الثَّرَاثِ بِالْقَاهِرَةِ، دَارُ النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ، سَنَةَ ١٩٧١ م.

● مِيزَانُ الْاِغْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٨هـ = ١٣٤٨ م.

تَحْقِيقُ: عَلِيُّ مُحَمَّدُ الْبَجَاوِي.

النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ بَبْيُزُوت. وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الْأُولَى الْمَطْبُوعَةِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٩٦٣ م.

● النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ فِي مُلُوكِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ: أَبُو الْمَحَاسِنِ يُوسُفُ بْنُ تَغْرِي بَرْدِي الْأَتَابَكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧٤هـ = ١٤٧٠ م.

الْجُزْءُ ١-١٢ طَبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، الْمُصَوَّرَةُ بِمَطَابَعِ كُوسْتَاتُومَاسَ بِالْقَاهِرَةِ، وَالْجُزْءُ ١٣-١٦ طَبَعَةُ الْهَيْئَةِ الْمِصْرِيَّةِ الْعَامَةِ لِلْكِتَابِ سَنَةَ ١٩٧٠-١٩٧٢ م.

● نَفْحُ الطَّيْبِ مِنْ غُصْنِ الْأَنْدَلُسِ الرَّطِيبِ وَذِكْرُ وَزِيرِهَا لِسَانَ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمُقَرِّيِّ التِّلْمَسَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٤١هـ = ١٦٣١ م.

تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ إِحْسَانُ عَبَّاسَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣ م.

دار صادر بَبْيُزُوت، سَنَةَ ١٩٦٨ م.

● نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أبو العباس سيدي أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت، المعروف بابا التنبكتي التكروري المالكي الصنهاجي السوداني، المتوفى سنة ١٠٣٢هـ.

مطبوع بهامش: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لبرهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، المتوفى سنة ٧٩٩هـ=١٣٩٧م.

الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، وهي مصورة على الطبعة الأولى المطبوعة بمطبعة المعاهد بمصر سنة ١٣٥١هـ.

● هدي الساري مقدمة فتح الباري. انظر: فتح الباري لابن حجر.

● هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلاً والبغدادى مولداً ومسكناً، المتوفى سنة ١٣٣٩هـ=١٩٢٠م.

منشورات مكتبة المثنى ببغداد، وهي الطبعة المصورة على طبعة إستانبول سنة ١٩٥١م.

● أبو هريرة راوية الإسلام: محمد عجاج الخطيب.

سلسلة أعلام العرب رقم ٢٣، تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر، مطبعة مصر سنة ١٩٦٣م.

● الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.

باعثناء: هلموت ريتز، المتوفى سنة ١٩٧٢م.

الطبعة الثانية، دار النشر: فرانز شتاينر بزيهسبادن، سنة ١٩٦١م (الجزء ١-٤).

● وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان، المتوفى سنة ٦٨١هـ=١٢٨٢م.

تحقيق: الدكتور إحسان عباس، المتوفى سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٧٧م.

● أبو يوسف: محمود مطلوب أحمد، المتوفى سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام ببغداد، سنة ١٩٧٢م.

فَهْرَسْتُ المَصادر^(١)

مرتبةً على الحروف الهجائية

الاستِذْكَار ٢٧٨، ٢٩٢.	الإِبَاضِيَّةُ بَيْنَ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ ٣١١.
الاستِيعَاب ٣١٧.	إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ لِابْنِ دَقِيقٍ ٢٧٧، ٢٨٣.
أُسْدُ الْغَابَةِ ٣١٨.	الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ لِلْمَاوَرِدِيِّ ٢٩٦.
أَسْمَاءُ التَّابِعِينَ لِلدَّارِ قُطَيْبٍ ٣١٨.	الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ لِابْنِ أَبِي يَعْلَى ٣٠٣.
الإِصَابَةُ ٣١٧، ٣١٨.	إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ لِلْغَزَالِيِّ ٢٩٦.
أُصُولُ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ ٣١١.	أَخْبَارُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ لِلصِّمَرِيِّ ٣١٦.
إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ٢٩٧.	أَخْبَارُ الْقُضَاةِ لَوَكَيْعٍ ٣١٧.
إِعْلَاءُ السُّنَنِ ٢٧٨.	الْإِخْتِيَار ٢٨٧.
الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ ٣١٨.	آدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ لِلرَّازِيِّ ٣١٧.
إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ ٣٠٣.	إِرْشَادُ السَّارِيِّ ٢٧٧.
أَعْيَانُ الْقُرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ ٣١٨.	الْإِرْشَادُ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ ٣٠٣.
الْإِقْتِرَاحُ لِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ ٣١٨.	الْأَزْهَارُ ٣٠٧، ٣٠٨.
الْإِقْتِصَادُ ٣١٥.	أَزْهَارُ الرِّيَاضِ ٣١٧.
الْإِقْتِصَادُ السِّيَاسِي ٣١٥.	أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٣١٤.
أَقْرَبُ الْمَسَالِكِ ٢٩٥.	

(١) الأرقام الموجودة إزاء كل مصدر تشير إلى رقم الصفحة التي ورد فيها اسم المصدر ومعلوماته المُفَصَّلَة في فَهْرَسْتُ المَصادر السَّابِقِ المَرْتَبِ حسب المَوَاضِعِ.

- | | |
|--------------------------------------|--|
| الإقناع للحجّاجيّ ٣٠٥. | بُلُوغُ المَرَامِ ٢٨٠. |
| الإكمال لابن مأكولا ٣١٩. | البِنَايَة ٢٨٨. |
| إكْمَالُ إكْمَالِ الْمُعْلِمِ ٢٧٨. | البَهْجَة الوَرْدِيَّة ٣٠٠. |
| إكْمَالُ الْمُعْلِمِ ٢٧٨. | البَيَانُ للعِمْرَانِيّ ٢٩٨. |
| الْأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ ٢٩٧. | البَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ ٢٩٢. |
| الانتقاء لابن عبد البرّ ٣١٩. | تَاجُ التَّرَاجُمِ ٣٢١. |
| الإنصاف للمرداويّ ٣٠٤. | التَّاجُ الْمُذْهَبِ ٣٠٧. |
| أوجز المسالك ٢٧٨. | التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ ٢٩٣. |
| إيضاح المكنون ٣١٩. | تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ٣٢١. |
| البحر الرائق ٢٨٧. | تاريخ بغداد ٣٢١. |
| البحر الزّخار لابن المرتضى ٣٠٧، ٢٨٠. | تاريخ الخلفاء ٣٢١. |
| بحوث الملتقى الأول ٣١٩. | تاريخ الطبريّ ٣٢١. |
| بدائع الصنائع ٢٨٧. | تاريخ عمر بن الخطّاب لابن الجوزيّ ٣٢٢. |
| بداية المجتهد ٢٩٢. | تاريخ قضاة الأندلس ٣٢٢. |
| البداية والنهاية ٣٢٠. | التاريخ الكبير للبُخَارِيّ ٣٢٢. |
| البدر الطالع ٣٢٠. | التبصير في الدين ٣١١. |
| البرهان للزركشيّ ٣٢٠. | تبين الحقائق ٢٨٨. |
| البُستان لابن مريم ٣٢٠. | تبين كذب المُفْتَرِيّ ٣٢٢. |
| بُغْيَة الأَلَمَعِيِّ ٢٨٦. | تَبَيُّنُ الرُّوُضِ النُّصِيرِ ٣٠٨. |
| بُغْيَة الملتمس ٣٢٠. | تثبت أولي الألباب ٢٩١. |
| بُغْيَة الوعاة ٣٢٠. | تَجَارِبُ الْأُمَمِ ٣٢٢. |
| بُلْغَة السالك ٢٩٥. | |

- تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٧٩.
- تُحْفَةُ الطُّلَابِ لِرُكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ ٢٩٩.
- تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ٢٩٩، ٢٩٨.
- تُحْفَةُ النَّازِرِ ٢٩٣.
- تَذَكُّرَةُ الْحِفَظِ ٣٢٦، ٣٢٣.
- تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ٣٢٣.
- التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ ٢٧٩.
- تَصْحِيْحُ الْفُرُوعِ ٣٠٤.
- التَّعْلِيْقُ الْمُعْنِي عَلَى سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢٨١.
- تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ٢٧٧.
- تَفْصِيلُ وَسَائِلِ الشَّيْخَةِ ٢٧٩.
- تَقْرِيبُ الْأَسَانِيدِ لِلْعِرَاقِيِّ ٣٢٩.
- تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٢٣.
- تَقْرِيرَاتُ الشَّيْخِ عَلِيْشَ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ٢٩٥.
- تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ٢٨٨، ٢٨٧.
- تَلْخِيْصُ الْحَبِيرِ ٢٧٩.
- تَلْخِيْصُ الْمُسْتَدْرَكِ ٢٨٥، ٢٨٠.
- التَّلْفِيْنِ ٢٩٤، ٢٩٣.
- التَّنْبِيْهُ لِلسِّيَرِازِيِّ ٣٠٠، ٢٩٨.
- التَّنْفِيْحُ الْمَشْبَعُ لِلْمَرْدَاوِيِّ ٣٠٦.
- تَنْوِيْرُ الْأَبْصَارِ ٢٩٠، ٢٨٩.
- تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ٣٢٤.
- تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٢٤.
- التَّيْسِيْرُ فِي أَحْكَامِ التَّسْعِيْرِ ٢٩٣.
- تَيْسِيْرُ الْوُصُولِ ٢٨٠.
- جَامِعُ الْأُصُولِ ٢٨٠.
- الْجَامِعُ الصَّغِيْرُ لِلْسُّيُوطِيِّ ٢٨٠.
- جَدْوَلُ السَّنِيْنِ الْهِجْرِيَّةِ بِلِيَالِيْهَا ٣٢٤.
- الْجَرْحُ وَالتَّعْذِيْلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٣٢٤.
- جَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ لِلصَّعْدِيِّ ٣٠٧، ٢٨٠.
- جَوَاهِرُ الْكَلَامِ ٣٠٩.
- الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ٢٨٨.
- جَوْهَرُ النِّظَامِ ٣١٠.
- الجَوْهَرُ النَّقِي ٢٨١.
- حَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَى شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيْلٍ ٢٩٤.
- حَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى فَتْحِ الْوَهَّابِ ٢٩٨، ٣٠١.
- حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ٢٩٤.
- حَاشِيَةُ الرَّشِيْدِيِّ عَلَى نِهَايَةِ الْمُحْتَاجِ ٣٠٢.
- حَاشِيَةُ سَعْدِي چَلْبِي ٢٩١.
- حَاشِيَةُ السَّنْدِيِّ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ ٢٨٢.
- حَاشِيَةُ الشَّبْرَامَلْسِيِّ عَلَى نِهَايَةِ الْمُحْتَاجِ ٣٠٢، ٢٩٨.
- حَاشِيَةُ الشَّرْبِيْنِيِّ عَلَى الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ٣٠٠.

- حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى تُحْفَةِ الطُّلَّابِ ٢٩٩.
- حَاشِيَةُ الشَّرْوَانِيِّ عَلَى تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ ٢٩٨.
- حَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ٢٨٨.
- حَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ٢٨٩.
- حَاشِيَةُ الْعَبَّادِيِّ عَلَى تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ ٢٩٨، ٢٩٩.
- حَاشِيَةُ الْعَبَّادِيِّ عَلَى الْغُرَرِ الْبَهِيَّةِ ٣٠٠.
- حَاشِيَةُ الْكَسْتَلِيِّ عَلَى الْعَقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ ٣١٢.
- الْحَاوِي لِلْمَاوَرِدِيِّ ٢٩٩.
- حُدُودُ ابْنِ عَرَفَةَ ٢٩٤.
- الْحِسْبَةُ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ٣٠٤.
- حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ٣٢٤.
- حِلْيَةُ الْعُلَمَاءِ لِلشَّاشِيِّ ٢٩٩.
- خُلَاصَةُ الْأَثَرِ ٣٢٤.
- خُلَاصَةُ تَذْهِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٣٢٥.
- الْخِلَافُ لِلطُّوسِيِّ ٣٠٩.
- دِرَاسَاتُ فِي الْفِرَقِ وَالْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ ٣١١.
- دُرَّةُ الْحِجَالِ ٣٢٥.
- دُرَرُ الْحُكَّامِ ٢٩٠، ٢٨٩.
- الدُّرَرُ فِي اخْتِصَارِ الْمَعَازِي وَالسَّيَرِ ٣٢٥.
- الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ٣٢٥.
- الدُّرَرُ الْمُخْتَارُ ٢٨٩.
- الدُّرَرُ الْمُنتَقَى ٢٨٩.
- دُرُوسُ فِي الْاِقْتِصَادِ السِّيَاسِيِّ ٣١٦.
- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ٣٠٧.
- دِفَاعُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ٣٢٥.
- الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ٣٢٦، ٣٣٤.
- ذَيْلُ تَذَكُّرَةِ الْحِفَاطِ لِأَبِي الْمَحَاسِنِ ٣٢٣.
- ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحِفَاطِ لِلشُّيُوطِيِّ ٣٢٣.
- الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ لِابْنِ أَبِي يَعْلَى ٣٢٦.
- رَدُّ الْمُخْتَارِ ٢٨٩.
- رُوضَاتُ الْجَنَاتِ ٣٢٦.
- الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ٣٠٩.
- رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ٢٩٩.
- رَوْضَةُ النَّاظِرِ ٣١٠.
- الرَّوْضُ النَّضِيرُ ٣٠٨.
- الرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ ٣٢٦.
- سُبُلُ السَّلَامِ ٢٨٠.
- سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ ٢٨١، ٢٧٩.
- سُنَنُ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢٨١.
- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥.

- السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ٢٨١.
- سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٢٨١.
- سُنَنُ النَّسَائِيِّ ٢٨٢.
- سِيَرَةُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ٣٢٦.
- السَّيْلُ الْجَرَّارُ ٣٠٨.
- شَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ٣٢٧.
- شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٣٢٧.
- شَرَائِعُ الْإِسْلَامِ ٣٠٩.
- شَرْحُ الْأُيِّيِّ وَالسَّنُوسِيِّ ٢٨٢.
- شَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ ٣١١.
- شَرْحُ تَحْرِيرِ تَنْقِيحِ اللَّبَابِ ٢٩٩.
- شَرْحُ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ ٣١٢.
- شَرْحُ التَّلْقِينِ ٢٩٤، ٢٩٣.
- شَرْحُ التَّنْبِيهِ لِلسُّيُوطِيِّ ٣٠٠، ٢٩٨.
- شَرْحُ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ ٢٨٩.
- شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مُسْنَدِ الرَّبِيعِ لِلْسَّالِمِيِّ ٢٨٢.
- شَرْحُ حَدُودِ ابْنِ عَرَفَةَ ٢٩٤.
- شَرْحُ الْخَرَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ ٢٩٤.
- شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى الْمُوْطَأَ ٢٨٢.
- شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ ٢٩٤.
- شَرْحُ السُّيُوطِيِّ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ ٢٨٢.
- الشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ٢٩٥.
- شَرْحُ الطَّيْبِيِّ عَلَى مَشْكَاتِ الْمَصَابِيحِ ٢٨٢.
- شَرْحُ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ لِأَطْفَيْشٍ ٣١٢.
- شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ ٣١٢.
- الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ٢٩٥.
- الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِابْنِ قُدَّامَةَ شَمْسِ الدِّينِ ٣٠٤، ٣٠٦.
- شَرْحُ مَصَابِيحِ السُّنَّةِ ٢٨٢، ٢٨٥.
- شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ ٢٨٣.
- شَرْحُ مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ ٢٨٩.
- شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ٢٨٣.
- شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءِ الْعَلِيلِ ٢٧٧، ٣١٠.
- شَقَائِقُ النُّعْمَانِ ٣٢٧.
- الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ ٣٢٧، ٣٢٩.
- الشُّوْرَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ٣١٢.
- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٤.
- صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٨٣، ٢٨٥.
- صَفْوَةُ الْأَحْكَامِ ٢٨٣.
- الصَّوَاغِقُ الْمُحْرِقَةُ ٣٢٧.
- الصَّوْءُ اللَّامِعُ ٣٢٧.
- ضَوْءُ النَّهَارِ ٣٠٨.
- طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لِابْنِ أَبِي يَعْلَى ٣٢٧.

- الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنَفِيَّةِ .٣٢٨
 طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ .٣٢٨
 طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسُّبْكِيِّ .٣٢٨
 طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ .٣٢٨
 طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ .٣٢٨
 الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ سَعْدٍ .٣٢٩
 طَرَبُ الْأَمَائِلِ .٣٢٩، ٣٣١
 طَرَحُ التَّثْرِيبِ .٣٢٩
 الطُّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ .٣٠٤
 عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ .٢٨٣
 الْعُبَابُ .٣٠٠
 الْعُثْبِيَّةُ (الْمُسْتَخْرَجَةُ) .٢٩٣
 الْعُدَّةُ لِلصَّنْعَانِيِّ .٢٨٣
 الْعَزِيزُ لِلرَّافِعِيِّ .٣٠٠
 الْعَقَائِدُ النَّسَفِيَّةُ .٣١٢
 الْعَقْدُ الْمَنْظُومُ .٣٢٩
 عُقُودُ الْجُمَانِ .٣٢٩
 الْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ .٣٢٩
 الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا .٣١٢
 الْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ .٣١٢
 عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ .٢٨٣
 الْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ .٢٩٠
 الْعَوَاصِمُ مِنَ الْقَوَاصِمِ .٣٣٠
 عَوْنُ الْمَعْبُودِ .٢٨٤
 غَايَةُ الْمُنتَهَى .٣٠٥
 غَايَةُ النَّهَايَةِ .٣٣٠
 غُرَرُ الْأَحْكَامِ .٢٨٩
 الْغُرَرُ الْبَهِيَّةُ لَزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ .٣٠٠
 غُنْيَةُ ذَوِي الْأَحْكَامِ .٢٨٩، ٢٩٠
 الْفَائِقُ فِي أَصُولِ الدِّينِ .٣١٢
 فَتَاوَى الْبُرْزُلِيِّ .٢٩٥
 الْفَتَاوَى الْبَرْزَاوِيَّةُ .٢٩٠
 الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ .٢٩٠
 الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ .٢٩٠
 فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ .٢٩٠
 فَتَحُ الْبَارِي .٢٨٤
 الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ لِتَرْتِيبِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ .٢٨٥، ٢٨٤
 فَتَحُ الْعَزِيزِ لِلرَّافِعِيِّ .٢٧٩
 فَتَحُ الْقَدِيرِ لِابْنِ الْهَيْثَمِ .٢٩١
 فَتَحُ الْمَعِينِ .٢٩٧
 فَتَحُ الْوَهَّابِ .٣٠١
 الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ .٣١٣
 الْفُرُوعُ .٣٠٤

- فَقْهُ الْإِمَامِ الْأَوْزَاعِيِّ ٣٣٠.
- الفكر السياسي من خلال آراء الشيخ أَطْفَيْش ٣٣٠.
- الفَهْرِسْتُ لِلطُّوسِيِّ ٣٣٠.
- الفَهْرِسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ ٣٣٠.
- الفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ٣٣٠.
- فَوَاتُ الْوَفَيَّاتِ ٣٣١.
- فِي عُقُودِ الْإِذْعَانِ ٣١٦.
- القَامُوسُ الْمُحِيطُ ٣١٤.
- قُرَّةُ الْعَيْنِ لِلْمَلِيْبَارِيِّ ٢٩٧.
- قَوَاعِدُ الْعَلَامَةِ ٣٠٩، ٣١٠.
- القَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ ٢٩٥.
- الكَاشِفُ عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ ٢٨٢.
- الكِتَابُ (مُخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ) ٢٨٨، ٢٩١.
- كَشَافُ الْقِنَاعِ ٣٠٥.
- كَشَفُ الْحَقَائِقِ ٢٨٩، ٢٩١.
- كَشَفُ الظُّنُونِ ٣٣١.
- الْكِفَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ٢٩١.
- كَنْزُ الدَّقَائِقِ ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩.
- كَنْزُ الْعُمَالِ ٢٨٤.
- كَنْوزُ الْحَقَائِقِ ٢٨٠.
- اللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ٣٣١.
- اللُّبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ٢٩١.
- لِحْظُ الْأَحَاطِ ٣٢٣.
- لِسَانُ الْعَرَبِ ٣١٤.
- لِسَانُ الْمِيزَانِ ٣٣١.
- اللُّمَعَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ ٣٠٩.
- مَالِكُ لَابِي زُهْرَةَ ٣٣١.
- المُبْدِعُ ٣٠٥.
- مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ٢٨٩، ٢٩٢.
- المَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ ٣٠١.
- مَجْمُوعُ الْفَقْهِ الْكَبِيرِ لِلْإِمَامِ زَيْدٍ ٣٠٨.
- مَحَاضِرَاتُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ لِبَدْرِ الْمُتَوَكِّلِيِّ ٣١١.
- المُحَلَّلِيُّ ٣٠٦.
- المُحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ ٢٩٢.
- المُخْتَارُ لِلْمَوْصِلِيِّ ٢٨٧.
- مُخْتَصَرُ تَارِيخِ الْإِبَاضِيَّةِ ٣٣٢.
- مُخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ ٣٠٦.
- مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥.
- ٢٩٦.
- مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ ٢٩٢.
- مُخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ (الْكِتَابُ) ٢٨٨، ٢٩١.

- مُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢.
- المُخْتَصَرُ النَّافِعُ ٣٠٩.
- المدخل إلى الدين الإسلامي ٣١٣.
- المدخل للفقه الإسلامي لمدكور ٣١٣.
- المُدَوَّنَةُ للإمام مالك ٢٩٦.
- مِرْآةُ الْجَنَانِ ٣٣٢.
- مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ ٢٨٥.
- المَرْقَبَةُ العليا (تاريخ قُضَاةِ الأَنْدَلُس) ٣٢٢.
- المُسْتَخْرَجَةُ (العُتْبِيَّة) ٢٩٢، ٢٩٣.
- المُسْتَدْرَكُ ٢٨٠، ٢٨٥.
- مُسْنَدُ الإِمَامِ أَحْمَد ٢٨٥.
- مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ٣٣٢.
- مِشْكَاةُ الْمَصَابِيحِ ٢٨٢، ٢٨٥.
- مَصَابِيحُ السُّنَّةِ ٢٨٢، ٢٨٥.
- مصادر الالتزام ٣١٦.
- مَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ٣٠٥.
- المَعَارِفُ لابن قُتَيْبَةَ ٣٣٢.
- مَعَالِمُ السُّنَنِ ٢٨١، ٢٨٥.
- مُعْجَمُ الْأَعْلَامِ ٣٣٢.
- مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٣٣٢.
- مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ ٣١٤.
- المُعَلِّمُ بِقَوَائِدِ مُسْلِمٍ ٢٧٨.
- مَعُونَةُ أُولِي النُّهْيِ ٣٠٥.
- المُعَرَّبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ ٣١٥.
- المُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ مُوَفَّقِ الدِّينِ ٣٠٦.
- المُغْنِي عَنْ حَمْلِ الْأَسْفَارِ ٢٩٧.
- المُغْنِي فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ ٣١٣.
- مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ٣٠١.
- مِفْتَاحُ الْكِرَامَةِ ٣٠٩.
- المُفْهِمُ لِلْقُرْطُبِيِّ ٢٨٥.
- المَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ ٢٨٥.
- المُقْنِعُ لَابْنِ قُدَامَةَ مُوَفَّقِ الدِّينِ ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦.
- مكمل إكمال الإكمال ٢٧٨.
- المِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ٣١٣.
- مَنَاقِبُ الإِمَامِ أَحْمَد ٣٣٢.
- مَنَاقِبُ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ٣٣٣.
- مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ ٣٣٣.
- الْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ٢٨٦، ٢٩٦.
- مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ ٢٨٦.
- مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ٣٠٥، ٣٠٦.

- | | |
|---|--|
| مَنْحُ الْجَلِيلِ ٢٩٦. | النَّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ ٢٩٦. |
| مِنْحَةُ الْخَالِقِ ٢٩٧. | نَيْلُ الْابْتِهَاجِ ٣٣٤. |
| مِنْحَةُ الْغَفَّارِ ٣٠٨. | نَيْلُ الْأَوْطَارِ ٢٨٦. |
| مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ ٣٠١، ٢٩٨. | النَّيْلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ٣١٠. |
| مَنْهَجُ الطُّلَّابِ لَزَكْرِيَّا ٣٠١، ٣٠٠. | الْهِدَايَةُ لِلْمَرْغِيْنَانِي ٢٨٦، ٢٨٨، |
| مُنِيَّةُ الْأَلَمْعِيِّ ٢٨٦. | ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢. |
| المُهَذَّبُ ٣٠٢، ٣٠١، ٢٩٨. | هَدْيُ السَّارِي ٣٣٤. |
| مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ٢٩٦، ٢٩٣. | هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ٣٣٤. |
| مَوْسُوعَةُ جَهَالِ عَبْدِ النَّاصِرِ ٣١٠. | أَبُو هُرَيْرَةَ رَاوِيَةَ الْإِسْلَامِ لِعِجَاجِ الْخَطِيبِ |
| المَوْسُوعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ٣١٦. | ٣٣٤. |
| المُوطَّأُ ٢٨٦، ٢٨٢. | الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ٣٣٤. |
| مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ٣٣٣. | الْوَجِيزُ لِلْغَزَالِيِّ ٣٠٠، ٢٧٩. |
| نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ ٢٩١. | الْوَجِيزُ فِي شَرْحِ الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ لِلْسَّنْهُورِيِّ |
| النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ٣٣٣. | ٣١٦. |
| نَضْبُ الرَّايَةِ ٢٨٦. | الْوَسِيطُ لِلْغَزَالِيِّ ٣٠٢. |
| النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ ٣١٥، ٣٠٢. | الْوَسِيطُ فِي شَرْحِ الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ لِلْسَّنْهُورِيِّ |
| نَفْحُ الطَّيِّبِ ٣٣٣. | ٣١٦. |
| النَّقَايَةُ ٢٩٠. | وَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ٣٣٤. |
| نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ٣٠٢، ٢٩٨. | وَقَايَةُ الرُّوَايَةِ ٢٨٩، ٢٩٠. |
| نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ ٣٠٢. | أَبُو يُوسُفَ لِمَحْمُودٍ مَطْلُوبٍ ٣٣٤. |
| النَّهْيَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ٣١٥. | |
| نَهْجُ الْبَلَاغَةِ ٣١٤. | |

فهرست الأعلام^(١)

الإباضية ١٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٤٦، ٥٨، ٦٧، ٧١، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٩٠، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٥١، ١٥٤، ١٦٣، ١٦٥، ١٩١، ٢٠١، ٢٢٠.	٣٤، ٤٧، ٤٨، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٥، ٩١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٩، ٢٣١.
إبراهيم بن بطحا المحتسب ٢٦٤.	أنس بن مالك ١٥٩، ١٦١، ١٦٨، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ٢٢١، ٢٤٣.
الأبي ٥٩.	الأوزاعي ٥٣، ٦٥، ١٢٤، ١٣٥، ١٩٨.
الأبهرى ١٨٢.	البابري ٣٣، ١٨.
أحمد بن حنبل ٢٨، ٤٦، ٥٣، ١٢٩، ١٦٥، ١٦٧، ٢٤٤، ٢٥٣.	الباجي ٢٢، ١٥١، ١٥٥، ١٨٢، ٢٠٤، ٢١٤.
إسحاق بن راهويه ١٢٤، ١٤٨.	البخاري ١٣٠، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٥، ١٩٠.
الاشترائية ١١٢، ١١٤، ١١٥، ٢٢٨، ٢٧١.	البرزلي ٢٠٧.
أشهب ٢٦، ٢٠٩، ٢٣٦، ٢٦١.	البصريون (المالكية) ٢٥٢.
أصبغ ٢١١.	
أطفيش (شارح النيل) ١٤٦، ٨١، ٦٢.	
أبو أمامة الباهلي ٨١، ٩٩.	
الإمامية الاثنا عشرية ١٠، ٣٠، ٣٣.	

(١) رتبت الأعلام الواردة في متن الكتاب على الحروف الهجائية دون اعتبار كلمة (ابن، أبو، أل).

- ابْنُ حَزْمٍ ٥٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٨٨، ١٨٩،
 ٢٠٨، ٢٢٩، ٢٥٥، ٢٥٨.
 الْحُسَامِيُّ ٢٦٢.
 الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ٦٥، ٧١، ١٩٣.
 الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ ١٢٤، ١٤٨.
 الْحَصَكْفِيُّ ١٩، ٣٤، ٣٦.
 الْحَطَّابُ ٢٢، ٢٤.
 أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ ٢٥٣.
 حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ ١٠٤.
 الْحَنَابِلَةُ ١٠، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٤٥، ٥٧، ٦١،
 ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٨٨، ٩٠،
 ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٨،
 ١٥٤، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٣،
 ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥،
 ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣،
 ٢٠٥، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥٠.
 الْحَنْفِيَّةُ ٩، ١٨، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٥٤، ٥٨،
 ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٥،
 ٩١، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٦، ١٥٤،
 ١٦٢، ١٦٧، ١٧٢، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥،
 ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٤٢، ٢٤٧،
 ٢٥٠، ٢٦٢، ٢٦٣.
 أَبُو حَنِيفَةَ ٣٩، ٥٢، ٦٣، ٧٧، ١٩٩،
 ٢٤٦، ٢٦٣.
 الْبَغْدَادِيُّونَ (الْمَالِكِيَّةُ) ٢٥٧.
 الْبَغَوِيُّ ١٨٦.
 أَبُو بَكْرٍ الْحَدَّادُ الْيَمَنِيُّ ٢٠.
 أَبُو بَكْرٍ الْحَنْبَلِيُّ ١٢٩.
 التَّلْمَسَانِيُّ ٢٠٨، ٢٥.
 الثُّمَرَتَاشِيُّ ٦٨.
 ابْنُ تَيْمِيَّةَ تَقِيُّ الدِّينِ ٦٨، ٢٣٠،
 ٢٤٣، ٢٤٦.
 أَبُو ثَوْرٍ ٣٧، ٤٠.
 جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ١٥٨.
 ابْنُ جُرَيْجٍ ٢٥٥.
 الْجَوْنِيُّ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ١٤٤.
 ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ٩٢.
 حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ ٢٢٣، ٢٣٠،
 ٢٣٨، ٢٥٤، ٢٥٥.
 حَامِدُ بْنُ الْعَبَّاسِ ٢٦٤.
 حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ٩٢.
 ابْنُ حَبِيبٍ (الْمَالِكِيُّ) ٢٣، ٧٧، ١٧٠،
 ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٣٢،
 ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦١.
 حُبَيْشٌ ١٠١، ٢٠٨.
 ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ ١٨٦.

١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٩،
١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٠، ٢٠١،
٢٠٦، ٢١٩، ٢٦٢، ٢٦٣.

الزَّلَّيْعِي ٢٤٧، ٢٤٨.

سالم بن عبد الله بن عُمَر ٢٢٩، ٢٦٠.

سالم المَكِّي ١٩٦.

السَّالِمِي ٦٠، ٢٢٩.

السُّبَكِّي (تَقِيَّ الدِّين عَلِيَّ بن عبد الكافي،
والد تاج الدِّين) ٥٤، ٥٥، ٦٢، ١٨٦.

سَحْنُون ٢٠، ١٧١.

أبو السُّعُود ٢٤٧.

أبو سَعِيد الخُدْرِي ٢٢١.

سَعِيد بن المُسَيَّب ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٢،
٧٧، ٨٦، ٩٦، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٤، ٢٦٠.

سُفْيَان الثَّوْرِي ١٥٠.

أبو سُلَيْمَان (دَاوُد الظَّاهِرِي) ١٢٥،
١٣٩.

ابن سَمَاعَةَ ٨٣.

ابن سِيرِينَ ١٩٠.

السُّيُوطِي ٢١٦.

السَّيَّاعِي (صاحب الرُّوض النَّصِير) ١٨٦.

الشَّافِعِي مُحَمَّد بن إِدْرِيس ٥٢، ٥٤، ٧٧،
٢٢٣، ٢٥٣، ٢٥٤.

ابن حَيُّون ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٤٨، ٥٨،

٦٣، ٦٥، ٧١، ٧٤، ٨٠، ١٠٣، ١٠٧، ١٢٦،
١٤٢، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٠،
٢٠١، ٢٠٧، ٢٣١.

أبو الخَطَّاب ٢٥٣.

دَاوُد الظَّاهِرِي. انظر: أبو سُلَيْمَان.

أبو دَاوُد ٤٢، ٥٣.

ابن دَقِيق العَيْد (تَقِيَّ الدِّين) ١٤٥، ١٨٠،
١٨٥، ١٨٦، ١٨٧.

الرَّاسِمَالِيَّة ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٥، ٢٢٨،
٢٧١.

الرَّافِعِي ١٨٦.

رَبِيعَةُ الرَّائِي ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٦٠،
٢٦٢.

ابن رُشد (الجَدِّ) ٢٥، ٧٩، ١٧٧.

رِفَاعَةَ ٢٠٧.

الرَّزْرَكِشِي ٥٦، ١٨٣.

أبو الرِّزَّاد ٤٩، ٨٦.

ابن أَبِي زَيْد ٢٦، ٢٣٧.

زَيْد بن عَلِيٍّ ٤٨.

الرَّيْدِيَّة ١٠، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٥٧، ٥٨،
٦١، ٦٧، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٨٨، ٩٠، ١٢٥،

١٣٥، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٦.

ابن عَابِدِ بْنِ ١٩ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٧٣ ، ٢٦٣ .

عبد الباقي البَكْرِي ١٣ .

ابن عَبْدَ الْحَكَم ١٧١ .

عبد الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِم ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٧٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥١ .

عبد الرَّزَّاق ٢٥٥ .

عبد الْكَرِيم زَيْدَان ١٣ .

عبد الله بن عَبَّاس ١٢٢ ، ١٦٠ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٩ .

عبد الله بن عُمَر ٥١ ، ٨١ ، ٩٨ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ١٦١ ، ٢٢٩ ، ٢٦٠ .

عبد الله بن عَمْرُو ٤٥ .

عبد الله بن مَسْعُود ١٢١ .

أبو عبد الله (ع) ٥٧ .

الْعَتَّابِي ٢٦٢ .

الْعِتْرَة: الْقَاسِمِيَّة وَالنَّاصِرِيَّة ٢٦٢ .

عُثْمَان بن عَفَّان ٨٩ ، ١٠٠ .

ابن الْعَرَبِيِّ الْقَاضِي أَبُو بَكْر ٥٩ ، ٧٢ ، ١٤٢ ، ١٤٣ .

ابن عَرَفَة ٢١٤ ، ٢٦١ .

عَطَاء ١٦٤ .

الشَّافِعِيَّة ١٠ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢١٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ .

الشُّرَيْبِلَالِي ١٨ ، ٣٣ .

الشَّرِيف أَبُو جَعْفَر ٢٥٣ .

الشُّوْكَانِي ٣٧ ، ٥٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ .

الشَّيْرَازِي ١٠٦ ، ١٤٥ .

الصَّنْعَانِي ٣٧ ، ١٤٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٢٩ .

طاووس ١٦٠ ، ١٧٦ .

طَلْحَة بن عُبَيْدِ اللَّهِ ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨ .

الطُّوسِي ١٨٥ .

الظَّاهِرِيَّة ١٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ٢٢٠ .

- ابن عَقِيل (الْحَنْبَلِي) ٢٥٣ .
 الْعَلَامَةُ الْحَلِّي ٣٠ .
 عَلِيّ بن أَبِي طَالِب ١٠١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥ .
 عَلِيّ بن عِيسَى ٢٦٤ ، ٢٦٥ .
 عُمَر بن الْخَطَّاب ٧١ ، ٧٤ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٩٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ .
 عُمَر بن عبد الْعَزِيز ١٢٤ ، ١٦١ .
 ابن عُمَرَ . انظر: عبد الله بن عُمَرَ .
 أَبُو عُمَرَ بن عبد الْبَرّ ١٧٨ .
 الْعِمْرَانِيّ ٢١٥ .
 عَمْرُو بن شُعَيْب ٢٥٥ .
 عِيَاض (القَاضِي) ٢٤ ، ٧٦ ، ٨٧ ، ٢١٠ .
 الْغَزَالِيّ أَبُو حَامِد ٤١ ، ٥٥ .
 الْقَاسِم بن مُحَمَّد ٢٢٩ ، ٢٦٠ .
 الْقَاضِي عبد الْوَهَّاب ٥٣ ، ٢٥١ .
 ابن قُدَامَةَ (مُؤَفَّق الدِّين) ١٣٤ .
 أَبُو قُرَّة ١٨٢ .
 الْقُرْطُبِيّ (صاحب الْمُفْهِم) ٢٢ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ٢٠٤ .
 ابن الْقَصَّار ٢٥٩ .
 الْقُھْستَانِيّ ٦٨ ، ٢٤٧ ، ٢٦٣ .
 ابن قَيْم الْجَوْزِيَّة ٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ .
 الْكَاسَانِيّ ٢٠ ، ٦٨ ، ٧٢ .
 ابن كَثِير ٩٢ .
 اللَّيْث بن سَعْد ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٤٧ ، ١٦١ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢١١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ .
 الْمُؤَيَّد بالله ٧٥ .
 ابن الْمَاجِشُون ٢٣ ، ٢٦ ، ١٨٩ .
 الْمَازِرِيّ ٦٧ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٧٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢٥٩ .
 مَالِك ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ .
 مَالِك بن الْحَارِث الْأَشْتر النَّخَعِيّ ٢٠٧ .
 الْمَالِكِيَّة ١٠ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٥٨ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ .

- الْمَاوَرِدِيُّ ١٨٤ .
- الْمُتَوَلَّى ١٤٥ .
- مُجَاهِد ١٦٤ .
- مُحَمَّدُ الرَّسُولُ الْأَعْظَمُ ﷺ ٧ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٠ ، ٢٥٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ .
- مُحَمَّدُ (الْمَالِكِيُّ) ٢٣٤ .
- مُحَمَّدُ أَبُو عُمَرَ (الْمَالِكِيُّ) ١٨٩ ، ١٨٢ .
- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ٣٩ ، ٦٤ ، ٢٤٦ .
- ابن مَسْعُود . انظر : عبد الله بن مَسْعُود .
- مُسْلِم ٩٩ ، ٢٢ .
- مُطَرِّف ٢٦ ، ٢٣ .
- مَعْقِلُ بْنُ يَسَار ٩٧ ، ٥١ .
- مَعْمَرُ بْنُ أَبِي مَعْمَرٍ ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٧٧ ، ٩٩ ، ٩٦ .
- الْمُقْتَدِرُ بِاللَّهِ ٢٦٤ .
- ابن الْمُنْذِر ١٧٩ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٨ .
- ابن الْمَوَاز ٢١ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ .
- النَّخَعِيُّ (إِبْرَاهِيمُ) ١٩٠ ، ١٩٦ .
- بنو النَّضِير ٧٥ .
- النَّوَوِيُّ ٧٦ ، ٨٧ ، ١٨٦ ، ٢٥٠ .
- الْهَادِي ١٦٤ .
- الْهَادَوِيَّةُ ١٢٧ ، ١٤٧ .
- هارون بن غَرِيب ٢٦٤ .
- ابن هَانِئ ١٩٠ .
- أَبُو هُرَيْرَةَ ٥١ ، ٩٨ ، ١٢٣ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ٢٢١ ، ٢٦٠ .
- وَكَيْع ١٩٦ .
- ابن وَهْب ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦ .
- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٦٠ .
- يَحْيَى بْنُ عُمَرَ ٦١ ، ٢٠٥ ، ٢٣٣ .
- أَبُو يَعْلَى (الْقَاضِي) ٢٥٣ .
- يَعْلَى بْنُ أُمَيَّة ٩٢ .
- أَبُو يُونُسَ ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ١٧٢ ، ٢٤٦ ، ٢٦٣ .
- ابن يُونُس ١٥١ ، ١٨٢ .

فهرست الآيات القرآنية الكريمة

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]	٢٦٩، ٥٩، ٩.
﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامٍ يُظْلَمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ إِلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]	٩٢.
﴿كَانَ خَطَاكُمُ كِبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١]	٩٧.
﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ [النساء: ٩٢]	٩٧.
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]	٩٧.
﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]	١٤٢.
﴿لِيُتْلَوْكُمْ أَنْتُمْ وَآلُكُمْ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]	١٤٢.
﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]	١٤٢.
﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١]	١٤٢.
﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]	١٩٢.
﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]	٢٠٦.
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]	٢٥٦، ٢٢٠.
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]	٢٥٦.
﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]	٢٦٩.

فَهْرَسْتُ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ الشَّرِيفَةَ وَالْآثَارَ

لا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ	٩٧، ٩٦، ٢٦.
مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ	٥٢، ٤٢.
لا يَحْتَكِرُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا خَاطِئٌ	٨٦، ٤٩.
ثَبَتَ عَنْ مَعْمَرٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُمَا احْتَكَرَا الزَّيْتَ وَالْحِنْطَةَ وَالنَّوَى... رِوَايَةُ أَبِي الزِّنَادِ وَاعْتَرَضَهُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَجَوَابُهُ لَهُ	٥٢، ٤٢.
لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ	٤٩.
مَنْ احْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ يَوْماً يُرِيدُ بِهِ الْغَلَاءَ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ	٩٨، ٨١، ٥١.
مَنْ احْتَكَرَ يُرِيدُ أَنْ يَتَغَالَى بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَاطِئٌ، وَقَدْ بَرِئَ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ	٩٨، ٥١.
مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُعْلِيَ عَلَيْهِمْ، كَانَ حَقّاً عَلَى اللَّهِ أَنْ يَقْدِفَهُ فِي مُعْظَمِ جَهَنَّمَ، رَأْسُهُ أَسْفَلُهُ	٩٧، ٥١.
الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمَحْتَكِرُ مَلْعُونٌ	٨٦، ٧١، ٦٩، ٦٦، ٢٤٦، ٩٤.
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْبِسُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْ ثَمَرِهِ مَجْعَلًا مَالِ اللَّهِ	٧٤.
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قَوْتَ سَنَتِهِمْ	٧٥.
مَنْ احْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ، وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ	٨١.

٨١.	أَهْلُ الْمَدَائِنِ هُمُ الْحَبَسَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَا تَحْتَكِرُوا عَلَيْهِمُ الْأَقْوَاتُ ...
٨٩.	قصة عُمَرُ ومولاه وفَرُوخُ، وروايته لحديث: من احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله بالجذام والإفلاس
٩٢.	احتكار الطعام بمكة إلحاد
٩٩.	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُحْتَكِرَ الطَّعَامُ
١٠٠.	قال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَحْتَكِرُوا الطَّعَامَ بِمَكَّةَ فَإِنَّهُ إِلْحَادٌ
١٠٠.	كان عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْهَى عَنْ الْحُكْرَةِ
٢٠٨، ١٠١.	احتكر رجل طعاماً في زمان أمير المؤمنين عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأرسل إليه، فأحرقه
٢٠٩، ١٠١.	عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ مَرَّ بِشَطِّ الْفُرَاتِ، فَإِذَا كُدُسُ طَعَامٍ لِرَجُلٍ مِنَ التَّجَارِ حَبْسَهُ، لِيُعْلِيَ بِهِ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُحْرَقَ
٢٠٨، ١٠١.	قال حُبَيْش: أَحْرَقَ لِي عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِيَادِرَ السَّوَادِ، كُنْتُ احْتَكِرْتُهَا، لَوْ تَرَكْتُهَا لَرَبِحْتُ فِيهَا مِثْلَ عَطَاءِ الْكُوفَةِ
١٠٤.	إِيَّاكَ أَنْ تَحْتَكِرَ
١٠٧.	لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ
١٠٧.	مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبَعَانٌ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ
١٢١.	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلَقِّيِ الْبُيُوعِ
١٣٨، ١٢٢.	لَا تَلَقُّوا السَّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ
١٢٣.	لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدُ السُّوقِ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ
١٢٢، ١٦٠، ١٧٦.	لَا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ

١٣٥.	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتَلَقَّى السَّلْعُ، حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى الْأَسْوَاقِ
١٣٨.	لَا تَلَقُّوا السَّلْعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ، فَمَنْ تَلَقَّاهَا فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ بِالْخِيَارِ
١٤٨، ١٥٥.	كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ، فَنَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ، فَهَنَاكَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ
١٤٨.	كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ، فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِ، فَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ
١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٧٧، ١٧٦.	لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لَبَادٍ
١٥٨.	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلَقِّي، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لَبَادٍ
١٥٨.	لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لَبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ
١٥٩.	عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لَبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ
١٦٠، ١٧٦.	وَعَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لَبَادٍ. قَالَ: فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لَبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا
١٦٥، ١٩٥.	إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ
١٦٩.	مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ
١٩١.	مَا رَوَى أَنَسٌ: كَانَ يَقَالُ: (لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لَبَادٍ) هِيَ كَلِمَةُ جَامِعَةٍ، يَقُولُ: لَا تَبِيعَنَّ لَهُ شَيْئًا، وَلَا تَبْتَاعَنَّ لَهُ شَيْئًا
١٥٨، ١٦١، ١٧٧، ١٩٥، ١٩٢.	دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ

١٩٥.	دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا اسْتَنْصَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ
١٩٦.	عن سالم المَكِّي: أَنَّ أَعْرَابِيًّا حَدَّثَهُ، أَنَّهُ قَدِمَ بِجَلُوبَةٍ لَهُ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فنزل على طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، فقال له طَلْحَةُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَكِنْ اذْهَبْ إِلَى السُّوقِ، فَانْظُرْ مِنْ يَبِيعُكَ، فَشَاوِرْنِي، حَتَّى أَمُرَكَ أَوْ أَمْنَاكَ
١٩٦.	قال عُمَرُ بن الحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَلَّوْهُمْ عَلَى السُّوقِ، دَلَّوْهُمْ عَلَى الطَّرِيقِ، وَأَخْبَرُوهُمْ بِالسَّعْرِ
٢٠٧.	كتب الإمام عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى رِفَاعَةَ: أَنَّهُ عَنِ الْحُكْرَةِ، فَمَنْ رَكِبَ النِّهْيَ فَأَوْجَعَهُ. ثُمَّ عَاقِبَهُ بِإِظْهَارِ مَا احْتَكَرَ
٢٢٠.	لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبٍ مِنْ نَفْسِهِ
٢٢١، ٢٦٠.	عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَرَ. فَقَالَ: بَلِ أَدْعُو. ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَرَ. فَقَالَ: بَلِ اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ
٢٢١.	عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: لَوْ قَوَّمتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَفَارِقَكُمْ وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهُ
٢٢١، ٢٣٠، ٢٤٣.	عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا السَّعْرُ، فَسَعَّرْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ
٢٢٣.	ما روي عن عُمَرَ وَحَاطِبِ بن أَبِي بَلْتَعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَا كَانَ فِي شَأْنِ التَّسْعِيرِ

فهرست الموضوعات

٥	مُقدِّمة الطَّبْعَة الرَّابِعَة
٧	مُقدِّمة الطَّبْعَة الثَّالِثَة
٩	مُقدِّمة الطَّبْعَة الْأُولَى
١٠	مَنْهَج الْبَحْث
١٣	تَقْوِيم الْكِتَاب

الفصل الأول: الاحتكار

المبحث الأول: الاحتكار لغةً واصطلاحاً.

١٧	الاحتكار لغةً
١٨	اصطلاحاً وبيان تعاريف الفقهاء والاقتصاديين له
٣٣	الخلاصة
٣٤	التعريف المختار

المبحث الثاني: المحتكر.

أقوال العلماء في تحديد ما يجري به الاحتكار:

٣٦	في كل شيء من طعام أو غيره
٣٨	في أقوات الآدميين والبهائم فقط
٤٥	في قوت الآدمي فقط
٤٧	في أنواع معينة
٤٨	القول المختار

المبحث الثالث: شرط الاحتكار.

- ٥١ شرط الاحتكار هو الإضرار بالناس والتضييق عليهم
تفريعات الفقهاء على هذا الشرط واختلافهم فيها:
- ٥٧ مشتري الطعام ومدخره زمن الرخص
- ٦٢ حابس الطعام في البلد الكبير الكثير المرافق والجلب
- ٦٣ حابس المستورد من بلد آخر
- ٦٩ حابس غلة ضيعته
- ٧٣ احتكار العمل
- إمساك ما فضل عن كفايته وكفاية من يموله واختلافهم في مدة
الإمساك
- ٧٤
- ٧٧ شراء القوت من السوق للتجارة
- ٧٨ إخراج المجلوب إلى السوق
- ٨٠ مدة الاحتكار
- ٨٥ القول المختار في المدة
- ٨٦ الخلاصة
- ٨٧ احتكار الدولة لبعض الوسائل العامة
- المبحث الرابع: حكم الاحتكار.

- ٨٨ المطلب الأول: من حيث صحة العقد وعدمها
- ٩٠ المطلب الثاني: من حيث الحرمة والكراهة مع بيان القول الراجح
- ١٠٨ الاحتكار في الاقتصاد الرأسمالي الحديث
- المبحث الخامس: موازنة بين نظرة الفقه الإسلامي إلى الاحتكار وبين نظرة النظم الاقتصادية الحديثة: الرأسمالية والاشتراكية
- ١١٢

الفصل الثاني: آثار الاحتكار

- المبحث الأول: إجراءات المحاكم بشأن المحتكرين في الفقه الإسلامي ١١٩
- المطلب الأول: الإجراءات الوقائية: منع تَلَقِّي الرُّكْبَانِ وبيع الحاضر للبادي ١١٩
- ١ - تَلَقِّي الرُّكْبَانِ: تعريفه وتسميته ١٢٠
- حكمه من جهة الحرمة والكراهة ١٢١
- حكمه من جهة الصحة والبطلان مع بيان الراجح ١٢٧
- حكمة النهي عن التَّلَقِّي: ١٢٧
- مراعاة مصلحة أهل البلد ١٣٢
- مراعاة مصلحة الجالب ١٣٧
- تفريع ١٣٩
- مراعاة نفع البائع الجالب ونفع أهل السوق معاً ورأي ابن حزم ١٤٢
- فيها ١٤٢
- الخلاصة ١٤٢
- شروط التَّلَقِّي ١٤٣
- رأي الشُّوكَانِيِّ والصَّنْعَانِيِّ فيها ١٤٦
- تحديد التَّلَقِّي: ١٤٦
- خارج البلد ١٤٧
- خارج السوق وإن كان في البلد ١٤٧
- الراجح من القولين ١٤٩
- تحديد مسافة التَّلَقِّي المنهي عنه بالأُميال أو غيرها ١٤٩
- المُختَار من الأقوال ١٥٥

- ١٥٦ ٢- بيع الحاضر للبادي
- ١٥٦ المقصود من الحاضر والبادي
- ١٥٨ حكم البيع من جهة الحرمة والكراهة وعدم الكراهة
- ١٦٧ القول المُختار
- ١٦٧ حكمه من جهة الصحة والبطالان
- ١٧١ القول الراجع
- صور بيع الحاضر للبادي:
- ١٧١ البيع لأهل البادية دون أهل البلد
- ١٧٢ أن يكون الحاضر سمساراً للبادي
- ١٧٦ السمسار وأثره في السوق
- ١٧٧ حكمة النهي عن بيع الحاضر للبادي
- شروط بيع الحاضر للبادي:
- ١٧٩ التحريم بشروط معينة إذا انتفت جاز البيع
- ١٨٨ التحريم مطلقاً من دون شرط
- ١٨٨ الخلاصة
- شراء الحَصْرِيِّ لِلْبَدَوِيِّ وأقوال الفقهاء فيه:
- ١٨٩ عدم الجواز
- ١٩٣ الجواز
- ١٩٤ القول المُختار

استشارة البادي للحاضر، وأقوال الفقهاء في إرشاده:

الوجوب ١٩٤

عدم الوجوب ١٩٧

القول المختار ١٩٧

إشارة الحاضر على البادي دون أن يطلب البادي، أقوال الفقهاء فيها:

الجواز، والكراهة ١٩٨

القول المختار ١٩٩

المطلب الثاني: الإجراءات العلاجية ٢٠٠

١- جبر المُحتَكِر على البيع ٢٠٠

٢- سيطرة الحاكم على المال المحتكر ٢٠٥

٣- تعزيز المحتكر ٢٠٦

٤- تأديب المحتكر:

تأديب المحتكر ولو بإحراق أمواله المحتكرة ٢٠٨

تأديب مُتَلَقِّي الرُّكْبَان والحاضر الذي يبيع للبادي ٢٠٩

تأديب المُتَلَقِّي ٢٠٩

من تكرر منه التلقي ٢١٢

ربح التلقي ٢١٢

تأديب الحاضر الذي يبيع للبادي ٢١٣

٥- التَّسْعِيرُ:

- التَّسْعِيرُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً ٢١٤
- حكمه شرعاً الحرمة ٢١٨
- موقف الاقتصاديِّين المعاصرين من التَّسْعِيرِ وموقف الرأسمالية والاشتراكية منه ٢٢٦
- حق الحَاكِمِ في التَّسْعِيرِ، واختلاف الفقهاء في إعطاء الحَاكِمِ حق التدخل بالتَّسْعِيرِ عند الحاجة ٢٢٨
- صفة التَّسْعِيرِ ٢٣٢
- تفريق المَالِكِيَّةِ بين الجالين وبين أهل الأسواق ٢٣٤
- من التَّسْعِيرِ ما هو ظلم حرام ومنه ما هو عدل واجب ٢٤٣
- القول المُخْتَارُ في التَّسْعِيرِ ٢٤٤
- لماذا لم يقع التَّسْعِيرُ زمن النَّبِيِّ ﷺ؟ ٢٤٦
- هل التَّسْعِيرُ ملزم؟ وحكم البيع بأكثر منه ٢٤٦
- حكم مخالف التَّسْعِيرِ وتهديد الإمام من خالف التَّسْعِيرِ ٢٤٨
- حط السعر أو رفعه ٢٥٠
- أقوال العُلَمَاءِ في ما إذا حدَّ لأهل السوق حدًّا لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب: المنع، الجواز ٢٦٠
- الأشياء التي يجري بها التَّسْعِيرُ وأقوال الفقهاء فيها والراجع منها ٢٦١
- ٦- منافسة الحَاكِمِ للمحتكرين ٢٦٤

- المبحث الثاني: إجراءات الحاكم بشأن المحتكرين في القانون، وموقف أرباب القانون من الاحتكار ٢٦٦
- خصائص عقود الإذعان ٢٦٦
- طبيعة عقود الإذعان ٢٦٧
- علاج الاحتكار في عقود الإذعان ٢٦٧
- المبحث الثالث: الموازنة بين الشريعة الإسلامية والقانون في إجراءات الحد من الاحتكار ٢٦٩
- الخاتمة ٢٧١
- الفهارس العامة ٢٧٥
- ١- فهرست المصادر مرتبةً على المواضيع ٢٧٧
- فهرست المصادر مرتبةً على الحروف الهجائية ٣٣٥
- ٢- فهرست الأعلام ٣٤٤
- ٣- فهرست الآيات القرآنية الكريمة ٣٥٠
- ٤- فهرست الأحاديث النبوية الشريفة والآثار ٣٥١
- ٥- فهرست الموضوعات ٣٥٥

الآثار المطبوعة للمؤلف

الكتب:

- ١- الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى بمطبعة الأمة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار الرشيد بالرياض سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. والطبعة الرابعة، وهي هذه الطبعة.
- ٢- الشورى بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى بمطبعة الأمة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
- ٣- صفوة الأحكام من نيل الأوطار وسبل السلام. الطبعة الأولى بمطبعة دار السلام ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. والطبعة الثانية بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيّة - جامعة بغداد - كلية الشريعة. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م. والطبعة الرابعة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م. والطبعة الخامسة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.
- ٤- الكمال بن الهمام، (المُتوفى سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م)، وتحقيق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ... الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) بيروت.
- ٥- الافتراح في بيان اصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المَعْدُوْدَة من الصّحاح: تَقِيّ الدِّين مُحَمَّد بن عَلِيّ، ابن دَقِيق العَيْن، المُتوفى سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م، دراسة وتحقيق. الطبعة الأولى بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة العراقيّة - إحياء التّراث الإسلامي. والطبعة الثانية بدار العلوم بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م.
- ٦- القرآن الكريم كلياته ومعانيه (ج ٢٧-٢٨). الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، وزارة التربية العراقيّة.
- ٧- عقد التّحكيّم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة العراقيّة - إحياء التّراث الإسلامي، سلسلة الكتب الحديثيّة. والطبعة الثانية بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
- ٨- الحرّكات الهدّامة في الإسلام - الرّأْيُ الدّينيّ، الباكيتيّة. الطبعة الأولى بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م، وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة.
- ٩- التّحدّي في آيات الإعجاز. الطبعة الأولى بدار البشير بعمّان - الأردن سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م، ونشر أصله في مجلّة جامعة الأُمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة بالجزائر - العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- ١٠- أُمِّيَةُ الرّسُول مُحَمَّد ﷺ. الطبعة الأولى بدار البشير بعمّان - الأردن سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، ونشر أصله في مجلّة جامعة الأُمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة بالجزائر - العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- ١١- العقيدة الإسلاميّة وعُداؤها. الطبعة الأولى بدار العلوم بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) بيروت.
- ١٢- البَحْثُ الفِقْهِيّ. الطبعة الأولى، عماد الدّين للنشر والتوزيع بعمّان - الأردن سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

الكتب بالاشتراك مع آخرين:

أ- لوزارة التعليم العالي العراقيّة:

- ١- المدخل إلى الدّين الإسلامي. بالاشتراك مع الدكتور مُبَيّر حَمِيد البَيّاتِي. الطبعة الأولى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.
- ٢- أُصُول الدّين الإسلامي. بالاشتراك مع الدكتور رُشدي عليّان. الطبعة الأولى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م. والطبعة الثانية بمطبعة جامعة بغداد ببغداد سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م. والطبعة الثالثة بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. والطبعة الرابعة بمطابع دار الحكمة ببغداد سنة ١٤١١هـ=١٩٩٠م، وهذِهِ الطبعات الثانية والثالثة والرابعة نشرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيّة - جامعة بغداد. والطبعة الخامسة بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بعمّان - الأردن سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م. والطبعة السادسة بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
- ٣- قَوَاعِد التّلاوة. بالاشتراك مع الدكتور قَرَج توفيق الوليد. الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. والطبعة الثانية ببغداد. والطبعة الثالثة بمطبعة وزارة التعليم العالي ببغداد سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.
- ٤- عُلُوم القُرْآن. بالاشتراك مع الدكتور رُشدي عليّان وكاظم فتحي الرّاوي. الطبعة الأولى بمطابع مُؤَسَّسة دار الكتب بالمَوْجِل سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

- ٥- علّوم الحديث ونصوص من الأثر. بالاشتراك مع الدكتور رُشدي عليّان وكاظم فتحي الراوي. الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ٦- التفسير. بالاشتراك مع الدكتور مُحسين عبد الحوييد. الطبعة الأولى بدار المعرفة سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ب- لوزارة التربية العراقية:
- ٦-١ التربية الإسلامية (للمدارس الإسلامية). ستة كتب، للصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والأول والثاني والثالث المتوسط، بغداد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ٦-٧ الحديث الشريف وعلّومه (للمدارس الإسلامية). ستة كتب، للصفوف: الأول والثاني والثالث المتوسط، والرابع والخامس والسادس الإعدادي، بغداد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ١٣- التربية الإسلامية (للفيف السادس من المدارس الشيعية). المجلس الأعلى للمحكمة الشاملة لمحو الأمية الإلزامي، بغداد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ١٤- علم التوحيد (للمدارس الإسلامية). بالاشتراك مع الشيخ جلال الحنفي والدكتور فَرَج توفيق الوليد، بغداد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- البحوث:
- ١- عقْد التَّحْكِيم في الفقه الإسلامي. نشر في مجلّة كُليّة الدراسات الإسلامية - العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م ببغداد، وطبع ضمن كتاب عقْد التَّحْكِيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.
- ٢- التَّشْوِير في الفقه الإسلامي. نشر في مجلّة كُليّة الدراسات الإسلامية - العدد الخامس سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م ببغداد، وطبع ضمن كتاب الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي.
- ٣- مُحَمَّد عبّنه - المصلح الأستاذ. نشر في تسع مقالات في مجلّة الرّسالة الإسلامية ببغداد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- ٤- مُحَمَّد رشيد رضا. نشر في مجلّة دراسات عربيّة إسلاميّة - العدد الثالث - السنة الثالثة، بغداد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - مطبعة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية.
- ٥- الادخار. نشر في مجلّة الرّسالة الإسلامية، العدد ١٦٠-١٦١، بغداد سنة ١٩٨٣م.
- ٦- علّوم الحديث الشريف. نشر في كتاب (حضارة العراق) ج٧ و ج١١. بغداد سنة ١٩٨٥م، وزارة الإعلام العراقية.
- ٧- تأثير المحدّثين العراقيين في خارج البلاد العربيّة. نشر ضمن كتاب (العراق في موكب الحضارة - الأصالة والتأثير) سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، وزارة الإعلام العراقية ببغداد.
- ٨- مُصْطَلَح (تَمَن). نشر في الموسوعة الفقهية التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكوت سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ٩- مُصْطَلَح (مُقَابَلَة). الموسوعة الفقهية الكويتية أيضاً سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- ١٠- الحركات الهدامة في الإسلام. نشر ضمن بحوث ندوة (النصيرية حركة هدمية)، من منشورات كُليّة الشريعة بجامعة بغداد، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وطبع ضمن كتاب الحركات الهدامة في الإسلام - الرّأْيُ الدّيني، البابكية.
- ١١- التَّطَرُّف الدّيني. نشر ضمن بحوث ندوة (التَّطَرُّف الدّيني) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد سنة ١٩٨٦م، لكُليّة الشريعة بجامعة بغداد.
- ١٢- الإسلام والإرهاب. نشر ضمن بحوث ندوة (الدّين والإرهاب) من منشورات منظمة المؤتمر الإسلاميّ الشّيعي، مطبعة الرّشاد ببغداد سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- ١٣- الحركة الباطنية - الوسائل والغايات. نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة الباطنية ودورها التخريبي في الفكر العربي الإسلامي) من منشورات كُليّة الشريعة بجامعة بغداد، بغداد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- ١٤- البَحْث الفقهي. نشر في مجلّة جامعة الأيوبر عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وطبع ضمن كتاب البَحْث الفقهي.
- ١٥- الضمير أنا في القرآن الكريم. نشر في مجلّة البيان - جامعة آل البيت بالأزْدَن، المجلد الأول - العدد الرابع سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- ١٦- مفهوم الإيمان عند الفرق الإسلامية. نشر ضمن بحوث (المُلتقى العلمي الأول حول تراث سلطنة عُمان الشقيقة قديماً وحديثاً)، الذي نظّمته وحدة الدراسات المُنايئة بجامعة آل البيت، من منشورات جامعة آل البيت - الأزْدَن سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
- ١٧- مُقَابَلَة النصوص عند كُتّبة الحديث المُتَرفِيف. نشر في الجزء الثالث من كتاب (تَحْقِيقُ التَّراث، الرّؤْيُ والآفاق)، وهو أوراق المؤتمر الدولي لتَحْقِيقِ التَّراث العربي الإسلامي المنعقد في جامعة آل البيت، في المدة ٩-١١ من ذي القعدة سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٣ من كانون الأول سنة ٢٠٠٤م. إعداد وتحرير: د. مُحَمَّد مَحْمُود الدروبي. منشورات جامعة آل البيت، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

وَأَخِرُ دَعْوَانَا

أَنْ

لِلْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

I have also made a comparison between Islamic schools of thought with all its branches and the opinions of leading figures in law and modern economists such as to show the greatness of Islamic schools of thought (fiqh) which contains both genuinity and comprehensiveness and as well as to show great extent reached by our early Muslim jurors in the fields of legislation and thought.

PREFACE

Monopoly penetrated into most fields of production making way for economic crises in the world. Consequently modern economists set out to reveal the serious evils of monopoly.

Islam had paid great attention to this problem as well as others; Curative measures were taken to reform both the individual and society; Islam preached sacrifice of personal interests for the sake of public welfare and abhorred sins in order to establish a virtuous and cooperative society.

This study shows the attitude of Islamic jurisprudence towards the problem of monopoly and states the opinion of jurists in specifying the nature of monopoly, the monopolist and the monopolized and when monopoly is prohibited: that is when people are seriously harmed, the study also shows the attitude of jurists towards the contract in which monopoly is practiced as regards the validity and invalidity permission and prohibition. The second section deals with the ruler's procedures towards the monopolists, both preventive procedures such as the prevention of receiving and buying the goods on the outskirts of the town and delaying the sale of goods of the countrymen awaiting better prices, the curative and disciplinary procedures such as controlling the monopolized goods, punishing the monopolists, forcing them to sell at prices imposed on them by the state and competing with them.

MONOPOLY and Its Influences in Islamic Law

By

Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri

Faculty of Islamic Legislation (Sharea) and Law
The World Islamic Science & Education University
Amman

The Hashemite Kingdom of Jordan